

المجتمع العربي الليبي
في العهد العثماني
(دراسة تاريخية إجتماعية)

المجتمع العربي الليبي
في العهد العثماني

دراسة تاريخية اجتماعية

تيسير بن موسى

الدار العربية للكتاب

رقـم الايداع بدار الكتب الوطنيـة
88/549
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جميع الحقوق محفوظة الدار العربية للكتاب

1988

رقـم الايداع بدار الكتب الوطنيـة
88/549
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جميع الحقوق محفوظة الدار العربية للكتاب
1988

الإهداء

إلى زوجتي : صالحة (أم تمام)
إلى ولديّ : تمام وأنس
وابنتيّ : هوازن وليلى

تحية مودة وحب وتقدير

محتويات الكتاب

١ ـ الإهداء ٥

٢ ـ محتويات الكتاب ٧

٣ ـ المقدمة ١١

٤ ـ توطئة تاريخية عن حكم العثمانيين للأراضي الليبية ونظام إدارتهم لها . ١٥

٥ ـ **الفصل الأول** : الحياة الإجتماعية ٢٥ ـ ٦٤
(البناء الإجتماعي وصور من العادات للسكان العرب الليبيين ، حياة الناس اليومية في المدن ، سكان الريف واحتفالاتهم ، الزواج ، زيارة الأضرحة ، سكان البادية ، المرأة ووضعها الإجتماعي) .

٦ ـ **الفصل الثاني** : الحياة الدينية : ٦٥ ـ ٩٠
(المذهب المالكي والحنفي ، الحركة الصوفية : الربط والزوايا ، الفرق الصوفية الليبية) .

٧ ـ **الفصل الثالث** : الزراعة ٩١ ـ ١٤٤
(وضع الزراعة والمزارع في العهد العثماني ، الأراضي الزراعية في ليبيا ، الأمطار والمياه الجوفية ، تملك

الأراضي والقوانين الخاصة بذلك ، المزروعات وأنواعها الثروة الحيوانية ، الصيد البحري ، الأدوات التي كان يستعملها المزارع الليبي) .

٨ - **الفصل الرابع** : الصناعة والمصنوعات الليبية ١٤٥ - ١٥٦
(الصفات العامة للصناعة التقليدية الليبية ، مواطن الصناعات وانواعها ، المعادن)

٩ - **الفصل الخامس** : طرق التجارة عبر الصحراء . ١٥٧ - ٢٠٨
الطرق البحرية ، القوافل التجارية الصحراوية ، مدن ومراكز التجارة الليبية ، السلع المصدرة والمستوردة ، الأسواق ، الأوزان والمكاييل والمقاييس ، المصارف ، أسعار السلع ، النقود والعملات المتداولة) .

١٠ - **الفصل السادس** : الضرائب ٢٠٩ - ٢٤٨
(إلتزام الضرائب - أنواع الضرائب - الويرغو - العشور - رسوم الأغنام - التمتع أو «الدخل» - الرسوم الجمركية - رسوم المرور وبدل الطريق .

١١ - **الفصل السابع** : القضاء ٢٥٥ - ٢٦٤
(القضاء الشرعي - الإفتاء - المحاكم النظامية الحديثة : الصلح ، الإبتدائية ، الإستئناف ، ٢٤٩
النقض والتمييز ، محكمة اليهود المحكمة التجارية - الدفاع والمحاماة - الإمتيازات الأجنبية في القضاء - العقوبات) .

١٢ -الفصل الثامن : الأوضاع الصحية ٢٦٥ - ٢٨٢.
(الطب الشعبي - التداوي بالأعشاب - الأمراض التي كانت منتشرة - الإجراءات الصحية الحديثة - الأطباء ، تأسيس المستشفيات - الصيدليات والأدوية التلقيح - الحجر الصحي - نظافة المدن) .

١٣ -الفصل التاسع : الحياة الثقافية ٢٨٣ - ٣٢٢
(أسباب الضعف الثقافي في ليبيا - العلوم الدينية واللغوية - علم التاريخ - الحركة الأدبية : النثر ، الشعر - الأدب الشعبي) .

١٤ - الفصل العاشر : التعليم : ٣٢٣ - ٣٥٢
(التعليم في الكتّاب والزوايا والمدارس الدينية - المدارس - النظامية الحديثة : الإبتدائية ، الرشدية ، الإعدادية ، العسكرية ، دار المعلمين ، الزراعية ، الفنون والصنائع ، مناهج التدريس ، جهاز التدريس ، المدارس الخاصة ، الكتب ، المدرسية ، البعثات الخارجية) .

١٥ -الفصل الحادي عشر : الحياة الفنية : ٣٥٣ - ٣٧٦
(الفن المعماري : المدن ، المنازل ، القلاع والربط ، المسجد ، المدرسة ، الزاوية ، الفندق ، الحمام ، مواد البناء ، الزخرفة .
الموسيقى والغناء : الموسيقى والألحان أصولها وتأثرها بغيرها - الأغنية الليبية وأنواعها - الفنانون - الرقص المسرح) .

١٦ - الملاحق : ٣٧٧ - ٤١٠

- ملحق رقم (١) الوظائف الإدارية ورواتب الموظفين .
- ملحق رقم (٢) بعض الكلمات والمصطلحات التركية وما يقابلها بالعربية .
- ملحق رقم (٣) نموذج عن المراسيم السلطانية بتعيين ولاة طرابلس .
- ملحق رقم (٤) رسالة عزل علي القرمانللي وانهاء حكم الأسرة القرمانلية عام ١٨٣٥ وجهها السلطان العثماني لعلماء طرابلس وقاضيها .
- ملحق رقم (٥) جدول بعدد سكان ولاية طرابلس بما فيها فزان والجبل الغربي .
- ملحق رقم (٦) تقرير طبيب الصحة عن الأوضاع الصحية السيئة في الجبل الغربي .
- ملحق رقم (٧) انذار موجه من والي طرابلس الى قائمقامي غريان والزاوية .
- ملحق رقم (٨) نص اعلان مناقصة لتنظيف مدينة طرابلس .

١٧ - مصادر الكتاب ومراجعه . ٤١١

هذه الدراسة

إن نظرة عميقة على مسيرة الإنسان العربي الليبي ، عبر تاريخه الطويل ، والتي قطعها في ظروف طبيعية واجتماعية وسياسية قاسية صعبة ، تتجلى فيها روح المعاناة والجلد والكفاح الذي تسلح بها الليبي لمواجهة تلك الظروف التي لا ترحم ، فقد تمكن من إنبات أرضه الشحيحة المياه ، ومن صنع أدواته وحاجياته بمواد أولية ووسائل متواضعة ، وعبر الصحارى القاحلة الموحشة على بعيره ، واصلاً بين مجاهل أفريقيا والعالم الخارجي .

وهذه الدراسة ، تتناول الإنسان الليبي المزارع والصانع وعابر الصحارى ، أيام حكم العثمانيين للاراضي الليبية الذي تواصل لمدة تنوف عن ٣٥٠ سنة ، كما تلقي الضوء على جوانب حياته من جميع الوجوه ، في القضاء والثقافة والتعليم والفنون ، وكان دافعي لهذه الدراسة الأهمية البالغة لموضوع متابعة حياة الليبي الإجتماعية والثقافية والاقتصادية في تلك الحقبة الطويلة من تاريخ ليبيا ، التي لم تدرس دراسة وافية من جميع جوانبها ، وقد استعنت في دراستي هذه بمجموعة من الوثائق التي لم تنشر من قبل ، والمحفوظة في قسم الوثائق في دار المحفوظات التاريخية بمتحف السراي الحمراء بطرابلس ومكتبة الأوقاف ، كما قمت بدراسة ميدانية في عدد من المناطق الليبية ، وأجريت عددا من المقابلات مع من حضر السنوات الأخيرة من ذلك العصر ، فنقلت عنهم ما يعرفونه من الروايات المتواترة التي سمعوها عن سير الحياة أيام العثمانيين .

وأجد من الضروري تسجيل عدد من الملاحظات حول الكتاب وما تضمنه ، دفعاً لأي التباس أو تحميله أكثر مما خطط له .

أولا : إن الدراسات التي شملتها فصول الكتاب هي دراسات تاريخية وصفية تحليلية ، وليست دراسات تخصصيّة فنيّة مهنية .

ثانيا : امتدت هذه الدراسات على مساحة ٣٦٠ عاما أي منذ عام ١٥٥١ وحتى عام ١٩١١م ، وهي فترة طويلة زمنيا ولكنها ، في نظري ، كانت فترة قصيرة إذا نظرنا إليها من ناحية التطورات الإجتماعية والثقافية ، ففي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع السياسية والعسكرية تعج بالأحداث والتقلبات ، نجد شبه جمود وبطء في التحرك ، في المجالات الحياتية الأخرى ، فقد ظلَّ الإنسان العربي الليبي يمارس حياته اليومية بنفس الطرق والأساليب والأنماط التي ورثها عن آبائه وأجداده ، خاصة في حقول التعليم والزراعة والصناعة وفض الخصومات والمنازعات ، وإذا كان هناك تطور وتحديث في هذه النُمط والأساليب ، فانما كان في السنوات الأخيرة من حكم العثمانيين ، وبالتحديد منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، مع ملاحظة أن هذا التطور كان محصورا في بعض المدن الرئيسية المهمة مثل طرابلس وبنغازي والخمس ومصراته . . . الخ وحافظت معظم دواخل البلاد على طرق حياتها التقليدية المتوارثة دونما تغيّر يذكر ، وفي اعتقادي أن التقسيم التاريخي الشائع لفترة الحكم العثماني لليبيا بعهود ثلاثة :

العهد العثماني الأول ، والعهد القرمانلي ، والعهد العثماني الثاني إذا كان يُقبل سياسيا ، ولكنه من الناحية الإجتماعية والحضارية يصعب أن نجد فوارق مميزة بين هذه العهود اللهم ملامح تنظيمية وثقافية ، برزت على وجه الخصوص في العهد القرمانلي ثم سياسة التحديث ، المشار اليها آنفا ، التي سار عليها الأتراك في الفترة الأخيرة لحكمهم .

ثالثا : والملاحظة الثالثة تتعلق بموقف الكتاب من الحكم التركي ، أرجو أن يكون واضحا أن أي نقد أو إدانة ترد في تضاعيف الكتاب إنما توجه الى نظام الحكم العثماني الذي انتهج سياسة استبدادية ونظماً تقليدية بالية

تجاوزها العصر جمّدت الحياة في طول الإمبراطورية وعرضها وحالت دون وصول رياح التغيير العلمي والحضاري إلى شعوبها ، التي كانت تلف العالم ، وقد تأذى من هذا النهج العقيم ، الأتراك أنفسهم قبل غيرهم ، فثاروا عام ١٩٠٨ بقيادة جمعية الإتحاد الترقي ضد استبداد السلطان عبد الحميد ، كما قاد كمال أتاتورك ، إثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى ، إنقلاباً متطرفاً ألغى فيه الخلافة ، كما حاول إلغاء الدين الإسلامي من تركيا .

كما أن الإدانة والنقد توجه أيضاً الى أولئك البيروقراطيين الأتراك الذين أداروا البلاد الليبية بعقلية متحجرة متعالية أساءت إلى العلاقات التاريخية بين الشعبين المسلمين العربي والتركي ، ومن هنا فيجب ألاّ يخطر في البال أن موقف الكتاب النقدي موجّه إلى الشعب التركي كعرق وجنس ، فإن هذا الشعب كان دائما وسيظل شعباً أصيلاً عريقاً شجاعاً ، ارتبط مع الأمة العربية خلال حقب طويلة ارتباطا تاريخيّا ووجدانيا وثيقاً ، فخاض الشعبان ملاحم خالدة حاسمة ضد الغزاة الأجانب ، أسفرت عن حماية الأرض العربية من طمع الطامعين ، وصانت الدين الإسلامي من الحاقدين الموتورين ، كما يرتبط الأتراك معنا ، نحن الليبيين ، بصورة خاصة ، برباط المصاهرة والنسب ، وكذلك الكفاح ضد الإستبداد السلطاني وخنق الحريات ومصادرة الأفكار المتفتحة الواعية ، والتصدي المشترك قبل تخاذل العرش العثماني ، في استانبول ، ضد الغزو الإيطالي الذي دهم البلاد في عام /١٩١١ .

رابعا : من خلال بحثي ودراستي في العهد العثماني ، سيلاحظ القارىء الكريم ، أن هناك عددا من الجوانب لم تشبع بحثا ودراسة وسبب ذلك يعود لقصور يدي في الوصول إلى وثائق ومعلومات تتعلق بتلك الجوانب ، مما أدى الى عدم تغطيتها تغطية مرضية كافية وأملي أن يستوفى ما قصّر عنه الكتاب ، في دراسات لاحقة يقوم بها الإخوة الباحثون خدمة للعلم والحقيقة حين

تتوفر بين أيديهم المصادر والوثائق التي لم يتيسر لي الحصول عليها ، مع العلم بأن دراسة العهد العثماني في ليبيا تطلبت مني جهدا ونصبا ، بسبب فقدان المهم من المواد التوثيقية أو تبعثرها هنا وهناك وعدم تنظيمها وتبويبها وقد استغرق العمل بهذا الكتاب أكثر من ثلاث سنوات وقد قمت بنشر أجزاء من فصوله في مجلتي تراث الشعب والفصول الأربعة ، وقد يجد القارى اختلافا جوهريا في بعض ما نشر في المجلتين المذكورتين وبين ما ورد في هذا الكتاب ويعود ذلك الى أنه بعد نشر الموضوع أكون قد حصلت على معلومات ووثائق تجعلني أعيد النظر فيما كنت قد كتبته .

ولا يسعني إلا أن أشكر من ساعدني في انجاز هذا الكتاب بتوفير المصادر أو تسهيل الإطلاع عليها وأخص بالذكر الأخوة العاملين في دار المحفوظات التاريخية بالسراي الحمراء بطرابلس ، وكذلك جميع الأخوة الزملاء والأصدقاء الذين أمدوني بالمعلومات والآراء والملاحظات ، التي كان لها فائدة كبيرة في توضيح جوانب مهمة بما ورد في الكتاب كما أشكر الأخت نور الهدى نجيب على تعاونها معي في طباعة صفحات الكتاب على الآلة الكاتبة .

وأخيرا :

أرجو أن أكون قد وفقت فيما هدفت إليه ، وهو إلقاء الضوء على حياة مجتمعنا العربي الليبي في تلك الحقبة الطويلة ، خدمة للحقيقة واستكمالا لبناء تاريخنا الوطني .

والله من وراء القصد

طرابلس في ١/١٠/١٩٨٥

تيسير بن موسى

توطئة تاريخية عن حكم العثمانين للأراضي الليبية

في ١٤ أغسطس من عام ١٥٥١ ، تمكن رجال الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا من الإستيلاء على مدينة طرابلس الغرب وطرد فرسان القديس يوحنا الذين كانوا يسيطرون على هذه المدينة منذ عام ١٥٣١ بعد أن تخلى لهم عنها الإسبان الذين استولوا عليها عام ١٥١٠ ، وتذكر المصادر أن الليبيين نجحوا في حصر الغزاة داخل أسوار مدينة طرابلس ، لكنهم فشلوا في اختراق هذه الأسوار المنيعة ، وكان الطرابلسيون ينطلقون في تصديهم للغزاة المسيحيين من قاعدتهم تاجوراء إحدى ضواحي طرابلس .

وفي هذا الوقت أخذت منطقة البحر المتوسط تشهد تنامي القوة العثمانية الإسلامية التي تمكنت من إرساء قواعد دولة قوية في آسيا الصغرى بعد التقدم نحو القسطنطينية التي احتلت عام ١٤٥٣م بقيادة السلطان محمد الثاني الذي عرف بعد ذلك باسم محمد الفاتح ، مسدلة الستار عن واحدة من أهم دول ذلك العصر وهي الامبراطورية البيزنطية ، وقد ورث العثمانيون أملاك البيزنطيين في البلقان وحوض الدانوب ، كما أخذت الجيوش العثمانية تتجه نحو الشرق الإسلامي ، فأزالوا الإمارات المملوكية في الشام عام ١٥١٦ وفي مصر عام ١٥١٧ بقيادة السلطان سليم الأول ، وتابع خليفته السلطان سليمان القانوني ، فتوحات العثمانيين ووصلت إلى أقصى الجزيرة العربية وأخيرا إلى الشمال الإفريقي حين تولى عروج وأخوه خير الدين بربروس ، ضم الجزائر وقسما من تونس إلى السلطة العثمانية .[1] .

١) انظر محمد فريد ـ (تاريخ الدولة العلية العثمانية) ، بيروت ـ دار الجيل ـ ١٩٧٧ ص ٧٩

ولا شك أن بروز هذه الإمبراطورية الإسلامية التي امتدت هذا الامتداد الكبير في أقل من ١٠٠ عام ، قد كان له تأثيره على العرب الليبيين ، الذين لم يخفوا اعتزازهم الكبير بهذه القوة الإسلامية الفتية الضاربة ، خصوصا وأن قيامها جاء بعد عشرات السنين من التمزق والفرقة والضعف عاشها العالم الإسلامي ، مما شجع الغرب المسيحي ، خاصة في الشمال الإفريقي ، على التطاول على أراضيه ، وتذكر المصادر العربية أن وفداً من طرابلس قام بزيارة إلى القسطنطينية عام ٩٢٩ هـ ١٥٢٠م طالبا أن يساعد العثمانيون العرب الليبيين على رد الغزاة الإسبان المسيحيين عن طرابلس ، وقد استقبل السلطان العثماني الوفد الليبي وأكرم وفادته ، واشترط ، كما يبدو ، لتلبية طلبهم أن يصبحوا رعايا الامبراطورية العثمانية ، ومن المؤكد أن الوفد وافق على ذلك ، إذ أن تلك المصادر تذكر أن السلطان عين أحد قواده ومستشاريه ويدعى أولوج مراد آغا الذي كان يتقن العربية ، قائدا عاما في طرابلس[٢] . لكن الأستاذ أتوري روسي يشكك في صحة هذه الرواية إذ يقول : إن مراد آغا الذي كان مساعدا لخير الدين بربروس وصل بين عامي ١٥٣٩ ، ١٥٤٢ إلى تاجوراء بسفينتين كبيرتين تحملان ثلاثمائة جندي تركي[٣] وسواء كان وصول مراد آغا وجنده الأتراك الى تاجوراء من القسطنطينيّة بأمر السلطان العثماني وتلبية لطلب الوفد العربي حسب الرواية العربية أو أنه وصلها من الجزائر حسب الرواية الأخرى ، فإن الأمر المؤكد أن تولى مراد آغا قيادة العرب الليبيين في تاجوراء كان برغبة العرب الليبيين الذين أسلموا له القيادة واعتبروا أنفسهم جنداً في القوات العثمانية .

ولم تتحرر طرابلس نهائيا من الغزاة إلا حين وصلها أسطول عثماني ضخم بقيادة سنان باشا الذي هاجم البلاد واحتلها في ١٤ أغسطس من عام ١٥٥١م ،

٢) أنظر (المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب) - أحمد النائب الانصاري الطرابلسي - طرابلس - مكتبة الفرجاني - ط ٢ ص ١٨٦ وما بعدها .

٣) أتوري روسي - (ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١) - تعريب وتقديم خليفة التليسي - بيروت - لبنان دار الثقافة - ١٩٧٤ ص ١٦٩ وما بعدها .

وبقي مراد آغا حاكماً باسم السلطان العثماني على طرابلس وما جاورها ، وقد تلاه درغوت باشا الذي تمكن من مَدّ سلطة العثمانيين إلى مناطق جديدة ، شملت إلى منطقة طرابلس ، مناطق غريان ومصراته ، كما شملت قسما من الجنوب التونسي ، كجربة وصفاقس والمنستير وسوسة والقيروان .

وبعد مقتل درغوت باشا في حملة بحرية على مالطة عام ١٥٦٥ ، تداول حكم ليبيا مجموعة من العسكريين الأتراك[٤] كما رافق هذا العهد توقف ثم تراجع المَدُّ العثماني التوسّعي خاصة بعد وفاة السلطان سليمان القانوني الذي كان آخر السلاطين العثمانيين الأقوياء[٥] . والسلاطين الذين تولوا الحكم من بعده لم يكونوا بقوة من سبقهم ، كما كانوا في شغل شاغل عما كان يجري في طرابلس نظراً لبعدها عن مركز الخلافة وفقر مواردها ، وتركت البلاد تحت رحمة مجموعة من المغامرين الذين أخذوا يتصارعون على حكمها ، كما توقفت الآستانة عن تعيين ولاة لطرابلس من قبلها ، وأصبح السلطان يُقرّ حكم كل من نجح في السيطرة على طرابلس وكانت هداياه للسلطان مجزية نفيسة ، وقد امتدت سلطة العثمانيين إلى معظم المناطق الساحلية كبنغازي ودرنة وجزءاً هاما من المناطق الداخلية ، وظلت ليبيا داخل دوامة هذه الفوضى السياسية حتى عام ١٧١١ ، حين نجح أحد العسكريين من القولوغلية (وهم الأبناء الذين ولدوا من آباء أتراك وأمهات عربيات) وهو أحمد القرمانلي في الوصول إلى حكم طرابلس الذي أقام فيها دولة شبه مستقلة عن العثمانيين ، وأقام نظاماً وراثياً حصره في أسرته ، غير أنه لم يقطع جميع الروابط مع الآستانة ، إذ ظل يستمد شرعيّة حكمه من فرمان (مرسوم)

٤) روسي ص ١٧٤ وما بعدها .

٥) تولى السلطان سليمان القانوني الحكم عام ١٥٢٠ وقد لَقّبه الإفرنج بالملك العظيم اذ استطاع أن يتوغل بجيوش العثمانيين حتى أواسط اوربا وقد قاد بنفسه ثلاث عشرة حملة ، عشر منها داخل أوربا وثلاث في آسيا ، وسمى بالقانوني لانه دون القوانين والشرائع وتشدد في تطبيقها مما أشاع العدالة في الامبراطورية العثمانية كما ازدهرت في عهده العلوم والآداب والفنون ، وكان تقيا ورعا ويذكر أنه نسخ بيده القرآن الكريم ثماني مرات .

سلطاني ، كما كان يُخصص كل عام قسما من الضرائب لخزينة السلطان ، ومما يجب الإشارة إليه أن المناخ السياسي والسلطوي والإجتماعي لم يتغير بالنسبة للمواطن العربي ، فقد استمرت البلاد تدار وفق النظم التركية ، وإن كان في أواخر عهد هذه الأسرة ، وبالتخصيص أيام يوسف باشا ، الذي يعتبر من أعظم من حكم ليبيا من القرمانليين ، شهدت البلاد شيئا من الإستقلالية الحقيقية ، فقد اعتمدت اللغة العربية بجانب اللغة التركية في التعامل الرسمي ، كما فتح البلاد بشكل واسع باتجاه الثقافة الأروبية الحديثة ، كما رفع علم طرابلس الخاص على السفن والمراكب الوطنية واستمر حكم القرمانليين ، حتى عام ١٨٣٥ حين عاد الأسطول التركي وأنهى حكم القرمانليين وكان آخرهم علي باشا الثاني إبن يوسف ، وهنا دخلت البلاد في حكم عثماني مباشر وبنظام مركزي صارم ، كما أصبح تعيين الولاة يتم من قبل عاصمة العثمانيين ، وهذه الفترة التي تعرف بالعهد العثماني الثاني تمتاز بتشديد الأتراك من قبضتهم في حكم ليبيا إذ أصبح الوالي موظفا تابعاً لوزارة الداخلية التركية ، تبعية مركزية صارمة ، بصلاحيات محدودة ، لا يملك التصرف بأي أمر إلا بعد الرجوع إلى رؤسائه في استانبول ، ومن ناحية ثانية فقد انتهجت الدولة العثمانية في هذا العهد بما عرف بسياسة التحديث والتعصير سياسيا وإداريا واقتصاديا وتعليميا وقضائيا ، وشملت بالتالي هذه السياسة ولاية طرابلس خاصة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن ، فدخلت الإدارة والقضاء والتعليم والزراعة وغيرها اصلاحات جذرية ، وحين أخذت ولاية طرابلس . تنتعش من جراء هذه الإصلاحات ، بعد ركود دام ثلاثة قرون ، وتتدرّج شيئاً فشيئا نحو العصرنة والتحديث وبدأ المواطن العربي ولوج عهد متفتح حتى داهمه الاحتلال الإيطالي في عام ١٩١١ فدمر كل شيء وحكم على المواطن العربي أن يبقى في جهله وتخلّفه لسنوات طوال أخرى .

● نظام الحكم :

من المفيد أن نتعرف بشكل سريع على النظم التي حكم بها العثمانيون ليبيا . فحين نزل العثمانيون الأرض الليبية لأول مرة بطرابلس اعتبروا هذه الأرض مقاطعة كبيرة تابعة للسلطان العثماني ، وأطلق عليها أوجاق طرابلس وتدار من قبل باشا عسكري يلقب (ميرميران أو بليري) وهو قائد لفرقة من الجنود الإنكشاريين ، وهذا الباشا مرتبط بالقائد الأعلى العام للأسطول العثماني الذي كان مرابطا في الشمال الإفريقي (الجزائر وتونس وطرابلس) وقد كان الباشا أول الأمر يتمتع بمركز ممتاز ويسيطر على جنوده سيطرة تامة ، وكان تعيينه يتم من قبل السلطان في الآستانة ، ولكن تفشي الفساد والفوضى بين صفوف الإنكشارية جعل مركز الباشاوات مهتزا ، وقد كثر عزلهم وقتلهم من قبل جنودهم الإنكشاريين ، كما أصبح تعيينهم يتم من قبل هؤلاء الجنود ويطلب من السلطان الموافقة على هذا التعيين نظير هدايا وبعض الأموال ترسل له .

وكانت البلاد خلال تلك السنين الأولى مقسمة إلى مقاطعتين طرابلس وبنغازي وتضم الأولى المنطقة الغربية وفزان ، والثانية المنطقة الشرقية ، أما في عهد القرمانليين فقد كانت مقسمة الى ثلاث مقاطعات ، طرابلس ومصراته وبنغازي وتدار من قبل حكام من أبناء الأسرة القرمانلية ، وأما في عهد العثماني الثاني وبالتحديد منذ عام ١٨٦٥ فقد أصبحت ليبيا ولاية بعد أن كانت (أيالة) أي مقاطعة كبيرة ، وقد شهدت في هذه الفترة تنظيمات إدارية حيث قسمت إلى ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي ، وقسمت طرابلس الى أربع متصرفيات أو سناجق وهي طرابلس ومركزها طرابلس ، والخمس مركزها الخمس ، والجبل الغربي ومركزها يفرن ، وفزان ومركزها مرزق ، كما قسمت كل متصرفية الى عدد من الأقضية ـ فمثلا اشتملت متصرفية طرابلس ستة أقضية وهي الزاوية والعجيلات وترهونة وورفلة وغريان ، ويدير كل قضاء موظف يسمى قائمقام ، كما أشتمل كل قضاء على عدد من النواحي يدير كل ناحية مدير تتبع له مجموعة من القرى والنجوع ، التي كانت تدار من قبل متنفذين باسم شيوخ القبيلة أو المحلة او

المخاتير، وهؤلاء المتنفذون ليست لهم صفة وظيفيّة رسمية ، لكنهم مسؤولون أمام السلطة العثمانية في جباية الضرائب ، وتزويد الجيش بالمتطوعين حين الحاجة .

واما متصرفية بنغازي فقد كان يديرها موظف من الأستانة ويتبع مباشرة للباب العالي ، وقد قسمت متصرفية بنغازي الى أقضية أو قائمقاميات وهي درنة والمرج وجالو وقصر شعاب وطبرق والجغبوب ، وكل قضاء ينقسم إلى نواحٍ ، والنواحي إلى نجوع وقرى وهكذا . .

وكان والي طرابلس يعتبر ممثل الباب العالي في ولايته ، وكذلك متصرف بنغازي ، ويساعد الإثنين مجلس إداري محلّي يضم كبار الضباط والموظفين وعدداً من الأعيان والزعماء الوطنيين ، ويتم تعيين المتصرفين والقائمقامين من قبل الباب العالي في العاصمة العثمانية ، أما المديرون فيتم تعيينهم من قبل الوالي في طرابلس والمتصرف في بنغازي بعد اعتمادهم من الأستانة ، وكانت سياسة العثمانيين منذ القديم ، تقوم على تغيير الولاة في فترات متقاربة ، فمثلا بلغ عدد الولاة منذ عام ١٥٥١ وحتى عام ١٧١١ أربعة وثلاثين واليا ، ونظيرهم تقريبا في الفترة ما بين ١٨٣٥ الى ١٩١١ ، لم يستمر حكم بعضهم سوى سنة واحدة بل عدة شهور ، فالوالي المشير ابراهيم أدهم باشا لم تستمر ولايته سوى أحد عشر شهراً وخمسة أيام . .

وهذه السياسة لم تكن قاصرة على ليبيا فقط بل على جميع المناطق التي كانت خاضعة للسلطة العثمانية في الشام والبلقان وغيرهما ، وسبب لجوء ـ السلاطين لتغيير ولاتهم ، يكمن في أمرين : أولهما أن المناصب كانت تباع وتشترى فكان من مصلحة أصحاب النفوذ في الأستانة أن يكثروا من العزل والتنصيب ، وثانيهما أن السلاطين كانوا يخشون من ولاتهم ، إذا طال بهم المقام في مناصبهم فربما يشكّلون عصبية ونفوذاً يغريانهم بالعصيان على السلطان وعلى السلطة المركزية ، فتغيير الولاة يضمن سيادة السلطان الدائمة على أراضي دولته ، ولا شك أن هذه السياسة أدت إلى استغلال الشعب استغلالاً سيئاً ، خصوصا في النواحي المالية ، إذ كان الوالي من أول يوم يبدأ فيه حكمه يعمل على استرداد الرشوة التي دفعها للباب العالي وللسلطان للحصول على هذا المنصب ، كذلك لتنمية ثروته الخاصة

قبل أن يأتيه قرار العزل ، يضاف إلى ذلك أن شراء المناصب دفع إلى حكم البلاد ، ولاة قصيرو النظر غير مقتدرين وهو الأمر الذي أدى إلى تفشي الجهل والتخلف في كل مرافق البلاد . . .

ومن الأمانة أن نذكر أن عدداً من الولاة العظام وصلوا إلى حكم طرابلس وكان لهم أيادي بيضاء على البلاد ، ورغم أن تعدد الولاة جعل المواطنين لا يأبهون لمجيئهم ومغادرتهم ، فقد كانت ترافق تسلم الوالي لمنصبه مراسم واحتفالات وتزيين الشوارع والمحلات العامة .

لقد كان أغلب الولاة من أصحاب الرتب العسكرية ، وحين يكون الوالي مدنياً تكون فرق الجيش تحت قيادة فريق أو أمير لواء تسند اليه قيادتها بأمر من القائد العام للجيوش العثمانية (السرعسكر) أو ناظر الحربية بالأستانة ، ونظرا لكون العسكريين العثمانيين كانوا يشكلون طبقة مترفعة متغطرسة ، فإن الصراع كان شديداً بين الوالي المدني وقائد جيشه ، فقد كان يكبر في نفس هذا الأخير أن يتلقى أوامره من موظف مدني ، كما حدث مثلاً مع والي ولاية طرابلس في عام ١٨٨١ ، وكان مدنياً ، وبين قائد الجيش الفريق زكي ، حيث أصبح لكل منهما أعوانه وأنصاره ، يتبارون في صنع الدسائس لبعضهم البعض ، وقد كان أحمد راسم مدعوماً من قبل القصر السلطاني ونجح في إبعاد خصمه ، ولكن الذي جاء بعد الفريق زكي وهو الفريق حسين وصفي كان أشد خصاماً للوالي من سلفه ، فقد اخذ يؤلب الرأي العام الطرابلسي علناً ضده ، وينشر الشائعات لتشويه سمعة الوالي ، كما حرض الفريق أنصاره لكتابة عرائض وبرقيات أرسلت إلى السلطان تطالب بعزل الوالي ، ملصقة به شتى التهم ، ولم تنته محنة أحمد راسم حتى عزل من منصبه[٦] .

(٦) انظر وثيقة بلا رقم ترجمة عبد السلام أدهم بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .

● قوات الامن والجيش :

كانت قوات الأمن تتألف بما يعرف بالجندرمة أو الدرك وكانت أعدادها متفاوتة في كل عصر وقد بلغ عددها في عام ١٩١١ حوالي ١٥٠ فرداً، مقسمة على ثلاث كتائب ، واحدة بطرابلس والأخرى في بنغازي والثالثة في فزان ، وكان الفرد من الجندرمة يدخل دورة تدريبية في مدرسة خاصة بطرابلس ، يتدرب فيها على استعمال السلاح وركوب الخيل والمهارى كما يتلقى مبادىء أولية في القوانين واللوائح والنظم العدلية ، وكذلك طرق حفظ الأمن وتتبع المجرمين مع دروس في الدين واللغة العربية والتركية .

وأفراد هذه الكتائب موزعون على المدير والنواحي والقرى ويخضعون لسلطة المدير أو القائمقام الذي بهم يحفظ الأمن في منطقته كما يقومون بمرافقة ملتزم جبي الضرائب من المواطنين .

أما الجيش فكان ينقسم إلى جنود نظامين من الأتراك او المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية كالأرناؤوط والالبان والشوام وغيرهم ، وكان الجيش العثماني الذي حط في الشمال الإفريقي من البحارة والانكشارية ، وهم أبناء المسيحيين الذين يؤسرون صغارا ثم يدخلون في ثكنات خاصة يتعلمون فيها مبادىء الدين الاسلامي وضروبا متنوعة من فنون الحرب والقتال ، ويبقون داخل هذه الثكنات حتى يصبحوا شبابا ، وقد منع عليهم في أول الأمر الزواج واستطاعت الدولة العثمانية بهؤلاء الجنود فرض سيطرتها على معظم المناطق التي ظلت تحت حكمها مئات السنين ، وقد شكل هذا الجيش السلطان أورخان ، ولكن الجيش الإنكشاري بعد أن دب فيه الفساد والفوضى ، أصبح مصدر شرّ وبلاء للدولة وللرعية ، لم يتخلص العثمانيون من هذا الجيش الا في عام ١٨٢٦ ، حين نجح السلطان محمود الثاني بتنظيم جيش نظامي جديد على غرار الجيوش الأوربية ، تمكن بهذا الجيش محاصرة الإنكشاريين في ثكناتهم بالأستانة وقصفهم بالمدفعية فمات واحترق آلاف منهم ، وأسدل الستار عليهم نهائيا ، وقد سبقه في طرابلس

أحمد القرمانلي في التخلص من الإنكشاريين حين ذبح منهم أكثر من ثلاثمائة شخص عام ١٧١١ في مؤامرة ناجحة دبرها لهم .

وعمد العثمانيون في ليبيا إلى تشكيل جيش من العناصر الوطنية خصوصا من القولوغلية ، وقد بلغ عدد الجيش العثماني المرابط في ليبيا حوالي خمسة آلاف جندي وضابط مع حوالي ثلاثة آلاف من الجنود الوطنيين ، وكان ينقسم إلى كتيبة من الرماة وأربعة ألوية من المشاة ولواء فرسان ولواء مدفعية .

وعموما فإن أسلوب حكم العثمانيين للأراضي العربية الليبية قد اتسم بالفوضى بشكل عام ، فلم يكن هناك تنظيم إداري ثابت ، فالأمور كانت مرهونة بمزاج الوالي أو المتصرف ، وببعض الأعراف والعادات القديمة المتوارثة ، ولكن البلاد شهدت التنظيم الإداري في النصف الثاني من القرن الماضي وذلك أثر صدور ما عرف بخط شريف كولخانة عام ١٨٣٩ والمرسوم الهمايوني أو (خط شريف همايوني) عام ١٨٥٦ وذلك في موجة الإصلاح الإداري العام للدولة العثمانية أيام السلطان عبد المجيد ، ولم تصل آثار هذين المرسومين إلى ليبيا إلا عام ١٨٧١ حين عرفت البلاد شيئا من التنظيم الإداري المتقن ، حيث طبق التشريع البلدي في طرابلس وبنغازي ، وأصبحت كل بلدية تدار من قبل مجلس بلدي مكون من عشرة أعضاء مع رئيس لهم ، ويتولى هذا المجلس أمر مراقبة سير الأعمال البلدية ، وتعيين الموظفين والمستخدمين كما يعد الميزانية ويشرف على صرف مبالغها في الأغراض المرصودة لها ، ويجتمع هذا المجلس مرتين في الأسبوع .

وبجانب المجلس البلدي عرفت البلاد المجلس المحلي للولاية ، وكان هذان المجلسان يجتمعان مرتين في السنة معا ، حيث يشكلان في اجتماعهما ما يشبه المجلس النيابي ، الإجتماع الاول يتم في شهر ابريل ويتم فيه المصادقة على الميزانية العامة للولاية ، أما الاجتماع الثاني فيتم في شهر نوفمبر حيث يقوم فيه المجلسان بدراسة ومناقشة بنود ميزانية العام القادم والمشروعات العامة المزمع تنفيذها .

غير أن قرارات هذين المجلسين كثيرا ما كانت تتجاوز وتهمل ، كما أن

التنظيم الإداري هذا كان محصورا ضمن المدن الليبية فقط ، وظلت الأرياف والنجوع تدار وفق أعرافها وتقاليدها الموروثة .(٧)

(٧) انظر في كل ما تقدم روسي مرجع سابق ، محمد فريد مرجع سابق .

الفصل الأول

الحياة الاجتماعية

استمر حكم العثمانيين لليبيا ، بما فيه فترة الحكم القرمانلي ، ٣٦٠ سنة ، وعندما رحل الأتراك عام ١٩١١ رحل معهم كل أثر تركي .

وعدم انصهار الليبيين في البوتقة التركية خلال تلك السنين الطويلة يعود ، كما أرى ، إلى متانة البناء الإجتماعي والثقافي والوجداني للمجتمع الليبي الذي هو امتداد للمجتمع العربي الإسلامي . إذ أن البنية العربية الإسلامية ، مع كل ما أفرزته من عادات وسلوك وقيم والتي تَميّز بها العرب عن غيرهم من أمم الأرض ، كانت من القوة بحيث أولاً ، حفظت للعرب شخصيتهم القوميّة ، رغم شراسة أساليب السيطرة التي مارستها عليهم قوميات أجنبية متعددة ، وثانيا نجحت في إذابة المجموعات من العناصر الخارجية الغريبة ولم يحدث العكس ، اللهم إلا في بعض المظاهر الخارجية التي أخذها العرب من تلك الأقوام كأنماط من أنظمة الحكم والسياسة ، وأنواع من اللباس والطعام ، وبعض المفردات من الكلمات والمصطلحات اقتبسوها من الروم والفرس والترك والأوروبيين ،

وبالنسبة للأتراك فقد كان هناك ، منذ البداية ، حاجز عرقي وحضاري بين القوميتين، لم تتمكن وحدة الدين من التغلب على هذا الحاجز ، ويُذكر من بين الفروقات التي كانت قائمة بين العربي والتركي ، ان العربي بني على النزوع إلى الحرية والافتخار بنسبه وقومه غير مستسيغ الخنوع للحاكم وتملقه مهما كان قويا ، وكان حين يعجز عن مقاومة استبداد حكم الأجنبي يتقوقع على نفسه مجانبا قدر الإمكان تلك الهيمنة الأجنبية ، وهذا التصرف وان كان يسلخ العربي عن التطورات الحضارية في العالم الخارجي ، وقد عمل فعلا على تخلفه وعدم مسايرته

الركب الحضاري الانساني، إلا أنه حفظ له هويته القومية المميزة . أما التركي فقد توارث عن أجداده القدماء الطاعة المطلقة لملكه وحاكمه تصل درجة التقديس ، والعلاقة بين الرئيس والمرؤوس ، مهما كانت رتبة أو مكانة هذا الرئيس ، تبنى على الخضوع التام كان من الصعب على العربي هضمها [1] فالأتراك لم يتركوا في ليبيا إلا بعض الألفاظ التي مازال يستعملها الشعب في لهجته الدارجة ، مع شكل من أشكال الزي يلبسه بعض الناس في المدن والمأخوذ من الزي البلقاني القديم ، وظل المجتمع العربي في ليبيا محتفظا بنقاء الشخصية العربية وأخلاقياتها وعاداتها وقيمها الأمر الذي حال دون ذوبانه في تلك المجتمعات الغريبة التي حلت في دياره وسيطرت على أرضه بدءاً من الإغريق والرومان وانتهاء بالايطاليين .

كما يبرز من بين أسباب ضعف التأثير التركي في المجتمع الليبي ، أن الأتراك قضوا معظم سنوات حكمهم لليبيا في صراع مع السكان الليبيين الذين تعددت ثوراتهم وتمردهم على السلطة العثمانية ، كما أن قبضة العثمانيين على المناطق الداخلية من الأرض الليبية كانت ضعيفة ، فقد ظلت منطقة غات في الجنوب مثلا محتفظة باستقلالها حتى عام ١٨٧٥ حين أدخلها زعماؤها المحليّون بأنفسهم تحت مظلة السلطة العثمانية خوفا من أن تقع في يد الفرنسيين ، ولكنهم في عام ١٨٨٦ ثار سكانهاعلى الأتراك وقضوا على الحامية العثمانية فيها ، وظلت هيمنة

(١) اسوق مثلا على ذلك رسالة موجهة من متصرف منطقة الخمس التركي إلى والي طرابلس توضح مدى ذوبان المرؤوس في حاكمية الحاكم وشدة تملقه له ، الأمر الذي يأنف منه العربي مهما بلغ به الحال من سوء وفقر ، وجاء في الرسالة بالنص : (نظرا لحرماني مدة ثلاث سنوات من تمريغ وجهي في تراب قدمي السامي وليّ النعمة والينا المعظم ، ولنوالي لهذه الرغبة الخاصة بخادمكم وتلقى بعض الأوامر والإرشادات من سيادتكم وعرض وتسوية بعض الشؤون الخاصة بخادمكم ، أجد الجرأة في استئذان عبدكم للمقام السامي والأمر لكم) . ومن المعلوم أن وظيفة المتصرف تعتبر من الوظائف السامية في السلك الإداري العثماني ، وتلي وظيفة الوالي مباشرة .
انظر نص هذه الرسالة ذات الرقم ٢٧٥ في ملف ج ٥٨٢/٤ بدار المحفوظات التاريخية ، السراي الحمراء بطرابلس .

الأتراك على غات منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩١١ بين مَدّ وجزر[٢] .

" وقد اعتبر الموظفون الأتراك أنفسهم طبقة فوقية متعالية ، نظرت إلى المواطنين الليبيين نظرة دنيا ، مما زاد من الإنفصال بين الليبيين وبينهم " ، كما ازداد المجتمع الليبي إنغلاقا وتقوقعا . ومن الملاحظ أن صلات الليبيين سكان المدن بالأتراك كانت أقوى منها في القرى والبوادي ، بل يمكن القول إنه لم يكن هناك أي اتصال بين سكان هذين القطاعين والأتراك إلا حين تخرج قوافل ملتزمي الضرائب والجند لتحصيل الأعشار والأتاوات منهم ، بينما نرى أن سكان المدن صار بينهم وبين الأتراك نوع من الإتصال وتبادل المنافع ، نتج عنه عمليات زواج عديدة بين الجند الأتراك والعربيات ، وعرف نسلهم باسم القولوغلية ، ولكن قلما كان يسمح الآباءالليبيون لبناتهم مرافقة أزواجهن إلى بلادهم إذا انتهت خدمتهم في الجيش أو نقلوا من طرابلس ، كما أن الجند أنفسهم كانوا يجدون في اصطحاب زوجاتهم نوعا من المشقة ، ومن ذلك فإن الأسر القولوغلية بقيت داخل الأراضي الليبية وأنصهرت تماماً في المجتمع الليبي لغة وطباعاً وعادات ، وقد حاول الأتراك أن يستفيدوا من روابط الدم التي تربطهم بهم ، ليكونوا عونا لهم على المواطنين العرب فأعفوهم من الضرائب ومنحوهم بعض الإمتيازات وأدخلوا قسماً من شبابهم في سلك الجندية ، ولكن الأسر القولوغلية أثبتت في مناسبات كثيرة بأنها لا تقل غيرة على الشعب العربي وتمسكاً بالأرض التي ولدوا وعاشوا فيها عن غيرهم من الأسر الليبية ولعل خير دليل حين سنحت لهذه الأسر الفرصة للوصول إلى حكم البلاد كالأسرة القرمانلية وهي من الأسر القولوغلية ، فقد كشفوا بشكل سافر عن انتمائهم للأرض التي عليها ولدوا وفي مناخها عاشوا وتربوا ، فكان أول عمل قام به عميد الأسرة القرمانلية قضاءه قضاءاً تاماً على جند الإنكشارية الغرباء ، وقد اعتمد القرمانليون على العنصر الليبي في حكمهم اعتماداً كاملاً

(٢) انظر ناجي ونوري — طرابلس الغرب ترجمة أكمل الدين محمد إحسان — طرابلس مكتبة الفكر ١٩٧٣ ص ٢٠٠ وانظر كذلك إتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي وحتى سنة ١٩١١ . ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

واتخذوا منه وزراء وقواداً ومستشارين ، كما أنهم جعلوا لغة البلاد الرسمية العربية مع التركية ، فغدت لغة البلاط والدوائر الرسمية والدواوين والتعليم والقضاء ، وإتوري روسي الذي يؤيد ما ذهبنا إليه ، يصف يوسف القرمانلي بأنه كان حاكما طرابلسيا تولى السيادة على طرابلس (ليبيا)[٣] .

(٣) أتوري روسي مرجع سابق ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

البناء الإجتماعي وصور من العادات للسكان العرب الليبيين

أولا : سكان المدن :

سبق الاشارة إلى أن علاقة السكان المقيمين في المدن كانت أوثق صلة بالأتراك ، فانخرط قسم في وظائف الدولة المتاحة كمدرسين وإداريين وغير ذلك من الوظائف التي لا تشكل خطورة على الهيمنة التركية بينما ظلت الوظائف الكبيرة الحساسة كقيادة الجند والشرطة وإدارة الشؤون السياسيّة والمالية بأيدي الأتراك ، وقد شارك قسم ممن كانوا يُسمّون أعيان المدينة في الديوان الإستشاري في تسيير شؤون البلاد(٤) .

كما أوجد الأتراك وظيفة شيخ البلد يتولاها واحد من المتنفذين الليبيين ، يقوم بمساعدة الوالي العثماني في إدارة الشئون المدنية المحلية ، كالأعمال المنوطة بوظيفة المحتسب قديما ورئيس البلدية حديثا ، من هذه الأعمال الإشراف على السوق ومراقبة الأسعار والفصل بين البائع والشاري وجباية الرسوم من أرباب الحرف والصناعات ، وكذلك الإهتمام بنظافة المدينة وملاحقة المشاريع العمرانية التي تقررها إدارة الولاية كفتح الطرق وإصلاح الأسوار وغيرها . ويساعد شيخ

(٤) انشىء الديوان الإستشاري أول مرة في عام ١٥٩٥ في عهد الوالي إبراهيم باشا بناء على رغبة الزعامات العسكرية الإنكشارية التي تضايقت من استبداد الوالي بمفرده في حكم البلاد ، واقتصرت عضوية هذا الديوان بادىء الأمر على الزعامات التركية ، وقد نجحت في تقييد سلطة الوالي ، ومنذ أن تولى صفر داي عام ١٦١١ تصريف شؤون البلاد ضعف شأن هذا الديوان ، وأصبح مجرد مجلس استشاري يلجأ إليه الحاكم في الأزمات ، أو حين يرغب في فرض ضريبة جديدة ، وقد شارك في هذا الديوان بعض من أهل البلاد العرب .
انظر كوستانزيو برنيا — طرابلس من ١٥١٠ الى ١٨٥٠ — ترجمة خليفة التليسي . طرابلس دار الفرجاني ١٩٦٩ ص١٠٤ ومابعدها .

البلد في عمله مجموعة من الموظفين يدعى الواحد منهم قائداً وكل منهم مكلف بعمل معين فكان هناك قائد لجباية الضرائب وقائد للإشراف على النظافة وآخر لمراقبة الأسواق وهكذا . . كما كان للأقليات كاليهود قائد منهم يرتبط بشيخ البلد وينفّذ تعليماته وقرارات الولاية على الجالية التي ينتمي إليها ، هذا بالإضافة إلى مجموعة من شيوخ المحلات (المخاتير) الذين يستعين بهم شيخ البلد في ضبط الأمور وتنفيذ القرارات في محلاتهم . ولم يكن لشيخ البلد ميزانية خاصة أو مجلس استشاري يساعده ، بل كان يعمل تحت إدارة الوالي مباشرة ، ويتقاضى مرتبا من ميزانية الولاية ومن عوائد الرسوم التي يساعد في جبايتها[٥] . واستمر العمل بنظام مشيخة البلد حتى عام ١٨٦٩ حين صدر قرار سلطاني بتأسيس نظام البلديات في المدن وإلغاء وظيفة شيخ البلد ، وأصبحت المدن تدار من قبل رئيس البلدية ومجلس منتخب من أعيان المدينة[٦] وخلا هذه الوظائف والأعمال ، فقد ظلت غالبية السكان العرب الذين قطنوا المدن ، بعيدين عن إدارة البلاد ، واتسمت حياتهم بنظام رتيب فيه شيء من الحركة والنشاط الإقتصادي ، فقد زاولواالصناعة والتجارة الواسعة والمحدودة والصيد البحري ، كما كان منهم المدرسون والأئمة والوعّاظ في المساجد والزوايا ، وساد مجتمع المدن الطبقيّة الإجتماعية المتمايزة ، وكان مصدر هذا التمايز الإجتماعي بين السكان العرب اما الغنى وتضم هذه الطبقة أسر كبار التجار ونقباء وأمناء الحرف المرموقة ، وإما عن طريق العلم حيث كانت هذه الطبقة تضم كبار العلماء والوعّاظ والقضاة ورؤساء الطرق الدينية والصوفية ، والأسر التي كان يطلق عليها صفة الشريفة أي التي تعود أرومتها إلى علي بن أبي طالب وزوجته فاطمة الزهراء ابنة النبي الكريم ، كما أن هناك طبقة الأسر التي تولى أفرادها وظائف سامية في المدينة أو المحلة أو القضاء ، أو منتمية إلى أفراد

(٥) بلدية طرابلس في ١٠٠ عام — طرابلس بلدية طرابلس ١٩٧٣ ص٩٥ ، وانظر كذلك سيتون ديرون في تمهيده لكتاب عشر سنوات في بلاط طرابلس تأليف ريتشارد توللّي ، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة ـ طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، بلا تاريخ ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٦)بلدية طرابلس مرجع سابق ص١٠٠ .

تولوا حكم البلاد كولاة أو دايات أو وزراء أو متنفذين . . وتلى هذه الطبقات الأسرية المتميزة ، أسر صغار التجار والحرفيين والأرقاء ، والجاليات غير العربية كاليهود والمالطيين . وبالنسبة للتركيب الأسري ، فكانت الأسر الليبية في المدن تنتظم فيما يعرف بالأسر الأبوية الممتدة والمركبة ، والتي كانت تضم الأب والأبناء وزوجاتهم ، وأبناء الأبناء ، فقد كانوا يسكنون في بيت واحد متسع ، السلطة المطلقة فيه للأب الكبير ، وبجانب الأسر الممتدة . كان هناك الأسر الزوجية البسيطة التي تضم الزوج والزوجة والأولاد ، وقد كان هذا النوع منتشراً بين الأسر التي استوطنت المدينة حديثاً نازحة إليها من القرية أو القبيلة ، ولكنها رغم انفصالها الجغرافي عن أسرتها الأبوية الكبيرة . فقد ظلت مرتبطة بها إرتباطاً وثيقاً وجدانياً وإجتماعياً وأخلاقياً ، وقد اتسم المجتمع المديني بأن نسبة الترابط بين الأسر المكوّنة له أضعف من نسبة الترابط الاجتماعي القائم في مجتمع القرية أو القبيلة . وهذا الضعف ناتج عن ظروف السكن التي تتحكم بسير الحياة في المجتمع المديني بشكل عام ، ونجد أن هذا الترابط يقوى بين أفراد الحي الواحد والحرفة الواحدة والطريقة الدينية أو الصوفية المنتسبين إليها . وقد عرف مجتمع المدينة أيام الأتراك المقاهي العامة التي كان يجتمع فيها الأقارب والأصدقاء والمعارف ، حيث تصبح مكاناً مناسباً لتبادل الأخبار والقصص والنوادر وملء الفراغ ، وتذكر السيدة توللي أنه كان في مدينة طرابلس مجموعة كبيرة من المقاهي في المدينة القديمة ، وكان الناس يجلسون أمام المقهى على مقاعد حجرية أو رخامية ، تظلّلها عرائش خضراء ، والمقاعد مجلّلة بسجّادات أو حصر ثمينة[٧] .

كما كان الناس يلتقون ويسمرون في المرابع المنزلية ، وهي حجرات تُبنى في الناحية الخارجية من المنازل ، ويستقبل صاحب البيت ضيوفه فيها . كذلك كانوا

(٧) اعتمدت في هذه المعلومات على ملاحظات واستقصاءات أجريتها مع مجموعة من الليبيين الكبار في السن أمثال الشيخ محمد قنيوة ، وانظر السيدة ريتشاد توللي مصدر سابق ص ٦٢ ويذكر كاكيا أنه كان في طرابلس عام ١٩١١ داران للخيالة (السينما) وثلاثة فنادق وخمسة مطاعم و ٧٢ مقهى و ٩٥ حانة . انظر انتوني كاكيا ، ليبيا في العهد العثماني الثاني — ترجمة يوسف العسلي — القاهرة — دار احياء الكتب العربية ١٩٤٦ ص١٠٦ .

يلتقون في الزوايا الصوفية المتعددة . وقد كانت منازل مدينة طرابلس ، في الأعم الأغلب تتألف من طابقين ومن مدخل (سقيفة) وحجرة خارجيّة (المربوعة) وهي الحجرة الوحيدة التي تطل نوافذها على الشارع ، والسقيفة تقود إلى الفناء الذي تنفتح عليه جميع غرف ومرافق البيت ، والغرفة تكون بشكل مستطيل لها نافذة أو نافذتين مطلتين على الفناء فقط . وتُبنى في بعضها سُدّة من الخشب مرتفعة واسعة ، تستعمل للنوم ، ويستعمل في بناء البيوت الحجارة ونوع من الإسمنت (الملاط) والجص والرمل وسعف النخيل وسوقه وجذوع الأشجار الأخرى[٨] .

أما شوارع المدن فكانت ضيقة في الأحياء الشعبية حيث يتراوح عرضها بين مترين وثلاثة أمتار، كما أنها ليست على استقامة واحدة بل تكثر فيها الإنعطافات، بينما كانت الشوارع الرئيسية واسعة ، خاصة الشوارع التي فتحها الولاة في العهد العثماني الثاني فكان شارع ميزران بطرابلس ، وهو من الشوارع التي شُقّت في العهد الأخير ، بعرض ١٨ متراً وعلى استقامة واحدة بطول ٣٤٥ مترا ، وقد رُصف بأحجار جلبت من الخارج وعلى جانبيه بنيت أرصفة للمشاة [٩].

وكانت الشوارع الرئيسية تضاء ليلا بقناديل الزيت ثم استعمل الكيروسين (الغاز) ، أما الشوارع الثانوية خاصة في المدينة القديمة فكانت غير مضاءة ، لكن الأتراك أوجبوا على كل من يريد التجوّل ليلاً حمل فانوس بيده تحت طائلة العقوبة[١٠] .

(٨) انظر بلدية طرابلس في ١٠٠ عام ص٨٦ والسيدة توللي ص٨٧ ومابعدها وهناك منازل في مدينة طرابلس يعود تاريخ بنائها الى عشرات السنين مازالت قائمة حتى الان بحالة جيدة . وانظر الفصل الخاص بالحياة الفنية في هذا الكتاب .

(٩) انظر الوثيقة المؤرخة في ٢٦ فبراير في سجلات ولاية طرابلس لعام ١٣٢٥ بدار المحفوظات التاريخية .

(١٠) في احدى سجلات المحاكم لعام ١٢٩٠ هـ قرار صادر من محكمة طرابلس بتاريخ ٢٦ صفر يقضي بفرض غرامة بشليك (خمسة قروش) أو سجن يومين على اربعة اشخاص ضبطوا وهم يتجولون ليلا في أزقة طرابلس بلا فانوس وقررت المحكمة حبس اثنين منهم لمدة يومين لعدم استطاعتهما دفع الجزاء النقدي . انظر سجلات المحكمة بدار المحفوظات التاريخية لعام ١٢٩٠ هـ .

وفي عام ١٩١٠ استقدم الوالي أحمد عزت مصابيح شديدة الإنارة ، نصبت في الشوارع الكبيرة والساحات وتقاطع الشوارع ، وكان هناك موظف مختص يتولى إملاء قناديل ومصابيح الإضاءة بالزيت والكيروسين ، وإشعالها مساء وإطفائها عند الفجر ، وفي نفس العام أي ١٩١٠ تعاقدت بلدية طرابلس مع إحدى الشركات الفرنسية على إنارة طرابلس بالكهرباء وتسيير حافلات كهربائية (ترام) داخل المدينة وربطها بالضواحي ، وقد نفّذ في العام التالي مشروع الإنارة بالكهرباء ولم ينفّذ مشروع الحافلات بسبب الغزو الإيـطالي[١١]

حياة الناس اليوميّة : كان يوم العمل يبدأ في التاسعة صباحا ويستمر حتى غروب الشمس ، وذلك بالنسبة للحرفيين وأصحاب الحوانيت والأعمال الحرة . أما توقيت العمل للموظفين الرسميين فكان من الثامنة والنصف صباحاً الى الثالثة والنصف مساءً (الثالثة والنصف حتى العاشرة والنصف حسب التوقيت الغـروبي أو العربي ، وفق ماجاء في إحدى الـوثـائـق)[١٢] وتبدو المدينة خالية بعد الغروب إذ يأوي الجميع لبيوتهم لتناول طعام العشاء الذي يعتبر الوجبة الرئيسية ، تقدم فيه المأكولات الشعبية الدسمة (الكسكسي ، البازين ، الخ) بينما تكون وجبة الغداء خفيفة في معظم البيوت ، وبعد صلاة العشاء إما أن يأوي المواطن لفراشه بعد تناول بضعة أقداح من الشاي القوي ، أو ينضم لإحدى جلسات السمر مع أصدقائه وأقرانه ، أو يحضر نوبات الذكر في الزاوية الصوفية المنتمي إليها ، وقد تستمر الجلسات ، خاصة في ليالي أيام الخميس ، حتى ساعات متأخرة من الليل ، ذلك أن اليوم التالي هو الجمعة يوم راحة للجميع . وفي شهر رمضان كانت المدن تأخذ شكلا خاصا مميّزا عن بقية أشهر السنة الأخرى . فالعمل يبدأ في

(١١) انظر وثيقة مؤرخة في ١١ حزيران ١٣٢٥ روصى (٢٤ يونيو ١٩١٠) بسجل ولاية طرابلس لذلك العام تحت رقم ٢٣٣ بدار المحفوظات التاريخية وانظر العدد ١١٨٨ من جريدة طرابلس الغرب ٧ صفر ١٣٢٥ هـ

(١٢) انظر منشور من والي طرابلس صادر بتاريخ ٩ ذي القعدة ١٣١٣ هـ بدار المحفوظات التاريخية .

هذا الشهر ، في منتصف النهار تقريبا ويتواصل حتى قبيل الغروب ، وتزدحم المساجد بالمصلّين والمتهجدين ، وتظل مآذنها مضيئة طيلة الليل ، وعند الغروب تطلق المدافع عدة طلقات إيذاناً بانتهاء يوم من الصيام ، وعند الفجر تطلق مرة أخرى عدة طلقات إيذانا ببدء صوم يوم جديد ، وقبيل الإمساك عن الطعام والشراب ، يخرج المسحراتيّه بطبلاتهم أو بطبولهم لإيقاظ الناس لتناول وجبة السحور ، ويستطيب الناس في هذا الشهر ، السهر والسمر ، وتستمر جلساتهم هذه حتى موعد السحور قبيل الفجر . كما يكثر تعبد الناس وإقامة حلقات الذكر ، وينتشر الوعّاظ والمدرسون ، في معظم مساجد المدن يعظون الناس ويحثونهم على الإلتزام بتعاليم الدين وإبراز أهمية شهر رمضان الدينية ، ويقوم القرّاء بتلاوة الذكر الحكيم في المساجد بعد صلاة العصر أو بعد صلاة العشاء ، وتهتم الإدارة التركية بهذا الشهر ، فتتولى تعيين الوعّاظ والمدرسين والمقرئين ، وتوزع الأموال على الفقراء والمعوزين ، كما يُقيم الوالي ولائم إفطار للعلماء والقضاة ورجال الدين الكبار والأشراف وغيرهم من أعيان المدينة[١٣].

كما تشهد المدن احتفالات كبيرة في المناسبات الدينية في يوم مولد النبي الكريم وعيدي الفطر والأضحى . وكان يوم المولد النبوي يُعتبر من الأعياد المهمة في كل البلاد . ويُحيي الناس ليلة هذا العيد حتى الساعات الأولى من الصباح . وفي مدينة طرابلس يقام الإحتفال الرسمي والشعبي ، وتأتيها الوفود الشعبية والدينية والصوفيّة من معظم جهاتها ، ويبدأ يوم المولد بقراءة قصة المولد الشريف في الصباح الباكر في أكبر مساجد المدينة بحضور الوالي التركي ، وينتظم بعد ذلك استعراض بهي كبير يشارك فيه طلبة المدارس والفرق الموسيقية وأرتال من الفرق الصوفيّة المتعددة ، كالعيسوية والسُّلامية والقادرية ، التي تحمل دفوفها وبازاتها

(١٣) تفيد إحدى الوثائق أنه في عام ١٢٩٢ هـ عينت الولاية ٢٤ مدرسا بمكافأة قدرها ٨٠ قرشا للعلماء والمدرسين وللائمة ٧٣ قرشا وللمقرئين ٢٩ قرشا ، كما صرفت الولاية مبلغ ٨٦٧ قرشا على العجزة والفقراء . انظر الوثيقة بلا رقم ، ملف رقم ١٩٤ بدار المحفوظات التاريخية .

وأعلامها وتجوب معظم شوارع المدينة ، كما يرتدي الجميع في هذا اليوم ملابس جديدة ، ويسخوا الناس في طعامهم ، ويقوم الوالي بتوزيع الهبات والمعونات لرجال الدين وشيوخ الزوايا والفقراء والمعوزين ، وتلقى التبريكات والتهاني في منزله من كبار الموظفين ووجهاء البلاد[١٤]

وفي عيد الفطر يُصلّي الوالي وكبار موظّفيه وجم غفير من الناس ، يتقدمهم رجال الدين والقضاة والمفتي ، في الجامع صلاة العيد ، ثم ينتقل الوالي الى منزله ليتقبل التهاني بحلول هذا العيد . وينصب في هذا اليوم شيخ الركب ، وهو فارس من المواطنين يُناط به ، ومعه جماعة من الرجال الأشداء ، قيادة وحماية قافلة الحجاج التي تتجه إلى الاراضي الحجازية ، ويتقدم شيخ الركب المختار ، صباح أول يوم عيد الفطر ، من الوالي مباركا بحلول العيد ، فيقوم الوالي بمنحه سيفا وفرسا وبرنوساً أحمر وصرّة من المال ، ويخرج شيخ الركب بعد ذلك إلى ظاهر مدينة طرابلس ويعسكر هناك لعدة أيام ، ينتظر فيها وفود الحجيج القادمة من مختلف جهات طرابلس ، وكذلك قوافل الحجاج المغاربة الوافدة من المغرب والجزائر وتونس ، وتتعاظم القافلة أثناء سيرها بانضمام وفود الحجاج من المناطق الشرقية والجنوبية التي تكون موجودة على الطريق تنتظر القافلة القادمة من طرابلس .

وفي أيام عيد الفطر وعيد الأضحى تطلق المدفعية عند ثبوت هلال شهر شوال وفي عصر التاسع من شهر ذي الحجة كما تطلق عدة طلقات طيلة أيام هذين العيدين عند أوقات الصلاة . واعتاد الوالي في هذين العيدين القيام بزيارة المرضى

(١٤) تذكر إحدى الوثائق أنه تم أثناء الإحتفال بعيد المولد النبوي لعام ١٢٩٦ هـ توزيع المبالغ التالية من قبل والي طرابلس : ٥٠ قرشا لمفتي البلاد ولكل من هم برتبته أو مقامه من رجال الدين وشيوخ الصوفية وعددهم تسعة ، و ٤٠ و ٣٠ و ٢٠ و ١٠ قروش ممن يتلوهم بالمكانة الدينية ، وتحصلت الزاوية الكبيرة والزاوية الصغيرة (على الطريقة العيسوية) ٥٠٠ قرش لكل زاوية ومبالغ أقل لبقية الزوايا الصوفية الأخرى ، كما بلغت نفقات المشروبات وماء الزهر الذي وزع في هذا اليوم في منزل الوالي ٥٣٠٠ قرش انظر الوثيقة في ملف متفرقات بورقة تحمل رقم ١١٨٧ بدار المحفوظات التاريخية وانظر حول الإحتفال بعيد المولدالنبوي جريدة طرابلس الغرب ، العدد ١٦٠٣ ربيع اول ١٣٢٢ هـ .

في المستشفيات وثكنات الجنود لتهنئة الذين لم يشاركوا في الاحتفالات بسبب مرضهم أو الأعمال التي تتطلب أن يبقوا في ثكناتهم وفي عيد الاضحى يقوم الموسرون بذبح الكباش بعد خروجهم من صلاة العيد فيوزعون قسما من لحومها على الفقراء ويأكلون قسماً ويُقددّون الباقي وفق الطريقة المتبعة حتى هذا اليوم[١٥] .

ثانيا : سكان الريف : يختلف مجتمع الناس في الريف مما هو عليه في المدن ، إذ تغلب على الحياة فيه ، الطابع الرتيب البسيط ، وتبرز متانة الحياة الجماعيّة بين أفراده . وكذلك قوة الروابط القرابيّة التي تمتد من الأسرة إلى العيلة فاللُحمة فالقبيلة . والقرية في ليبيا ، في العهد العثماني ، كانت تعيش حياة استقلالية شبه كاملة . وعلاقاتها مع المدن كانت محدودة ، وتسود مجتمعها أعراف وتقاليد تشبه أعراف وتقاليد قبائل الصحراء الرحل ، بل إن الإمتزاج بين هذين المجتمعين ، من حيث التركيب البُنيوي للمجتمع والعادات والتقاليد والسلوك ، يكاد يكون تاما بحيث يجد الباحث صعوبة في التفريق بينهما ، وهو وضع قلّما يوجد مثله في الشعوب الأخرى ، فالفروق بين المجتمع الزراعي الريفي والمجتمع البدوي في تلك الشعوب ، واضحة المعالم . والقرية في ليبيا تدعى قبيلة ، فهذه اللفظة تستعمل للدلالة على القرية بمجتمعها المستقر وعلى إسم مكان ، كما تطلق على الجماعات ذات الأصل الواحد المتنقلة المترحلة في فيافي الصحراء والبادية[١٦] .

ولعل هذا التداخل بين مجتمع القرية ومجتمع البادية ، يعود إلى أن القرية أساسا أنشأتها قبيلة من القبائل الرّحل ، قرّرت الاستقرار والعزوف عن حياة الترحل ، فامتهنت الزراعة وسكنت البيوت ، محافظة على تكوينها وتركيبها الإجتماعي ، وعلى أعراف وتقاليد وعادات البادية ، لذلك نرى أن ملكية الأراضي ملكية جماعيّة مشاعة ، فالأرض لم يكن يملكها فرد بعينه أو أسرة أو عيلة ، بل

(١٥) انظر جريدة طرابلس الغرب العدد ١٠٤٣ — ١٥ شوال ١٣١٦ هـ

(١٦) جميل هلال — دراسات في الواقع الليبي — طرابلس — مكتبة الفكر — ١٩٦٢ ص٤١ .

كانت ملكية الأرض ، بمعنى التصرف والإستغلال ، مِلكية جماعيّة ، فللجميع الحق في استغلالها والإنتفاع من خيراتها . وكان شيخ القرية أو القبيلة ووجوهها يقومون بتوزيع الأراضي الزراعية سنويا أو على فترات على عائلات القرية[١٧] ولم يعرف الريف الليبي نظام الإقطاع الذي كان سائداً في مصر مثلا . وقد وجد تطبيق قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ سهولة في تمليك الأراضي الزراعية للناس ، وأصبح غالبية الفلاحين يملكون أراضٍ تتراوح مساحتها بين ٥ الى ١٠٠ هكتار[١٨] .

والتركيب البشري للقرية الليبية ، أيّام العثمانيين ، كان يأخذ شكلا نوويا تجمّعيا ، ويسكن أفرادها الذين تربطهم الوحدة القرابية ، بجانب بعضهم البعض أو في جهة معينة من القرية ، وليس بالضرورة أن جميع سكانها يعودون بنسبهم إلى قبيلة واحدة . ويذكر هلال أن إحدى القبائل في منطقة مسلاته ، كانت مقسمة إلى أربع لحمات ، وكل لُحمة تسكن جهة من القرية عرفت باسمها ، وهذه اللحمات أو هذه الجهة ، تتكون من عدد من الوحدات القرابية لا قرابة دموية بينها ، وهذا يدل أن الجوار في السكن وَحّد بين عائلات هذه القرية وليس النسب الأبوي[١٩] وهذا لا يعني أنه لا توجد قرى يعود أفرادها إلى نسب دموي واحد ، وهؤلاء غالبا مايكونون منحدرين من عدد من إخوة ، نزحوا إلى هذا المكان أو القرية منذ زمن ، وتكاثروا فيه ، وشكلوا تلك اللُحمة أو القبيلة التي يرتبط جميع أفرادها برباط الدم . وفي غدامس توجد سبعة شوارع ، والشارع هناك يعني جماعة من الناس انحدروا من أبٍ واحد يسكنون بالقرب من بعضهم ، وقد وفد عليهم آخرون سكنوا معهم وتسمّوا بأسمائهم[٢٠] . ونظام الأسرة الأبوية أو الممتدة ، كان هو السائد في مجتمع القرية ، وتتكون هذه الأسرة من الأب وزوجة أو عدةزوجات

(١٧) المرجع السابق ص١٦

(١٨) المرجع السابق ص١٩

(١٩) المرجع السابق ص٤٢

(٢٠) بشير يوشع — غدامس ملامح وصور — بيروت — دار لبنان — ١٩٧٣ ص٢٧ .

مع الأولاد والأحفاد . والعلاقة الأساسية الجامعة فيها هي علاقة الأب بابنه ، وليست زوجيّة بين الزوج وزوجه ، كما هو الحال في الأسرة الزوجية البسيطة المستقلة . والأب يتدخل في الأمور الخاصة والعامة لكل فرد من أفراد هذه الأسرة ، ويملك سلطة مطلقة في اتخاذ أي قرار يمس الأسرة أو أحد أفرادها ، فلا يتم عقد قران أحد أولاده أو بناته أو أحفاده ، إلا بإذنه وبموافقته ، كما يتحكم بعمل وحرفة ومصير كل فرد . والأب هو المالك الشرعي والواقعي للأملاك الأرضية ، فالأبناء مهما كان سنهم لايملكون إسميّا أو رسميّا ، أي ثروة خاصة ، حتى وفاة والدهم ،وحين وفاة عميد الأسرة يتولى قيادتها الإبن الأكبر وتنتقل الأسرة ، من أسرة أبوية إلى أسرة أخوية ، وقد تستمر الأسرة على هذا الشكل ، أو تنقسم الى أسر زوجية بسيطة لتصبح بعد نموها أسرة أبوية ممتدة وهكذا

ويمتاز المجتمع الريفي في ليبيا بشدة تخالط أفراده ، فهم أقارب بالدم والنسب أو التجاور بالسكن أو الأرض ، وهم جميعا ينتسبون لنطاق القرية الواحدة ، حتى ولو حدث تطور سياسي أو اقتصادي مهم لفرد من أفرادها . فالعلاقة بين الأفراد في القرية ذات طابع أخلاقي ، وليس مصلحي أو طبقي ، ومن ذلك قلما يلجأ أحد أفرادها إلى المحاكم لاستخلاص حقه من اعتداء يقع عليه من فرد أو أسرة من القرية ، فحين حدوث أي نزاع يتم حسمه داخل نطاق القرية ، فيجتمع رجالاتها فيبحثون هذا النزاع ، ويجدون حلاً له ويُلزمون المعتدي بالكفّ عن اعتدائه أو التعويض ، ويضطر الفرد فيها للإنصياع لما حكم عليه تحت الضغط الاجتماعي ، الذي يجابه به من جميع القرية ، وحين يمتنع عن تنفيذ حكم رجال القرية ، يجابه بمقاطعة جميع أفرادها ، وتجنبهم مخالطته أو التعامل معه ، أو التحدث إليه ، وهذه أقسى عقوبة تفرضها القرية على العاقين من أفرادها ، يحرص الجميع.أن لايحكموا بها ، ويصبحون مضغة بالأفواه ومجالاً للقيل والقال . وهذا الأسلوب الإجتماعي الأخلاقي ، ساهم في عملية الترابط بين أفراد القرية وانصياعهم لأعرافها وتقاليدها ، حتى (ولوبعدالفرد عنها وعلت به المراتب[٢١] .

(١٢) حول الترابط الإجتماعي في القرية انظر هلال ص١٣٩ .

وقيادة القرية كانت مناطة بشيخ القرية، الذي دُعي في العهد العثماني المتأخر باسم المختار، وكانت تسمية الشيخ تتم من كبراء القرية ووجوهها ويختار عادة من بين العائلات الكبيرة الميسورة ذات النفوذ القوي والعددالأكبر من الأفراد خاصة الذكور، ويكون مُلمّاً إلماماً تاماً بشئون قبيلته وأفرادها، ولا يشترط فيه ان يكون متعلما، فكان معظم شيوخ القرى والقبائل أُميّين وغالبا مايكون هذا المنصب متوارثاً يرثه الإبن عن الأب بعد وفاته، أو يؤول الى واحد من أسرة الشيخ السابق إذا لم يكن له أولاد أو أن أولاده كانوا صغارا أو غير جديرين بتحمل أعباء مشيخة القرية.[٩] وكان الشيخ في السابق لا يتقاضى مرتبا ولكنه أصبح فيما بعد يتقاضى جزءاًمن الضرائب التي تفرضها السلطة العثمانية، وتوكل اليه جبايتها من أفراد القرية، وهذا الجزء يدعى حصة الشيخ أو عائدات الشيخ، وإثر التنظيمات الإدارية التي طبقها العثمانيون بصدور قانون البلديات عام ١٨٧١ أصبح للشيخ مُرتب ثابت من خزينة الولاية، كما أن السلطة أخذت تتدخل في أمور تنصيب الشيوخ خاصة في القرى التي تقع في المناطق الخاضعة للإدارة العثمانية خضوعا كاملا كقرى طرابلس والجبل الغربي ومصراتهوالخمس وغيرها، وأصبح الشيخ يُختار بموجب الشروط التي وردت في قانون البلديات منها: أن يكون من دافعي ضريبة لاتقل عن ١٠٠ قرش سنويا، وأن لايقل عمره عن ثلاثين عاما، كما كان لا يُعتدّ بتنصيب أي شيخ إلا بعد مُصادقة والي طرابلس عليه، كما أدخل العثمانيون نظام الإنتخابات وتعدد المرشحين إلى منصب شيخ القرية، حتى يضمنوا وصول شخص يرضون عنه إلى منصب قيادة القرية أو القبيلة مُتّبعين وسائل متعددة لإنجاح مرشحهم، ولجأوا أحياناً إلى تزييف نتائج الإنتخابات، ولاشك أن تدخل السلطة العثمانية في اختيار الشيخ، قد قوبل برفض بعض القرى والقبائل، وكان هذا الرفض أحيانا من القوة بحيث جعل الولاة يضطرون لتعيين شيخين للقبيلة الواحدة، لكن ذلك السلوك أوقع العثمانين في مأزق خطير اذ أخذت الخصومات والنزاعات تنتشر بين مؤيّدي هذا الشيخ أو ذاك، مما أجبر والي طرابلس إلى الغاء تعددالشيوخ بموجب قرار أصدره عام ١٣١٨هـ وفق ما جاء في جريدة طرابلس الغرب، ونص القرار على أن يتم انتخاب شيخ واحد لكل قبيلة منعاً للنزاعات

والخلافات[٢٢] وكان الشيخ المختار هو حلقة الوصل بين المواطنين والإدارة العثمانية، ويُكلّف بجمع الضرائب من أفراد قبيلته ويُنفّذ تعليمات وتوجيهات الإدارة، كما يقوم بالتعاون مع وجهاء قبيلته بفضّ النزاعات والخصومات. وفي عام ١٩٠٤ أصدر والي طرابلس منشوراً ألزم فيه الشيوخ بإعطاء معلومات عن حالات الزواج والطلاق والولادة والوفيات في وقتها وزمنها، وأنذر كل من يتراخى في ذلك أو ساهم في إخفاء هذه المعلومات أو الحالات بالوقوع تحت طائلة المساءلة الجزائية[٢٣]. وطالبت جريدة الترقي الطرابلسية السلطة العثمانية بمراقبة أعمال المخاتير والشيوخ، لأنهم كما تقول الجريدة، يتصرفون تصرفات تَضرّ بالمواطنين، وتسوق مثلاً على هذه التصرفات أن المختارين في فزان أخذوا يدّعون فقدان الكوجان الرسمي (الايصالات الرسمية) فيحرّرون إيصالات على أوراق عاديّة مُستغلين جهل المواطن بالكتابة فيسجلون اقل مما يتقاضون من ضريبة ويسرقون الذي لم يسجل ، كما أنهم بالتعاون مع مدّعي الوجاهة يزيدون أو ينقصون مقدار الضرائب بشكل كيفي بما يناسب مصالحهم[٢٤].

ومما تقدم نرى أن العثمانيين عملوا على وصول بعض الناس غير المؤهلين إلى مشيخة القرية والقبيلة قسراً ونتج عن ذلك اختلال في النظام القبلي القديم الذي كان فيه الشيخ يُختار من عقلاء وكرام قومه، بحيث يكون حريصا دائما على المحافظة على سمعته الأخلاقية ومكانته الإجتماعية مما يجعله يتوخى في أحكامه وسلوكه العدل والترفع عن اقتراف أي عمل مُشين يعرضه للنقد والتجريح من قبل أفراد القبيلة ، وخروج بعض الشيوخ عن الطريق السوي العادل في معاملة الناس كان امتدادا لتصرفات من هم أعلى منهم رتبة في السُّلم الإداري العثماني ،وهم

(٢٢) العدد ٩٦٣ من الجريدة المذكورة الصادر بتاريخ ١٦ رجب ١٣١٨ كذلك انظر هلال ص ٣٤ وما بعدها ، وكتاب وثائق تاريخ ليبيا الحديثة - ترجمة عبد السلام أدهم - بنغازي جامعة بنغازي ١٩٧٤ ص ١٦ .

(٢٣) انظر نص المنشور الصادر عن والي طرابلس بتاريخ ٢٢ ايلول ١٣٢١ بالتقويم الرومي (١٩٠٤ م) في ملف متفرقات بدار المحفوظات التاريخية .

(٢٤) العدد ١٧/٢٠٠ شعبان ١٣٢٩ هـ .

المديرون والقائمقاميّون الذين كانوا مسؤولين عن إدارة شؤون القرى ، ثم المتصرفون وهم حكام المقاطعات الكبيرة كالخمس وفزان . . وهناك العديد من الوثائق التي تشير إلى سوء تصرف هؤلاء ، وأنهم كانوا يستغلون شيوخ القرى الذين ساهموا هم أنفسهم بتسليمهم المشيخة ، في تنفيذ اغراضهم وأطماعهم الخاصة ، وقد كان الوالي يضطر لكثرة شكاوى المواطنين لتأنيبهم وعزلهم ففي عام ١٨٧٣ وجه الوالي علي رضا رسالة شديدة اللهجة لقائمقامي غريان والزاوية منذراً إيّاهم بالعقاب الصارم بسبب ما بلغه عنهما من ظلم وتعذيب للمواطنين، والعمل على تحقيق أطماع خاصة . ومما جاء في هذه الرسالة : لقد تحقّق وثَبت عندنا من أصحاب الإستدعاءات الآتية من طرفكم تحريراً وشفاها أنكم على غير استقامة وعدالة ، وأنكم عاملتم الأهالي معاملة سيئة ومؤذية ، منها وضع البعض تجاه الشمس إلى غير ذلك ، مما يَشقّ تحمله والصبر عليه). كذلك رسالة الوالي عام ١٩١٠ إلى قائمقام مصراته والتي جاء فيها . .(أوصيتكم آنفا بأن تلتزموا الحياد وتؤمنوا حسن تطبيق القانون والعدل في جميع تصرفاتكم ، فقد بلغني في هذه الفترة انحرافكم ، وإنني أنذركم بأن لاتميلوا أبداً إلى مثل هذه الأعمال التي لاتليق بكرامتكم ووظيفتكم والتي توجب في المستقبل مسؤوليتكم العظمى)[٢٥]

ويأتي بعد الشيخ أو المختار في قيادة القرية ، في المقام ، الإمام الذي أصبح هو الآخر يُعين من قبل الإدارة العثمانية في الفترات المتأخرة ، بعد أن يجتاز امتحانا أمام القاضي الشرعي يؤكد فيه المامه بأمور الشرع ، خاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق والإرث وإجادته للكتابة والقراءة مع تمكن في العبادات وأحكامها كالصلاة وأحكامها أو الصوم والحج . . . الخ .

(٢٥) انظر هاتين الرسالتين اللتين ترجمهما عبد السلام ادهم الاولى مؤرخة في ٧ شعبان ١٢٩٠ هـ تحت رقم ٣٢٠ والرسالة الثانية مؤرخة في ٢٠ مارس ١٣٢٦ رومي (٢ ابريل ١٩١٠) م في ملف متفرقات بدار المحفوظات التاريخية .

احتفالات القرية :

كان سكان الريف يحتفلون بالمناسبات الدينية كيوم المولد النبوي وعيديّ الفطر والأضحى ويوم عاشوراء وليالي شهر رمضان ، لكن مراسم احتفالاتهم بهذه الأيام كانت بسيطة وتقتصر على السخاء في الطعام خاصة باللحوم ، وعلى ارتداء الألبسة الجديدة والتزاور بين الأسر ، غير أن هناك مناسبتين يهتم بهما الريف وتُحدثان تغييراً في الحياة اليومية العادية ، وهما حفلات الزفاف وزيارة أضرحة الأولياء (المرابطين).

الزواج :

يعتبر الزواج أمراً مهماً في حياة الفرد والأسرة ، فهو من العوامل التي تربط أو تساعد على ربط وحدات إجتماعية ، كالعيلات واللُحْمات والقبائل بعضها ببعض ، ومن الظواهر البارزة في المجتمع الريفي ، كغيره من المجتمعات الريفية والبدوية العربية تفضل الزواج من بنات العم ثم القريبات الأقرب من جهة الأب ثم من جهة الأم ، وذلك يعود لأسباب منها عصبية سياسية حيث يضمن الزواج ببنات العم أو القريبات بالدم ، ترابط العائلة ووقوفها صفّاً واحداً في المنازعات الداخلية والخارجية كما يساعد على توسيع القبيلة أو اللُحمة ذات الدم الواحد ، المؤلفة من أسر عديدة ، وهناك أيضا أسباب إقتصادية اذ يضمن بهذا الزواج حفظ الأملاك والأراضي في عائلة واحدة وتجنب دفع مهور مرتفعة [٢٦] .

وكان لا يتم زواج أي فتاة من غير ابن عمها إلا إذا كان لا يوجد ابن عم لها أو أن هذا الأخير أعلن عن عزوفه الزواج من بنت عمه ، وعموما فإن اختيار الزوجة في الريف مرهون بعوامل اقتصادية وإجتماعية وعصبيّة ، أما عوامل الجمال والحب والإعجاب فهي تحتل مرتبة هامشية ، كما يستغل الزواج سياسياًللربط بين

(٢٦) هلال مرجع سابق ص ٦٩

القبائل واللحمات فالليبي الذي يعطي للزواج مكانة عالية لكونه عاملاً في زيادة التآلف والربط الإجتماعي يقول في أمثاله نسيب ولا ابن عم قريب [٢٧] .

وكان مهر العروس لا يشكل مشكلة ويترك أمر تحديده لأهل الشاب ، لكن في الفترات الأخيرة أصبح قضية تبحث في المساجد وعلى صفحات الصحف حتى وصل الأمر إلى الوالي العثماني ، الذي أصدر تعليمات إلى أئمة المساجد لكي يتولّوا تنبيه الناس على الآثار السلبية الناتجة من المغالاة في طلب المهر ، وتقول جريدة طرابلس الغرب في هذا الخصوص (. . في غريان وتوابعها كانت العادة القديمة أن يكون مهر البنت البكر ١٠ مرطات قمح و٥٦ مرطة شعير (المرطة تعادل حوالي ١٤ كغ قمح و١٧ كغ شعير) و٣ جرات زيت ومائة قرش ، غير أنه في المدة الأخيرة بلغ المهر بين أهالي القضاء المذكور : ٥٦ مرطة قمح و٨٨ مرطة شعير و١٠ جرات زيت و١٠ رؤوس من الغنم و٤٠٠ قرشا ، وبما أن الشرع قدّس الزواج والتكاثر وبناء الحياة لذلك طلب الوالي من العلماء والأئمة والأعيان والمسؤولين تنبيه وتحذير المواطنين من هذا التصرف والعودة إلى مقدار المهر الأول المتعارف عليه بل أقل إن أمكن) [٢٨] .

وتتم الخطبة من قبل النساء أولا خاصة أُمّ الشاب أو عمته أو أخته ، حيث يُمهّدن للقاء والد الشاب وعمه أو اخيه الأكبر مع والد الفتاة وذويها ، وبحضور شيخ القبيلة والإمام أو أحدهما ، ويفصل في هذا اللقاء بالمهر وترتيبات الزفاف وتحديد موعده ، ويصطحب أهل الشاب معهم ما يسمى في بعض الجهات ،

(٢٧) المرجع السابق ص ٧٤ .

(٢٨) جريدة طرابلس الغرب العدد ٦٩٢/٣ربيع الاخر ١٣٠٩ هـ . ويستفاد من سجلات المحاكم الشرعية لعام ١٢٧١ هـ (١٨٥٤ م) أن صُدّاق إحدى بنات مدينة طرابلس خمسة وعشرين محبوبا (المحبوب عشرون قرشا) ورداءان حرير مطرز بالفضة وكردية ومرقوم ومرآة ، أما مؤخرها فكان رطلان من الفضة . وفي سجل عام ١٢٧٠ هـ كان نفقة إمرأة مطلّقة في الشهر : ٢٤ كغ شعير ، و ٢٦ كغ قمح ولتر وربع سمن ، ولترين وربع زيت ، و ٢/ ٢ كغ لحم ، وشبكة حطب وخمسة قروش نقداً ، لاحظ الفرق بين مهر البنت الحضرية والبنت الريفية ، راجع سجلات المحاكم الشرعية بدار المحفوظات التاريخية في الأعوام المشار إليها .

بالقضية ، وهي قفة فيها بعض المواد التموينية (شعير ، قمح ، تمر ، لحم) كما تتواصل هدايا الشاب إلى خطيبته في المناسبات الدينية طيلة فترة الخطوبة ، وفي حفل عقد الزواج الذي يدعى إليه جميع أهل القرية ويتصدره شيخ القرية ووجهائها ، يتولى القاضي أو وكيله أو من ينوب عنهما عملية عقد القران بعد صلاة عصر يوم الدخلة أو قبلها بأسبوع أو أكثر، وتنطلق الإحتفالات بهذا الزواج لمدة اسبوع كامل ، وتتصاعد قبل موعد الدخلة بأربعة أيام بدءا من يوم الإثنين فالمتعارف عليه أن ليلة الدخلة تكون مساء يوم الخميس ، ويفتح أهل الشاب منزلهم لجميع أهل القرية ، يُقدّمون لهم الطعام طيلة هذا الأسبوع ، ويكون بيت العروس مشغولا باعداد الفتاة ، وكانت العادة أن تُوشم الفتاة على يد إمراة متخصصة (الوَشّامة) وهو صباغ أزرق يوضع فوق الذقن وعلى اليدين ويدوم مدى الحياة ، ويتحمل أهل الفتاة تكاليف الضيافة وأجرة الوشّامة والوشم عادة قديمة جداً ، وهو كعلامة اجتماعية تميّز المرأة المتزوجة عن البكر خصوصا في القرى والبادية وهي المجتمعات التي تسمح للمرأة بالعمل خارج المنزل في الحقل و المرعى ، كما ان الوشم استعمل كطريقة إجتماعية لإعداد الفتاة نفسياً لأخذ دورها كزوجة ، أي أن الوشم لا يفهم على أنه علامة جسمية معينة أو وسيلة للتجميل بل يمكن فهمه كجزء من الواقع الإجتماعي للزواج وهو دور الفتاة الموشومة كربة بيت[٢٩] ويجري توشيم الفتاة قبل أسبوع من ليلة الدخلة ، ويحمل أهل الشاب مهر العروس على جمل قوي يتدلى على جانبيه غرارتين ، فيهما القمح والشعير والزيت ، وغير ذلك مع الملابس التي قدّمها العريس لعروسه ، وتدعى بالكسوة ، ويقاد الجمل إلى دار الفتاة وسط جمهرة من الرجال والنساء وهم يُغنّون ويرقصون ، ومنذ بداية الأسبوع يأخذ الشاب لقب السلطان وينادى به حتى آخر يوم من حفلات الزفاف .

ومن ليالي العرس المهمة ليلة الحنة التي تقام في بيت الفتاة حيث تتولى المُزيّنة وضع الحنّة التي تترك لوناً أحمر داكن على كفّي وقدميّ الفتاة ، ويتم ذلك في

(٢٩) هلال ص ٩٨ و ٩٩ .

حفل مساء يوم الاربعاء ، ويسهر الجميع حتى مطلع الفجر ، ويكون وجه الفتاة ، منذ مساء يوم الاثنين ، منذ خروجها من الحمام ، مغطى ، وعند ظهور نجمة الصباح تسير الفتاة وسط جمع من صديقاتها داخل المنزل وحوله ويكشف عن وجهها النقاب لترى تلك النجمة ولذلك فإن هذه الليلة تسمى ليلة النجمة أيضا . والحنّة تهيئة الفتاة نفسياً لدور العروس ، وفي يوم الخميس ينهمك الجميع في إعداد ترتيبات الدخلة التي ستتم في مساء ذلك اليوم ، وتبقى الفتاة بين أندادها وصديقاتها في رقص وغناء حتى المساء حين يحضر الجمل الذي رُكّب على ظهره هودجا مزدانا بالزهور ومغطى بقماش وردي شفاف ويناخ أمام بيت الفتاة التي تصعد الهودج وسط زغاريد الفتيات وغنائهن الصاخب ، وقبل أن يمضي الجمل الحامل للعروس إلى بيت الشاب ، يقوم بالدوران حول منزل الفتاة سبع مرات ، كتعبير لوداع الفتاة لبيت أبيها ، ويرتفع أثناء ذلك بكاء الفتاة وأمها وأخواتها أسفاً على الفراق . ثم يأخذ الجمل طريقه نحو بيت الشاب تحفّ به النساء ، وهن يرقصن ويغنّين مع فرقة موسيقية شعبية (الزكاره) كما تحفّ به كوكبة من فرسان القرية على خيولهم وبيدهم بنادقهم يطلقون منها الأعيرة النارية تكريما لموكب العروس ، ويناخ الجمل مرة أخرى أمام بيت الشاب الذي يكون في انتظاره النساء الموجودات هناك تتقدمهن أُمّ الشاب وأخواته وعماته وخالاته ، وتنزل العروس من الهودج ويذبح كبش كبير أمام قدميها تكريما وترحيبا بقدومها ، وتتعالى زغاريد النساء وهرجهن وغنائهن وتدخل الفتاة المنزل وسط موكب جميل بهيج ، ويتواصل غناء النسوة ورقصهن داخل المنزل المُزدان بأنواع مختلفة من الزينة ، انتظارا لقدوم العريس أو السلطان ، الذي يكون هو الآخر وسط حفل بهيج مقام في منزل عمه أو صديقه ، حيث تُقرأ فيه قصة المولد النبوي والبردة ثم ينتقل الجميع للغناء وقرع الطبول والدفوف الذي تؤيده فرق متخصصة ، وقبيل منتصف الليل ينتظم موكب من الشباب يتقدمهم إمام القرية وبينهم العريس ، ويتجه الموكب نحو بيت العرس ، يصدح بالموشحات والأهازيج الشعبية المختلفة ، حتى باب المنزل حيث يدخل الشاب ليرى عروسه ويختلي معها بعض الوقت ، ثم يعود إلى أصدقائه الذين يرجعون لمواصلةالسهر حتى الصباح ، ويعتبر أسبوع العرس من أبهج أيام

وليالي القرى حيث تنتقل فيه القرية من حياة الرتابة الى أسبوع يعم فيه المرح والإبتهاج الجميع . وتتضح فيه روح التعاون بين أفراد القرية ، إذ الجميع يشارك في احتفالات الأعراس ، فالنسوة يشاركن في تحضير ملابس الفتاة وصنع مواد الطعام كالكسكسي بمنزل العريس والعروس ، ويدعى هذا التعاون النسائي بالرغّاطة ، كما أن كل مدعو من الرجال يحضر معه هدية تتألف عادة ، من المواد التي يتطلبها واجب الضيافة ، كالدقيق والسكر والرز والشياه والإبل وغيرها ، بحيث تُخفّف هذه الهدايا من تكاليف ونفقات العرس . ويقوم والد الشاب ووالدته بحفظ ماجلبه كل ضيف معه من حيوان ومواد وذهب ومال ، ليردا للهادي هديته بمثلها أو بأحسن منها ، وذلك في المناسبات المشابهة التي تقام في منزل أصحاب الهدايا . ومن عادات مجتمع القرى أن لايقابل الشاب والده لعدة أسابيع بعد الزواج حياء وخجلا ، أما الفتاة فقد تبقى أحيانا سنة تتحاشى رؤية والدها ، كما تبقى عروسا حتى مرور الاربعين يوما ، وبعدها تنضم لأسرة الزوج وتخرج للعمل مع زوجها وبقية أفراد الأسرة[٣٠] .

زيارة الاضرحة :

تنتشر أضرحة الأولياء بشكل واسع في معظم قرى ليبيا ، حتى أنه لكل قرية وليّ تتبارك به ، ويغتنم سكان الريف في عدد من المناطق ، الأشهر الأخيرة من الصيف ، بعد أن أنجزوا حصاد ودراسة قمحهم وشعيرهم ، واطمأنّوا على مؤونة السنة ، لينظموا أيام نزهة يمرحون فيها ويلهون ، وذلك في زيارات متتالية إلى أضرحة هؤلاء الأولياء ، ويتم التنسيق بين مجموعة من قرى المنطقة من المناطق ،

(٣٠) انظر حول ما تقدم عن تقاليد العرس بشكل مفصل ، المبروك على الدريدي ـ من عاداتنا وتقاليدنا ـ طرابلس الإدارة العامة للثقافة بوزارة الإعلام والثقافة ، ١٩٧٤ ص ٤٩ ، وما بعدها ، وكذلك خديجة عبد القادر ـ المرأة والريف في ليبيا ـ بيروت ١٩٦١ ص ٥٩ وما بعدها ، هلال مرجع سابق .

على تعيين يوم في كل أسبوع لأداء هذه الزيارات التي توثق من جهة علاقات التعارف والتكاتف بين سكان تلك المنطقة ، ومن جهة ثانية تكون هذه الأيام متنفسا لهم وترويحاً على النفس حيث يقضونها باللهو واللعب والأكل ، كما أنها وسيلة للتصدق على الفقراء والمساكين أو الوفاء بالنذور للشيخ الصوفي صاحب الضريح شفاء لمريض أو عودة سجين أو أسير أو غائب ، أو إنجاب ذكر . وفي صباح يوم الزيارة أو مساء اليوم الذي قبله ، تسير مواكب الناس إلى مكان الضريح المتفق على الإجتماع عنده ، بإبلهم وخيولهم ، حاملين معهم الخيم والمفروشات اللازمة مع مواد الطعام وأدوات الطهي ، وتنتشر الأسر المشاركة ، ناصبة الخيم في مكان قريب من ضريح الولي ، وتنهمك النساء في إعداد الطعام ، بحيث يكون جاهزاً وقت الغذاء والعشاء ، ويقدم في قِصاع إلى الناس الوافدين من مناطق متفرقة خاصة إلى الفقراء والمساكين ، الذين يجدون في هذه المناسبات فرصة لتناول أشهى المأكولات وأدسمها ، وتتبارى الأسر المُوسِرة في تقديم أجود الأطعمة وكذلك بعدد رؤوس الشياه أو الإبل التي تذبحها في ذلك اليوم ، وتقديم ما يلزم من ماء وفاكهة . وينطلق الأطفال يمرحون طيلة هذا اليوم وتعقد النسوة بعد الإنتهاء من أعداد الطعام ، جلسات غناء ورقص ، أما الشباب فيتبارون في سباق الخيل ، وينظّمون ألعابا رياضية شاقة ، ويتجه الرجال الكبار إلى مكان الضريح فيعقدون حلقة ذكر يتخللها ضرب على الدفوف (البنادير) ويؤدي البعض منهم حركات غريبة أشتهرت بها الطريقة العيساوية والرفاعية الصوفيتين ، ويحرص الجميع على حضور هذا اللقاء الذي ينتظرونه بشوق ، ثم يتواعدون على اللقاء في الأسبوع التالي في يوم يحددونه عند ضريح آخر ، وهكذا حتى تتم زيارة جميع أضرحة أولياء المنطقة ، وتسود هذه الايام روح التسامح وتناسي الخلافات[٣١] .

(٣١) انظر المبروك الدريدي مرجع سابق ص ٢٧ وما بعدها ، وكذلك هلال ص ١٤٠ ، ١٤١ .

ويحتفل بعض سكان فزان في الجنوب بيوم عاشوراء أي يوم العاشر من محرم ويقيمون احتفالاً كبيراً يستمر ثلاثة أيام ، ويعرف عند الطوارق ، باسم سبيب . ويتزين فيه الرجال والنساء بأكاليل من سعف النخيل ، ويؤدون على ضوء القمر رقصات فلكلورية خاصة ، كما يترنّمون بأغانيهم الشعبية ، ويقومون فيه بزيارة قبور موتاهم[٣٢] .

والمآتم في القرية لا تختلف كثيرا عنها في المدن ، فالنساء ، زوجة أو بنات الميت ، وكذلك قريباته يمتنعن عن لبس الألبسة الزاهية ولا يتزيّن ، ويقام العزاء في بيت الميت لثلاثة أيام ، تُقرأ فيها أوراد خاصة تعرف باسم التاليف ، كما يقدم طعام العشاء للمعزين في الأيام الثلاثة ، ولا يزار قبر الميت إلا في المناسبات الدينية .

ثالثا : سكان البادية والصحراء :

كان الليبيون الذين يعيشون في البوادي والصحارى في العهد العثماني ، يشكلون النسبة العظمى من السكان ، ويتوزعون على المناطق الممطرة على الساحل الشمالي من حدود تونس إلى مصر ، وفي دواخل البلاد حول الواحات حتى أعماق الصحراء ، وكغيرهم من القبائل العربية الرحل ، ينتقلون من منطقة إلى أخرى ضمن حدود وأراضي جرى تقسيمها وتوزيعها عرفاً بين القبائل ، فاذا تجاوزت قبيلة أرضها تتصدى لها القبيلة الأخرى وتحدث منازعات بينهما ، والأراضي المخصصة لانتجاع كل قبيلة تكون ملكيتها مشاعة خاصة فيما يتعلق بملكية الآبار وأراضي المراعي ، والأراضي التي تقوم بزراعتها بعلا بعض القبائل . والحياة الرعوية المترحلة نجمت عن أوضاع جغرافية بيئية معيّنة ، وهي مرتبطة بما تجود به الطبيعة من ماء وكلأ ، وكانت حياة هؤلاء بائسة طيلة العهد التركي بسبب

(٣٢) انظر عبد القادر جامي - من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى - ترجمة محمد الاسطى - طرابلس دار المصراتي - ١٩٧٣ ص ١٥٢ .

محدودية مواردهم ، خاصة أيام القحط والجفاف ، وكان هناك قبائل يمكن أن نطلق عليها أنصاف رحل ، إذ أنهم يجمعون إلى تربية الأغنام والإبل ، التي تقتضي تنقلهم بحثا عن الكلأ والمرعى ، الزراعة الجافة البعليّة ، كزراعة الشعير والقمح في المناطق الممطرة التي تحت سيادتهم ، فيقومون بحراثة الأراضي ونثر حبوبهم في أواخر الخريف ، ويعودون إليها أوائل الصيف ، لحصدها والإنتفاع بما تدره عليهم من حبوب ، ولا يبتعد رعاة الأغنام عن المعمورة كثيرا ، والمساحة التي يتجولون فيها مابين ٣٠٠ الى ٤٠٠ كم مربع حيث يبقون على تماس دائم مع سكان الريف والمدن ، وكثيرا ما يوكل إليهم هؤلاء رعي قطعانهم لقاء أجر معين متعارف عليه ، يشمل الصوف والسمن وجزءاً من الشياه ، ويكون هؤلاء البدو ، في حركة مستمرة بحثاً عن الكلأ والماء ، وهذه التنقلات فصلية ، ويتم التنقل بين الجبال والسهول ، ففي فصل الصيف يقصدون المناطق المرتفعة ، وفي الشتاء يتجهون نحو المناطق المنبسطة ، أما رحلات الإنتجاع لرعاة الإبل ، مثل قبائل الطوارق في الجنوب الليبي ، تكون أوسع مدى من رحلات رعاة الغنم ، فقد تصل الى ٦٠٠ أو ٧٠٠ كم مربع ، وهؤلاء لا يقصدون المعمورة إلا نادراً ، وثروتهم الكبرى هي الإبل ، وهي عندهم موضع فخر واعتزاز ، بل يتباهون بها على رعاة الأغنام[٣٤] .

وسكان البوادي والصحراء يكتفون ذاتيا في كثير من حاجياتهم ، فهم يتغذّون بما تُنتجه حيواناتهم وأرضهم ، ويغزلون الصوف ووبر الجمال ، ليصنعوا منه خيامهم وبيوت الشعر وفراشهم وأغطيتهم ، ويتحصلون على الحبوب إما من أرضهم التي زرعوها ، أو مقايضة مع أهل الريف ، وهم يأنفون من العمل بالحرف اليدوية والنشاط الصناعي المدني . وارتبط الأفراد في هذه الحياة بالخيمة

٣٢) حسن سليمان محمود ـ ليبيا بين الحاضر والماضي ـ القاهرة مؤسسة سجل العرب ١٩٦٢ ص ٤٠٠

٣٤) انظر ابن خلدون ـ المقدمة ـ القاهرة ـ المكتبة التجارية الكبرى ص ١٢١ وانظر عمر باشا وباغ ـ المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية ـ دمشق جامعة دمشق ١٩٦٣ ـ ص ١٢٠ وما بعدها .

إرتباطا عاطفيا ، فهم لا يطيقون السكن في أماكن مسقوفة بالحجر والطين ، كما أن الطوارق لا يتحملون بيتا ، مهما كان ، له سقف ، وقد حاول والي طرابلس أحمد راسم (حَكَم من ١٨٨١ الى ١٨٩٦) إغراء القبائل الرُّحل المنتشرة حول طرابلس والجبل الغربي ، على الإستقرار وبناء مساكن وقرى يعودون إليها بعد رحلاتهم الإنتجاعية ، باذلاً لهم الوعود ببناء مدارس ومستوصفات ، غير أن الإستجابة لم تك مشجعة من سكان البادية[٣٥] أما الطوارق فإنهم يأنفون من السكن في الخيام ، وكانت بيوتهم المتنقلة تتألف من أربعة أعمدة خشبية بارتفاع ١٢٠ سم ، تُغرز في الرمال على شكل مربع ، وتحاط بحصير أو قماش بلا سقف وأحيانا يضع بعض كبارهم مظلة تحجب قسماً من السماء ، ويفرشون هذا المنزل بالبسط المصنوعة من وبر الجمال ومن جلود الحيوانات .[٣٦]

وتلعب الروابط القرابية العصابية دورا مهما في القبيلة ، والأسرة في المجتمع البدوي ، كما هو الحال في المجتمع الريفي ، الأسرة المركبة الابوية ، ومن مجموعة من هذه الأسر تتكون اللحمة أو العشيرة ، التي يتراوح حجمها حوالي مائة شخص ، معظمها من الأقارب العاصبين الذين يردون نسبهم إلى جد واحد مشترك ، قد يرجع إلى أربعة أجيال سابقة أو اكثر ، تمتد في خط الذكور ، بينما يكون النسب الأموي بين قبائل الطوارق أهم من النسب الأبوي[٣٧] . وتكون الوحدة الإجتماعية والإقتصادية في اللحمة متماسكة ، فبالنسبة للوحدة الاجتماعية ، فقد سبق القول إن اللحمة تقوم على مجموعة من العائلات ترتبط ببعضها عن طريق التسلسل الدموي أو التزاوج ، كما يضاف إليها الموالون والمنتمون لهذه اللحمة ، وتختلف منزلة هؤلاء الأخيرين الاجتماعيةمن قبيلة إلى أخرى ، فبعضهم لايعتبرهم جزءاً منهم ، لا يُثأر لهم ولا تُدفع دِيّاتهم ، والبعض

٣٥) وثائق تاريخ ليبيا ، مصدر سابق ص ٤١ وانظر كذلك حكمت أبو زيد ملامح الشخصية البدوية حلقة ثانية ـ مجلة الحكمة ـ العدد ٢ السنة ١٩٧٧ ص ٣٤٣ .

٣٦) عبد القادر جامي مصدر سابق . ص ١٧٣ .

٣٧) حكمت أبو زيد المرجع السابق ص ٣٦١ ، عبد القادر جامي مصدر سابق ص ١٦٥ .

الآخر يعتبرهم جزءاً لا يتجزأ من اللحمة أو القبيلة ، فيعاملون كما يعامل أي فرد منها ، ويصبح الإعتداء عليهم والمسُّ بهم إعتداء ومسّاً بشرف القبيلة كلها. وتتجلّى الوحدة الإجتماعية والسياسية ، في المسؤولية الجَماعيّة عند الأخذ بالثأر أو دفع الديّة وغيرها من الممارسات والأعراف القبلية ، كذلك في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصير العشيرة كإعلان الحرب مثلاً[٣٨] ، ومع أن شيخ القبيلة الذي يُختار من أنضج شخصيات القبيلة ومن أبرز عائلاتها ، من الناحيتين الإجتماعية والاقتصادية ، فان اتخاذه للقرارات المهمة يجب أن يشاركه فيها رؤوس العائلات المُكوّنة للقبيلة ، وعادة تتخذ هذه القرارات بالإجماع ، وتكون متمشية مع أعراف القبيلة وتقاليدها ، وحين يحدث طارىء أو حادث ، يمس القبيلة أو يعنيها ويتطلب اتّخاذ قرار ، يدعو الشيخ رؤساء العائلات ويعقد جلسة عامة ، يطرح فيها الموضوع على المجتمعين الذين يُبدون وجهات نظرهم ، ثم يُتّفق على القرار النهائي ، وتشمل هذه القرارات أمور التنقل من مكان إلى آخر طلبا للمرعى ، أو أمور الحرب ، أو إبرام إتفاقيات تحالف مع القبائل الأخرى وكذلك فضّ الخلافات والمنازعات بين أفراد القبيلة ، أو بين عائلاتها ، وأحيانا قضايا الزواج وخاصة حين تكون الفتاة من قبيلة أخرى[٣٩] .

وبالنسبة للوحدة الإقتصادية فتتجلى في الإنتفاع العام بأرض القبيلة ، فحق المرعى فيها هو للجميع وكذلك موارد المياه ، أما الملكية الخاصة للعائلة التي تسكن خيمة واحدة أو عدة خيام ، فتنحصر في رؤوس الأغنام أو الإبل أو الماشية ، وعلى الخيم ووسائل النقل ، أما الأرض فهي ملك لأفراد القبيلة كلها[٤٠]والاعراف هي قوانين البادية التي يتوجّب على الجميع احترامها وتنفيذيها ،

٣٨) انظر فؤاد اسحق الخوري - مفهوم السلطة لدى القبائل العربية ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، السنة ٣ ، سبتمبر ١٩٨١ ص ٨٠ ، ٨١ .

٣٩) المرجع السابق ص ٨٢ .

٤٠) المرجع السابق ص ٨٠ .

وتشمل مسالك الحياة برمتها ، من مأكل وملبس ومشرب ومسكن . ونظم التناسب والتحالف والائتلاف ، والزواج والطلاق والإرث والملكية ، وأمور الضيافة والكرم والثأر والفضيحة ، وإلى ما هنالك من ممارسات وقيم ومسالك ومشارب[٤١] . وقد سبق التنويه إلى أن عادات وسلوكيات المجتمع البدوي في ليبيا تكاد تكون مطابقة لما هي عليه في المجتمع الريفي التي تعرضت إليها عند الحديث عن مجتمع القرية ، غير أننا نجد اختلافا في بعض العادات بين القبائل وقرى الجنوب ، فمراسم الزواج عند الطوارق مثلا بسيطة ، حيث يتكون المهر من عدد من الإبل يقدمها الشاب لأهل الفتاة ، وتشمل حفلات العرس دق الطبول والدفوف وسباق المهاري (الجمال السريعة) ، وتحمل العروس إلى كوخ من الحصير ليس له سقف ، ينصب قرب أهلها ولا تنفصل البنت عن أهلها إلا حين تنجب ، فعندها ينتقل بها زوجها إلى مكان خاص مستقل . ورجال الطوارق يُستّرون وجوههم بينما نساءهم سافرات الوجوه ، وهذه من العادات القديمة ، التي تعدد القول حول أصولها وأسبابها وهم لا يُقيمون مجتمعين مثل غيرهم من القبائل الرحل ، بل متفرقين وسط بطاح الصحراء ويقفون وقفة رجل واحد ضد عدوهم ، ويخوضون حربهم بعد أن يضعوا نساءهم وأطفالهم والعجزة وأملاكهم وحيواناتهم في واد بعيد عن مكان المعركة ، يسهل الدفاع عنهم ، وقد اشتهر الطارقي بالصبر والشجاعة وقدرته الكبيرة على العيش الكفاف[٤٢] .

٤١) المرجع السابق ص ٨٤ .

٤٢) للمزيد من التفاصيل عن عادات الطوارق انظر عبد القادر جامي ص ١٧٦ وما بعدها وانظركذلك هنري لوت ـ الطوارق ، ترجمة عماد الدين غانم ـ الصحراء الكبرى ـ طرابلس ـ مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ص ٢٤٣ وما بعدها .

● الوضع العام في المجتمع الليبي :

في نظرة عامة على حياة السكان العرب في ليبيا في العهد العثماني ، خاصة سكان البادية والقرى ، نجد أن الغالبية العظمى كانت تعيش حياة فقر وجهل ، وتشتد مأساة هؤلاء في السنين العجاف ، التي تنحبس فيها الأمطار ، فيتلف الزرع ويموت الضرع ، ويتحدث عدد من المصادر عن حال المواطنين المأساوية في هذه السنين ، وينقل عبد السلام أدهم عن إحدى الوثائق ، أنه في عام ١٩١١ ، وهو العام الأخير لحكم العثمانيين ، انتشرت المجاعة بين السكان الليبيين بسبب القحط ، خاصة في منطقة غريان ، التي أرسل نائب متصرفها برقية مستعجلة لوالي طرابلس مؤرخة في ٩ مارس من ذلك العام قال فيها : (إن غريان التي هي بلدة صغيرة لا يتجاوز عدد منازلها ٤٠ منزلا ، إنهال عليها الناس الجياع من كل مكان ، وصرت تجد أمام كل منزل ثلاثة أو خمسة من النساء والأطفال والشيوخ ، منهم من هو في حال النزع من شدة الجوع ، ومنهم من مات فعلا جوعا ، وإننا لا نملك وسيلة للحيلولة دون هذه النكبة العامة ، وقد حاولنا تشكيل لجنة لجمع التبرعات ومنحها لهم ، أدت إلى تكاثر عدد الناس الجياع ، الذين جاؤوا من مناطق أخرى عندما سمعوا بتوزيع الإعانات ، مما جعل الأمر غير ذي فائدة ، وقد أصبحت أثمان السلع التموينية مضاعفة ، والموظفون لم يعد راتبهم يكفيهم بعد الجفاف والموت الذي تسبب في موت غنمهم وحيواناتهم وأصبحوا غير قادرين على إعاشة أنفسهم . .

ثم يطلب نائب المتصرف في برقيته من الوالي سرعة التحرك[٤٣] كما أرسل نفس المسؤول في غريان ، برقية إلى المتصرف ، الذي كان موجوداً في طرابلس قال فيها : (نظرا للفقر والجفاف ، أصبح سعر الزيتونة أربعين قرشاً بعد أن كان

٤٣) وثائق تاريخ ليبيا الحديثة مصدر سابق ص ٢٨٦ .

ثلاثمائة قرش ، ولا يوجد رغم ذلك مشتري ، فالناس أكلوا ما بيدهم من حبوب كانوا تركوها للبذار ، واستهلكوا تِبْنهم وثمرهم وباعوا حيواناتهم بأبخس الأثمان ، والمطر قليل والجفاف قادم أيضا هذا العام ، وأصبح الرجال يهيمون على وجوههم ، والإحتياج شمل ثلثي الأهالي[٤٤] .

وينقل أدهم ، إن والي طرابلس تأثر بهذه البرقية ، وأصدر قراراً بصرف خمسة آلاف قرش من خزينة بلدية الجبل الغربي ، وتعيين شخصين من أعضاء مجلس الإدارة ، ومن البلدية لشراء الخبز اللازم كل يوم ، وتوزيعه يداً بيد على الفقراءوالجياع ، كما طلب من استانبول تخصيص ثلاثين ألف قرش ، لانقاذ حياة الناس في ولاية طرابلس وطلب أيضاً من بلدية الجبل شراء ١٥ ألف كيلة شعير لتوزيعها بعد طحنها على الفقراء ، بمعدل مرطة لكل فرد من الكبار ونصف مرطة للصغار ، ريثما يتم نضج الزرع وحصاده[٤٥] . كما نشرت جريدة الترقي الطرابلسية مقالاً حثت فيه الولاية على تدارك وضع المواطنين السيء من جراء القحط ، ومحذّرة من أن خطر المجاعة يكاد يعمّ البلاد ، والذي سيترتب عليه موت الناس وانتشار الأمراض وفقدان الأمن ، وأضافت الجريدة : إن عدد النازحين الجياع من البادية إلى مدينة طرابلس يزداد يوماً بعد يوم[٤٦] .

وكان مما يزيد في بؤس المواطنين ، تسلط وتجبّر موظفي الإدارة العثمانية عليهم ، فقد كان كل موظف يرسل من طرابلس إلى الريف والبادية في مهمة ما ، يجبر السكان على إعالته هو ومن معه من رجال وحيوان ، وينقل عبد السلام أدهم أيضا ، رسالة طريفة من مواطن في بلدية العجيلات إلى والي طرابلس يشكو فيها من تصرفات المأمورين والموظفين وجباة الضرائب مما جاء فيها : (إنني فقير الحال ونحن سكان العجيلات الفقراء يقع علينا الغدر من عسكر الصواري (الخيّالة)

٤٤) المصدر السابق ص ٢٨٧ .

٤٥) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

٤٦) جريدة الترقي العدد ٢٠٠/١٧ شعبان ١٣٢٩ هـ .

المتوجه لخلاص الأموال الأميرية والأعشار الشرعية ، يأخذون من النفر المتعيّن عليه ، نصف مرطة من شعير عليق جادوره (دابته) ، وابو تسعين (نوع من العملة) له ولا يأكل إلا الفطيرة والسمن ولحم الدجاج ، والمخبر يأخذ له أبو تسعين كذلك مؤونته وعليق فرسه وصار علينا ونحن ضعفاء مساكين . .[٤٧] الخ)

وفي عام ١٩١١ بعد تعدد شكاوى الناس من أساليب الموظفين والجباة الظالمة أصدر الوالي قرارا منع هؤلاء الموظفين والمأمورين إجبار الناس على إطعامهم وإطعام حيواناتهم ، كذلك منع إجبار مواطن على أداء خدمة للدولة بصفة مجانيّة ، وعدم تعطيل معاملات المواطنين أكثر من ثلاثة أيام[٤٨] .

غير أن ذلك لم يكن يعني أنه لم يكن يوجد أغنياء ميسوري الحال بين الليبين ، فقد كانت هناك طبقة غنيّة تتألف من أصحاب الصناعات والحرف المزدهرة ، ومن الموظفين ورجال الدين المقربين من الحكام الأتراك ، وكذلك من التجار والسماسرة والمرابين ، وتستوطن هذه الفئة المدن ، وفي القرى تشكلت طبقات غنية من شيوخ القرى وممن كانوا يسمّون بالوجهاء والأعيان والتي كانت هي الأخرى تحابي العثمانيين على حساب مواطنيهم ، ويعكس غنى هؤلاء سواء في المدن أو القرى ، حياة البذخ وما كانوا يصرفونه في حفلات الزفاف وغيرها ، وكذلك بالمنازل الفخمة التي كانوا يسكنونها ، ومن المؤكد أن اختلال حياة الإنسان المعيشيّة والإقتصادية في العهد العثماني إنما مردّه إلى اضطراب الأحوال والفوضى والمغالاة في فرض الضرائب والاتاوات على المواطنين خاصة الفلاحين منهم بحيث جعلوا غير قادرين على تنظيم حياتهم والتخطيط للمستقبل وذلك بحجز قسم من غلالهم وارزاقهم التي تكون وفيرة في السنين الخصبة ليجابهوا بها الايام الصعبة في سنين القحط والجفاف ، أما تلك المعونات الغذائية أيام انتشار المجاعات ، فقد كانت إجراءات آنية يلجأ إليها الأتراك بعد أن يكون البلاء قد عم البلاد من أقصاها الى أقصاها .

٤٧) وثائق تاريخ ليبيا ص ٦٩ .

٤٨) جريدة الترقي العدد السابق .

○ الجمعيات الخيريّة :

شهدت البلاد في السنوات الاخيرة للحكم العثماني ، قيام جمعيات أهلية بعد اشتداد الضائقة على الناس ، ونقلا عن جريدة الترقي ، أنه عقد عدد من أعيان طرابلس اجتماعا بجمعية الإتحاد والترقي ، وألّفوا لجنة لجمع الإعانة من ذوي الغيرة والحمية وعموم الأهالي ، لتخصيص محل لإيواء العجزة والفقراء وإعاشتهم[٤٩] كما شكلت عام ١٩٠٩ جمعية نجمة الهلال النسائية الخيرية ، ومن جملة مهامها تقديم المساعدة والعون المالي والطبي والتعليمي للفقيرات واليتامى ، وفتحت المجال أمام الجميع ، نساء ورجالاً للمساهمة في صندوق الجمعية[٥٠] وفي عام ١٨٩٩ أنشيء بطرابلس صندوق الايتام بإشراف الدولة ، للإهتمام بأموال اليتامى القُصّر والمُعاقين ، والعمل على تنمية هذه الأموال وتسليمها لهم حين يكبرون ، ونصت اللائحة التنظيمية لهذا الصندوق على وضع أموال اليتامى وحراستها وتنميتها من قبل الهيئة المشرفة على الصندوق ، ويتم حفظ سجل يبين فيه أسم وشهرة كل يتيم ومقدار ماله في الصندوق وفي مجال تنمية الأموال ، كما نصت اللائحة على إقراض المزارعين بفوائد مريحة أو شراء أراضي وعقارات كوسيلة لتنمية تلك الأموال ، كذلك الإهتمام بايجار العقارات العائدة للأيتام وصيانة هذه العقارات من أي تلف ، مع توجيه العناية إلى اليتيم ورعايته والإنفاق عليه وفق ما نصّ عليه حكم القاضي الشرعي[٥١] .

○ المرأة ووضعها الإجتماعي :

كانت المرأة في المجتمع الليبي إبان العهد العثماني ، تحتل مرتبة تقل عن

٤٩) جريدة الترقي العدد ٦/١٦٧ ذي الحجة ١٣٢٨ هـ .

٥٠) للمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعية انظر وثائق تاريخ ليبيا الحديثة ـ ص ٢٤٠ وما بعدها .

٥١) جريدة طرابلس الغرب ، العدد ٥/٨٩١ محرم ١٣١٧ هـ .

المرتبة التي يحتلها الرجل ، ورغم أن دورها كان كبيرا في حركة حياة الرجل ، كأُمّ وزوجة وبنت ويد عاملة ومنتجة ، إلا أن نظرة الرجل إليها كانت نظرة أنانية المنطلق ، إستبدادية متعالية . فقد استقر في عقل الرجل أن المرأة ناقصة العقل ، سيئة التدبير ، سريعة التقلب ، ليست أهلا للثقة ، وأنها ما خلقت إلا لرعايته وتأمين راحته وإشباع شهواته ، وهذه الأفكار أفرزت مجموعة من العادات والطقوس تقوم على تقييد حرية المرأة ، والتعالي والهيمنة والغيرة المفرطة عليها ، ونظراً لكونها ملكا ومتاعا خاصا للرجل ، فقد ربط شرفه وكرامته بتصرفاتها وسلوكها . وبما أنها ليست أهلا للثقة فقد فرض عليها كثيرا من القيود التي تَحدُّ من حريتهاوتنقلها وتفاعلها داخل الوسط الإجتماعي الذي تعيش فيه ، ومع أن الدين الإسلامي أعطاها وضعا اجتماعيا مُتميّزاً ، ومنحها حقوقا وفرض عليها واجبات رفعت من منزلتها الإنسانية والاجتماعية ، إلا أن العهود السياسية المظلمة التي بُليت بها الأمة العربية ، وما نجم عنها من فوضى مست كل جوانب الحياة حتى الأسرية منها ، خلقت ظروفا ومناخاً ألغى الرجل فيها كثيرا من تلك الحقوق وأعفاها من عدد من الواجبات ، بل اعتبر أن إنزال مرتبة المرأة الإجتماعي هو من التمسك بالدين ، خاصة حين تولى كبار رجال الدين والعلم الذين ظهروا في تلك العهود ، وكان لهم التأثير الواسع على جموع المسلمين البسطاء ، حث الناس على تقييد حريّة المرأة وإلزامها الحجاب والتقوقع في المنزل ، فأبو حامد الغزالي الذي يُنْعت بحجة الإسلام ، وكان لفقهه وآرائه الدينية التأثير الكبير على عموم الناس ، فإن رأيه في المرأة حسب ما جاء في أهم مؤلفاته ، إحياء علوم الدين ، (أن تكون قاعدة في قعر بيتها لازمة مغزلها ، لا يكثر صعودها واطلاعها ، قليلة الكلام لجيرانها ، لا تدخل عليهم إلا في حال يوجب الدخول ، تحفظ بعلها في غيبته ، وتطلب مسرّته في جميع أمورها ، ولا تخونه في نفسها ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه ، فإن خرجت بإذنه فمتخفية في هيئة رثّة . تطلب المواضع الخالية دون الشوارع والأسواق ، محترزة أن يسمع غريب صوتها أو يعرفها بشخصها ، لا تتعرف إلى صديق بعلها في حاجاتها ، بل تتنكر على من تظن أنه يعرفها أو تعرفه ، مقبلة على صلاتها وصيامها . . .) وقوله (. . . متنظفة في نفسها مستعدة (لبعلها) في

الأحوال كلها للتمتع بها إن شاء . .) وقوله (. . ملازمة الصلاح والانقباض في غيبة زوجها والرجوع إلى اللعب والإنبساط وأسباب اللذة في حضور زوجها)[٥٢] يضاف إلى مواعظ وإرشادات رجال الدين فهناك عشرات من القصص والحكايات الشعبية المتواترة والمنتشرة بين الناس كحكايا ألف ليلة وليلة وغيرها التي تحذر من كيد النساء ، وتحث على عدم الثقة بهن ، وأنهن أصل البلاء والشرور بالدنيا والآخرة . ولا شك أن جميع ذلك التراث ، كان له التأثير الكبير في شحن نفس الرجل ، في ليبيا وغيرها ، بأفكار غير منطقية عن المرأة ، قاده للتفنن في وضع القيود عليها وحجب الحرية الشخصية عنها ، وإنزال مرتبتها ، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى تخلف المرأة وتخلف المجتمع ، ويظهر هذا السلوك المتشدد للرجل تجاه المرأة في الحياة الحضرية أكثر منه في مجتمع الريف والبادية إذ أن المرأة الريفية والبدوية كانت تملك من الحرية ، خاصة حرية الإختلاط بالرجال في الحقل والشارع أكثرمما تمتلكها المرأة في المجتمع المديني ، وقد خفّف الرجل من قيوده في ذينيك المجتمعين نظراً لحاجته الماسّة لها لمساعدته في أعمال الحرث والحصاد وحلب الغنم والبقر وغيرها من أعمال ، بينما ظلت المرأة في المدينة مسجونة في عقر دارها ، لا تخرج منه إلا في المناسبات المهمّة جداً ، وهي متلحّفة بردائها (الفراشية) لا يظهر منها إلا جزء من عينها اليمنى لتر الطريق ، كما كانت بعض العائلات القادرة تمنع نساءها من السير في الشارع وكان تنقلها يتمّ في عربات مغلقة (كرّوسة) ، وفي الليل حين يشتد الظلام ، وهكذا فإن وظيفة المرأة في المدن كانت تنحصر في إمتاع الرجل وانجاب الأطفال ، وفي بعض المنازل تتلهى المرأة بمغزل ومسدة صغير لنسج بعض الملابس ، وكان ثمة حاجز بين حياة الرجل والمرأة فللرجل عالمه الخاص ، فهو بعد أن يمضي يومه في العمل بعيدا عن بيته يعود مساء ليجد مائدته جاهزة فيأكل بمفرده ، وأحيانا مع ابنه الكبير ، ويُقدّم له أجود ورأس ما طهته الزوجة ، وبعد انتهائه من تناول طعامه ، يبدأ بقية الأولاد والأم تناول ما فضل

٥٢) أبو حامد الغزالي : احياء علوم الدين الجزء ٢ ـ دمشق ـ مكتبة الدروبي ص ٥٤ ، ٥٥ .

من طعام ،ونادرا ما يبقى الرجل مع زوجه وأولاده ، إذ من المعتاد أن يقضي قسما من الليل صحبة أصدقائه سواء في منزله بالمربوعة الخاصة به ، أو يخرج من المنزل إلى دور أصحابه أو إلى المقاهي ، ولا يُتاح للمرأة محادثة زوجها في شؤون المنزل والأولاد إلا حين يأوي للفراش ، أو في الصبح أثناء تناول وجبة الإفطار ، ويقوم الرجل بتزويد ما يلزم بيته من مأكل وشراب ولباس .

أما المرأة في الريف أو البادية فالأعمال الملقاة على كاهلها كثيرة فإضافة إلى وظائف المرأة الحضرية ، فان لها وظيفة إقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية ، فهي تساعد زوجها في الحقول في المواسم الزراعية التي تتطلب أيد عاملة كثيرة كأعمال الحصاد وقطف الزيتون كما تتولى جلب الحطب والماء للمنزل ، والعناية بالدجاج والحمام والأرانب والخراف والماعز ، فتجلب بيضها وحليبها وتقوم بصناعة الزبدة والسمن والجبن من لبن الماعز والغنم والبقر ، كما تختص بنسج العبي والخيام والملابس ،وصنع الحصر ورحى الحبوب والفلفل ، وفي فزان يناط بالمرأة ايضا الذهاب الى السوق وبيع الخضار والتمر وبعض منتجاتها البيتية من سمن وجبن وكساء ، وفي مرزق وغيرها من مدن الجنوب أسواق خاصة تدعى أسواق النساء لان البائعين فيها كلهم من النساء[٥٣].

أما دور المرأة الاجتماعي سواء في المدينة أو الريف والبادية ، فيبرز في اختيار زوجة إبنها وأخيها وفي التمهيد لإتمام مراسم الخطوبة وعقد القران والتحضير لحفلات العرس ، لتجهيز مواد الطعام والإتفاق مع المغنيات (الزمزامات) اللاتي يتولين إثارة البهجة والطرب في حفلات النساء ، كما يرتفع صوتها أيضا أثناء الخلافات الأسرية وفي بعض الشئون المنزلية والعامة .

وحين تولد للأسرة بنت يُعْلم جدها أو الأب بذلك وهو الذي يختار اسماً لها ، وكان استقبال الأسرة لولادة البنت ، كما هو معروف في الوطن العربي ، فاترا واحيانا رافضا ، إذا كان والدها ليس لديه ذكور ، أو أنها جاءت لتزيد عدد الأناث

٥٣) انظر جميل هلال ص ١٤٣ وعبد القادر جامي ص ١٠٦ .

عن عدد الذكور ، وقد يتصرف والدها أحيانا تصرفات غاضبة حمقاء كأن يرفض رؤيتها ومعاقبة الأم بإهمالها أو التفكير بالزواج عليها وتطليقها . والأم تتألم كبقية أفراد الأسرة على إنجاب البنت ، لكن تدفعها غريزة الأمومة لزيادة حنانها وعطفها عليها ورعايتها لها ، كلما ازداد نفور العائلة منها ، لكن هذا الإستقبال الفاتر للبنت من أسرتها لا يدوم طويلا إذ سرعان ما تأخذ مكانها كعضو كامل العضوية في الأسرة . وكانت العادة في الريف إلباس الطفلة حين ولادتها ، ثوبا مصنوعا من أحد أثواب أمها القديمة ، تفاؤلا كي تعيش ، واشارة أولية من الأم بتسليم بنتها دورها في الحياة ، كربة بيت وأمّ ، وتنتشر في الأرياف والمدن على حد سواء ، عادة تعليق عدد من التمائم والأحجبة في عنق الطفل أو في رأسه ، مع قرن صغير وقطعة من الفضة والبرونز على شكل كفّ مبسوط بأصابعه الخمسة ، مع قطعة من النقود القديمة الفضية أو الذهبية ، وذلك حماية للطفل من الأمراض وعوادي الدهر ، وردّعاً لعيون الحساد. وحين يبلغ الطفل الخامسة أو السادسة يوضع في الكُتّاب ، إن كان ذكراً ، وفي دار العريفة إن كانت أنثى ، حيث يتعلمان مبادىء القراءة والكتابة، وأركان الوضوء والصلاة، وحفظ بعض قصار السّور من القرآن الكريم ، ولّما تبلغ الفتاة الحادية عشر تختفي عن عيون الغرباء وتمنع من التعلم والذهاب إلى دار العريفة ، وتبدأ في دخول عالم المرأة ، فيفرض عليها لبس الرداء الذي ترتديه المرأة الكبيرة ، ومساعدة أمّها في الطهي وغسل الملابس وحلب البقر والغنم وجلب الماء . . . الخ .

○ سلاح المرأة :

المرأة رغم أنها في نظر المجتمع العضو القاصر الضعيف ، ومع أنها اعتادت هذه الحياة ورضيت بتلك المنزلة ، إلا أنها حين يتجاوز الرجل حدوده ويُمْعِن في تعسفه وتعاليه عليها ، فإن لديها من الأدوات والوسيلة الكفيلة برد الرجل إلى رشده واحترام إرادتها وإنسانيتها ، وبما أن المرأة تبقى مدى الحياة عضواً في عائلتين عائلة زوجها (عيلتها) وعائلة أبيها (أهلها) فإن هذا الوضع مكّنها من التحرك

وإثبات الذات ، ففي حالة شعورها أن زوجها أو أحد من أهله ، لا يعاملونها المعاملة الحسنة ، تعمد إلى ترك بيت زوجها ، واللجوء إلى بيت أبيها وهو يسمى (بالحرج) ، فالحرج تصرّف وطريقة متعارف عليها في المجتمع الليبي حضراً وريفا وبداة ، ورغم أن المثل السائر أن للمرأة قبرين قبر زوجها وقبر التراب ، إلا أن أهل الفتاة يقفون بجانب ابنتهم إذا ما تأكدوا أنها تعامل معاملة غير لائقة في بيت الزوجيّة ، وترفض الزوجة الحرجانة ، وبتأييد من أهلها العودة إلى زوجها إلا بعد أن ترد حقوقها ، ويمنع زوجها الحيف عنها ، وغالبا ما يَنْصاع الزوج لطلباتها ، إذ أنه يعرف أن معركته معها خاسرة إذا استلت سيف الحرج ، فبفقدانه لزوجته إن كان في مجتمع المدينة ، فإن حياته اليومية يسودها الإضطراب خاصة إذا كان للمرأة أطفال عديدون ، وأما في الريف والبادية فإن الزوج يخسر بغياب زوجته يداً عاملة ، إضافة لدورها كربة البيت ، وبعد تدخل أهل الخير والتوفيق بين العائلتين ، وعادة ما يكون عمّ أو خال الزوج ، أو احد الأصدقاء المقربين للعائلتين ، يتم الصلح على أيديهم ، وتعود الزوجة إلى بيتها بعد تحقيق مطالبها مع هدية يقدمها الزوج لكسب رضاها ، ويختلف وزن الزوجة الإجتماعي وتأثيرها على الزوج من امرأة الى أخرى وذلك بما تملكه من ذكور أو مال أو جمال وصغر سن ، ويظهر ذلك جليا في حالات تعدد الزوجات فالمرأة التي أنجبت ذكورا أكثر من ضرائرها ، أو أنها تملك ثروة أكثر . أو ذات حسن وصغيرة ، فإن موقعها يكون أعلى ، ونفوذها على زوجها أكبر[٥٤] .

○ الإضراب أو تمرد المرأة في فزان :

من الأسلحة الطريفة والفعّالة التي تنفرد بشهرها المرأة الليبية في فزان بالجنوب الليبي ضد الرجل ، وفقاً لما ذكره عبد القادر جامي عما شاهده في بلدة

٥٤) انظر حول المرأة في المجتمع الليبي ، جميل هلال ص ١٤٣ وما بعدها ، خديجة عبد القادر ص ٤٧ وما بعدها .

مرزق في أواخر القرن الماضي ، سلاح الإضراب والتمرد ، الذي يقوم به جميع نساء القرية أو القبيلة تأييداً لأية امرأة تُمسّ في حقوقها أو كرامتها ، ويقول جامي في هذا الإضراب ، إن المرأة في بلدة مرزق (عاصمة فزان أيام العثمانيين) كانت إذا عوملت معاملة ترى أنها تَمسّ بحقوقها أو شرفها تستنجد برئيسة نساء البلدة التي كانت تدعى الشيخة ، وحين تقتنع الشيخة بوجهة نظر المرأة المُدّعية وتتأكد أنها فعلاً أهينت أو اعتدي عليها من الرجل ، أي رجل زوجها أو غير زوجها ، تُطلق زغرودة طويلة ذات لحن خاص مُميَّز ، فتستجيب نساء البلدة كلها ، اللاتي يخرجن من بيوتهن أو سوقهن ويتقاطرن إلى منزل الشيخة فيتحلقن حولها ويغنّين وينشدن أناشيد خاصة بهذا العصيان والاضراب ، الذي يدعونه (الناو) ويستمرون في الإمتناع عن العمل والذهاب إلى بيوتهن ، كما يمتنعن عن الأكل والشرب ، حتى يُردَّ للمرأة المعتدى عليها حقوقها واعتبارها ، ونظراً لأن المرأة تلعب دوراً كبيراً في حياة الرجل والأسرة والبلد كلها ، فيسارع عدد من وجهاء البلدة للتوسط وحلّ الأزمة ، وتتولى الشيخة بيان شكوى المرأة المعتدى عليها وإملاء شروط الصلح ، ويشارك في المفاوضات رجل يختاره الرجل المعتدي كوكيل عنه ، وينتصر الجميع للمرأة وتُردّ حقوقها ويفرض على الرجل الإعتذار ودفع مبلغ من المال تشتري به الشيخة عطوراً وزيتاً لدهن الشعر والتطيب وتوزعه على جميع النساء المشاركات في الإعتصام ، ثم تدعوهن لمباشرة أعمالهم كالمعتاد[٥٥] ، ولا شك أن هذه المواقف التي تقفها المرأة للدفاع عن حقوقها ، خفّف إلى حد ما من طغيان الرجل وتجبّره عليها .

وأشير أخيراً إلى أن وضع المرأة الاجتماعي ، خاصة في المدن ، قد أخذ في أواخر العهد العثماني في التغيّر نحو الأفضل ، فقد أخذ الليبيون يتحمسون الى تعليمها وإدخالها المدارس الابتدائية ثم الثانوية (الرشدية) والمتخصصة ، ويعكس ذلك تعدد مدارس البنات في مدن طرابلس والخمس ومصراته والجبل وبنغازي

٥٥) عبد القادر جامي ص ١٢٤ .

ودرنة وغيرها ، سواء كانت ابتدائية أو ثانوية ، كما أن الولاة المتأخرون أخذوا يشجعون هذا الإتجاه ، فكانوا يحرصون على حضور حفلات تخريج الطالبات من المدارس الثانوية والإبتدائية ، ومنحهن جوائز تشجيعية ، كما كانوا يدعون رجال الدين ورجال الإفتاء لمرافقتهم الى هذه الحفلات وإلقاء كلمات تُشجّع الفتاة وأولياء الأمور على التعلم وطلب العلم ، هذا بالاضافة إلى أن العثمانيين أسسّوا فرعاً خاصاً في مدرسة الفنون والصنائع للأناث ، يتعلمن فيه حرف الخياطة والتطريز والنسيج ، بجانب العلوم والمعارف المختلفة ، وفي جمعية نجمة الهلال التي سبق الإشارة إليها ، كانت تشترط في لائحتها الداخلية ، وجود عناصر نسائية عربية ليبية في مجلس إدارتها لا يقل عن إثنتين ، كما برز من النساء الليبيات مدرسات ومديرات مدارس ابتدائية وثانوية ، وكان يمكن أن يستمر انطلاق المرأة لولا الغزو الإيطالي الذي أعاد المرأة الى منزلها وعالمها القديم التقليدي[٥٦] .

٥٦) حول ما تقدم انظر العدد ٨٩٣ من جريدة طرابلس الغرب الصادر بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣١٧ هـ فيما يتعلق بحفل تخرج طالبات من المدرسة الرشدية للإناث بطرابلس بحضور الوالي وكبار رجال الدين ، وكذلك العدد ١١٢٢ الصادر بتاريخ ١٣٢٣ حول حفل مماثل وكلمات الوالي والمفتي فيه ، حول جمعية نجمة الهلال انظر وثائق تاريخ ليبيا ص ٢٤٠ وما بعدها .

الفصل الثاني

الحياة الدينية

شكل الدين الإسلامي في ليبيا ، الذي حملته لها الفتوحات العربية الإسلامية ، منذ عام ٢٢هـ (٦٤٣م) ، القاعدة الأساسية لكل أمر يتعلق بحياة الناس ، وعلاقتهم مع بعضهم البعض، أو مع الدولة ، فكانت عباداتهم وإدارة حياتهم اليومية وحل خصوماتهم ونزاعاتهم تسير وفق المذهب المالكي الذي بدأ في الانتشار في البلاد الليبية في أوائل القرن الثالث الهجري على يد العالم والفقيه الطرابلسي ، المولد والنشأة ، علي بن زياد ، الذي ارتحل إلى المدينة المنورة وأخذ المذهب عن مؤسسه ، مالك بن أنس (٩٣-١٩٧هـ) وعاد إلى طرابلس وعمل على نشر المالكية فيها ثم انتقل إلى القيروان حيث تولى التدريس في جامعها الكبير فتتلمذ عليه العالم والقاضي سحنون وأخذ المذهب عنه وتمكن القاضي سحنون بما وصل إليه من مكانة علمية واجتماعية وسياسية مرموقة في القيروان ، من نشر المالكية في الشمال الإفريقي[1] وبجانب المذهب المالكي في ليبيا عرف أيضاً المذهب الاباضي، الذي كان منتشراً بشكل ضيق في بعض مناطق الجبل الغربي وزوارة[2] .

وقد ظل الوضع كذلك مع العثمانيين ، إلا أنه استجد أمران ، الأول دخول المذهب الحنفي لأول مرة بشكل رسمي ، للأراضي الليبية والذي كان مذهب

١) انظر عثمان الكعاك - محاضرات في مراكز الثقافة المغربية من القرن ١٦ الى القرن ١٩ - القاهرة المطبعة الكمالية - ١٩٥٨ ص ١١٧ والطاهر الزاوي أعلام ليبيا ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ١٩٦١ ص ٢٠٧ . والإمام مالك بن أنس كان نقلياً في مذهبه ولم يتحمس للقياس والإجتهاد وكان يلتزم المعنى الحرفي الظاهر للأصول ، ويستلهم في تشريعاته وفتاويه مما جرى عليه الناس في المدينة - انظر حداد وحسامي - مختصر الحضارة العربية ط ٣ دمشق - مكتبة العلوم والآداب ١٩٤٩ ص ٢٠٢ .

٢) الطاهر الزاوي - تاريخ الفتح العربي في ليبيا - القاهرة - دار المعارف ص ١٠٦ .

العثمانيين، والثاني تعدد الطرق الصوفية وازدياد تغلغلها بين أوساط العامة في المدن والقرى والبادية بشكل واسع وعريض ، وكان أول عمل قام به العثمانيون ، أن أخذوا يقربون إليهم رجال الدين من علماء ووعاظ وشيوخ للطوائف الصوفية ، وكذلك المفتين والقضاة الشرعيين ، نظراً لما كان يتمتع به هؤلاء من نفوذ وتأثير في أوساط الشعب ، فعن طريق هؤلاء ، نجحوا في إلباس حكمهم وكذلك جميع الإجراءات التي كانوا يتخذونها من فرض ضرائب وملاحقة الرافضين لحكمهم من الليبيين ، ثوب الشرعية الدينية ، وتبعاً لذلك فقد شكل رجال الدين طبقة اجتماعية متمايزة لها مكانتها ومزاياها الأدبية والمادية داخل المجتمع الليبي[٣] .

المذهب الحنفي : كان هذا المذهب الذي أسسه أبو حنيفة النعمان بن ثابت (المولود سنة ٨٠هـ بالكوفة والمتوفى ببغداد سنة ١٥٠ هـ) مذهب الأتراك العثمانيين ، وقد اشتهر على خلاف المذهب المالكي ، بالأخذ بالرأي والاجتهاد ، وقد حاول الأتراك نشره بين الليبيين ولكنهم لم يفلحوا فاكتفوا بتنصيب إمام للأحناف بجانب أئمة وقضاة المالكية ، وقد قل أتباع المذهب الحنفي إلى درجة كبيرة بعد خروج الأتراك من ليبيا[٥] .

وتجدر الإشارة الى أن المالكية والحنفية مذهبان فقهيان لا زالا قائمين ، لم أر من ضرورة للافاضة بهما ، وسأتوسع في الحديث عن الصوفية التي ضاقت دائرتها ودخل قسم كبير من ممارساتها وطقوسها حيز التاريخ .

٣) انظر مجموعة من الوثائق حول تعدد الطرق الصوفية ومزايا رجال الدين ومرتباتهم في ملف المساجد الطرق الصوفية ، بدار المحفوظات التاريخية ، السراي الحمراء بطرابلس .

٤) يقول ابو حنيفة في هذا الخصوص : (إني آخذ بكتاب الله إن وجدته ، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله والآثار الصحاح عنه ، التي فشت في أيدي الثقات ، فإذا لم أجد أخذت بقول أصحابه ، من شئت وأدع قول من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر إلى ابراهيم الشعبي والحسن وابن سيرين فلي أن اجتهد كما اجتهدوا . . .) انظر حداد وحسامي ، مرجع سابق ص ٢٠١ .

٥) انظر الوثائق المشار إليها آنفاً دار المحفوظات التاريخية .

(٤)

الصوفية وطرقها في ليبيا : شهدت الحركة الصوفية في ليبيا ، إبان العهد العثماني ، إتساعاً ونفوذاً في طول البلاد وعرضها حتى أصبح لكل قرية تقريباً شيخها ووليها الصوفي ، تتبرك به وتقدم له النذور وتخصه بالزيارات وإقامة الحفلات الدينية عند ضريحه ، ومردّ ذلك في اعتقادي يعود إلى عدة أسباب ، أولاً شمول وتعمق حالات الفقر والتخلف ، مما هيأ المناخ المناسب لمثل هذه الحركات الدينية لتنتشر وتتسع ، فقد كان الإنسان العربي الليبي قد وجد في الحركات الصوفية الملاذ الوحيد ليُغرق فيها همومه ومشاكله ، فاستغل ناشرو الطرق الصوفية هذا الوضع البائس فأكثروا من التحدث عن الفقراء والمحرومين ، ملحّين في مواعظهم وأذكارهم وأورادهم على أن الفقر والجهل والظلم نعمة ، فالعبد المقهور في دنياه ستكون الجنة مأواه لا محالة ، وأن الشيخ الولي هو الدليل والمرشد لكل تائه ليأخذ بيده ويوصله إلى أبواب النعيم الأخروي ، حتى بات في يقين الكثير من الناس أن كل من ليس له شيخ ، يرتبط به وينصاع لأوامره وتعليماته ويحظى ببركاته ، فإنه خاسر في الدنيا والآخرة . والسبب الثاني أن الحكام العثمانيين وجدوا في الصوفية وسيلة لبسط سيطرتهم واضعاف المقاومة الشعبية ضد حكمهم خصوصاً بعد ابتعاد الصوفية عن الأسس المثالية ، وابتعادها عن الأسس العقائدية والفكرية والفلسفية الأولية التي انطلق منها بناة هذه الحركة في القرن الثاني والثالث للهجرة • في الوقت الذي استباح فيه كبار الأتراك لأنفسهم ولحاشيتهم العيش عيشة رغدة متخمة بمظاهر الترف والبذخ واللهو ، وقد تماشى مع أهوائهم ووافق سياستهم ما نقل عن مؤسس الطريقة القادرية ، الشيخ عبد القادر الجيلاني قوله : (أيها الفقير إياك إياك أن تنازع محظوظاً ، فإنه يسلم ويرتفع وأنت تهلك وتنحط وتنزل وتفتضح ، فكيف تُغيّر حظك بمنازعته)[٦] .

وأما العامل الثالث في انتشار الطرق الصوفية هو أن الحكام الأتراك أنفسهم لم يكن مستواهم الثقافي أعلى من المستوى الذي كان عليه الناس في ليبيا ، فكثير ممن تولى حكم البلاد منهم أو من عساكرهم كانوا أميّين ، فكانوا في قرارة أنفسهم

٦) محمد سيف الدين الكيلاني ـ الدرر السنية في المواعظ الكيلانية ـ استانبول ١٣٠٢ هـ ص ص ١٠

يهابون شيوخ الصوفية الموصوفين بأنهم أولياء الله ، ويخافون غضبهم عليهم ، وكثيراً ما كان هؤلاء الحكام يلجؤون إلى الشيوخ والمرابطين في ساعات ضعفهم ، ليستمدّوا منهم البركة ورضى الخالق ، ويسألونهم قراءة ما يخبىء لهم القدر في المستقبل ، وأن يدعوا لهم ليوفقهم الله ويكشف عنهم الضرّ ، لذا عملوا على تقريب وتعظيم أولئك الشيوخ الذين ازدادوا حظوة ومكانة في المجتمع ، وكثر عددهم وتنوعت طرقهم وزواياهم ، كما استغل عموم الشعب المغلوب على أمره خوف الحاكم من الشيوخ ، فجعلوهم ملاذهم وملجأهم ، هرباً من بطش الحكام وملاحقة جنودهم القساة[٧] .

وقد تمكن أولئك الصوفيون في الواقع في كثير من الأحيان حماية الناس والدفاع عنهم بجرأة مشهودة .

الحركة الصوفية : عرف العالم الإسلامي الصوفية منذ القرن الثاني للهجرة ، وقد بدأت كرد فعل على حياة البذخ والثراء الفاحش الذي أخذ يعيشها الحكام والأمراء المسلمون والطبقات البرجوازية الحديثة ، التي تكونت إثر الفتح العربي شرقاً وغرباً ، وظهر كبار فلاسفتها وشيوخها في تلك الفترات المبكرة ، وقد تحولت هذه الدعوة ، من الدعوة إلى الزهد ونبذ الدنيا ، إلى نظام صارم قائم على كبت النفس وقهرها وتحقيرها للحياة البشرية وذم الدنيا بما فيها من لذات وخير ونعم وكذلك الدعوة إلى الفقر والتواكل والإيمان المطلق بالجبرية وبأن رزق المرء كثيره وقليله هو أمر يقدر في السماء قبل خلقه ، والإستعاضة عن الحياة الدنيا بالعمل الجاد للحياة الأخرى ، وكل ذلك يأتي بالإنقطاع للعبادات من صلاة وصوم وتهجّد ليلاً ونهاراً ، ومداومة ذكر الله في كل الأوقات ، واعتزال الناس والإعتكاف في المناطق الخالية والنائية حيث يظل المرء على هذه الحال زمناً قد يطول كثيراً أو يقصر ، حتى

٧) انظر حول مكانة الأولياء وشيوخ الصوفية عند الحكام الأتراك : ريتشاد توللي ـ عشر سنوات في بلاط طرابلس ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة ، طرابلس مكتبة الفرجاني ص ٧١ . وخليفة التليسي ـ حكاية مدينة ـ طرابلس ، تونس ـ الدار العربية للكتاب ص ١١٠ .

تتفتح أمامه الحجب ويصل الى مرحلة الكشف والإشراق الإلهي ، وينسلخ عن دنياه بروحه وحواسه ، ولا يبقى فيها إلا جسده المادي[٨] ".

" وقد رتب شيوخ الصوفية أنفسهم في مراتب ودرجات ، فحين ينضم التلميذ الى الطريقة الصوفية ، يدخل في مرحلة إعداد نفسي ووظيفي ، تشمل مجاهدة النفس وكبح جماحها وتطلّعاتها الى لذائذ الحياة ، والدخول في رياضة صوفية لا يأخذ من الطعام إلا قليله ، ولا يرتدي إلا الألبسة الصوفية الخشنة الرثة ، ويلازم الزاوية أو (الخانقاه) ثم يتفقه بالطريقة على يد شيخة ، وإذا نجح المبتدىء في مرحلة الإعداد يترقى فيدخل أول درجات الولاية ، وينتقل حسب جهده وعلمه وشخصيته ، من منزلة إلى أخرى ، فيدخل منزلة الصالحين ثم النجباء فالنقباء فالبدلاء فالأوتاد ثم الأقطاب فالغوث الذي مقره مكة[٩] ويذكر ابن تيمية في فتاويه أن الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل الغوث الذي بمكة والأوتاد الأربعة فهي ليست موجودة في كتاب الله ، ولا هي مأثورة عن النبي لا بسند صحيح ولا ضعيف إلا الأقطاب[١٠] ".

" أما كيفية نشأة الطريقة الصوفية ، فتبدأ منذ أن يبرز شيخ من الصوفية وينجح في التأثير بالناس وإقناعهم بطريقته وعلومه ، فيذيع صيته لعلمه أو لتقواه أو لكرامته ، فتتحلق حوله جماعة من المريدين والمعجبين ، تتلقى تعاليمه وتطيع أوامره ، وتستجيب لتوجيهاته وتتخذ منه قائداً وهادياً لها في طريق الخلاص الروحي ، ثم تتحول هذه التعاليم والتوجيهات بمرور الأيام إلى مسلمات مقدسّة تحوطها شعائر وطقوس تجتذب الأتباع يوماً بعد يوم ، وتنشأ طريقة جديدة تحمل إسم مؤسسها وشيخها ، ذات طابع خاص به ، وان اتفقت في بعض أصولها مع طريقة سابقة كان شيخ الطريقة المستحدثة أحد أتباعها ، ولا بد من إيجاد خيط

٨) ابن خلدون ، المقدمة ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ص ٤٧٤ .

٩) عبد الفتاح عبدالله بركة ، الحكيم الترمذي ، ونظريته في الولاية - ج٢ - القاهرة مجمع البحوث الإسلامية ١٩٧١ ص ٥٣ .

١٠) المرجع السابق ص ٥٥ ، مع التنويه إلى أن أئمة الصوفية مختلفون في ترتيب هذه المنازل .

حتى ولو كان واهناً ، بين شيخ الطريقة الجديدة وشيخ أو شيوخ الطريقة السابقة ، حتى يرتبط الشيخ الحديث بسلسلة نسب تمر من الشيوخ الذين أخذ عنهم طريقته وصولاً إلى النبي الكريم عن طريق فاطمة الزهراء وعلي بن أبي طالب ونسلهما ، وهذا الخيط الرابط هو ما يسمى بالسلسلة ، ولا غنى عنها لأي منشىء طريقة جديدة كي تمكّنه من ممارسة سلطته ونفوذه على أتباعه ، واكتساب قدسية وروحانية مستمدّة من البيت النبوي الشريف[١١] ويلعب الشيخ دوراً مهماً في توصيل طريقته إلى الأتباع والمريدين ، فسلوك الطريق الصوفي كما يؤكد الشيخ لأتباعه ليس سهلاً بل هو أمر صعب ، ولكي يكون السالك آمناً من العثرات ، لا بد له من مرشد ودليل خَبر الطريق قبله ، وهو الشيخ الذي لا غنى للسالك عنه ، وهذا الشيخ يأخذ من تلميذه العهد بعد أن يطمئن إليه . والعهد نوع من التعاقد يربط الدليل أو الشيخ بالسالك المريد ، ويكون إما بالمصافحة أو أخذ السبحة أو لبس خرقة الصوفية حسب طريقة الشيخ ، مع تعهد السالك أمام الشيخ بأن يكون نِعْم المريد والمبشر للطريقة[١٢] .

ويتصف جميع شيوخ الطرق الصوفية بالولاية وصنع الكرامات والخوارق والأعمال غير الطبيعية ، ويقول القشيري في رسالته : إن للولّي معنيين ، أحدهما على وزن فعيل بمعنى مفعول ، وهو من يتولى الله سبحانه وتعالى أمره ، فلا يكله إلى نفسه لحظة، بل يتولى الحق سبحانه وتعالى رعايته ، والثاني على وزن فعيل مبالغة من الفاعل ، وهو الذي يتولى عبادة الله وطاعته ، فعبادته تجري على التوالي من غير أن يتخللها عصيان ، وكلا الوضعين واجب حتى يكون الولّي ولياً[١٣] . وقد انتشر في الأرض الليبية النوعان من الولاية ، خاصة النوع الأول ، الذي ازداد انتشاراً بازدياد الفقر والعوز والمجاعات ، فكثر ادعاء الولاية بمنحة من الله فقد كان

١١) علي فهمي خشيم ، أحمد الزروق والزروقية ـ طرابلس ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ط٢ ١٩٨٠ ص ١٤١ .

١٢) المرجع السابق ص ٢٦٥ .

١٣) عبدالله بركة مرجع سابق ص ٦٥ .

سبيلاً جيداً أمام نفرٍ من الناس ، للعيش عن طريق التسوّل وصدقات الناس ، فلا يستلزم من مُدّعي الولاية من هؤلاء أن يتوفر فيهم علم أو فقه أو فلسفة خاصة ، فرأس مالهم بنحصر بارتداء الثياب الصوفية المرقعة وإطلاق شعر الرأس واللحية ، وحمل خرقة الصوفية ، مع مبخرة ينتشر منها دخان البخور وترديد بعض العبارات والكلمات مثل حيّ أو قيوم أو الله . . . الخ مع حضور نوبات الذكر أحياناً ، ثم الجَولان الهائم في الشوارع لالتقاط هبات الناس وصدقتهم من مال وطعام ، وهؤلاء عُرفوا بالمجاذيب ، واللافت للنظر أن عدداً ممن اعتبروا كباراً في العلم والدين ، كانوا يؤمنون بقدسية هؤلاء المجاذيب المتدروشين ، بل يدافعون عنهم ويحمونهم من نقدٍ أو أي إجراء ضدهم ،ويعتبرونهم أقرب إلى الله من الذين سمّوا أولياء عن طريق الجهد الشخصي والنسك والعبادة ويقول الفيلسوف الصوفي أبو عبدالله الترمذي المشهور بالحكيم ، (وهو غير أبو عيسى الترمذي جامع وراوي الحديث) : (هؤلاء هم الذين ذكرهم الله تعالى [الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب (الشورى ١٣) وكذلك شأن المجذوبين ، يجذبهم الله إليه على طريقه فيتولى اصطفاءهم وتربيتهم ، حتى يُصفّي نفوسهم الترابية بأنواره ، كما يُصفى جوهر المعدن بالنار حتى تزول ترابيّته وتبقى النفس صافية ، حتى إذا بلغوا الغاية من الصفاء أوصلهم إلى أعلى منزلة وكشف لهم الغطاء وأهدى إليهم عجائب كلامه.وقوله :(بينما يكون جهد المجتهد المتعبد في عدم الإلتفات إلى النفس هرباً منها ، مع بقائها حية ، فإن المجذوب قد رفع باله عنها كليّة لأن أمر تدبيرها مفوض إلى مولاه ، والمجذوبون طبقة بين الأنبياء والأولياء)[١٤] وكذلك قوله : (للولاية طريقَين أما بمحض النيّة والجود (الإلهيين) أو إدراكها ببذل الجهد ، ومن نالها عن طريق الجود أفضل ممن نالها عن طريق بذل المجهود)[١٥] كما أن ابن خلدون وقف مما نقل عن كرامة هؤلاء وخوارقهم موقفاً محايداً ، بل يستشف مما

١٤) عبد الله بركة ص ١١٤ .

١٥) المرجع السابق ص ٣٦ .

ذكره عنهم ، الإقتناع بهم وبقدسيتهم[١٦] كما تصل درجة المبالغة في قدسية المجذوب عند البعض إلى القول: إن حُجب السماوات والعلّيين تنكشف أمام عينيه ، ويقول الشيخ عبد العزيز الدباغ : إن المجذوب هو الذي يتأثر ظاهره بما يراه ، ويسرق ما يشاهده فيجعل يحاكيه بظاهره ، ويتبعه بحركاته وسكناته ، والشخص إذا رأى رحمة الله تعالى وفتحت بصيرته لا يزال يشاهد من عجائب الملأ الأعلى مالا يكيّف ولا يطاق ، فإن كان مجذوباً فانه يتبع بظاهره ما يراه ببصيرته ، وما يراه ببصيرته لا ينحصر ، فلذا لا ينضبط له حال فاذا رأيت من المجاذيب ما يتمايل طرباً فإنه غائب في مشاهدة الحور العين ، فإن ذلك هو هيأة حركاتهن ، وظاهره مشتغل بمحاكاة ما يشاهد من أمرهن[١٧] . ويستدل مما تقدم تبرير التصرفات غير المتزنة أو العاقلة التي تصدر عن المجذوبين وردها إلى أحوال قدسية خارقة خاصة بهم ومستحيلة على غيرهم .

وقد عان المجتمع العربي الإسلامي عموماً الكثير من مدعّي الولاية ، وكانت أعدادهم تزداد باضطراد زيادة الفقر والحرمان والجهل والتخلف ، وكان البعض منهم يأتي بتصرفات مؤذية مضرّة ، وقد جُوبهت ظاهرة إدعاء الجذب والولايات الصوفيّة بانتقاد ومحاربة شديدتين من قبل العلماء ورجال الدين الكبار كإبن تيمية ، وجاء في خطط المقريزي أن الشيخ أبو حفص السهروردي قال : (. . . . إن من المفتونين لبس ألبسة الصوفية لينتسبوا إليهم وما هم منهم بشيء بل هم في غرور وغلط . يتسترون بألبسة الصوفيّة توقيا تارة ودعوة تارة أخرى . وينتهجون مناهج أهل الإباحة ويزعمون أن ضمائرهم خلصت إلى الله تعالى ، وإن هذا هو الظفر بالمراد ، وأما الإتسام بمراسم الشريعة ، فهو رتبة العوام والقاصرين الأفهام ، وهذا هو عين الإلحاد

١٦) انظر ما ذكره ابن خلدون في مقدمته عن الصوفية وأوليائها ، في الباب الحادي عشر تحت عنوان في علم التصوف ص ٤٦٧ وما بعدها .

١٧) الطيب المصراتي ، فتح العلي الأكبر في تاريخ سيدي عبد السلام الأسمر بيروت ـ دار الكشاف للنشر والتوزيع ص ٥٩ .

والزندقة)[18] . ويورد المقريزي أبيات قالها الشيخ فتح الدين محمد بن سيد الناس اليعمري تطفح سخرية ونقداً لجماعة الصوفية المدّعين[19] ويذكر حسن الوزان المعروف باسم ليو الإفريقي نماذج من التصرفات الشاذّة المنكرة التي كان يقترفها بعض من تزيى بلباس الصوفية فيقول: (إنه كان كثير من أهل الصوفية متفقهين وعلماء بكل العلوم التحريرية ، أما في هذه الأيام فإنهم يأذنون لكل الجهلة والسوقة بالإنتساب إليهم قائلين : لا حاجة لكل أنواع العلم وإن الروح تكتشف معرفة الحقيقة الموجودة في القلب . وقد انصرفوا عن شعار أسلافهم ومحافظتهم على الشريعة ، إلى الإنغماس في الملذات والشهوات وتهافتوا على الموائد والولائم ، وترديد الغناء الفاحش واللفظ المخجل ، وقد يمزّقون ثيابهم في بعض الأحيان طرباً للقصائد التي تنشد ، أو هياجاً واستحساناً لفحش القول وبذاءته ، مدعين زوراً وبهتاناً أنهم انجذبوا بالحب الإلهي ، وأرجع هذا الى كثرة اللحم الذي يأكلون ، والتخمة من وفرة الطعام . .[20] ويقول الوزان أيضاً : (. . قد ترى حشداً كبيراً من هؤلاء البطّالين في تونس ، لكنك ترى أكثرهم في مصر وبخاصة القاهرة ، حيث رأيت في سوق يدعى بين القصرين ، أحد هؤلاء الأوغاد بعيني ، يفتض أمام جمهرة من الناس فتاة أجمل ما تكون وهي خارجة من الحمام ، فلما انتهى تحلق الناس حول المرأة يتصارعون ليلمسوا ثوبها الذي حلّت فيه البركة) .[21]

وإن كان لم يُجز من تولى الدفاع من الشيوخ ، على مُدعّي الولاية ، للعامة من الناس ، محاكاة ما يفعل أولئك المدّعين أو الإقتداء بهم ، غير أنهم حذّروا من إنكار أعمالهم أو التشهير بأحوالهم واتخاذ هذه الأعمال والأحوال مآخذاً عليهم بقصد إبعاد الناس منهم وإعراضهم عنهم ، وحملهم على كراهيتهم وتركهم

١٨) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ـ الخطط المقريزيّة ـ المجلد الثالث ، بيروت ، دار العرفان ص ٣٣٣ .

١٩) المصدر السابق ص ٣٣٤ .

٢٠) علي فهمي خشيم مرجع سابق ص ٢٧٧ .

٢١) المرجع السابق ص ٢٧٨ .

طرقهم ، مُعلّلين اقتراف ذلك النفر أعمالاً منافية للدين وللأخلاق بأنه ، كما ينقل الشيخ سالم السنهوري : (رحمة للعباد ، فبأعمالهم هذه يخفون حقيقة ولايتهم واتصالهم الروحي بالله ، أي أن تلك التصرفات هي ، كما يسمونها ، أستار تستر ولايتهم ، إذ لو كانوا ظاهرين فيما بينهم وأذاهم إنسان ، لكان قد بارز الله بالمحاربة ، فأهلكه الله ، لذا فإنهم يستترون بتلك الأعمال ليقول الناس عنهم : حاش أن يكون هذا ولياً من الله تعالى ، وهو في هذه النفس ، فكان سترهم عن الخلق رحمة بالخلق ، ومن ظهر من الأولياء إنما ظهر من حيث ظاهر علمه ووجود دلالته ، وأما من حيث ولايته فهو باطن)[٢٢] . ومع انتشار الحركة الصوفية عُرف في ليبيا الرباط ثم الزاوية .

ومها يكن رأي الناس في الصوفيين والصوفية ، بين مؤيد ومستنكر إلا أنه يجب ألا ننكر الدور الايجابي المهم الذي لعبته هذه الحركة وبعض رجالها في حماية الناس من بطش الحكام وكذلك مقاومة رجال التبشير المسيحي بقوة وإفشال خططهم الرامية لتنصير المسلمين رغم وسائل الإغراء والترغيب التي كان يبذلها أولئك المبشرون ، خصوصاً في بلاد المغرب وبعض بلدان افريقيا مع التخفيف عن الناس في أيام بؤسهم وشقائهم .

٢٢) الطيب المصراتي ص ٦١ .

الرباط والزاوية (الخانقاه) :

يُعزى إلى القائد صلاح الدين الأيوبي الإهتمام برجال الصوفيّة وتقريبهم وتخصيص منازل لهم تسمى الخانقاه أو التكايا ، يعيشون فيها على حساب الدولة أو على الأحباس التي رصد ريعها لصالح هذه التكايا ، التي وجد فيها الصوفي المأوى والطعام واللباس ، وإقامة حلقات الذكر والسماع[٢٣] فصلاح الدين هو أول حاكم مسلم يعترف رسمياً بالحركة الصوفية ، ونتج عن ذلك أولاً ، تزايد أعداد الصوفيين وأعداد الطرق الصوفية ، وثانياً خفوت أصوات المعارضين لهذه الحركة من قبل العلماء ورجال الفقه الإسلامي ، وقد سار من جاء بعد صلاح الدين من حكام المماليك والأتراك العثمانيين على هذا النهج ، وهو تقريب رجال الصوفية وإغداق الأموال عليهم وعلى تكاياهم وزواياهم ، وفي ليبيا ، وفي الشمال الإفريقي بوجه عام ، انتشرت الربط والزوايا التي يقابلها في الشرق العربي الخانقاه أو التكية .

٢٣) محمد البهيلي النيّال (الحقيقة التاريخية للتصوف الإسلامي) تونس ، مكتبة النجاح للنشر والتوزيع ، ١٩٦٥ ، ص٢ . ومن الواضح أن حالات الفقر والتخلف التي كان عليها المجتمع الليبي شكلت مناخاً مشجعاً لتكاثر أدعياء الولاية والجذب ، وفي هذه الأيام التي انتشر فيها التعليم وتحسنت الأوضاع المعيشية للناس ، اختفت ظاهرة الولاية والمجذوبين .

○ **الرباط :**

الأصل في كلمة ربـــاط ، المرابطة ، أي ملازمة ثغر العدو ، من قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا إصبروا ورابطوا) (آل عمران الآية ٢٠٠) وقوله (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) (الأنفال الآية ٦٠) والرباط أيضاً الفؤاد ، ورجل رابط أو ربيط الجأش شديد القلب ، وربط جأشه ، اشتد قلبه ووثق وجزم ، فلم يفر عند الرّوع ، وجمع رباط رُبط ككتاب وكتب[٢٤] وعموماً فقط أُطلق اسم رباط في الشمال الإفريقي بادىء الأمر على القلعة أو الثكنة العسكرية ، المقامة على الثغور البحرية والصحراوية ، ثم أصبح معنى الرباط المكان الذي يقيم فيه شيوخ الطرق الصوفية ومريديهم . وكان أول رباط أسس على يد الوالي العربي هرثمة بن أعين عام ١٨٠ هـ في طرابلس ثم في المنستير عام ١٨١ هـ[٢٥] ثم انتشرت الربط بعد ذلك في كل المغرب العربي ، كما أسس الولاة في ليبيا في عهد الأغالبة ، في القرن الثالث الهجري سلسلة من الربط تمتد من مدينة طرابلس إلى مشارف الإسكندرية ، وأسسوا أيضاً ما عرف بالسلسلة الذهبية ، وهي مجموعة من الرُّبط المتوالية من ضفاف المتوسط إلى ضفاف الأطلنطي تخترق الصحراء .[٢٦]

ويتألف الرباط من صحن ومن عشرات الغرف الإنفرادية حوله . ومن الطبقات التي تعلو جوانيه ، وتنتهي بجامع كبير وصومعة مستديرة للأذان ، ولمراقبة السواحل من غدرات الروم ، ولإقامة العلامات النارية بالليل ، التي تتناقلها الربط أولاً بأول ، ثم جدائل الحمام الزاجل أو البطائقي الذي يُكوّن في النهار خطوطاً للبريد الجوي ، تنسق الأخبار المستعجلة وتبليغها ، من أدنى رباط في أقصى المغرب إلى الإسكندرية ، وكان الرباط أيضاً فيه مستشفى للمرضى يضم مرضى يعالجون بالمجان[٢٧] ويعتقد أن تحول الرُّبط من ثكنات عسكرية محضة يقيم

٢٤) انظر مادة ربط في لسان العرب لابن منظور .
٢٥) عثمان الكعاك مرجع سابق ص ١٦ .
٢٦) المرجع السابق ص ٢٦ .
٢٧) المرجع السابق ص ١٧ .

فيها الجنود وأسرهم الى مكان اعتكاف وتجمع حلقات الصوفية إنما تم في عهد العبيديين ، حيث ترك الجنود هذه الربط والحصون والمحارس اعتماداً منهم على أسطولهم المرابط في الموانىء التي كانوا يسيطرون عليها في البحر المتوسط ، وانصرفوا لتحصين أنفسهم من الخطر الداخلي الذي كانوا يخشونه أكثر من الخطر النصراني ، وكان من نتائج إهمال الربط عسكرياً أن وجد رجال الطرق الصوفية والمعتكفون ، هذه الأماكن الشاغرة والمهيئة على أحسن ما يكون للإقامة والإعتكاف فيها ، خصوصاً وأنها تقع كلها بعيدة عن المدن والمناطق المأهولة بالسكان[٢٨] وتبعاً لذلك فقد أصبحت الربط دوراً لنشر الطرق الصوفية وإقامة الأذكار وقراءة الأوراد ، وأيضاً مدارساً لتلقي العلم والفقه والعلوم المختلفة ، ومعملاً لصنع الحبر والورق والكاغط ، لتوزع على الطلبة والمريدين بالمجان ، ومكاناً لاستنساخ المصاحف ومجامع الحديث وكتب الفقه والتصوف واللغة وغيرها ، خصوصاً بعد أن أخذ المؤلفون العلماء حبس تصانيفهم التي كتبوها بخط يدهم أو أملوها على طلبتهم داخل هذه الربط ، لتكون النسخ الأم التي يُرجع إليها . ويتولى الناسخون نسخ العديد من هذه المخطوطات وتوزيعها على الطلبة إحتساباً .

وغدا الرباط قلعة دينية وتعليمية تضم العلماء والشيوخ والزهاد ورجال الصوفية والتلاميذ والمريدين الذين كانوا يجدون المأوى والطعام والعلاج والدواء فيها ، كذلك أصبحت الربط خاصة الصحراوية ، مركزاً للدعوة ونشر الدين الإسلامي بين الوثنيين والنصارى ، سواء بتأهيل الدعاة الذين كانوا ينتشرون في الأصقاع الإفريقية ، أو في استقبال الطلاب والوفود من تلك الفئات غير المسلمة ورغبت في دخول الدين الحنيف والتفقه فيه ، بدراسة أصوله وفروعه ، وكذلك تعلم اللغة العربية لغة القرآن .[٢٩] ومن المؤكد أن لفظة مرابط التي تعني الولي في

٢٨) النيال مرجع سابق ص ١٦٦ .
٢٨) الكعاك ص ١٧ .
٢٩) الكعاك ص ١٧ .

ليبيا وتونس قد اكتسبت هذا المعنى المجازي من اعتكاف رجال الزهد والصوفية في تلك الربط ، ونشر دعوتهم منها ، وكان في الشمال الإفريقي ما يقارب من ألف رباط ، وكان يبعد الرباط عن الذي يليه مسافة ٦كم وهذا يعني ، أنه كان هناك ألف دار علم ، وألف مركز للدعوة الإسلامية ، وألف مستشفى وألف دار للوراقة وما يتبعها من صناعة الكتب وأدوات الكتابة[٣٠] وقد استمرت الربط حتى عهد الأتراك الأول الذي شهد هجر الزهاد والصوفية لها والإلتحاق بالزوايا .

الزاوية :

وهي المكان الذي اتخذه الصوفية لتدريس طرقهم وإيواء تلاميذهم ومريديهم ، وقد ورثت الرباط على أثر زوال دولة المرابطين وتعدد الطرق الصوفية وكثرة الشيوخ والأتباع ، ويقول الأستاذ الكعاك إن انفصال التعليم والطرق الصوفية عن الرباط والتحول إلى الزوايا ، قد جاء بسبب رفض الموحدين التمسك بظاهر المعنى في كل ما يتعلق بالدين ، ويُقرّون المعنى المجازي أو الضمني ، لذلك تحولت الطرق الصوفية إلى الزوايا لأنها تتماشى مع المعنى المجازي[٣١] ومعروف أن المرابطين كانوا ظاهريين على مذهب الإمام مالك وقد تشددوا بالتمسك بظاهر المعنى ورفض المعاني المجازية والضمنية ، ويذكر ألفرد بل أن التمييز بين الرباط والزاوية بدأ في القرن التاسع واستمر حتى القرن العاشر الهجري .[٣٢] وأعتقد أن هجرة الربط جاء بعد أن ضاقت بالأعداد المتزايدة من الشيوخ الطامحين لتأسيس طرق خاصة فيهم ومريدين يتبعون طرقهم، ومن جهة ثانية ، إن الزوايا أقيمت داخل المناطق المأهولة بالسكان في القرى والمزارع والواحات مما هيّأ لكل شيخ مريدين وطلاب علم من المنطقة التي أقيمت فيها الزاوية ، مع مصادر تموين

٣٠) الكعاك ص ١٨ .

٣١) المرجع السابق ص ١٢٢ .

٣٢) الفرد بل ، الطرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم ـ ترجمة عبد الرحمن بدوي ط٢ ، بيروت دار الغرب الإسلامي ١٩٨١ .

غذائي ومالي دائم ، يؤديها أهل الطلبة المريدين للشيخ وللزاوية ، ونظراً لبعد الربط عن العمران فقد كان معظم الناس يجد مشقة في التردد إليها فوجدوا الزاوية قريبة من منازلهم ، مما يسر أمامهم حضور جميع الحفلات الدينية التي تقام فيها ، ويؤكد ذلك أن القسم من هذه الزوايا التي بني بعيداًعن العمران تحول شيئاً فشيئاً إلى قرية صغيرة أو بلدة كبيرة بسبب قيام الطلبة أو ذويهم أو بعض المتدينين وكذلك العربان الرحل الذين قرروا الاستقرار بناء مساكن قريبة منها وهناك في ليبيا قرى ومدن مهمة كانت في البداية زاوية دينيّة ، ثم تحولت إلى مُجمّع سكني كبير ، يضاف إلى ذلك أن الناس أخذوا يتبارون في إنشاء الزوايا في قراهم ، وأصبح شيخها الولي موضع فخر القرية أو المنطقة التي يقيم فيها ، لجميع ذلك فقد تقهقر الإهتمام بالربط وتصاعد عدد الزوايا الذي عمّ معظم قرى ومدن ليبيا تقريباً .

وتعني كلمة الزاوية في العربية الركن ، وحين اتخذ أهل التصوف هذه الكلمة وضمّوها إلى مفرداتهم ، عنوا بها الخلوة أو مكان الإختلاء بأنفسهم أو مع مريديهم وتلاميذهم في ركن من مسجد القرية أو المدينة ، فينعزلون فيه للصلاة ودراسة الطريقة والفقه واللغة ، ثم تحول الشيوخ مع تلاميذهم من المسجد الى حجرة داخل المسجد أو قربه فأصبحت الزاوية مصطلحاً يعني مدرسة ودار للعلم أو مكاناً لطريقة صوفية ، كما أصبحت منزلاً مؤقتاً للفقراء يجدون فيه المأوى والطعام وإحياء حلقات الذكر والتعبد ، كما أنه بعد اتساع أهمية دورها ونفوذها ، أصبح المسجد تابعاً لها بعد أن كانت تابعة للمسجد، ذلك أن إنشاء الزوايا انفصل عن المسجد فأصبح الشيوخ يقومون بذلك في حياتهم أو تلامذتهم بعد موتهم فيؤسسون زاوية خاصة بهم تضم ضريح الشيخ ، وبها مسجد وحجرات لإلقاء الدروس العلمية أو الطريقة الصوفية ، ولإيواء المريدين والزوار ولتنظيم حلقات الذكر ، وأصبح للزوايا بعد انفصالها عن الربط أولاً ، ثم عن المساجد ثانياً ، ثلاثة أقسام :

الزاوية البسيطة : وهي التي لم تبن على ضريح ولي ولا نسبت الى ولي أو طريقة صوفية ، وإنما هي مجموعة أبنية متلاصقة ، منها غرف المبيت للطلبة وغرفة

للدراسة وغرفة للمكتبة ، ثم الجامع والمرافق اللازمة ، وهي مخصصة للتعليم .

الزاوية ذات ولي : التي أنشئت حول ضريح ولي أو مات بها ولي ، فتكتسب سمعة من أجل ذلك ويكثر زوارها وإيراداتها .

الزاوية الطرقية : وهي فرع إقليمي أو جهوي لزاوية أُمّ ، وتجمع هذه الزاوية بين نشر الطريقة الصوفية التابعة لها وإقامة شعائرها المعروفة بالعادة والعمل ، وبين التعليم .

وغالباً ما تكون الأراضي المحيطة بهذه الزوايا ، حبساً عليها تعيش من ريعها ومن الوعدات أو النذور التي يعد بها الناس للشيخ الولي أو لضريحه ، رجاء قضاء حاجات لهم ، وتتكون هذه النذور من حبوب أو أموال أو رؤوس من الغنم أو البقر أو الإبل ، يضاف اليها تبرعات الناس لها ، كما اعتاد طلبتها الطواف على القرى والقبائل المحيطة بالزوايا يجمعون منها التبرعات من مال وحبوب وثمار وحيوان ، ومن جميع ذلك تتوفر للزاوية مداخيل مُهمّة ، تنفق على الشيخ وعلى الطلبة وعلى أبناء السبيل والمسافرين والزوار ، وعلى تأثيث الزاوية وتجهيزها بالأدوات والمعدات اللازمة[٣٣] .

الأذكار والأوراد : في الربط والزوايا إعتاد المقيمون أداء ما يسمى بالعادة والعمل ، فالعادة أناشيد دينية متحدة بين جميع الربط والزوايا ، ويذكر الأستاذ الكعاك أن أصلها بيزنطي ، وأما العمل : أناشيد دينية خاصة بكل رباط أو زاوية أو مجموعة خاصة منها ، ويقرأ في الزوايا والربط في أيام محدودة ، غالباً ما تكون ليلة الإثنين والجمعة أو ليلة السبت وليلة الجمعة ، أذكار وأوراد وأشعار بمدح النبي تدعى الرقائق ، وهي أشعار تُصوّر حياة الرسول الكريم وجهاده في سبيل نشر الإسلام وغير ذلك ، منظمة بأسلوب عاطفي مؤثر تجعل السامع لها يبكي

٣٣) حول الزاوية وأقسامها انظر الكعاك ص ٥٣ ، علي خشيم ص ١٧٠ .
٣٤) الكعاك ص ٥٣ .

متأثراً ولذلك سميتَ بالرقائق[٣٥] أما الورد أو الحزب الذي يُقرأ في الزاوية بشكل إفرادي أو جماعي ، مؤلف من أدعية وصلوات وابتهالات ، تُقرأ في أي وقت ، وتكون هذه الأوراد والأحزاب من تأليف شيخ الزاوية أو الطريقة الصوفية أو من تأليف شيوخ سابقين ، وتتصف هذه الأوراد بجملها القصيرة وبعباراتها السهلة حتى يفهمها جميع الناس على مختلف مستوياتهم العلمية .

وتنظم في أوقات محددة ، داخل الزوايا حلقات السماع أو الذكر ، وتدعى في ليبيا وتونس بالحضرة ، في ليلتي الاثنين والجمعة ، وفي المناسبات الدينية وعاشوراء والنصف من شعبان ، ويقوم المجتمعون بترديد كلمة أو جملة فيها ذكر الله وخلال ذلك يتولى أحد الشيوخ أو الطلبة من ذوي الصوت الحسن الجهوري ، تلاوة أشعار وأزجال تمدح النبي وتعظ المستمعين وتبصرهم بعاقبة المؤمنين الحسنة وعاقبة العصاة والكفرة السيئة . ويقوم بالإشراف على تنظيم حلقة الذكر ، شيخ الزاوية أو نائبه الذي يدعى الشاويش ، فهذا الشخص يتولى إعطاء إشارة البدء ، وتشجيع المشاركين على الذكر والإنتقال من ابتهال الى آخر ، كما يقوم بتسوية صف الحلقة من الداخل وإخراج من أخذهم الحال ووقعوا في الغيبوبة ، وجرت العادة في ليبيا أن يصاحب الذكر الضرب على الدفوف المعروفة بليبيا بالبندير ، وهي لفظة مشتقة من الإسبانية (باندورة) ، ويمتاز مجموعة من الليبيين ببراعة خاصة بالنقر على الدفوف والتفنن في ذلك ، ويبدأ المجتمعون في الذكر ببطىء وهدوء جلوساً ثم بَعْدَ حين يقفون ويأخذون أثناء ترديدهم الأذكار بالإلتفات يميناً ويساراً وتأخذ أصواتهم بالإرتفاع شيئاً فشيئاً ، ويبلغ الحماس أشدّه حين تنطلق الحناجر بكل قوتها مرددة الأذكار فيقفز البعض ويقع البعض الآخر مغشياً عليه ، يصاحب ذلك شطحاً وهو إصدار عبارات غير مفهومة[٣٦] ويستمر الذكر أو السماع

٣٥) المرجع السابق ص ١٨ .

٣٦) يقول الزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس أنه لم يقف على لفظة شطح فيما رأى من كتب اللغة ويرجع أنها لفظة عامية ، ويقول أنها ذكرت عند بعض أهل التصوف وتعني عندهم إصدار كلمات في حالة الغيبوبة بحيث لا يشعرون حينئذ بغير الحق ، انظر مادة شطح في المعجم المذكور .

لساعات طويلة ، وتتخلل بين نوبة وأخرى فترات استراحة يقدم فيها الشاي وأكواب الماء المعطر بماء الزهر للمشاركين بالحضرة ، وقد وضعت شروط للدخول والمشاركة في الحضرة منها أن يكون المرء طاهراً متوضئاً ، وأن يذكر في خشوع ووقار ، وأن يضع يديه على ركبتيه إن كان جالساً أو يرسلهما على فخذيه إن كان واقفاً ، ولا يسمح له بالدخول وسط الحلقة ولا يدخلها سوى الشاويش أو نقيب الحضرة لتسوية دائرة الحلقة أو ليُحضّ على الذكر كما يجبذ أن يكون المكان قليل الإضاءة ، ويحظر دخول النساء إليه[٣٧] .

● الطرق الصوفية في ليبيا :

الطريقة القادرية : مؤسسها الشيخ محي الدين عبد القادر الجيلاني (أو الكيلاني) ، كان واعظاً صوفياً ألف عدة كتب وأحزاب سماها الصلوات الصغرى والوسطى والكبرى ، ولد سنة ٤٧٠ هـ وتوفي سنة ٥٦١ هـ في بغداد ، وقد اجتمع به في مكة الشيخ أبو مدين المغربي وأخذ عليه الطريقة ، وألبسه خرقة الصوفية ، والشيخ أبو مدين يعتبر أول من نشر الطريقة القادرية في الشمال الإفريقي ، فبعد عودته من الحجاز توقف في طرابلس وتونس وأخذ ينشر القادرية بين الناس ، فالتحق به نفر أصبحوا مريدين له ودعاة للطريقة في ليبيا وتونس خاصة ثم بقية الشمال الإفريقي ، وذلك منذ القرن الثاني عشر حيث أسست زاوية قادرية في تونس على يد الشيخ أبو الحسن علي بن عمر الشايب ، كما أسّست زاوية قادرية في طرابلس بزنقة الفنيدقة بالمدينة القديمة بطرابلس ، غير أن أتباع هذه الطريقة كانوا محدودي العدد نسبياً[٣٨] .

٣٧) للمزيد من التفاصيل عن الذكر أو السماع ، انظر الطيب المصراتي ص ٧٨ وما بعدها وكذلك أبو حامد الغزالي ـ إحياء علوم الدين ـ الجزء الثاني ـ دمشق ـ مكتبة عبد الوكيل الدروبي الباب الثاني من آثار السماع وآدابه ص ٢٥٣ وما بعدها .

٣٨) النيال ص ٣٢١ ، ٣٢٢ . موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا ج١ ، إعداد مجموعة من الباحثين ، طرابلس مصلحة الآثار ١٩٨٠ ص ١٤٧ .

وهذه الطريقة تَحضُّ أتباعها على نبذ الدنيا والرجوع إلى الله ، ومن أقوال مؤسسها ، كما ينقلها أحد أحفاده هو الشيخ محمد سيف الدين الكيلاني : (إن حقيقة الفقر أن لا تفتقر عما سوى مولاه عز وجل ، وحقيقة الغنى أن تستغني عمن هو مثلك ، والتصوف لا ما أُخذ عن القيل والقال ، ولكن أخذ عن الجوع وقطع المألوفات والمستحسنات ، . . . لاتبدأ الفقير بالعلم وابدأه بالرفق ، لأن العلم يوحشه والرفق يؤنسه . . . التصوف مبني على ثماني خصال : السخاء ، الصبر ، الإثارة ، الغُربة ، لبس الصوف ، السياحة الفقر . . . إذا جاءك الداء فاستقبله بيد الصبر ، واسكنْ حتى يجيء الدواء ، فإذا جاء الدواء استقبله بيد الشكر ، فإذا كنت على هذا الحال ، كنت في العيش العاجل . . . أيها الفقير لا تتمنى الغنى فلعله سبب هلاكك ، وأنت أيها المريض لا تتمنى العافية فلعلها سبب هلاكك ، وأكثر من سؤال العفو والعافية الدائمة في الدنيا والآخرة واقنع بهذا فحسب . . . التصوف مشتق من الصفاء لا من لبس الصوف فالصوفي الصادق في تصوفه ، يصفو قلبه عما سوى مولاه عز وجل ، وهذا لا يجيء بتغيير الخرق وتعفير الوجوه ، وجمع الأكتاف ولقلقة اللسان بحكايات الصالحين ، وتحريك الأصابع بالتسبيح والتهليل ، إنما يجيء بالصدق في الحق عز وجل والزهد في الدنيا ، وإخراج الخلق من القلب وتجرّده عما سوى مولاه) ومن أشهر الأحزاب التي ألفها حزب البحر[٣٩] .

الطريقة الشاذلية : هذه الطريقة الصوفية عرفت في ليبيا بعدة وجوه أو طرق تفرعت عنها ، وذلك حسب الشيوخ الذين تتلمذوا عليها ودعوا إليها ، ومؤسس الطريق الأمّ الشيخ أو الحسن نور الدين عبدالله الشاذلي ، نسبة الى بلدة شاذلة قرب مدينة تونس ، وأصله من غمارة بالريف المغربي ، ولد فيها عام ٥٩٣هـ وانتقل من المغرب الأقصى إلى تونس ، فرابط أولاً في زغوان ثم انتقل إلى المغارة القائمة بجبل التوبة المعروفة الآن بالمغارة الشاذلية ، وأخذ يدعو لطريقته ، فالتف

٣٩) الدرر السنية في المواعظ الكيلانية مصدر سابق ص ٢١ ، ٢٢ .

حوله كثير من المريدين ، وقد تصدى لدعوته جمع من العلماء التونسيين ، وشكوه للحاكم أبو زكريا فسجنه ثم توسط له محمد اللحياني شقيق أبو زكريا الذي كان معجباً بالشاذلي ، فأخرج من السجن على أن يغادر الأراضي التونسية ، فذهب الى مصر وأخذ يدعو لطريقته هناك التي لاقت مقاومة وإنكاراً من بعض العلماء بادىء الأمر ، لكنها سرعان ما استقطبت خلقاً كثيراً من المصريين ، تولوا نشرها في مناطق مختلفة من مصر ، غير أن الشاذلي ، كما يبدو لم يكن يشعر بالرضى بوجوده في مصر ، وكان يحن للعودة لتونس حيث شهدت بزوغ دعوته ، وربى فيها خير تلامذته ، فاستغل وفاة ابن زكريا فعاد إلى تونس عام ٦٤٦ هـ ، ولم يطل به المقام فيها إذ سرعان ما قامت ثورة على خليفة أبي زكريا وأعلن الحكم الجديد حربه على الشاذلي والشاذلية ، فاضطر مرة ثانية للجوء إلى مصر ، حيث استقرّ فيها نهائياً ، وفي الاسكندرية تابع نشر دعوته حتى توفي عام ٦٥٦ هـ أثناء طريقه لأداء فريضة الحج ، فدفن في قرية حميثراء بصعيد مصر ، وكان قد فقد بصره وقد أوصى بمشيخة الطريقة إلى أحد كبار مريديه ، أبو العباس المرسي . وقد ذاعت الشاذلية في مصر وأقبل عليها الناس في حياة مؤسسها وبعد وفاته ، ومن أشهر مريديه في مصر ابن عطاءالله الإسكندري وشرف الدين البوصيري صاحب البردة[٤٠] والطريقة الشاذلية مستمدة في جذورها من القادرية ، ويقول الشيخ محمد ظافر المدني : إنك إن ذكرت سيدي عبد القادر الجيلاني ذكرت سيدي أبو الحسن الشاذلي ، وإذا ذكرت الشاذلي ذكرت الكيلاني[٤١] ومن تعاليم الشاذلية الدعوة للزهد والإنصراف عن الدنيا والإيمان المطلق بالقدرية ، ويقول الشاذلي في هذا الخصوص : إن خصلة واحدة تُحبط الأعمال ولا ينتبه إليها أكبر الناس وهي سخط العبد على قضاء الله تعالى وإن علامة خروج الدنيا من القلب بذلها عند الوجود والراحة منها عند الفقر[٤٢] .

٤٠) النيال مرجع سابق ص ٢٣٠ وما بعدها .

٤١) محمد بن محمد حسن ظافر المدني ـ الأنوار القدسية في تنزيه طرق القوم العلية ، استانبول ١٢٠٤ هـ ص١٩ .

٤٢) المصدر السابق ص ١٢٤ ، ص ١٢٦ .

● الطرق التي تفرعت عن الشاذلية في ليبيا :

١ ـ الزروقية : مؤسسها الشيخ أحمد أبو العباس أحمد بن عيسى البرنسي الفاسي المشهور بالزروق ، ولد بفاس بالمغرب عام ٨٤٦ هـ واشتغل بجانب تلقيه العلم بمهنة الخرازة ، وحين بلغ السادسة عشرة من عمره ترك مهنته وانضم إلى جامع القرويين ، وانقطع لتلقي العلم ، كما حضر بنفس الوقت دروس بعض المشايخ في المدرسة العنانية بفاس ، ودرس أمّهات الكتب الفقهية على المذهب المالكي والأصول وقواعد اللغة العربية ، وبدأ اتصاله بالطريقة الشاذلية عن طريق بعض شيوخها في فاس وزار الجزائر وتلمسان ، وأخذ يبرز في المحافل العلمية كمحدّث وصاحب طريقة الأمر الذي أثار حسد زملائه عليه فاتهموه باليهودية واستعدوا عليه الحكم حين روّجوا عنه الإشتغال بالسياسة في غير صالح الحكم القائم ، لكنه عاد إلى فاس ونجح في إزاحة ما أُلصق به من تهم ، وفي عام ٨٧٣ هـ قام باداء فريضة الحج ، وتوقف في القاهرة حيث درس على شيوخها الفقه وكتب الصوفية ، ووجد أن الفقه والتصوف موضوعان مترابطان ، وأصبح من الجامعين بين الشريعة والطريقة كالغزالي ، وقد تتلمذ على الشيخ أحمد الحضرمي . وبعد غيبة سبع سنين عاد إلى فاس ليستقبل بفتور وعداء من قبل علمائها ، ونجحوا في جعل الفاسيين يقاطعون الشيخ زروق اجتماعياً ، فاضطر إلى ترك بلده ودخل الأراضي الليبية فاستقر في مدينة مصراته حيث وجد كل ترحيب من أهلها ، فقرر الإقامة فيها وجعلها قاعدة لنشر طريقته الصوفية . وكثر حوله الطلبة والمريدون الذين حملوا مذهبه وطريقته ، وأقاموا له زاوية بعد مماته في مصراته ، وتوفي عام ٨٩٩هـ عن عمر يناهز الرابعة والخمسين سنة وضريحه في زاويته بمصراته ، وقد انتشرت طريقته بعد مماته في ليبيا وكذلك تونس ومصر والجزائر بشكل محدود ، وترك الشيخ زروق مجموعة من المؤلفات الفقهية والصوفية والأذكار والشعر والرحلات منها : الأصول البديعة والجوامع الرفيعة . أصول الطريق . أصول الطريقة وأسس الحقيقة ، شرح مقطعات الششتري ، النصيحة الكافية لمن خصه

الله بالعافية . تعليق على البخاري ، شرح مغمضات حزبي الشاذلي .[٤٣]

٢ ـ **الطريقة السُلامية** : ومؤسسها في بلدة زليطن بليبيا ، الشيخ عبد السلام بن سليم الأسمر الفيتوري ، ولد بزليطن في عام ٨٨٠ هـ وتوفي في عام ٩٨١ هـ ودفن في نفس البلدة ، وضريحه داخل زاويته ، وقد أخذ العلم عن الشيخ عبد الواحد الدُوكالي في بلدة مسلاته ، بعد أن حفظ القرآن وهو صغير ، وعن الشيخ الدوكالي اتصل بالطريقة العروسية التي هي فرع من الشاذلية ومؤسسها الشيخ أحمد بن عروس دفين المنطقة المسماة باسمه قرب العاصمة التونسية ، وقام الشيخ عبد السلام الأسمر بزيارة لتونس ، وأقام بمدينة طرابلس وأخذ يدعو لطريقته التي عرفت بالسُلامية نسبة له أو العروسية نسبة لابن عروس ، ولكن علماء طرابلس وشيوخها ، ثاروا عليه ودسّوا له عند الوالي الذي أجبره على الرحيل عن طرابلس ، فسكن بكاف في جبل غريان معتكفاً ، فلاحقه مشايخ طرابلس ، وحرّضوا عليه مشايخ غريان وسكانها فضايقوه فاضطر إلى اللجوء إلى منطقة تقع على حافة الصحراء في قلعة سوف الجين قرب بلدة بني وليد ، وتقاطر عليه الخلق في منفاه الجديد وتكاثر مريدوه وأتباع طريقته والمعجبون ، وبقي في هذه المنطقة سبع سنين ، واشتهر أمره فخاف والي طرابلس من خطر دعوته . ويُذكر أن الوالي جرّد حملة عسكرية للقضاء عليه وإخماد طريقته ، وقد قاد الحملة بنفسه وبرفقته شيوخ طرابلس الذين ناصبوه العداء ومن بينهم قاضي القضاة ، ويبدو أن الأمر انتهي سلماً بين الطرفين ، ووافق الشيخ عبد السلام على ترك موقعه والإنتقال الى سبخة تاورغاء قرب مصراته ، ولقي من أهالي المنطقة الترحيب الحار ودعوه للإقامة في مدينة مصراته وبقي فيها فترة ثم عاد الى مسقط رأسه في زليطن ، وفيها أقام زاويته وتابع نشر طريقته الصوفية . ويستفاد من دراسة تاريخ الشيخ عبد السلام ، أنه كان على درجة من العلم والفقه ، وذُكر أن له مؤلفات كثيرة في علوم الدين المختلفة والأذكار والأوراد والأشعار ، لكن معظم ، إن لم يكن جميع ، هذه

٤٣) للمزيد من التفاصيل عن الشيخ الزروق وطريقته راجع كتاب علي فهمي خشيم ، أحمد الزروق والزروقية مرجع سابق .

المؤلفات قد أتلفت أثناء غارة قام بها العربان ، بتحريض من الشيوخ المناهضين له ، على زاوية الأسمر بزليطن بعد وفاته وقتل فيها قيم الزاوية ابنه وتلميذه الشيخ عمران وأحرق المهاجمون الزاوية وجميع ما فيها من كتب ومخطوطات ، قيل إنها بلغت ٥٠٠ مخطوطة ومجلد ، تحمل أفكار الشيخ وأقواله ومواعظه وأذكاره ومناقبه . ولا شك أن الشيخ عبد السلام الأسمر ، كان يتمتع بشخصية قوية ولسان بليغ مع إيمان راسخ بطريقته وما يدعو إليه ، ويعكس ذلك صموده أمام جميع خصومه الذين استعدوا السلطة عليه ، وكذلك عكوفه في الكهوف والصحراء وقبوله شظف العيش في سبيل دعوته الصوفية . وقد أحيط بعد وفاته بهالة من القدسية ، ونسب إليه كثير من الكرامات والأعمال الخارقة ، روج لها أتباعه ومريدوه ، وبالغوا فيها مما أساء إليه . كما أنه بعد إتلاف مصادر هذه الطريقة الأساسية المشتملة على مؤلفاته وأقواله ، أخذ هؤلاء يروون ما سمعوه عنه ، بأسلوبهم ووفق مفهومهم ، الذي كان يتناسب مع درجة علم وتمكن الراوي والناقل لها ، لذلك نجد ، أن من دراسة ما أُثر عنه فروقاً شاسعة في مستوى البناء العلمي والديني واللغوي ، خاصة في الأشعار التي ذُكر أنه نظمها ، فنجد بعضها امتاز بالجزّالة اللفظية وقوة المعنى ، وآخر ضعيف لا يقوم على الوزن الشعري العروضي المعروف ، وثالثها بلهجة عامية بسيطة ، ومهما يكن فقد لقيت الطريقة السُلامية من الإنتشار في معظم أرجاء ليبيا ما لم تنله الطرق الأخرى فتعددت زواياها وكثر المريدون والأتباع ، كما وصلت الى تونس[٤٤] .

٣ ـ **الطريقة المدنية** : مؤسسها محمد حسن ظافر المدني المتوفى عام ١٢٦٣ هـ ، ولد بالمدينة المنورة في عام ١١٩٤ هـ ، وقد تلقى العلم والطريقة الشاذلية على يد الشيخ العربي الدرقاوي ، في بوبريح بالمغرب ، ثم عاد إلى المدينة مندوباً عن شيخه داعياً لطريقته الصوفية هناك ، وأصبح له مريدون وتلاميذ ، لكنه قرّر العودة إلى إستاذه الشيخ الدرقاوي ، الذي توفي بعد وصوله إليه بثلاثة أشهر ،

٤٤) للمزيد من التفاصيل عن الطريقة السلامية ومؤسسها يرجع الى كتاب الفتح الأكبر في تاريخ سيدي عبد السلام الأسمر تأليف الطيب المصراتي ـ مرجع سابق .

فترك الشيخ المدني المغرب واتجه الى الشرق ، فطاب له المُقام في مدينة طرابلس ، فأقام فيها فترة من الزمن باثّاً دعوته بين من تحلق حوله من طلبة العلم ، واحتدم خلافه مع شيوخها وعلمائها ، الذين استعدوا عليه يوسف القرمانلي حاكم طرابلس آنذاك ، ونقلوا عنه قوله : (إن يوسف باشا بعد الآن لا يفلح ، فإن شجرته انقلعت من عروقها وفي الشمس طرحت)[٤٥] فانتقل من طرابلس إلى مصراته ، حيث استقر فيها وأخذ في تأسيس طريقته ، التي عرفت بالمدنية ، وقد قام ابنه وخليفته محمد ظافر الذي عرف بنشاطه الموفور ، في نشر دعوة أبيه ، وأرسل مبعوثيه ومقدميه إلى شمال أفريقيا والحجاز وتركيا ، لينشروا الطريقة المدنية فيها ، كما كان له دور بارز في حركة الجامعة الإسلامية أيام حكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، ولهذه الطريقة شهرة في ليبيا خاصة في مصراته وبنغازي وكذلك في المغرب وتونس ومصر والحجاز .[٤٦]

الطريقة العيساويّة : وتنسب إلى مؤسسها محمد بن عيسى المكناسي ، من قبيلة أبي السباع من السوس بالمغرب ، ارتحل مع والده إلى مدينة فاس فتعلم فيها القرآن وعلوم الفقه وأصول الدين ، ثم ارتحل إلى قبيلة سفيان وتتلمذ على الشيخ أبي العباس الحارثي المكناسي ، صاحب الشيخ محمد الجزولي فأخذ عنه الطريقة الجزولية ، وبعد ذلك انتقل إلى مراكش وتتلمذ على شيخها عبد العزيز التبّاع ، أحد مريدين الشيخ الجزولي أيضاً ، وعلى الشيخ محمد السهيلي الذي أجاز له قراءة كتاب دلائل الخيرات لمحمد الجزولي ، فانتصب للقراءة وتربية المريدين على طريقته المستمدة من الجزولية والزروقية ، وكذلك من الطريقة الرفاعية المشرقية ، وقد انتقلت العيساوية إلى ليبيا في زمن غير معروف ويبدو أن أول من بثها في

٤٥) أحمد النائب الأنصاري ـ المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ـ طرابلس مكتبة الفرجاني ص ٣٥٥ .

٤٦) انظر محمد محمد المدني مصدر سابق ، والنائب ص ٣٥٣ وعلي خشيم ص ١٦٨ .

الربوع الليبية الشيخ يعقوب الخشاب[٤٧] ومن ثم على يد الشيخ محمد العالم بانون الفاسي ، الذي قدم من المغرب في بداية القرن السادس عشر ، فأسّس زاوية بباب الحرية بطرابلس تعرف باسم الزاوية الكبيرة ، وأما زاوية الشيخ يعقوب فتعرف باسم الزاوية الصغيرة ، وكلتاهما تنتهجان الطريقة العيساوية[٤٨] وقد تعرضت هذه الطريقة لنقد من قبل بعض رجال الدين والفقه ، بسبب قيام بعض أتباعها بأعمال غريبة كالضرب على الصدور بالمدي وخرق الأحناك والبطن بالأسياخ ، وأكل النار والمسامير ، والقبض على الحديد المُحمّى ، وملاعبة الأفاعي وغيرها [٤٩] .

الطريقة الرفاعية : ومؤسسها أحمد بن علي بن يحيى الرفاعي الحسيني أبو العباس ، ولد عام ٥١٢ هـ بقرية حسّ من أعمال واسط بالعراق ، وتفقه وتلقى العلم في واسط وتصوف ، فانضم إليه خلق كثير من الفقراء ، وقد استقر في قرية أم عبيدة بالبطائح ، بين واسط والبصرة جنوب العراق ، وتوفي فيها عام ٥٧٨ هـ ، ويقال إن عدد أتباع طريقته في حياته بلغ ١٨٠ ألف شخص ، وبعد مماته انتشر مريدوه في العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية وشمال أفريقيا وتركيا وباكستان والهند وغيرها ، وجُمع بعض كلامه في رسالة سميت ، رحيق الكوثر ، كما أُلفت فيه وفي طريقته العديد من الكتب ، منها كتاب عجائب واسط لإبن المذهب ، وقد أصبح ضريحه في أم عبيدة محطَّ الرحال لسالكي طريقته ، وكان انتشار هذا المذهب ضعيفاً في ليبيا ، ووُجدت له بعض الزوايا أيام الأتراك ، خاصة في مدينة درنة ،

٤٧) يذكر التجاني أن اسم هذا الشيخ هو أبو يعقوب الخشاب وأنه قدم من الأندلس وأقام في طرابلس متعبداً انظر عبدالله محمد التجاني ـ تونس رحلة التجاني المطبعة الرسمية ١٩٥٨ ص٢٠٣ بينما يقول الشيخ عبد السلام عثمان أن اسمه يعقوب وأنه سمع أن الشيخ أبو يعقوب توفي في المغرب فلعل هذا ابنه وبه كني ، انظر كتاب الإشارات لبعض ما بطرابلس من المزارات ـ طرابلس ـ مطبعة الولاية ـ ١٩٣١ ص ١٥ .

٤٨) موسوعة الآثار الإسلامية ص ١٥١ .

٤٩) الكعاك ص ٣٣٦ والطيب المصراتي ص ١٠٩ .

وأتباعه يقومون بأعمال غريبة كأعمال العيساوية وقد جوبهت بإنكار العلماء والفقهاء المسلمين[٥٠] .

الطريقة السنوسية : حُسبت هذه الطريقة على الصوفية ، بينما هي في الأصل حركة دينية إصلاحية ، ومؤسسها الشيخ محمد بن علي السنوسي الذي ولد في مستغانم بالجزائر ، وتلقى علوم الدين والتصوف على يد الشيخ عبد الوهاب التارزي ، وقام بأداء فريضة الحج ، ثم عاد ليستقر بالبيضاء بالجبل الأخضر ، ثم انتقل مع جماعته إلى واحة الجغبوب ، حيث أسّس زاويته الكبيرة هناك ، وأخذ ينشر طريقته الدينية ، وقد انتشرت زوايا السنوسية في الجبل الأخضر والجنوب الليبي وفي جهات من إفريقيا الوسطى وبلاد السودان ، ولم تتوقف هذه الطريقة إلا حين حولها آخر قادتها وهو إدريس السنوسي من طريقة دينية إلى طريقة سياسية صرفة صَبَتْ إلى الإمارة والمُلك .[٥١]

● بعض فرق الأتراك الصوفية :

عرفت ليبيا بجانب هذه الطرق ، بعض الطرق الصوفية الأخرى جلبها الأتراك وجند الإنكشارية على وجه الخصوص معهم ، لكنها بقيت محصورة ضمن هؤلاء الجنود لم تتسرب إلى الطبقات الشعبية العربية وقد زالت بزوال الحكم التركي ، وأهم هذه الطرق : البكتاشية ، والقلندرية ، والنقشبندية ، والمولوية[٥٢] .

٥٠) انظر الأعلام لخير الدين الزركلي الجزء الثالث ط٥ بيروت دار العلم للملايين ١٩٨٠ ص ١٥٢ .

٥١) النيال ص ٣٣٢ ووثيقة بملف المساجد والطرق الصوفية بدار المحفوظات التاريخية .

٥٢) انظر وثيقة بلا رقم ملف متفرقات بدار المحفوظات التاريخية بالسراي الحمراء ، طرابلس .

الفصل الثالث

الزراعة

يصف الدارسون الاقتصاديون والانتربولوجيون والديمغرافيون وغيرهم ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني بأنه مجتمع زراعي رعوي ، وفي الحقيقة فإن هذا الوصف لا يجافي الحقيقة إذا علمنا أن ٩٠٪ من أفراد الشعب الليبي كان يمتهن الزراعة والرعوية كما أن القسم الأعظم ممن كانت مهنته الصناعة أو التجارة ، يمتلك أرضاً يتفرغ للعمل بها في أوقات المواسم ، كموسم الحرث والزرع وموسم الحصاد . . . ولم يكن انجذاب الليبيين إلى الأعمال (الميرية) أي وظائف الدولة كبيراً رغم أن تلك الأعمال الوظيفية تحقق دخلاً ثابتاً ، وقد ظل الليبي وفياً لأرضه وسائمته ، مفضلاً حريته الشخصية ، حتى ولو كان ذلك في ظل ظروف مادية غير مريحة ، وغير ثابتة ويذكر الحشائشي ، مصداقاً على ذلك ، أن العرب الليبيين كانون يتقنون الزراعة ، وأن أهل بنغازي لم يكن لهم صناعة إلا الفلاحة والرعي واستخراج الصوف والألبان وغيرها من حيواناتهم[1] .

وعملت الحياة الزراعية الرعوية على طبع المجتمع الليبي بطابعها الخاص المميز ، مولدة عادات وأعرافاً وقيماً ، لها قوة القانون في التطبيق والسلوك والتصرفات ، وقد وصلت تلك الأعراف والعادات والقيم درجة من الرسوخ والثبات في بنية المجتمع ، مكن قسماً هاماً منها من التواصل والاستمرار حتى يومنا هذا رغم تغير المناخ الإقتصادي والفكري والاجتماعي .

١) محمد الحشائشي التونسي ـ رحلة الحشائشي الى ليبيا ـ تحقيق علي مصطفى المصراتي بيروت ـ دار لبنان ـ ١٩٦٥ ـ ص ٦٩ و٨٩ .

● وضع الزراعة والمزارع في العهد العثماني :

رغم أن الزراعة كانت هي العماد الأساسي لحياة غالبية الليبيين ، إلا أنها كانت زراعة متخلفة، تعتمد أساليب تقليدية وتعاني من أزمات ومشاكل لم يكن باستطاعة الليبي بجهله التغلب عليها ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في ليبيا :

١ ـ محدودية كميات المياه وانعدام المجاري المائية الدائمة .

٢ ـ الظروف المناخية المتقلبة ، التي كان لها الدور الحاسم في وفرة المحاصيل أو قلتها .

٣ ـ اعتماد المزارع على الأدوات الزراعية القديمة وإبقاء القديم على قدمه ، في كل ما يتعلق بالحرث والزرع والحصاد والتسميد الخ . .

٤ ـ انهاك التربة ، بزرعها كل سنة بل في كل موسم ، وعدم تركها دون زراعة لفترة تسترد فيه أنفاسها باتباع الدورة الزراعية ، وهذا راجع طبعاً لفقر الفلاح وحاجته ، دون أن يعرف وسائل لتقوية وتغذية التربة .

٥ ـ انتشار الآفات الزراعية والحيوانية ، يرافقه جهل الفلاح بسبل مكافحة هذه الآفات والتحرّر منها .

٦ ـ صعوبة المواصلات والنقل .

٧ ـ قلة الأيدي الزراعية العاملة في أراضي واسعة ممتدة .

غير أن الذي كان يثقل كاهل الفلاح ويعجزه ، عمليات السلب التي مارسها عليه الحكم العثماني وموظفوه ، وكذلك سيل الملتزمين والمرابين القساة ، فكان الفلاح الليبي يدفع ما يسمى بضريبة العشر على المنتوجات الزراعية ، وضريبة (الويركسو) والتي تؤخذمن كل ذكر بالغ ، كما تؤخذ عن الجمال والأبقار

والغنم والماعز ، وعن أشجار النخيل كذلك عن كل بئر موجودة في أرض المزارع . ناهيك من الأتاوات الأخرى التي كانت تفرض على المزارع حين تخوض الدولة حرباً خارجية ، أو حين تتغلب السلطة على أحد المتمردين الذي ينتسب المزارع لمنطقته دون أن يكون هناك أي رابط يربط هذا الفلاح بذاك المتمرد . . وكل ذلك كان يتم بأسلوب فوضوي يخضع لمزاج الحاكم أو الموظف ولا يخضع لنظام ثابت مقنن زد على ذلك أن الحاجة كثيراً ما أوقعت الفلاح بين مخالب السماسرة والمرابين وتجار الحبوب الجشعين ، فكان الفلاح يضطر لبيع محصوله قبل أن يلقي بذوره في الأرض ، ويبيع زيتونه وبلحه قبل أن يعقد وينضج ، وحتى دون أن يعرف ماذا سيزرع وماذا سيكون عليه الزرع وما هي الأسعار . . . ويذعن صاغراً للثمن البخس الذي يدفعه المرابي والتاجر ثمناً لذلك المحصول ، نظراً لحاجته الماسة للمال في وقته الحاضر ، وقد استمرت عملية استغلال المزارع من قبل المرابين والتجار حتى في عهد الايطاليين والعهد الملكي ، كما تشير الى ذلك جريدة العدل التي أفردت مقالاً مطولاً شرحت فيه عملية الإبتزاز والإستغلال اللاإنساني لجهد المزارع وعرقه ، وكما تقول الجريدة أن المرابي كان يذهب وقت الحصاد ليستلم محصول الأرض الذي اشتراه قبل زراعته بربع أو خمس ثمنه الحالي ، وتضيف الجريدة بأن المرابين والتجار أهلكوا الفلاحين وخربوا بيوتهم .[٢]

ونتيجة لهذا الوضع المأساوي فقد تقوقع الفلاح الليبي في العهد العثماني داخل مجتمع صغير ، وانقطع عن العالم الخارجي ، وأخذت حياته طابعاً قدرياً إتكالياً ، كما باتت تطلعاته وطموحاته دائرية خاملة تسير من موسم الى موسم ، ولم تعد تاريخية تتحرك نحو آفاق مستقبلية جديدة ، فكان يتكلم عن الصيف الماضي والشتاء المقبل وعن الصباح والمساء دون أن ينظر الى الماضي والحاضر حسب

٢) جريدة العدل العدد ٣٢٨ تاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ .

التقويم الزمني التاريخي بل بات يؤرخ بسنين الجفاف وسنين الخصب أو سنين الحرب والكوارث ، كعام الوادي أو عام الدقيق[٣] .

كان الفلاحون الليبيون في العهد العثماني ثلاث طوائف :

أ ـ الفلاحون المالكون الذي يعملون في أرضهم بأنفسهم ، والذين يستأجرون عمالاً زراعيين لمساعدتهم في الأعمال الفلاحية .

ب ـ الفلاحون الذين يعملون في أرض غيرهم ويعيشون فيها بصفة دائمة بموجب اتفاق بينهم وبين صاحب الأرض ، يحدد أجورهم من المحاصيل كأخذ نصف المحصول أو ربعه أو خمسه .

جـ ـ العمال الفلاحون والموسميون ، وهم يكونون عادة متنقلين ولا يعملون إلا وقت المواسم الزراعية ، كموسم الحرث أو الحصاد أو الدرس ، ويعطون أجراً مقابل جهدهم .[٤]

وكانت فرص العمل أمام المزارعين الذين لا يملكون أرضاً ضيقة ، تنقلب حياتهم في سنوات القحط إلى مأساة حقيقية ، وفي إحصائية أوردتها جريدة الترقي عن الأيام التي يعمل فيها الفلاح الليبي توضح أن عدد أيام عمله لا تتعدى ٩٠

٣) في عام ١٨٨٢ حدث جفاف وقحط شديدان أشرف الناس فيه على الهلاك ، فاضطرت السلطة التركية لجلب كميات من الدقيق وزعتها على الناس بأسعار زهيدة ، وقد سمى هذا العام بعام الدقيق ، جعله بعض المزارعين تاريخاً يؤرخون فيه لولادتهم ووفياتهم .. الخ انظر فرانشسكو كورو ـ ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ـ تعريب خليفة التليسي ص ٢١ . وانظر كذلك جميل هلال ـ دراسات في الواقع الليبي طرابلس ـ مكتبة الفكر ـ ١٩٦٢ ص١١٣ .

٤) تذكر احدى الوثائق أن أجرة عامل زراعي موسمي بالعزيزية كانت عام ١٨٧١ عنزان وفطيمة (نعجة صغيرة) وسبعة قروش نقداً ، وطاقيتان ، وبلغة (خف) وبطانية واحدة ، مع وبة شعير ومرطة حنطة (انظر ملف ١ متفرقات دار المحفوظات التاريخية ، متحف السراي الحمراء ـ طرابلس .

يوماً في السنة كلها ، ويقضي الأيام الباقية من السنة داخل قريته بما لا يفيد ولا ينفع ، وتذكر الجريدة أن المعدل الوسطي لمحصول الفلاح هو ٥٠ حملاً في السنة من الحبوب يدفع نصفها في التكاليف والضرائب للدولة ولا يبقى له سوى النصف الآخر الذي يستهلكه في غذاء أسرته في العام المقبل ، ولا يوفر إلا مقدار ما سيزرعه في العام القادم لذلك يجد نفسه في أيام الجفاف في مأزق حقيقي .[٥]

ولم يكن جميع الفلاحين أصحاب الأراضي ، بقادرين على توظيف عمال لمساعدتهم ، لذلك جرت العادة أن يتعاون سكان القرية مع بعضهم أيام الحرث والحصاد والدراسة ، فمثلاً يقوم مزارعو القرية في يوم معين مجتمعين بحرث أو حصاد أو دراسة أرض واحد منهم ثم ينتقلون جميعاً لإنجاز العمل في أرض أخرى وهكذا في جميع أراضي القرية ، ويعرف هذا الأسلوب التعاوني في بعض المناطق باسم (الرغاطة) .

وفي أواخر سنين العثمانيين في ليبيا ، استفاق الولاة الأتراك على الحالة المتردية التي وصلت إليها الزراعة والمزارع ، فعملوا خلال السنوات القليلة الأخيرة لحكمهم بجد للرفع من المستوى الزراعي مثل إلغاء الطريقة العشوائية في تحديد ضريبة عشر المحصول فأصبحت جباية الضريبة تتم على البيدر يقسم المحصول إلى عشرة أقسام متساوية ثم تأخذ الدولة أحد هذه الأقسام العشر ، وألغيت بذلك طريقة التخمين الكيفي في مقدار العشر التي كانت تحول قسم كبير من المحصول الناتج إلى ضرائب للدولة .

كذلك أنشأت الإدارة التركية في عام ١٩٠٧ بطرابلس ولأول مرة مديرية خاصة بالزراعة يشرف عليها مدير وخبراء زراعيون ، لتقديم العون والإرشاد للمزارعين ، وفي نفس الفترة أيضاً أنشأ الأتراك مزرعة نموذجية ، لتدريب الفلاحين الشبان على الطرق الزراعية الحديثة ، قسم من المزرعة خصص لزراعة الحبوب وقسم خصص للبستنة وزراعة الخضر بأنواعها ، واستقدمت إليها

٥) جريدة الترقي العدد ١٣٨ - ٢٧ ربيع الآخر ١٣٢٨ هـ (١٩١٠)م .

موجهين ومهندسين زراعيين مؤهلين لتوجيه مجموعة من الشباب الليبي اختارته من كافة المناطق الليبية ، وكان هؤلاء الشبان يعملون في هذه المزرعة ويتقاضون مكافأة شهرية اضافة الى المبيت والغذاء ، وكان الوالي أحمد راسم قبل ذلك أنشأ مزرعة نموذجية صغيرة في طرابلس اقتصرت على أعمال البستنة وكان مردودها ضئيلاً ، وفي عام ١٩١١ أصدرت وزارة الزراعة في استانبول قراراً بإنشاء مدرسة زراعية (إعدادية ـ ثانوية) في طرابلس لتخرج مهندسين وخبراء زراعيين وطنيين ، وقد عينت لها مديراً ومدرسين أتراكاً متخصصين في فن الزراعة الحديثة وكان مقرراً أن تفتح المدرسة الزراعية أبوابها في أكتوبر من عام ١٩١١ لكن الغزو الايطالي أوقف ذلك المشروع .[٦]

ومن بين المشاريع الهامة التي أنجزها الأتراك في مجال تنشيط الزراعة ومساعدة الفلاح افتتاح المصرف الزراعي عام ١٩٠٢ زمن الوالي حافظ محمد الذي يعتبر من الولاة القلائل الذين عملوا بجد واخلاص للنهوض بأمور ولايتهم ، وقد افتتح هذا المصرف مركزاً له في مدينة طرابلس ثم في عام ١٩٠٦ افتتح فروعاً في كل من الزاوية ويفرن وغريان والخمس ومصراته[٧] وقد ساهم هذا المصرف في مد المزارعين بالقروض للتخفيف من جشع المرابين فقد كانت الفائدة المأخوذة عن القروض هي ٦ بالمئة بينما كانت فائدة القروض التي يتقاضاها المرابون والتجار تزيد عن عشرين في المئة ، وتنقل جريدة طرابلس الغرب أنه في عام ١٩٠٥ اشتدت الضائقة على المزارعين بسبب قلة المحصول فأصدر الوالي قراراً بتخفيض الفائدة المستحقة لهذا العام من ٦ بالمائة إلى أربعة بالمائة تخفيفاً عن المزارعين الذين اضطرقسم منهم إلى بيع أرضه لتسديد الفوائد والديون المستحقة

٦) انظر حول الاصلاحات الزراعية الوثيقة رقم ٧٢ لعام ١٣٢٥ هـ ١٩٠٧ م والوثيقة ٣٧٢ متفرقات مؤرخة في عام ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩ م دار المحفوظات التاريخية ، وانظر الدجاني ص ١٣٥ .

٧) جريدة طرابلس الغرب العدد ١١٦٤ ـ ٩ شعبان ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦م) كذلك انظر ناجي ونوري ص ٢٠٤ .

عليه ،[٨] وقد جاء في شروط الإقراض من هذا المصرف ، أن المستقرض يجب أن يكون من تبعية الدولة العثمانية ، ومالكاً لأرض أو عقار ، وهي البيوت وأنواع العقار والأملاك والبساتين ومشتملات الأبنية ، وتسهيلاً للمحتاجين من المزارعين فإن قانون المصرف نص على أن يتم الإقراض بما يعادل نصف قيمة منزل المستقرض السكني الخاص الذي يعيش فيه حتى لا يتضرر كلية في حال تعرض عقاره المرهون للبيع لصالح المصرف عند العجز عن سداد الدين وفوائده .

كما نص القانون على عدم قبول حصة شائعة في الأرض والعقار كرهن مقابل المبلغ المستقرض ، وعلى المزارع إثبات ملكيته للأرض رسمياً في دوائر السجل العقاري ، مع شهادة من شيخ المحلة بكونه المتصرف الوحيد في الملك المقدم كرهن ، وجاء أيضاً أنه إذا تبين أن المستقرض استعمل المال الذي استقرضه في الإحتكار أو في إقراضه للغير بفوائد أعلى ، تباع أملاكه المرهونة بالمزايدة ، ويُحصّل من الثمن قيمة القرض وفائدته ومصاريف البيع وغيرها .

ويمنح المصرف قرضاً يعادل ثلثي قيمة الأملاك المرهونة ، ويحدد القرض بعشرة آلاف كحد أعلى ، يزاد بقرار من مجلس إدارة المصرف للشخص الواحد من مزارعي منطقة طرابلس ، أما أصحاب الأراضي والبساتين من ملحقات الولاية فيكون المبلغ المسموح بإقراضه ٣٠٠٠ قرشاً يزاد بقرار من مجلس إدارة المصرف ، أما مدة الإقراض فتكون من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين ، ويمكن استحصال القرض مع فوائده بالتقسيط ضمن هذه المدة ، ومن لم يؤد دينه عند حلول الموعد ، يبلغ رسمياً بوجوب تسوية دينه ، ويمهل لمدة شهرين ، وبعد ذلك تحال أملاكه المرهونة للبيع ، لاسترداد حقوق المصرف ، ويعاد للمستقرض بقية المبلغ المتبقي من ثمن الملك .

وبلغ ما أقرضه المصرف الزراعي للمواطنين في عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤) م مليونين وأربعمائة ألف قرش .

٨) العدد ١١٣٠ من الجريدة المؤرخ في ٦ شعبان ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م) .

والجدير بالذكر أن السلطة العثمانية أوجدت عام ١٨٦٩ م ما عرف باسم صندوق المنافع العمومية للتسليف الزراعي ، وذلك أيام الوالي علي رضا الجزائري ، وقام نظام الصندوق على توفير رأسماله من المواطنين ، خاصة الموظفين الكبار الذين تتجاوز رواتبهم ١٠٠٠ قرش في الشهر ، وأجبروا على إيداع جزء من رواتبهم في الصندوق . وكان يتم تسليف المزارعين المحتاجين مقابل كفالة مضمونة أو رهونات عينية . ولم يكتب للصندوق النجاح والإستمرار بسبب عدم انتظام أعماله .[٩]

٩) جريدة طرابلس الغرب العدد ١١٩٠ المؤرخ في ٢١ صفر ١٣٢٥ هـ (١٩٠٧م) . وحول صندوق المنافع العمومية ، انظر المنشور الإداري الصادر عن الولاية بتاريخ ٣ محرم ١٢٨٦ هـ (١٦ ابريل ١٨٦٩م) ملف رقم ١٢٩ ـ دار المحفوظات التاريخية .

● الأراضي الزراعية في ليبيا :

لم تشكل الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا ، أيام العثمانيين ، سوى نسبة ضئيلة من المساحة العامة للأرض الليبية ، ولكنها كانت رغم ذلك ، تعتبر مساحة كبيرة جداً بالنسبة لعدد السكان الذين لم يتعدوا المليونين في أبعد تقدير ، وكانت المساحة الكلية لليبيا في حدود مليون وسبعمائة ألف كيلو متر وفيما يلي نظرة سريعة على المناطق الزراعية أو القابلة للزراعة التي كانت معروفة في العهد العثماني .

١ ـ المناطق الزراعية الساحلية : وتمتد على طول الشريط الساحلي في شمال البلاد ، حيث كانت تشكل مركز الثقل الإقتصادي والسياسي والسكاني ، وأهم سهول هذه المنطقة الزراعية .

١ ـ سهل جفارة ، الذي يأخذ شكل مثلث بطول ١٦٠ كم وباتساع في العمق يبلغ أقصاه ١٢٠ كم مع مساحة تبلغ ٢٧٠٦٤٠كم٢ ويمتد من الحدود التونسية غرباً حتى مدينة الخمس شرقاً ، وكان هذا الإقليم وما زال يعتبر من أهم الأقاليم الزراعية في ليبيا ، إذ يضم أكثر من ٦٠ بالمئة من السكان ومن نشاطهم الزراعي والصناعي ، ويميز فيه قسمان ، الأول الأرضي المحاذية للساحل حيث تبلغ مساحتها ٤٠٣٢ كم٢ وتعتمد على مياه الأمطار التي تصل نسبتها السنوية الى ٤٠٠ مم ، بالإضافة الى المياه الجوفية الغزيرة الكامنة في الطبقات العليا من الأرض وعلى أعماق قليلة ، الأمر الذي جعل الزراعة في هذا القسم من الإقليم كثيفة ومتنوعة ، ولهذا أيضاً كان في أيام العثمانيين مدار الإهتمام والعناية .

وأما القسم الثاني من سهل جفارة وهو الجنوبي حيث تبلغ مساحته ١٤١٢٢ كم٢ ويتميز بعدم تواصل المناطق المزروعة فيه ، تنتشر المزارع بشكل مبعثر في مساحات صغيرة تفصل بينها كثبان رملية يصل ارتفاعها أحياناً الى ١٠

أمتار ، ويبلغ معدل سقوط الأمطار ما بين ١٠٠ الى ٢٥٠ مم في السنة واستغل المزارع الليبي المناطق غير القابلة للري الدائم من هذا الإقليم في زراعة الحبوب ، القمح والشعير . . . الخ بعلياً اعتماداً على الأمطار فقط ، مع الاستفادة الكاملة من مراعيه الواسعة الغنية بالأعشاب لتنمية ثروته الحيوانية ، ويخترق سهل جفارة بقسميه ، مجموعة هامة من الأودية مثل وادي الرجبان ووادي المجنين ووادي الهيرة والحي (الميت) وغيرها[١٠] .

٢ ـ سهل منطقة سرت ، ويمتد من رأس السن غرب الخمس وحتى الزويتنة في الشرق ، ويضيق السهل في الشمال الشرقي عند اقتراب الحافة الجبلية من الساحل ويتسع كلما اتجهنا جنوباً ، وهذا السهل غني بالمياه الجوفية ، غير أن أوديته قصيرة وشديدة الإنحدار ، كوادي عين كعام ، ولبد ، والمسيد ، وغنيمة، كما تتخلله مساحات من السبخات المالحة ، كسبخة تاورغاء وسبخة أم الأدهم ، وفيه أيضاً وديان سوف الجين والعوينات والبي الكبير ، وزمزم ، وتلال ، والوشكة ، والحمر ، والعقر ، مطرتين ، الحدادية ، المقطع ، ومعظمها أودية جافة لا تجري فيها المياه إلا وقت سقوط الأمطار بشكل غزير وهي تتصل بالساحل ، وتبتعد المياه الجوفية عن السطح كلما توغلنا الى الداخل وبعدنا عن البحر[١١] .

٣ ـ سهول المنطقة الشرقية والجبل الأخضر :

أ ـ سهل بنغازي ، وينحصر هذا السهل بين الأطراف الغربية للجبل

١٠) انظر في ما تقدم وخاصة عن سهل جفارة ـ عبد القادر جامي ، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ترجمة محمد الاسطى ـ طرابلس ـ دار المصراتي ١٩٧٣ ص ٣٠ وما بعدها ، محمد ابراهيم حسن ـ دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ـ بنغازي ـ بلا تاريخ ص ٤٢٢ وما بعدها .

١١) انظر تقرير قائمقام سرت ، عمر لطفي ـ المقدم إلى والي طرابلس حول أهمية منطقة سرت والمؤرخ في ٣ صفر ١٣٠١ هـ (١٨٨٣م) ـ دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء بطرابلس ـ كذلك محمد المبروك المهدوي جغرافية ليبيا البشرية ـ طرابلس ـ المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ص ٢٤ و٢٥ .

الأخضر والساحلَ الشرقي لخليج سرت ، وممتد ما بين توكرة في الشرق والزويتينة في الغرب ، وهو على شكل مثلث أيضاً رأسه في الشرق وقاعدته في الغرب ويمتاز بخصوبة أرضه حيث تنتشر فيه التربة الطينية الحمراء ، كما تنتشر عشرات الآبار التي تروي مياهها المحاصيل الزراعية ، ومن أشهر أوديته ، السلايب ، وزازه والقطارة ، والباكور ، والصليب ، والهيشة وجميع هذه الأودية تتصف بقصر طولها وشدة انحدارها ، وأهم هذه الأودية وادي القطارة الذي يمتاز بطوله النسبي ، إذ يمتد من جنوب شرق الأبيار وحتى مدينة بنغازي بمسافة ٥٤ كم ، وتبلغ مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة ٥٨ ألف هكتار .

ب ـ السهل الممتد من توكرة وحتى درنة وهو ضيق نظراً لاقتراب الجبل الأخضر من البحر .

جـ ـ السهول الممتدة من درنة وحتى حدود مصر وهي أيضاً ضيقة بسبب إقتراب الهضاب الصخرية من البحر .

د ـ سهل المرج ، ويعتبر سهلاً داخلياً وهو على ارتفاع ٢٥٠ الى ٣٠٠ م عن سطح البحر ، ويقع على الحافة الأولى لسفوح الجبل الأخضر وتقدر مساحته بـ ٢٥ ألف هكتاراً ، وأرضه من أخصب المناطق الزراعية الليبية خاصة في إنتاج الحبوب .

هـ ـ سهل الأبيار وهو أيضاً من السهول الداخلية ويبلغ ارتفاعه ٢٠٠ م عن سطح البحر ويشتهر بانتاج الحبوب والزيتون والحمضيات والفاكهة المتنوعة بشكل عام[١٢] .

ب ـ سهول منطقة فزان :

تعتبر أراضي فزان من أوسع المناطق في ليبيا وأكثرها جفافاً ، وتمتد من حدود الجزائر غرباً الى بحر الرمال الليبي شرقاً ومن حدود تشاد والنيجر جنوباً الى الحمادة

١٢) سهول المنطقة الشرقية انظر ـ المهدوي ص ٢٦ وما بعدها حسن ص ٢٢٣ وما بعدها .

الحمراء شمالاً بمساحة قدرها ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع ، أي ما يعادل ٣٣ بالمئة من مساحة ليبيا العامة .

وكانت هذه المنطقة أيام العثمانيين ، على إتساعها وغناها من المناطق الليبية الأشد فقراً والأكثر إهمالاً ويرجع ذلك لقسوة مناخها خاصة في الأشهر الحارة ، وقد جعلها العثمانيون منفى لخصوم السلطان وحاشيته ، وللمغضوب عليهم وللخارجين عن القانون . وقد عرف سكان فزان منذ القديم امتلاء جوف الأرض بالمياه العذبة وعملوا على استخراج هذه المياه بوسائط بدائية ذات مردود ضئيل مما جعل أمر الاستفادة من وفرة المياه في ذلك العهد محدوداً وغير ذي بال ، وتنتشر الواحات التي تتفجر من أرضها المياه تلقائياً داخل هذه الصحراء وقد أقيمت عليها المدن والقرى والدساكر . وتقسم أراضي فزان الزراعية إلى الأقسام التالية :

١ ـ منطقة وادي الشاطىء ، وهي تمتد في وادي متسع يبلغ طوله ١٤٠ كم وعرضه من ٦ إلى ١٠ كيلو مترات ، وقد امتازت هذه المنطقة بسهولة إستخراج المياه الجوفية مما جعلها أكثر المناطق الفزانية ازدحاماً بالسكان .

٢ ـ منطقة سبها ، وتعتبر من المناطق الوفيرة بالمياه الجوفية التي كانت وراء انتشار الزراعة ووجود السكان .

٣ ـ منطقة وادي الآجال ، وتبلغ مساحتها حوالي ١٦٠٠ كم٢ وتنتشر فيها مجموعة كبيرة من القرى حول العديد من الآبار التي لا يزيد عمقها عن ١٥ متراً فقط .

٤ ـ منطقة مرزق ، التي ازدهرت فيها مدينة مرزق عاصمة فزان في العهد العثماني ، وهي منطقة كغيرها من المناطق الفزانية غنية بآبارها القليلة العمق والغزيرة المياه .

٥ ـ منطقة غات والعوينات ، وفيها زراعة نشطة بسبب العيون المائية العديدة وكذلك لوفرة مياهها الجوفية القليلة العميق ، وكانت إحدى المحطات الرئيسية لتجار القوافل الصحراوية .

٦ ـ منطقة القطرون ، وهي أيضاً من المناطق الزراعية الصحراوية وتعتمد على المياه الجوفية .

٧ ـ منطقة الجفرة ، وتبتعد عن المنطقة الساحلية حوالي ٤٠٠ كم وبنفس المسافة تقريباً عن مرزق أي تحتل الموقع الوسط بين الشريط الساحلي ومركز فزان ، وتتألف من مناطق ودان وهون وسوكنه وهي من المناطق الزراعية الخصبة .[١٣]

جـ ـ منخفض الكفرة :

ويقع الى الجنوب من بنغازي بنحو ١٠٠٠ كم ، في الركن الجنوبي الشرقي من ليبيا ، ويضم مجموعة من الواحات أهمها الجوف والطلاب والهواري وتازربو وربيانه ، وهي تتناثر وسط هذا الحوض الكبير الذي حفر في سطح الهضبة الصخرية ، وتوجد في منخفض الكفرة بحيرتان صغيرتان مياهها شديدة الملوحة وقرب هاتين البحيرتين المالحتين تمتد الطبقات الأرضية الغنية جداً بالمياه العذبة والتي لا تبعد عن سطح الأرض سوى نصف متر فقط ، كما تنتشر العيون والآبار على مساحة شاسعة من المنخفض .

د ـ واحة غدامس :

وتقع في الزاوية الغربية من البلاد ، وتتصل بالأراضي التونسية والجزائرية وتمتاز بتربتها الجيدة ومياهها الجوفية الوفيرة ، التي ظهر قسم منها بشكل عيون دائمة كعين الفرس وعين أوعياد[١٤] .

١٣) حول مناطق فزان انظر جامي ص ٥١ وما بعدها ، محمد ناجي ومحمد نوري ـ طرابلس الغرب ـ ترجمة أكمل الدين محمد احسان ـ طرابلس ـ دار مكتبة الفكر ١٩٧٣ ص ٢٥ وما بعدها ـ حسن ص ٣٩٩ وما بعدها .

١٤) حول الكفرة انظر حسن ص ١١٣ وما بعدها وعن غدامس انظر ناجي ص ٣٧ وعريضة أهل غدامس الى والي طرابلس المؤرخة في ١١ شوال ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢م) ـ دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء .

○ الأمطار والمياه الجوفية :

يعتبر الحصول على المياه من أهم المشاكل الحادة التي تواجه المجتمع الليبي في العهد العثماني ، فالبلاد تعتبر من المناطق الجافة القليلة الأمطار ، بما في ذلك المناطق الساحلية حيث تتراوح فيها نسبة هطول الأمطار ما بين ١٠٠ الى ٤٠٠ مم في السنة وتنحجب تماماً في أشهر الصيف كما إن السنين التي تهطل فيها أمطار كافية تحقق مواسم زراعية جيدة ليست منتظمة ويقول ناجي ونوري ، أن في كل عشر سنوات ، أربع سنوات فقط تكون فيها الأمطار غزيرة وكافية للأرض والإنسان[١٥] .

وتتناقص كميات الأمطار تدريجياً ، كلما اتجهنا جنوباً مبتعدين عن الساحل ، حتى تصل درجة العدم في قلب الصحاري . وفي السواحل نجد أن هناك مناطق يرتفع فيها معدل هطول المطر السنوي ليصل أحياناً الى ١٠٠٠ و١٦٠٠ مم خاصة في الجبل الأخضر ومناطق الجبل الغربي ، كما نجد مناطق يتدنى فيها معدل الهطول الى ١٠٠ أو ٥٠ مم كمناطق سرت مثلاً ، غير أن الأودية المتعددة والمنحدرة من المرتفعات تعمل على إيصال المياه الى مناطق شتى وبالتالي تساهم في حقن الأرض بكميات من المياه نشط الإنسان الليبي في استخراجها بحفر آبار متعددة في أراضيه .

ومن المعلوم أن المياه الجوفية توجد في طبقتين ، خاصة في سهل جفارة بالمنطقة الغربية ، الأولى سطحية على بعد ٣ الى ١٠ أمتار ، لكن كميات المياه فيها قليلة ونسبة الملوحة عالية عن مياه الطبقة الثانية ، والتي يصل بعدها داخل الأرض إلى ٥٠ أو ١٠٠ متر وتمتاز بغزارة المياه وعذوبتها .

وقد اقتصرت إستفادة الإنسان الليبي من المياه الجوفية في العهد العثماني على الطبقة الأولى السطحية لافتقاره الى الأدوات الكبيرة القادرة على الولوج الى أعماق

١٥) ناجي - نوري ص ٣٦ .

بعيدة داخل الأرض ، ولم يعرف مياه الطبقة الثانية إلا من الينابيع المتفجرة تلقائياً ، خاصة في المناطق الجبلية الصخرية التي كانت أرضها القاسية ، تمتنع عن الحفر بوسائله البدائية ، كما لجأ الإنسان في ليبيا إلى طرق أخرى للحصول على المياه ، فنجد في معظم المناطق الساحلية الممطرة ، أن الليبي هيأ في أرض بيته خزاناً متسعاً وصله بميازب وقنوات مرتبطة بأسطح غرف وساحته الوسطية ، فحين تهطل الأمطار تنساب المياه الهاطلة عبر هذه الميازيب والقنوات لتتجمع في ذلك الخزان الذي يعرف باللهجة المحلية باسم (الماجن) ، وتطمئن نفس الليبي حين يجد ماجنه قد امتلأ عن آخره ، فقد ضمن المياه لأسرته وحيواناته لعام كامل تقريباً . ولم يكن هناك مجال في ذلك العهد ، أن تنتشر الزراعة ذات الري الدائم بشكل واسع خاصة في الأرياف فجلّ المزروعات خاصة الحبوب كالشعير والقمح ، كان أمر ريّها موكول لبخل السماء وكرمها بالأمطار ، ومع أن الأمطار هي دليل خير وبركة ، إلا أنها كانت أحياناً مصدر بؤس وفواجع ، وذلك حين تهطل بكميات كبيرة وبشكل متواصل فتتشكل سيولاً هادرة جارفة تأخذ في طريقها الحرث والضرع وحتى الإنسان نفسه ، وتذكر إحدى الوثائق مثلاً أنه في عام ١٩١٠ تسببت السيول المشكلة إثر أمطار غزيرة في تهديم ١٥٥ منزلاً ومصرع مئات من قطعان الماشية ومقتل عشرات من الأطفال والنساء وذلك في منطقة ساحل الأحاميد وحدها[١٦] .

ويختلف أمر ري الأرض في المزارع والبساتين المحيطة بالمدن كطرابلس وكذلك في الواحات الصحراوية ، فغالبية الزراعة في هذه المناطق تقوم على الري الدائم ، بالآبار والينابيع ، ففي بساتين منطقة طرابلس ومزارعها والتي تعرف باسم المنشية فإن أرضها الممتلئة بالخضراوات المتنوعة وأشجار الزيتون والفاكهة المتعددة يقوم معظمها على الري المنتظم حيث تنتشر مئات بل آلاف من الآبار كما تقول السيدة مابل تود[١٧] وكذا الحال في الواحات كواحة الكفرة وغات ومرزق

١٦) انظر ذلك في نص برقية متصرف الخمس الى مركز الولاية ـ دار المحفوظات التاريخية .

١٧) مابل لومس تود ـ أسرار طرابلس ـ طرابلس ، دار الفرجاني ١٩٦٨ ص ١٠٣ .

وغيرها ، فإن الآبار والينابيع هي المصادر الأساسية للري فيها ، حيث رتب الناس فيها أمورهم على أساس ذلك المناخ النادر أو المنعدم المطر ، حتى أصبح هطول الأمطار في تلك الجهات الصحراوية أمراً غير مرغوب فيه ـ كما يقول ناجي ونوري ـ إذ أن المطر حتى ولو كان خفيفاً سيتسبب في هدم بيوتهم المبنية من الجص المملح كما يفسد التمور ثروة الإنسان الصحراوي الأساسية[١٨] لذلك فإن الحياة في مناطق الجنوب تعتمد على المياه الجوفية ، حيث تنتشر الينابيع العذبة التلقائية بكثافة في موضع عديدة من الصحراء فتبعث الحياة فيها وتحيل أرضها إلى تربة تمور بالخضرة في شكل مزارع وحقول خضراء يانعة ، كما هو الحال في غدامس وأوجله وجالو وغات ومرزق والكفرة وهون وسوكنة وغيرها حتى أن مياه هذه العيون ، نظراً لعدم اتباع أساليب فنية في تصريفها فإنها تنساب عشوائياً وتستقر في الحفر والمناطق المنخفضة ، مشكلة مستنقعات آسنة تكون مجالاً مناسباً لتكاثر البعوض الخبيث الحامل لحمى البرداء (الملاريا) كما كان الحال عليه في غات .

وإضافة الى هذه الينابيع فقد ساهم الإنسان بدوره في الحصول على المياه الجوفية بحفر الآبار ، فالأرض الصحراوية أرض رملية رخوة لا تحتاج الى أدوات معقدة لحفرها ، كما أن عمق البئر قليل إذ يتراوح بين ٣ و١٥ متراً .

ويذكر ناجي ونوري أن البئر الواحد من هذه الآبار ـ التي يدعوانها الآبار العربية ليميزاها عن الآبار الارتوازية ـ ذات قدرة انتاجية تصل الى ١٤٠ ليتراً في الدقيقة بينما قدرة البئر الارتوازي الإنتاجية تصل الى ١٦٧٠ ليتراً في الدقيقة الواحدة[١٩] وقد عمدت السلطات العثمانية الى حفر عدد من الآبار الإرتوازية الغزيرة العطاء ، في مناطق طرابلس ولكن سكان فزان والدواخل عموماً ظلوا يردون الماء من آبارهم العادية .

ويتبع المزارعون أساليب تقليدية قديمة في استخراج الماء من الآبار ، فيركب على البئر قاعدة خشبية عليها بكرة (الجرارة) يمر منها حبل يربط أحد طرفيه بدلو

١٨) ناجي ونوري ـ ص٢٩ .

١٩) المصدر السابق ص ٣٩ و٤٠ .

من الجلد على شكل قمع والطرف الآخر بحيوان (جمل ، ثور ، بغل) ويحفر بجانب البئر خندقاً يكون عمقه بعمق البئر ، وتقاد الدابة صعوداً وهبوطاً في الخندق ، ويفرغ الدلو الملآن في سواق ترتبط بفسقية تتجمع فيها المياه ، ثم ومن فتحاتها تنساب الى الحقول القريبة ، ويقوم بهذا العمل عادة المزارعون أصحاب المزارع أنفسهم أو مزارعون مأجورون يطلق عليهم اسم الجبادة ، وهو اسم مشتق من طبيعة ما يقومون به من عمل وهو جبد (أو جذب) الماء خارج الآبار ، ويضطر الجباد الفقير الذي لا يملك حيواناً ، لاستعمال جهده العضلي في إخراج الماء من البئر[٢٠] .

أما الحصول على الماء في المدن الكبيرة كطرابلس مثلاً ، للشرب والطهي والتنظيف فقد لجأ الإنسان الى طريقتين الأولى توفير خزانات (مواجن) في البيوت كما رأينا ذلك في منازل المناطق الجبلية ، حيث يجمع فيها مياه الأمطار بنفس الطريقة السالف شرحها وأما الطريقة الثانية فهي استجلاب الماء من العيون والآبار الموجودة خارج المدينة ، وذلك عن طريق السقائين أو (الورّادة) حيث يتولون نقل المياه الى سكان المدن في قرب جلدية أو جرار فخارية تحملها حيواناتهم (حمير ، بغال ، جمال) ، وكان سكان مدينة طرابلس يسقون من مياه بئر أبو مليانة ، ويقع آنذاك في ضاحية المدينة لمسافة ساعة ونصف أي ٧,٥ كم، وقد وصل سعر الحمل الواحد من الماء في قربتين أو أربع جرار فخارية ، من النبع وحتى المنزل ستين بارة (قرشاً ونصف عثماني) وكان استخراج الماء من البئر يتم يدوياً بواسطة دلاء جلدية ، ولكنه في عام ١٨٩٠ أحضرت بلدية طرابلس محركاً آلياً يعمل على قوة البخار لاستخراج الماء من البئر ، وقد وسع وعمق البئر بحيث أصبح عمقه ١٤,٥ متراً كما أنشىء بجانب البئر خزان كبير يتسع لحوالي ٦٠٠ متراً مكعباً من الماء ، ركب عليه صنبوران كبيران يأخذ الناس الماء منهما ثم قامت بلدية المدينة ، في عملية تسهيل حصول السكان على الماء ، فمدت أنابيب قطرها ١٠,٥ سم من هذا الخزان الى خزان آخر بنته بجانب سور المدينة ، يتسع الى

٢٠) انظر جامي ص ٦٤ و٧٥ .

حوالي ٢١٠ أمتار مكعبة وركبت على الخزان الثاني المربع الشكل صنابير على كل جانب ، ونظراً لأن مسافة ورود الماء أضحت قريبة فإن حِمْل الماء الذي يحمله السقاؤون للناس داخل المدينة ، صار ثمنه نصف قرش فقط (٢٠ بارة) وقد دعي الخـزان باسم السبيل أي يحق لكل انسان من السابلة وروده مجاناً .[٢١]

ملكية الأراضي الليبية :

لم يعرف الليبيون التسجيل العقاري الرسمي للأراضي الا في السنين الأخيرة لحكم الأتراك ، وكانت الأراضي مقسمة في السابق ومنذ الفتح العربي ، بين القبائل الليبية وليس بين الأفراد ، وفق ما يعرف بنظام الأراضي المشاع ، أي نظام الملكية الجماعية ، وبموجب هذا النظام كانت أراضي القبيلة الواحدة تقسم الى قطع يقوم شيخ القبيلة مع أعيانها بتوزيع هذه الأراضي سنوياً على عائلات القبيلة آخذين بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط ككبر أو صغر العائلة ، وتتداول العائلات عادة فيما بينها أراضي القبيلة ، في كل سنة ، دون أن يكون لعائلة معينة أرض معينة دائماً ، ولكن هذا النظام أخذ في التفكك والإنحلال ، عندما بدأ الأتراك في تطبيق قانون الأراضي لعام ١٨٥٨ م وجمع الضرائب بشكل فردي . ونظام الأراضي المشاع في الوقت الذي كان يحقق نوعاً من المساواة والعدل في استغلال الأراضي بين عائلات القبيلة ، إلا أنه كان عاملاً في عدم استقرار السكان ، ونشوء خصومات وخلافات حادة على الأرض خاصة بين القبائل المجاورة ، وقد حفلت سجلات المحاكم الشرعية الليبية بعشرات من قضايا الخلاف على الأراضي ، وقد كان البعض في غياب القانون يقوم بالاستيلاء على أرض ليست له فيحرثها أو يزرعها وحين يدب الخلاف بين المستغل وصاحب

٢١) انظر وثائق تاريخ ليبيا الحديث ـ ترجمة عبد السلام أدهم ـ بنغازي ـ جامعة بنغازي ١٩٧٤ ص ١٠٤ وما بعدها وانظر قرار مجلس ادارة ولاية طرابلس الغرب المؤرخ في ١٦ شعبان ١٢٨٨ هـ (١٨٧١) م دار المحفوظات التاريخية .

الأرض الحقيقي ، كان يحسم بأن يدفع المزارع ربع ما أنتجته الأرض من محصول الى صاحب الأرض ، وبعد أن أخذت الخلافات في التفاقم وتصل حد الاشتباك والاقتتال وسقوط قتلى وجرحى ، حاولت السلطة العثمانية التدخل فأصدر والي طرابلس في عام ١٨٩٥ قراراً نص على أنه منعاً للمنازعات والاقتتال بين أصحاب الأراضي والذين يقومون باستغلالها دون إذنهم فقد تقرر أن من يحرث أرضاً غير أرضه بدون إذن صاحبها وعلمه يكون مجبوراً على إعطاء نصف حاصلات الزرع لصاحب الأرض وليس الربع كما كان يحصل في الماضي[٢٢] وقد خفف هذا القرار من النزاع بين الناس ، ولكنه لم يقض عليه ، ولم ينته الا حين تم تحديد أرض كل فرد في عهد العثمانيين أو في العهود التالية .

وحين قرر العثمانيون تطبيق قانون تسجيل الأراضي ، عمدوا الى تقسيم الأراضي على أساس صلاحيتها الزراعية ، تقسيماً متساوياً بين جميع عائلات كل قبيلة ، الأمر الذي أدى الى عدم بروز طبقة اقطاعية قليلة العدد تمتلك القسم الأعظم ، بينما الأغلبية من المزارعين لا يملكون سوى النذر اليسير كما كان الحال في مصر والشام وتركيا ، وهكذا غلب على تقسيم الأراضي الزراعية التواضع في مساحتها ، فكان حوالي ٦٣٪ من عدد المزارعين الليبيين يملكون أراض تتراوح مساحتها بين ٥ و٢٠ هكتاراً وحوالي ٣٠ بالمائة من ٢٠ الى ١٠٠ هكتار ، أما الأملاك التي تصل مساحتها الى حدود ٢٠٠ هكتار فان نسبتها لم تتجاوز ٢,٢ بالمائة فقط[٢٣] .

كما اكتفى الأتراك بمنح أنفسهم ومنح أتباعهم ورجال حاشيتهم ، أجزاء محدودة من المناطق الزراعية القريبة من المدن الساحلية الكبيرة كطرابلس والخمس ومصراته ودرنة ، وطبقوا بشكل حذر نظام ما يعرف باسم (الزعامت والتيمار) فالكلمة الأولى تعني الأرض الزراعية الخصبة التي يمنحها السلطان إلى الأمراء

٢٢) جريدة طرابلس الغرب ـ العدد ٧٧٠ ـ تاريخ ٢٠ شوال ١٣١٣ هـ (١٨٩٥م) وحول الأرض المشاع انظر جميل هلال ـ دراسات في الواقع الليبي ـ طرابلس مكتبة الفكر ـ ١٩٦٢ ص ١٢٠ .

وقواد الجيش الكبار ، أما التيمار فتعني الأراضي الأقل خصوبة من الأولى ، وتعطي للفرسان والمتطوعين البارزين الذين كانوا يشتركون في الحرب بخيولهم وأسلحتهم الخاصة .[٢٤] ولعل سبب ندرة انتشار هذه الأنواع من العطاءات السلطانية في ليبيا يعود لعدم رغبة رجال البلاط العثماني كثيراً في الأراضي الليبية لبعدها عن مركز الخلافة وقسوة مناخها ، ومن جهة أخرى لكون توغل العثمانيين داخل البلاد الليبية كان بطيئاً ومتأخراً ، وقد ظلوا سنوات لا يسيطرون الا على أجزاء من الساحل الليبي ومدنه الشهيرة ، يضاف الى ذلك أن قناة الليبيين لم تكن لينة ، حيث قضى العثمانيون جل أيام حكمهم للأرض الليبية في صراع عسكري وسياسي مع السكان العرب وخاصة في الدواخل ، فكان الأتراك ما أن يتمكنوا من إخماد تمرد في جهة ما حتى يندلع تمرد آخر في ناحية ثانية ، قد كانت فزان وواحة الكفرة في معظم الأوقات خارج سلطتهم أو تابعة لهم إسمياً ، مع العلم أن القانون العثماني العام كان ينص على حق السلطان العثماني في تملك أي أرض تفتحها جيوشه على أن هذا القانون لم يسر إلا على مناطق محدودة جداً من المناطق الخصبة حول طرابلس وغيرها ، ولم يشأ الأتراك خلق أسباب ومبررات للثورة ضدهم فأقروا ملكية الليبيين لأراضيهم .

قانون الأراضي العثماني وتطبيقه في ليبيا :

في ٢ أبريل من عام ١٨٥٨ صدر القانون العثماني الخاص بالأراضي ، وقد نص على استحداث الـ (دفتر خانة) مصلحة التسجيل العقاري ، لتثبيت وتسجيل أملاك الأفراد في سجل للأراضي خاص ويسمى (دفتر خاقاني) كما دعيت عملية تسجيل الأراضي وتثبيت أسماء أصحابها بـ (الطابو) ومنحت صاحب الأرض شهادة ملكية تدعى (كوشان طابو) ولم تفكر السلطة في تطبيق هذا القانون في ليبيا فعلياً إلا في الربع الأخير من القرن الماضي وبالتحديد في عام ١٨٧٤ م . وقد

٢٣)هلال ـ ص ١١٩ و١٢٠ ـ المهدوي ص ١٢٠ .

٢٤) انظر الوثيقة بلا رقم ـ ملف متفرقات ـ دار المحفوظات التاريخية .

شمل تطبيق القانون فقط ، منطقة طرابلس وضواحيها وكذلك الجبل الغربي وبعض الأراضي في المدن الساحلية الأخرى ، ويعزى عجز العثمانيين في تعميم تطبيق القانون على كل الأراضي الليبية لرفض العرب تسجيل أملاكهم خوفاً من الضرائب والأتاوات التي ستفرض على أراضيهم ومحاصيلهم ، أو خوفاً من مصادرة هذه الأراضي من قبل السلطة التركية الحاكمة ، ومنحها للحاشية والمحاسيب ، وقد أرسلت استانبول في ذلك العام، أي في عام ١٨٧٤ لجنة مؤلفة من ثلاثة موظفين أتراك متخصصين للإشراف على تنفيذ هذا القانون ، فاتجه الأول الى طرابلس والثاني الى الجبل الغربي (غريان وتوابعها) والثالث الى منطقة الخمس ، وبعد تسعة أشهر من مباشرة أعمالهم في تلك المناطق اتضح لهم صعوبة تطبيق قانون الأراضي وتنفيذ عمليات تسجيل الأراضي التي نص عليها ، وقد وضع الثلاثة مجتمعين تقريراً رفعوه الى رؤسائهم يوضح أسباب فشلهم في المهمة الموفدين من أجلها[٢٥] وتولى ولاة طرابلس بعد ذلك هذه المهمة بأنفسهم ، فكانوا يرسلون موظفيهم ورجالهم إلى الأرياف لتوضيح فوائد تسجيل الأراضي بشكل رسمي منظم ، كما ساهمت الصحف في نشر المقالات التي تحث الناس على مساعدة السلطة في تطبيق قانون ١٨٥٨م .[٢٦]

وتشير إحدى الوثائق التركية أنه في ٢٧ أكتوبر من عام ١٩٠١ باشرت أول لجنة لمسح وتسجيل العقارات والأراضي أعمالها في منطقة طرابلس بالمنشية والساحل ابتداء من منطقة شارع الشط ، وقد ضمت اللجنة ستة موظفين اثنين من المخمنين المختصين بتقدير قيمة الأرض واثنين من المساحين الفنيين ، واثنين من موظفي بلدية طرابلس[٢٧] . كما طلبت الولاية من جميع الليبيين بموجب منشور

٢٥) انظر الوثيقة رقم ٦٩٧ ـ دار المحفوظات التاريخية .

٢٦) انظر على سبيل المثال العدد رقم ٩٦٩ من جريدة طرابلس الغرب المؤرخ في ٢٤ شعبان ١٣١٩هـ .

٢٧) انظر الوثيقة رقم ٦٩٧ ـ دار المحفوظات التاريخية .، جريدة طرابلس الغرب العدد ٣/١١٨٠ ذي الحجة ١٣٢٤ هـ .

أصدرته في نفس العام ١٩٠١ التقدم بطلبات يحددون مساحة أراضيهم ومواقعها ، تسهيلاً لإجراءات التمليك التي ستقوم بها اللجان الرسمية المختصة ، وقد حددت مهلة عامين لاستكمال ذلك ، ولكن وفقاً لما نقلته جريدة طرابلس الغرب لم يتقدم خلال الفترة أي مواطن من الدواخل بطلب لتمليك أرضه ، مما دفع الولاية منحهم فترة أخرى منذرة بأن كل من يتخلف بعد ذلك التاريخ سيعرض لغرامة مالية قدرها ٥٠ بالألف زيادة عن الضريبة المقررة للعقار أو الأرض[٢٨] ، وقد واصلت اللجان رغم ذلك عملها في تسجيل الأراضي ، ومما ساعد في تنشيط عملية التسجيل بعد عام ١٩٠٢ افتتاح العثمانيين لمصرف التسليف الزراعي ، الذي كان يشترط منحه القروض للمواطنين المزارعين أن تكون لهم أراضي محررة ومسجلة في سجلات الطابو وكان تحديد الأراضي يتم بمعرفة سكان القرية . وكان شيخ القرية والقاضي والعارفين بأملاك سكان قريتهم ، يتولون مساعدة اللجان في رسم حدود كل أرض ، وكانت الأرض تفصل عن بعضها بمعالم غير ثابتة كاستعمال الحجارة أو زرع نباتات غير ثابتة خاصة كنبات الفرعون أو الشيح أو الصبار ، ولم يكن من الصعب تحويل مكان النبتة من مكان إلى آخر ، وينجم عن هذه الأعمال النزاع والخصام والإقتتال ، هذا بالإضافة الى النزاع حول المياه أو تسلط حيوانات البعض على زراعات الآخرين وكان شيخ القرية والقاضي والأعيان يتولون فض النزاع وإعادة الحق لصاحبه[٢٩] .

وبالنسبة لقانون عام ١٨٥٨ فقد قسم الأراضي الى خمسة أقسام :

١ ـ الأراضي المملوكة للأشخاص ، وهي على أربعة أنواع :

أ ـ العرصات التي توجد داخل القرى والدساكر .

ب ـ الأراضي التي أفرزت من الأراضي الحكومية بناء على مساغ شرعي وجرى تمليكها للأفراد رسمياً .

٢٨) انظر العدد رقم ١١١٦ من الجريدة المذكورة .

٢٩) انظر هلال ص ١١٩ .

جـ ـ الأراضي العشرية ، وهي الأراضي التي منحت للمسلمين أثناء الفتح الإسلامي .

د ـ الأراضي الخراجية ، وهي الأراضي التي بقيت بيد غير المسلمين من أهل البلاد الاصليين وفرضت عليهم ضريبة الخراج .

٢ ـ الأراضي المملوكة للدولة (الميري) :

وتؤجر للأهالي بموجب أذونات طابو ، وكانت تشمل الأراضي الزراعية والغابات .

٣ ـ الأراضي الموقوفة :

وهي التي حبسها أصحابها الشرعيون ، ومنعوا بيعها أو وراثتها بعد مماتهم ، على أن يرصد ريعها لأسرهم أو لمن يوصون له أو للمشاريع الخيرية ، وتشرف على هذه الأراضي إدارة الأوقاف ، والأراضي الموقفة على نوعين :

أ ـ الأراضي المملوكة ملكية صحيحة للأفراد وجرى وقفها وفق الشرع الشريف .

ب ـ الأراضي العائدة للدولة وخصص ريعها من الأعشار والرسوم والضرائب لانفاقه على مؤسسة أو مرفق خيري أو تعاوني كمدرسة الفنون والصنائع مثلاً .

٤ ـ الأراضي المتروكة :

هي أيضاً قسمان الأول : الأراضي المتروكة من أجل عموم الناس ، كالطريق العام ، والثاني الأراضي المتروكة لمجموعة من الناس ، كمنطقة رعي أو انتفاع مخصص لسكان قرية أو منطقة ما دون غيرهم .

٥ ـ الأراضي الموات :

وهي ليست تحت تصرف أحد وتشمل الأمكنة والأراضي الخالية والبعيدة عن القرى والدساكر ، وحدد القانون مقدار هذا البعد بحيث لا يسمع منها صيحة الرجل الجهير الصوت الآتية إليها من أقرب مكان من العمران المأهول وبما يعادل

نصف ساعة سيراً على الأقدام أي حوالي ثلاثة كيلو مترات .[٣٠]

كما حدد قانون الأراضي العثمانية مفهوم وحدود القرية الزراعية الصغيرة التي أطلق عليها اسم (ضيعة) بأنها الأرض التي يفلحها فدان من ثورين تزرع كل عام ، وتتألف من سبعين أو ثمانين دونماً[٣١] من الأراضي الأدنى كما تشمل الضيعة المباني والاسطبلات وغيرها من المرافق .[٣٢]

ونص القانون على جواز مصادرة ونزع ملكية أي أرض زراعية لم تزرع ولم تستغل لمدة ثلاث سنوات متتالية ، وتصبح ملكاً للدولة ، كذلك أجاز نزع الملكية من الأراضي التي يغادرها أصحابها لمدة ثلاث سنوات بدون مسوغ مشروع .[٣٣]

وجاء في القانون أيضاً أنه إذا زرع شخص ما أرض تعود للدولة ، دون أن يطلب منه رسمياً التخلي عنها تصبح بعد تصرفه بها لمدة عشرة سنوات ملكاً خاصاً له ويمكنه تسجيلها في السجل العقاري ويمنح شهادة (طابو) بملكيتها[٣٤] ، ومن جهة أخرى نص القانون على أن من استأجر أرضاً من الدولة بموجب عقد رسمي وزرعها وأقام فيها مبان ، يبقى عقد إيجارها سارياً لورثته بعد مماته[٣٥] .

ونظراً لكثرة الخصومات حول البيادر (المنادر) والمراعي فقد نص القانون على حصر الاستفادة منها بسكان القرى المجاورة والقريبة منها[٣٦] .

وبالنسبة للأجانب فقد أجاز القانون لهم حق امتلاك الأراضي العثمانية ، إذا كان وجودهم في البلاد شرعياً وحائزين على موافقة رسمية مسبقة بالإقامة ، غير أن

٣٠) حول تقسيم الأراضي انظر المادتين ١ ، ٢ من القانون المذكور .

٣١) الدونم مقياس عثماني للأراضي يعادل قطعة أرض طولها وعرضها أربعون خطوة متوسطة ، أي تربيعاً ١٦٠٠ ذراع معماري وبما يعادل ٩٢٠م٢ .

٣٢) انظر المادة (١١٣) من القانون .

٣٣) انظر المادتين ٧٢، ٩٠ من القانون .

٣٤) المادة ٧٨ .

٣٥) المادة ٨٣ .

٣٦) المادتان ٩٦ ، ٩٧ .

القانون أجاز استيلاء الدولة على أملاك الأجنبي وبيعها بالمزاد العلني في حال إفلاسه لتسديد ديونه[٣٧] .

وفي عام ١٨٦٧ أصدر العثمانيون قانوناً خاصاً من خمس مواد ينظم امتلاك الأجانب للأراضي والعقارات حيث أباح لهم التملك في الأراضي العثمانية ما عدا أراض الحجاز بشرط أن يدفعوا الضرائب المترتبة عليهم للخزينة أو البلديات أسوة بالمواطنين ، كما يقاضون ويحاكمون في أي قضية تتعلق بهذه الأراضي أمام المحاكم العثمانية فقط وبموجب القوانين العثمانية .[٣٨]

ونص قانون الأراضي العثماني على جواز بيع الأراضي بالشفعة أي الأولوية ، للجار أولاً ثم لسكان القرية وأخيراً للغرباء .[٣٩]

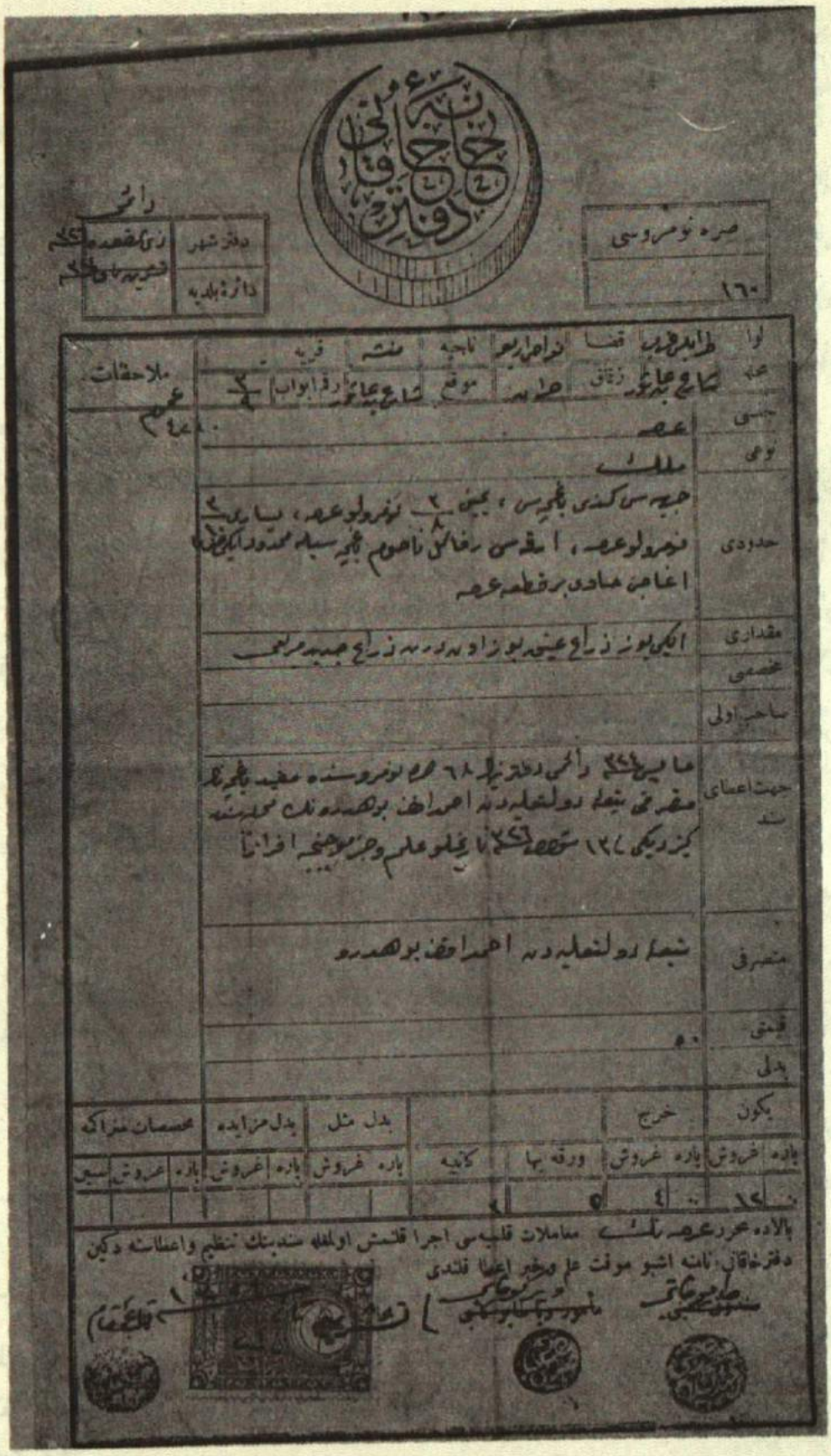
كما أقر من جهة ثانية ، كافة الأعراف والتقاليد التي كانت سائدة قبل صدور هذا القانون وذلك فيما يخص سقاية الأراضي والشراب والرعي ، وتأخذ الأعراف والتقاليد قوة القانون ، ويفصل بموجبها في الدعاوى والشكايات التي تنظر فيها المحاكم المختصة .[٤٠]

٣٧) المادتان ٣ ، ٥ .

٣٨) انظر الوثيقة رقم ٧١٠ ـ دار المحفوظات التاريخية ،

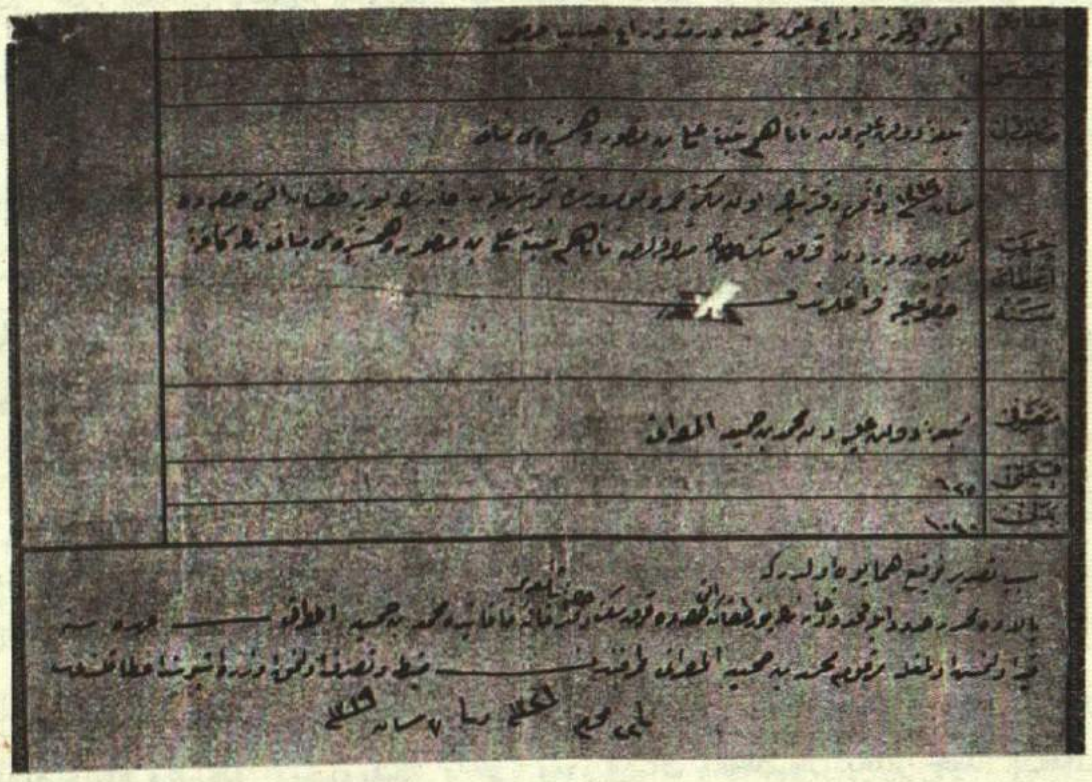
٣٩) المادة ٤٠ .

٤٠) المادة ١٢٤ .



صورة لصفحة من السجل العقاري





صورة عن سند تمليك عقار بباب البحر بطرابلس باسم ناناهم علي منصور مؤرخة في ٢٢ محرم ١٣٢١ هـ

● المزروعات وأنواعها :

الصفة العامة لانواع المنتوجات الزراعية الليبية هي منتوجات البحر الأبيض المتوسط يضاف اليها المنتوجات الصحراوية .

ومن أهم منتوجات الأرض الليبية الزراعية ، الحبوب (القمح ، الشعير ، الذرة . . . الخ) والخضروات كالطماطم والبطيخ والبصل والبطاطا ، والأشجار المثمرة كالزيتون والنخيل والعنب والحمضيات والمشمش والخوخ .

١ـ الحبوب : تحتل زراعة الحبوب المقام الأول من بين أنواع المزروعات الأخرى ، لأنها تشكل الغذاء الأساسي للإنسان الليبي ، كما أنها بالنسبة للكثرة من المزارعين ، المورد الوحيد لدخلهم السنوي ، خصوصاً بعد أن اعتاد المواطن الليبي على التبادل بالنقود بدلاً من المقايضات العينية ، إذ من المعروف أن الليبي كان يعتبر في السابق ، بيع شعيره أو قمحه من الأمور المعيبة ، حين كان يوفر لنفسه جميع حاجياته ويحقق لأسرته الاكتفاء الذاتي من طعام وملبس ، ولكن في بداية النصف الأخير من القرن الماضي بدأ شيئاً فشيئاً يضطر لاقتناء النقود لشراء السلع المستوردة من المدن أو الخارج ، بادخال محاصيل أرضه في أسواق التجارة ، فكان بعد أن يحجز قسماً من محاصيله لاستهلاكه الشخصي وبذار السنة التالية ، يذهب بباقي محصوله الى السوق لبيعه .

وقد احتلت زراعة الشعير في العهد العثماني القسم الأعظم من الأراضي ، بمعدل ثلاثة أرباع مجموع ما يزرعه الليبي من الحبوب ، ويلي الشعير القمح ، وفي مناطق فزان الذرة الصفراء التي تعرف باسم (القفولي) وفق ما يذكر عبد القادر جامي[1] وتلى هذه الأنواع كميات متفاوتة من الحمص والعدس والفول والفاصولياء وغيرها . . . ويذكر ناجي ونوري أن المحصول يعتبر جيداً إذا أثمر

١) أنظر عبد القادر جامي ص٨٨

البذار عشرين ضعفاً ، وتصل نسبة المحصول في سنوات الخير (الصابة) إلى ٤٠ وأحياناً إلى (٩٠) ويكون المحصول متوسطاً اذا كانت النسبة ١ إلى ٧ أو ٨ ، وتكون هذه النسبة كافية لتغطية المصاريف والأتعاب وتأمين الغذاء على الأقل ، أما دون تلك النسبة ، فان ذلك يعني أن البلاد في حالة قحط وجدب وعوز[٢] .

وقد عرفت البلاد الليبية منذ القدم بأنها من المناطق الهامة في إنتاج الحبوب خاصة القمح والشعير ، وكانت تدعى مخزن الامبراطورية الرومانية للحبوب ، ورغم تغير المناخ في إتجاه الجفاف منذ القرن السابع الميلادي ، فإن الأرض الليبية ظلت سخية في إنتاج الحبوب خاصة إذا توفرت لها المياه اللازمة ، وذلك ناتج عن درجة الخصوبة العالية للتربة ، كما تؤكد عدة مصادر ، فيذكر نوري وناجي مثلاً أن المرطة الواحدة (حوالي ١٤ كغ) من الحبوب تنتج ١٠٠ مرطة ، وأن الكيلو غرام من القمح كما يورد خليل أوغلي - يغطي من ٤٠ الى ٥٠ كغ ، أما الرحالة التجاني فيذكر أن الحبة الواحدة من الشعير أو القمح تنبت ١٠٠ سنبلة ، ويقول عبد القادر جامي أن كيلة الحبوب الواحدة تعطي في منطقة أورفله ١٥٠ كيلة ، ويصف أحمد صدقي الدجاني سنابل القمح الليبي بأنها ترتفع لتصل الى علو قامة الرجل ، أما الشعير فيحصد في بعض المناطق ، مرتين في العام الواحد[٣] .

وتشير احدى الوثائق أن سنة ١٨٩٦ م كانت سنة خصيبة بلغ فيها المحصول من الحبوب في منطقة طرابلس والخمس وغريان فقط حوالي عشرة آلاف طن من القمح وأربعين ألف طن من الشعير[٤] .

والقمح الليبي هو من النوع الأسمر الصلب غير مرغوب كثيراً في صنع الخبز ، غير أنه يعتبر من أجود الأنواع المستعملة في صناعة المكرونة ، لذلك كانت تصدر كميات كبيرة منه الى معامل المكرونة في ايطاليا ، وفي إطار اهتمام الاتراك

٢) ناجي ونوري ص٣٨

٣) أنظر : ناجي ونوري ص٩٨ ، التجاني ص٢٩٥ ، خليل ساحل أوغلي - مجلة البحوث التاريخية - ٢٤ س ١٩٨٠- ص٢٤٩ ، جامي ص٤٦ ، الدجاني ص٢٣٨ .

٤) أنظر الوثيقة بلا رقم - ملف متفرقات - دار المحفوظات التاريخية .

بالزراعة في ليبيا ، استجلبوا عام ١٩٠٣ م ٤٠ كيساً من بذار القمح الأبيض ووزعوها على المزارعين الليبيين للاستفادة من خصوبة الأرض الليبية لانتاج هذا النوع من القمح المرغوب في تركيا[٥] .

وتبلغ المساحة الكلية المخصصة لزراعة الحبوب في ليبيا ٩٩٠ ألف هكتار تقريباً مع ٧٨ ألف هكتار مخصصة للزراعات العلفية للحيوانات[٦] .

الخضروات : كانت البساتين الواسعة المنتشرة حول طرابلس والزاوية والخمس ومصراته والجبل الأخضر ودرنة وكذلك الواحات في قلب الصحراء ذات مردود كبير في انتاج الخضروات من كافة الأنواع وتصل محاصيل بعضها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع سكان ليبيا وبعضها الآخر يفيض عن الحاجة ، فإما يجفف ويحتفظ به أو يصدر للخارج ، وكانت معظم الأراضي المخصصة لزراعة الخضراوات تروى بشكل منتظم من الآبار والينابيع إلى جانب الخضراوات البعلية التي تسقى من الأمطار ، ويبرز من أنواع الخضراوات : الطماطم والبصل والفلفل والخيار والقثاء (الفقوس) والخس ، والبطاطا والفاصولياء والباميا ، واللوبياء والفول ، والسبانخ والملوخية والكرنب والقرع بأنواعه والملفوف والباذنجان والسلق والجزر والبطيخ (الدلاع) الأخضر ، والبطيخ الأصفر ، والفجل ، والكرافس والحلبة والحبق والجرجير والثوم .

وفي الغالب تجد في كل أرض مخصصة لزراعة الخضراوات قطعاً (أو شراك حسب التعبير الدارج) مزروعة بالطماطم والبصل والفلفل الحار فهذه الانواع الثلاثة لا يخلو منها بيت ولا تخلو منها وجبة من وجبات غذاء ليبي ، ففي الصيف تتناول طازجة وبقية الفصول مجففة ، وتصل مساحة الأرض الليبية المخصصة لزراعة الخضراوات ما يقارب من ١٨ ألف هكتار . وقد تكررت عمليات تشجيع العثمانيين لليبيين لتوسيع رقعة الأراضي المخصصة للخضراوات ومثلاً على ذلك أصدر الوالي التركي في عام ١٩٠٠ قراراً بإعفاء الضريبة عن البطاطا ترغيباً

٥) انظر الوثيقة رقم ٦٨٥ ـ دار المحفوظات التاريخية .

٦) المهدوي ص١٢٠ .

للمزارعين في المثابرة والتوسع في زراعة هذا النوع من الخضراوات[٧] .

الاشجار المثمرة :

كانت الأرض في ليبيا وما زالت تزخر بجميع الأنواع من الأشجار التي اشتهر بها مناخ البحر الأبيض المتوسط كالحمضيات والزيتون والعنب والخوخ والمشمش . . الخ يضاف إليها النخيل الذي ترتفع أشجاره باسقة شامخة في الواحات بالصحراء ، غير أن اهتمام المزارعين في العهد العثماني انصب ، الى حد ما ، على نوعين من هذه الاشجار وهما الزيتونة والنخلة .

الزيتونة :

هذه الشجرة المباركة عرفها الانسان الليبي منذ أقدم الأزمنة ، خاصة أيام القرطاجيين والرومان ، حيث كانت البلاد ـ كما تذكر المصادر تحوي عشرات الملايين من أشجار الزيتون وعلى سبيل المثال تنقل المصادر أن ليبيا كانت تؤدي ضريبة إلى روما سنوياً من زيت الزيتون تقدر بعشرة آلاف كنتالا وأن مدينة لبدة وحدها كانت تشارك في دفع الجزية إلى روما بما يعادل ثلاثة ملايين ديناراً من زيت الزيتون[٨] . وينقل ناجي ونوري ـ أن أهل لبدة وحدهم أيضاً ، كانوا يهدون ، سبتموس سيفروس ، امبراطور روما وهو من مواليد بلدهم لبدة كميات كبيرة من الزيت المستخرج من الزيتون بأرضهم ، وأنه عندما مات الامبراطور وزع هذا الزيت فكفى كل شخص في روما لمدة خمس سنوات[٩] .

والواقع أن هناك في المدن الأثرية الليبية كلبدة وصبراتة وشحات وغيرها ، آثار لسواقي واسعة يمر منها الزيت من معاصر الزيتون العديدة . ولا شك أن جميع ذلك يدل على أن الأراضي الليبية كانت غنية بأشجار الزيتون ، لكن هذه الشجرة لم تعد تلقى الاهتمام الكافي إبان عهد العثمانيين ، فقد أصبحت أشجار ليبيا من

٧) الوثيقة رقم ٩٦ ـ دار المحفوظات التاريخية .

٨) أنظر تاريخنا ـ الكتاب الثاني ص١٩٢ ـ وناجي ونوري ص١٣٤ .

٩) ناجي ونوري ص١٩ .

الزيتون لا تنتج سوى ٥٤ الى ٦٠ كنتالاً في السنة من حب الزيتون ، وحوالي ١٣ كنتالاً من الزيت فقط ، حتى ان البلاد في بعض السنين اضطرت الى استيراد الزيت من تونس وكريت لسد احتياجات السكان ، أي انقلبت ليبيا من مصدرة لهذه السلعة الى مستوردة لها[١٠] وفي ظل الاهتمام المتأخر للعثمانيين بالزراعة خاصة أيام الوالي المصلح محمد حافظ فقد طالب هذا الوالي المزارعين بالاهتمام بشجرة الزيتون ، وأجبرهم على زراعة المزيد منها في أراضيهم وذلك بموجب القرار الذي اصدره بتاريخ ١٨ كانون ثاني ١٣١٦ مالية (٣١ يناير ١٩٠٠ هجرية) ، حيث صنف المزارعين الليبيين الى ثلاثة اصناف حسب اتساع مساحة الأرض التي يملكونها ، وفرض القرار على كل مزارع من الصنف الأول زرع ثلاثين زيتونة في أرضه كل عام ، والمزارعين من الصنف الثاني ١٥ زيتونة أما الصنف الثالث ففرض عليه زراعة خمس زيتونات فقط . وتنفيذاً لهذا القرار فقد تم زرع ١٣٥٤٠ زيتونة جديدة في العجيلات و ١٨٢٧٥ زيتونة في الزاوية و ٢٤١٤٤ زيتونة في زليطن وهكذا[١١] .

ومن جهة أخرى فقد وقف هذا الوالي وقفة صارمة تجاه كل مزارع يقطع شجرة زيتون من أرضه بلا سبب مقبول ، فارضاً عليه غرامة مالية كبيرة إذا أقدم على ذلك ، أما في حال موت الشجرة أو عجزها عن الاثمار فيسمح بقطعها بموجب تصريح خطي يعطي للمزارع من خبراء رسميين ، وبشرط أن تسلم الشجرة المقطوعة إلى الدولة لتصنعها فحماً ، كما ألزم المزارع بزرع شجرة جديدة بدلاً من الشجرة المقطوعة[١٢] ولا بد من أن هناك أسباباً جوهرية وراء تدني محاصيل الزيتون الليبي وقد أجملت هذه الاسباب جريدة طرابلس الغرب فقالت : إن الزيتون في البلاد يثمر سنة بعد أخرى ، والسبب أن زهر الزيتون الذي سيتحول الى ثمر لا يتفتح إلا كل سنتين مرة ولعل ذلك ناتج إلى عدم تسميد الأرض ، يضاف الى

١٠) المصدر السابق ص٣٤ .

١١) الوثيقة رقم ١٣٣٨ ـ دار المحفوظات التاريخية .

١٢) الدجاني ص١١٨ و١١٩) .

ذلك أن طريقة جمع الزيتون كانت سقيمة فبعض المزارعين يكسرون الخرصان الجديدة التي استعدت للاثمار في السنة الموالية ناهيك من كسر الأغصان الكبيرة لتسهيل نزع الثمرة منها ، مع قطع شجر الزيتون العشوائي المتواصل من قبل المزارعين للاستفادة من حطبها كوقود[١٣] .

وتزرع عادة شتلة الزيتون الصغيرة في أشهر أكتوبر ونوفمبر وأهم المناطق التي انتشرت فيها هذه الشجرة مسلاتة وأورفله وغريان وفساطو ونالوت والزاوية وترهونه والجبل الأخضر ، وحاول حافظ محمد نشر هذه الشجرة حتى في المناطق الصحراوية ذات الأمطار المناسبة فأرسل عام ١٩٠٠ ألف شتلة من زيتون غريان إلى فزان مع شتلات من اشجار العنب والتين طالباً من متصرفها توزيعها على المزارعين لزراعتها في أرضهم ، ولكن هذا الامر لم يتابع ممن جاء بعد هذا الوالي ففشلت العملية[١٤] .

النخلة : يعتبر البلح من المواد الغنية بالعناصر الغذائية ، وقد عرفه العالم القديم وأدركوا قيمته الغذائية ، فكانت نخلاته الباسقات محط عنايتهم ورعايتهم وتقديسهم وكانت الصحاري والصحراء الليبية منها ، موطن أشجار هذه الثمرة الشهية ، وتنتشر في الوديان والواحات الصحراوية ، حيث تمتلك مع جميع الفصائل النباتية الصحراوية ، خاصة الجذور العميقة التي تتوغل في الأرض حتى تصل الى طبقة المياه الجوفية . ويبلغ ارتفاع النخلة الادنى في الصحراء الليبية من ٣ إلى ٤ أمتار ويصل طول بعضها الأقصى الى ٢٠ و ٢٥ متراً ، ويمتد منها ٤٠ الى ٦٠ غصناً وتبدأ في عطائها للثمر اعتباراً من عامها الخامس ، كما تحتفظ بعطائها لمدة تتراوح من ٣٠ الى ٨٠ سنة حسب نوعها ، وبعد هذه الفترة يبدأ عطاؤها بالنقصان حتى تجف عروقها تماماً ويتم ذلك في حدود ٢٠٠ سنة ، وتنتج النخلة الواحدة بما يقدر ٨٠ الى ١٠٠ كغ من البلح سنوياً ، وايضاً تختلف نسبة المحصول حسب نوع النخلة ، ويذكر أن نخل مدينة طرابلس فيه ٣٤ نوعاً ونخل غدامس

١٣) انظر العدد ١١٠٨ من جريدة طرابلس الغرب (١٥ صفر ١٣٢٣ هـ) .

١٤) الوثيقة رقم ١٣٣٨ ـ دار المحفوظات التاريخية كاكيا ص٢٠ ، ناجي ونوري ص٣٣ .

٣٥ نوعاً أما نخل فزان فيصل الى ٤٩ نوعاً ، ويورد عبد القادر جامي أن هناك في فزان ٧٥ نوعاً ولكل نوع اسم خاص وان اختلاف الأنواع يرجع إلى سرعة نضوج الثمرة أو كمية المواد السكرية التي تحتويها ، وكذلك شكل الثمر الخارجي والمدة التي يمكن الاحتفاظ به جافاً ، كما يورد جامي ايضاً ان عدد النخيل في فزان كان أثناء وجوده كما يلي :

وادي الآجال ١٦٠ ألف نخلة ، ناحية القطرون ١٠٠ ألف نخلة ، سهل الجفرة (هون ، سوكنه ، ودان) ١٣٠ ألف نخلة ، ناحية زلة ١٢٠ ألف نخلة ، غات وتوابعها ٥٠ ألف نخلة ، أما كراوزة فيذكر أن غدامس كان فيها ٦٣ ألف نخلة وأن ثمرها أجود من ثمر غات[١٥] .

وفصل نضوج الرطب يختلف حسب أنواعه ، كما سبق الإشارة ، ويمكن تحديده ابتداء من شهر يوليو الى شهر سبتمبر ويطرح الثمر في الأرض معرضاً للشمس حتى يجف ، ثم يوضع في مطامير خاصة (حفر تحت الأرض) لادخاره للمستقبل ، وقد يبقى الثمر من سنة إلى سنتين أو أكثر دون أن يتغير ، ولا يقتصر استفادة الناس من النخلة بثمرها فقط ، بل هي مفيدة ايضاً من نواحي أخرى فمن جذعها تصنع الأعمدة والقناطر ، ومن خشبها الأبواب والنوافذ ومن أغصانها (الجريد) سقوف المنازل والحطب للوقود ، ومن سعفها الزنابيل والسلال والمراوح والحصر ، ومن ليفها الحبال ، ونواها علفاً للحيوان ، غير أن بعض المزارعين قد أساء الى ثروة النخيل حيث كان يعمد إلى قطع الجزء الأعلى من النخلة لاستخلاص عصارتها الجوفية والمعروفة باسم اللاقبي ، وهي عصارة حلوة حين تكون طازجة ، وتنقلب إلى نوع من الخمر القوي بعد تركها فترة ، حيث يصبح طعمها حامضاً وتزداد فيها نسبة الكحول ، وهذه العملية تُقصّر من عمر النخلة ، وقد فرض الوالي حافظ محمد غرامة قدرها ١٥٠ قرشاً على كل نخلة تقطع

١٥) انظر جامي ص٨٧ ، عماد غانم ـ غات في القرن العشرين ـ مجلة تراث الشعب العدد ٦ـ أبريل ١٩٨٢ ص١٤٦ وما بعدها ـ كذلك أنظر ناجي ونوري ص٣٠ و ٣١ .

لاستخراج اللاقبي[١٦] .

● الانواع الاخرى من الاشجار المثمرة

عدا هاتين الشجرتين (الزيتونة والنخلة) فان الاراضي الليبية حفلت بأشجار مثمرة أخرى أهمها :

الحمضيات ، حيث تتركز زراعة هذه الشجرة ، في بساتين طرابلس والزاوية ، وكان بالامكان مضاعفة الاهتمام بزراعة هذه الشجرة ، غير أن صعوبة المحافظة على محصولها مدة طويلة في ذلك الزمن ، حد من انتشار هذه الشجرة في جميع المناطق الساحلية وبما أن تصنيع هذه الثمار كان غير معروف فإن معظم ما تنتجه البلاد من برتقال وليمون ويوسفي (كينيا) وبرتقال مر (النارنج) كان يصدر إلى مالطا وتونس وانكلترا والمانيا ، وخاصة النارنج الذي كانت انكلترا تستورد حوالي ١٥ ألف طن منه سنوياً للاستفادة من قشرته لاستخراج مواد زيتية وطبية.

وأما **العنب** فقد كان منتشراً في معظم البلاد في الأراضي الساحلية خاصة على المرتفعات ، وكانت البلاد تنتج حوالي ١٢ الف طن من العنب ، وهو على نوعين العادي الذي يصدر أو يساق الى المصانع لتحويله الى خمور ، وعنب المائدة ، الذي يستهلك طازجاً ويصدر قسم منه ، ومن أشهر أنواعه ما يسميه الأتراك (جاويش أرزومي) ذو مذاق حلو لذيذ .

والى جانب هذه الاشجار كان هناك التين (الكرموس) والخوخ والبرقوق (العوينة) والتفاح واللوز والجوز والمشمش والكمثرى والرمان والسفرجل ، ويختلف عدد الاشجار من هذه الانواع من منطقة الى أخرى ومعظم انتاجها كان

١٦) جامي وغانم المصدران السابقان عين الصفحات ، الوثيقة (رقم بلا) دار المحفوظات التاريخية .

يستهلك محلياً[١٨] .

شجرة التوت ودودة الحرير :

كان الاهتمام بنشر زراعة شجرة التوت لتربية دودة القز المنتجة لخيوط الحرير ، عاماً في كل الامبراطورية العثمانية منذ بداية القرن الماضي ، وتذكر الوثائق أن السلطان العثماني عبد الحميد نفسه أصدر قراراً (فرماناً) بأن تزرع في طول الدولة التركية وعرضها ثلاثين مليون شجرة توت[١٩] .

بالطبع فقد شمل هذا الاهتمام العثماني الرسمي الأرض الليبية فنشط الولاة الاتراك في حث المزارعين الليبيين على زراعة هذا النوع من الاشجار ، وبالتالي تربية دودة الحرير ، واستقدم الولاة بذوراً وشتلات التوت ووزعوها على المزارعين ، وتذكر احدى الوثائق انه في عام ١٨٤٩ م استقدم والي طرابلس ٢٥ من كبار المزارعين الليبيين وأخذ منهم تعهداً خطياً بأن يخصص كل منهم ثلاث جدولات من أرضه لزراعة التوت[٢٠] .

كما نشطت الصحيفة الرسمية آنذاك (جريدة طرابلس الغرب) بنشر المقالات المستفيضة عن أهمية زراعة التوت وتربية دودة القز والمنافع المادية التي سيجنيها المزارع والبلاد من انتاج الحرير ، كما ملأت أعمدتها بنصائح وإرشادات في كيفية زراعة التوت ، وتربية دودة الحرير ، ومواعيد انتاجها . . . الخ[٢١] .

ومن ناحية أخرى أصدرت ولاية طرابلس قراراً باعفاء أشجار التوت لمدة ثلاث سنوات من ضريبة العشر ، اعتباراً من أول سنة محصول لها وأما في السنة

١٨) ناجي ونوري نفس الصفحة ـ الدجاني ص٢٠٥ . كورو ص١١٢ ، ١١٣ المهدوي ص١٥٠ .

١٩) الدجاني ص٣٩ .

٢٠) انظر هذه الوثيقة التي تحمل رقم ٣٠٢ دار المحفوظات التاريخية والتي تحمل اسماء المزارعين الـ ٢٥ الذين وقعوا على التعهد المذكور .

٢١) أنظر الاعداد ٦٨١ ، ٦٨٩ للعام ١٣٠٩ هـ ١٨٩١ م على سبيل المثال .

الرابعة فيعفى من الضريبة أربعة أقات من البلوط (بيض دودة الحرير) وأربع أقات من الحرير الخام في كل دونم (٩٢٠ متراً مربعاً) من مساحة الأرض المزروعة توتاً ، وذلك لمدة ثلاث سنوات أخرى متتالية ، كما أصدر الوالي منشوراً مؤرخاً في عام ١٩٠١ يتضمن الاعلان عن مسابقة في الولاية تجرى لاحسن مربي لاشجار التوت ودودة القز ورصدت مكافأة للفائزين اشتملت على عشرة مناظير مكبرة التي تستعمل في تربية دودة الحرير قيمتها أربعة آلاف قرش ، مع ستة آلاف قرش نقداً ، وثلاثة أوسمة تقديرية ، كما نص المنشور على توزيع خمسة آلاف قرش على كل من ربى دودة الحرير ومكافآت تقديرية لزراع التوت وأصحاب مصانع القبالج[٢٢]

ورغم كل هذه الاغراءات والتشجيع لم يسجل في البلاد تقدماً هاماً زراعة التوت أو تربية دودة القز وكان جل اعتماد مصانع نسج الحرير ، على ما يستورد من الخارج من خيوط الحرير .

زراعة القهوة :

في عام ١٨٩٤ فكر الوالي التركي أحمد راسم أن ينشر زراعة القهوة في ليبيا ، فاستخدم خبيراً من اليمن لدراسة امكانية تحقيق هذه الزراعة ، وكان رأي هذا الخبير في تقرير قدمه للوالي بعد جولة ميدانية في مرتفعات ليبيا الجبلية ان الجبل الأخضر أكثر ملاءمة لزراعة القهوة ، وبنسبة أقل الجبل الغربي ، وقد استقدمت بذور القهوة ووزعت على المزارعين ولكن اهتمام المزارع الليبي بهذا الصنف من المزروعات لم يكن بالحماس المطلوب فأهمل المشروع[٢٣] .

زراعة التبغ :

في عام ١٨٨٤ وقعت الدولة العثمانية اتفاقية مع شركة فرنسية هي شركة

٢٢) انظر الوثيقة رقم ٧١٦ ـ دار المحفوظات التاريخية .

٢٣) انظر زراعة القهوة ـ الوثيقة بلا رقم ـ ملف زراعة ـ كذلك أنظر الوثيقة رقم ١٣١٩ ـ دار المحفوظات التاريخية ، والدجاني ص١١٥ ، ١١٦ .

الريجي حصرت بموجبها زراعة وصناعة وبيع التبغ (الدخان) بهذه الشركة ، ولم يمض وقت طويل حتى اصبحت شركة الريجي قوة تهابها الدولة والمواطنون بعد أن اصبح لها إدارة مستقلة وقوانين خاصة ، مع جيش من الموظفين ورجال الضابطة (شرطة) يتولون ملاحقة المخالفين من زراع التبغ وبائعيه ، وقد امتد سلطان الشركة حتى الاراضي الليبية فجاء مهندسوها وخبراؤها إلى ليبيا لتحديد الاراضي الصالحة لزراعة الدخان ، وضبط عمليات تصنيعه وبيعه ، ومما يذكر أن بروز شركة الريجي الفرنسية بدعم سياسي ومالي من حكومة باريس داخل الامبراطورية العثمانية ، قد جاء إثر تغير الميزان التجاري العالمي لانتاج التبغ اثر قيام الحرب الأهلية في امريكا واحراق الخصمين المتحاربين حقول التبغ الواسعة في تلك البلاد اذ ان امريكا كانت منذ أن روج كولومبس وجماعته شرب الدخان في أوربا والعالم والذي جلبوه من مزارع الهنود الحمر في امريكا أثناء غزوهم لها عام ١٤٩٢ ، أصبحت هذه القارة المصدر الوحيد للتبغ في العالم غير أن قيام الحرب الأهلية بين الأمريكيين ونقصان ورود التبغ في امريكا وجدها الأوربيون فرصة لسحب هذه المادة الاقتصادية الرائجة من أيدي الامريكيين فنشروا زراعتها في اوربا وفي السهول الدافئة التي تسيطر عليها الدولة العثمانية في جنوب أوربا والبلاد العربية ، يضاف الى ذلك ان العثمانيين انفسهم قد رحبوا بهذه الشركة ووافقوا على جميع طلباتها للمكاسب المادية الهامة التي يمكن ان تجنيها الخزينة العثمانية من هذه الزراعة ، وكذلك لشدة طلب العثمانيين للتبغ بعد أن تفشت بشكل واسع عادة التدخين بين مختلف فئات سكان الامبراطورية ، وقد أصبح الدخان التركي من أشهر أنواع التبغ وأكثرها رواجاً في العالم .

وفي ليبيا خصصت شركة الريجي مساحات من أراضي طرابلس والزاوية وغريان لزراعة التبغ ، وتذكر إحدى الوثائق أنه خصص في منطقة طرابلس والجبل الغربي ٢٥٠ دونم وفي العجيلات ١٠٠ دونم وفي الزاوية ١٥٠ دونم ، وأن الأراضي المخصصة لزراعة التبغ في الزاوية قسمت الى ١٦٠٤٢ جدولة ، وتنتج كل أربعة جدولات أقة (بما يعادل كيلو غرام وربع) من التبغ الجاف ، ويذكر ناجي

ونوري أن المحصول العام يصل الى ٣٥٠ كنتالاً في السنة[٢٤] .

وقد حددت الشركة عدة شروط يجب أن تتوفر في المزارع حتى تمنحه رخصة زراعة التبغ في أرضه :

١- أن ينفذ المزارع التعليمات التي تعطى له من الشركة .
٢- أن يقبل هذه التعليمات دون أي اعتراض .
٣- قبول المزارع عمليات إشراف الشركة من قبل موظفيها وخبرائها على التبغ المزروع في أرضه .
٤- أن يقدم المزارع ما يدل على ملكيته لقطعة الأرض التي سيزرعها تبغاً .
٥- أن تكون الزراعة تحت اشراف مدير وخبراء الشركة الذين لهم وحدهم تحديد الكمية المراد زراعتها ونوعية التبغ ، وأن يقبل المزارع بالثمن الذي تحدده الشركة للمحصول .
٦- للشركة الحق في الملاحقة القضائية لكل مزارع يخالف هذه التعليمات أو يقوم بتصريف محصوله عن غير طريق الشركة ، أو كل مزارع يزرع أرضه تبغاً من غير موافقة رسمية ، ويتعرض المخالفون لعقوبات السجن والغرامات المالية .

وقد طلبت الريجي من المزارعين الذين وافقوا على زراعة أرضهم بالتبغ وفق تلك الشروط تعهداً خطياً بتنفيذ ما طلبته الشركة دون احتجاج او اعتراض ، مرفقاً به شهادة من شيخ المحلة بأنه من ذوي الامانة والسلوك الحسن ، مع صورة عن شهادة الطابو (ملكيته للأرض) وقد بلغ عدد المزارعين الذين وافقوا على زراعة أرضهم بالتبغ ٧٣ مزارعاً ليبياً[٢٥] .

والتبغ الذي ينتج في ليبيا ، وفق ما حددته الشركة ، هو من النوع القوي وعلى قسمين : الأول ويدعى بالفزاني وهو من انتاج أراضي غريان وما حولها ، ويزرع في يناير ويجنى في يوليو ، ويمتاز بأوراقه الثخينة والقوية وكان الهكتار الواحد

٢٤) ناجي - نوري ص ٣١

٢٥) انظر الوثيقتين بلا رقم - متنوعات - دار المحفوظات التاريخية .

من هذا النوع ينتج من ٣ إلى ٤ أطنان ، من الأوراق الجافة ، أما النوع الثاني ويعرف باسم الطرابلسي وهو الأجود ، ويمتاز بأوراقه الرقيقة والخفيفة ، وكان يزرع في فبراير ويجنى في أغسطس وأوائل سبتمبر غير أن المحصول منه في الهكتار الواحد لا يتجاوز الطنين ، لذلك كان المحصول من النوع الأول دائماً ضعفي المحصول الثاني . واقتصار الشركة على زراعة هذين النوعين فقط وهما من الأنواع المتوسطة الجودة ، يرجع الى أن زراعة الانواع الممتازة تحتاج الى عناية وري كثير متواصل ، وايضاً تحتاج الى تربة طينية وليست رملية ، وكان المحصول السنوي من الدخان الليبي ـ كما يورد كاكيا ـ حوالي ٢٦ طن من النوع الفزاني و ١١ طناً من النوع الطرابلسي ، وكان النوعان يصنعان في طرابلس في مصنع التبغ الذي أنشأته شركة الريحي وكان هذا المصنع ينتج أنواعاً من اللفائف الجيدة بعد خلط التبغ الليبي بتبغ من النوع الممتاز مستورد من الخارج ، ويصدر القسم الأعظم من التبغ الليبي الخام الى الخارج وينتج المصنع ايضاً المضغة والنفة[٢٦] .

٢٦) كاكيا ص١٧٣ ، ١٧٤ الدجانى ص٢٣٨ . الوثائق المشار اليها سابقاً ـ دار المحفوظات التاريخية .

● النباتات البرية والصناعية

كانت الأرض الليبية والصحراء بوجه خاص تزخر بالعديد من النباتات البرية التي يستغل بعضها في الصناعة ، نذكر منها الحلفا والحنا والجداري والزعفران والخروع والسنمكي والروبيا ، بالإضافة إلى شجيرات برية استعملها السكان للوقود وغذاء الماشية ، وقد أورد جامي قسم منها وهي : الطلح والأثل والسبط الأفول ، الحاد ، الصويد ، الرتم ، الجداري ، الكرد ، كما انتشر على الجبل الأخضر السرو والصنوبر والعرعار والبلوط والشماري والبطم ، ويجمل الحشائشي النباتات البرية التي شاهدها في ليبيا وهي : الشيح الوضح القطابة الزرب ، الداري ، العرعار ، الزيور ، الطلح ، الزعتر ، الاكليل ، الزمت ، الحنظل ، الفاسوخ ، الصبغ العشر ، أما ما شاهدته السيدة (تود) فقد أحصت في منطقة طرابلس ٢٦ نوعاً من الأزهار البرية[٢٧] .

● الثروة الحيوانية :

عرفت ليبيا أنواعاً متعددة من الحيوانات التي كانت تشكل عنصراً هاماً في حياة وأعمال المزارع سواء في حراثة أرضه أو دراسة بيدره أو نقل محصوله أو لتنقله ، كذلك ما يمنحه الحيوان من لحم ولبن وسمن وصوف ووبر . . الخ .

الجمل :

سفينة الصحراء كما يسمى ، فعلى ظهره عبر الانسان الصحارى وجاب مختلف أنحائها وكان لفترة قريبة واسطة الاتصال الوحيدة بين أواسط ومجاهل أفريقيا وبين العالم الخارجي ، والجمل الليبي من النوع ذو السنم الواحد ويتميز جسم هذا الحيوان بصفات يندر وجودها عند غيره من الحيوانات الثديية الأخرى ،

٢٧) أنظر كاكبا المصدر السابق الصفحات عينها الدجاني ص٢٣٨ ، الحشائشي ص٢٠٦ ، ناجي ونوري ص٩٦ جامي ص٨٩ ، ٩٠ ، حسن ص٨١ ، تود ص٩٧ .

فهو قادر على تحمل أكثر أنواع المناخ الصحراوي قسوة ، ويستطيع السير مسافات طويلةفي مناخ حار مكتفياً بمايتيسر له من الاعشاب الجافة ومتحملاً أياماً من العطش تصل الى اسبوعين وعلى ظهره حمولة ربع طن ، فهو لا يفرز من العرق إلا القليل عندما تصل درجة الحرارة الخارجية درجات قصوى ، كما أن معدل تبوله منخفض ، أما سنامه فهو المخزن الذي يحتفظ فيه بالغذاء لحين الحاجة . وقد اشتهر الجمل بصبره وقدرته على التحمل ، ومتوسط عمره ٢٦ سنة ، أما سرعته العادية فهي ٦ كيلو مترات في الساعة وتصل الى ١٦ و ٢٠ كيلو متراً عندما يجري ، والابل الليبية نوعان رئيسيان :

الأول ينتشر في شمال البلاد وتكون ذو ارتفاع قليل ورقبتها قصيرة وغليظة ورأسها كبير ووبرها طويل يحميها من برد شتاء الشمال ، أما إبل الجنوب فأطرافها رقيقة وطويلة ورأسها صغير ووبرها قليل فهي لا تتحمل البرد كثيراً ، وتمتاز الإبل القصيرة القامة بقدرتها على حمل الأثقال ، بينما الطويلة والتي منها نوع الهجين فتختار للركوب والسرعة اذ يساعدها على ذلك قوائمها وأفخاذها الطويلة وتناسب أعضائها وسعة صدرها ، وهذا النوع يكون عادة من الإبل الكريمة ، حيث تعرف أصولها مثل الخيل العربية الأصيلة ، وقد تراوح عدد الابل في ليبيا في العهد العثماني ما بين ٢٥٠ الى ٣٥٠ ألف جمل وفق ما أوردته بعض المصادر التي اعتمدت في احصائها على السجلات الرسمية فقط اذ المعروف ان قبائل الصحراء كالطوارق كانت خارج السلطة العثمانية الفعلية ، ولم تخضع لا هي ولا ما تملك لاشراف الموظفين العثمانيين الاتراك وكذلك الحال مع قبائل الصحراء الأخرى ، ومن هنا فإن ما جاء في هذه الإحصائية غير صحيح ، ويعتقد أن عدد الإبل في ليبيا تجاوز نصف مليون رأس[٢٨] .

الخيل :

استحوذت الخيول هى الأخرى اهتمام الليبيين كبقية الشعب العربي ،

٢٨) انظر عن الجمل ـ جامي ص٩٢ ، ٩٣ ـ مجلد تاريخنا ج٣ ص١٩٦ وما بعدها كورو ص ١١٥ ، ناجي ونوري ص٤٢ .

وعرفت الأرض الليبية نوعين من الخيول الأول الافريقي ذو القامة القصيرة والبنية القوية ، وكان يستعمل في الركوب وحمل الأثقال أما النوع الثاني فهو العربي ذو التكوين المتناسب الرشيق والسريع الحركة والعدو ، واستعمله الليبي للركوب والقتال والسباق ، وقد قامت السلطة العثمانية بناء على اقتراح أحد الاطباء البياطرة المتخصصين في الخيول بانتاج نوع من الخيول يحمل صفات النوعين الهامة بعد تزاوجها ، ويصف أحد ضباط المدفعية الاتراك هذا النوع من الخيول بأنها ذات أمزجة عصبية ودموية ، وتحتفظ حتى الممات بقوتها ونشاطها ، والمثل الشائع هنا أن الخيول الطرابلسية تموت دون أن تشيخ ، كما أنها تملك مقاومة غريبة للامراض مثل أمراض السقاوة والكزاز والحمى التيفية والامراض الجماعية . . الخ ، وهذا الضابط ذكر في تقريره أنه في ليبيا منذ احدى عشر سنة برفقة هذه الخيول ، ودعا السلطات المختصة للإكثار من نسل هذه الخيول فهي في تناقص لعدم العناية اللازمة بها[٢٩] .

البغال والحمير :

استعان الانسان في ليبيا بهذين الحيوانين في أعماله الحراثية وحمل المحاصيل خاصة في المناطق الجبلية ، كما كانت القوات العثمانية تمتلك أعداداً كبيرة من البغال لجر المدافع والمعدات العسكرية الأخرى .[٣٠] .

البقر .

لم يكن اهتمام المزارع الليبي بالابقار كبيراً في جميع المناطق ، حيث انتشرت تربية هذا الحيوان على وجه الخصوص في سهول الجبل الأخضر وطرابلس والزاوية ومصراتة ، وهو من النوع الشرقي الضعيف في بنيته وفي كمية إدراره للحليب ، وبالإضافة الى الاستفادة من لبنه وسمنه ولحمه وجلده ، فقد استعمله الفلاح في حراثة الأرض واستخراج المياه من الآبار وكانت منطقة برقة من المناطق المصدرة

٢٩) أنظر هذا التقرير المؤرخ في ١٢ شوال ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) ـ دار المحفوظات التاريخية .
٣٠) أنظر ناجي ونوري ص٤٣ .

للأبقار الى مصر ومالطا ، ويذكر كورو أنه في عام ١٩٠٨ كانت هذه المنطقة تصدر ٢٠ ألف رأس الى مصر و ٧٠٠ رأس الى مالطا وتقدر ثروة البلاد آنذاك من البقر بحوالي ٤٠ ألف رأس[٣١] .

الغنم والماعز :

انتشرت تربية الغنم والماعز في طول البلاد وعرضها ، خاصة الغنم وكانت قطاعات واسعة من المواطنين خاصة سكان البادية الرحل ، تعيش على ماتدرّه عليهم أغنامهم من لحم وحليب وصوف . . . الخ ، والواقع ليس هناك احصائية دقيقة يمكن الركون إليها بعدد الاغنام والماعز التي كانت موجودة لدى الليبيين في العهد العثماني ، خاصة بعد أن شددت السلطة العثمانية عملياتها في فرض الرسوم والضرائب على هذين النوعين ، فقد كان في كل عام وبالتحديد في أشهر فبراير ومارس وابريل تخرج من طرابلس وبنغازي لجان متعددة لعد الأغنام والماعز وملاحقة الرعاة في مراعيهم وقراهم وبواديهم لجباية الرسوم المفروضة على هذه الحيوانات ، وكثيراً ما عمد المواطنون لاخفاء حيواناتهم أو تهريبها خارج الحدود واعطاء بيانات غير صحيحة عما يملكون من الغنم والماعز ، ووفق ما تنقله المصادر الرسمية وشبه الرسمية أن عدد الأغنام والماعز يتجاوز مليوني رأس ، وفي أحد الوثائق احصائية لعام ١٩٠٥ لما يملكه المواطنون في عدد من المناطق من الغنم والمـــاعز :[٣٢]

المنطقة	عدد الاغنام	عدد الماعز
العزيزية	١٣٩٠٦	١٤١٥٤
تاجوراء	٢٩٢٣	٤٣٩١
الرقيعات	٣٠٩٩٧	٢٧٥٥٠
العلاونة	٥٧٣٢	٤٩٦٢
الساحل	٣٣٦	١٤٥
المنشية	٤٧٣	٣٦٧

٣١) المصدر السابق عين الصفحة ، محمود ناجي ص٤٦ . ص١١٤ ، ١١٥ .

٣٢) المصدرين السابقين ـ نفس الصفحات

وهذه الاحصائية قد تكون صحيحة نظراً لان المناطق الواردة فيها كانت تحت قبضة العثمانيين بشكل تام أما بقية المناطق ، خاصة الداخلية الموغلة في أعماق الصحراء في الكفرة والجغبوب ومناطق الطوارق ، فقد كانت شبه مغلقة بوجه العثمانيين كذلك الحال بالنسبة لقبائل سرت والجبل الأخضر الرحل ، وقد كانت السلطات العثمانية نظراً لعجزها عن ضبط ممتلكاتهم من حيوان ومحصولات زراعية ، تفرض عليهم ضرائب تقديرية مقطوعة كما كانت تتصيد الرعاة والمزارعين حين ينزلون بمنتوجاتهم إلى أسواق بنغازي ودرنة ومصراتة وغيرها لبيعها أو المقايضة بها على سلع أخرى ، فتحجز ما يملكون من حيوان ومحاصيل حتى يستوفى ما عليها من ضرائب ، وفي عام (١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م) فرضت على منطقة بنغازي والجبل الأخضر ضريبة مقطوعة قدرها (١٢٦٩٦) رأساً من الغنم تدفع عيناً أو نقداً وقد دعي متصرف بنغازي عشرين من أعيان المنطقة وقدم لهم هدايا ليعاونوه في جمع هذه الضريبة[٣٣] .

والغنم الليبي يمتاز بقدرته على تحمل ظروف البيئة الجافة ، ويمكنه مقاومة الجوع والعطش لمدة أطول من أصناف الغنم الأخرى ، ومما يساعده على تحمل ظروف البيئة المناخية الليبية أن إليته تكبر بسرعة في موسم اخضرار المراعي لتصبح خزاناً للغذاء والماء معاً يلجأ إليه هذا الحيوان في موسم الجفاف ، لذلك نرى الغنم في فصل الصيف يكتفي بالشرب مرة واحدة كل يومين أو ثلاثة أيام ارتفاع درجة الحرارة ، أما في موسم المطر والربيع فإن الغنم لا يحتاج عادة للشرب ما دامت المراعي خضراء .

كما يمتاز الغنم الليبي عن غيره من أنواع الغنم الاخرى بجودة لحمه بسبب الاعشاب الذكية الرائحة التي يتناولها في غذائه والمتوفرة في الأرض الليبية ، أما صوفه فهو متدني الجودة اذ هو من النوع الخشن الذي لا يصلح لصناعة الالبسة الصوفية اللينة الدقيقة ، غير أنه مناسب لصناعة السجاد والبسط (الكليم والمرقوم)

٣٣) أنظر الوثيقة رقم ١٣٣٢ والوثيقة بلا رقم ـ ملف منوعات ـ والوثيقة رقم ١٥ دار المحفوظات التاريخية .

والعباءات وغيرها من الألبسة الغليظة ، ويصدر قسم منه إلى انجلترا وفرنسا وايطاليا والصوف يمثل نحو ١٨ بالمائة من ثمن الخروف الواحد الإجمالية أما لحمه فيشكل ٧٣ بالمائة من ثمنه وما ينتجه من الحليب ومشتقاته يبلغ ٩ بالمائة .

أما الماعز فهي تأتي بعد الأغنام من حيث العدد والاهتمام ، كما أنها كالغنم تتميز بقدرة خاصة على تحمل الحرارة الشديدة وقلة المياه وفقر المراعي في فصل الصيف ، ومع أن الماعز تتسبب في إضعاف النمو النباتي لقدرتها على تسلق جذوع الأشجار وأكل أوراقها وبراعمها المثمرة كما تجتث جذور النباتات فتفقر المراعي ، كما تساهم في تفتيت التربة بحوافرها الدقيقة مما يجعل تلك التربة الخصبة تحت رحمة الرياح فتذروها بعيداً فتقل خصوبتها ، رغم هذه المساوىء فانها تعتبر من أهم أنواع الثروة الحيوانية ، فهي مصدر مهم للحوم كما أن ألبانها وجبنها تعد من المواد الغذائية الرئيسية والجيدة عند الكثير من الرعاة والمزارعين ، وتدعى المعزة بقرة الفقير لا سيما وأنها ترضى بالغذاء البسيط القليل ، ويزداد الاهتمام بتربية الماعز في المرتفعات والمنحدرات الجبلية لقدرة هذا الحيوان على تسلق الجبال والسير في المناطق الوعرة دون أن يلحقه أي أذى ، كما ترتفع نسبة تربيتها ايضاً في المراعي الفقيرة على حوافي الصحراء[٣٤] .

الرعي :

اعتاد الليبي ، كما هو معروف عن العرب ، تسليم غنمهم وعنزهم وإبلهم إلى رعاة (سراح) متمرسون وتتوفر فيهم صفات خاصة مميزة كالذكاء والنشاط مع ذاكرة جيدة تمكنه من حفظ ما يخص كل أسرة من الغنم والماعز في قطيعه الذي يرعاه مع تطورات كل شاة كحالات الوفاة والولادة أو المرض . . . الخ ، ويتولى الراعي عادة رعي ١٠٠ الى ١٥٠ رأس ، ويأخذها من أصحابها من بداية فصل الربيع والصيف ولا يعود بها اليهم الا من بداية الربيع أو الصيف التالي أي يبقيها لديه عاماً كاملاً ، وكان يتقاضى أجرة متفق أو متعارف عليها تختلف من منطقة الى

٣٤) حسن ص ٨٤ ، ٨٥ ، هلال ص ١١٢ .

أخرى ، فمثلاً يذكر هلال أن أجرة الراعي في مسلاته كانت عشر عدد الغنم أو الماعز مع عشر مرطات من الشعير وثلاث ليرات ذهبية عثمانية عن كل عشرة رؤوس ، بالاضافة الى دخله من الصوف حيث يأخذ سبع منتوج الحيوان من الصوف[٣٥] .

الدواجن :

من الأمور المألوفة أن لا يخلو بيت المزارع الليبي من أعداد من الدجاج ، وبنسبة أقل الحمام والأرانب والأوز والبط وغيرها من الدواجن ، ومن الصعب إخضاع الدواجن لإحصائية دقيقة ، إذ أن الدواجن لا تخرج تربيتها والعناية بها عن نطاق البيت أو المزرعة ولا تخضع للضرائب والرسوم . وكان يتم وفق الطرق الطبيعية التلقائية ، وليس في مفارخ حديثة علمية ، لذلك فإن تكاثر الدواجن كان بطيئاً ، وكثيراً ما كان يتعرض لأمراض مختلفة تقضي على أعداد هامة منه ، حتى أنه في عام ١٩٠٥ بعد أن استفحل انتشار المرض في دواجن طرابلس تولت جريدة طرابلس الغرب تنبيه المسؤولين عن خطورة الأمر ، كما نشرت مجموعة من النصائح والوصفات الطبية لعلاج الدواجن المريضة .[٣٦]

وكان الليبي يربي دواجنه بادىء الأمر للاستفادة من لحمها وبيضها وليس للمتاجرة بها ، ولكن في الفترات الأخيرة من حكم العثمانيين تعود المزارع الليبي على أن يأخذ قسماً من دواجنه الى الأسواق لبيعها ، ويذكر محمد ناجي أنه في عام ١٩٠٢ باعت ليبيا الى مالطا دجاجاً بما قيمته ١٦ ألف فرنكاً ، ومن البيض باعت الى كل من مالطا ومارسيليا وإيطاليا ٥٢١٥ صندوقاً زنة كل صندوق ٦٠ كيلو غراماً بقيمة بلغت ١٣٠ ألف فرنكاً وقد كان السماسرة ووكلاؤهم يطوفون على القرى الليبية لتأمين طلبات السوق الخارجية من الدواجن .[٣٧]

٣٥) انظر الوثيقة بلا رقم ـ دار المحفوظات التاريخية ، وانظر هلال ص ١١٢ .
٣٦) العدد ١١٣٦ من جريدة طرابلس الغرب الصادر في ١٩ رمضان ١٣٠٢هـ (١٩٠٥)م .
٣٧) محمود ناجي ص ٤٥ ، ناجي ونوري ص ٤٣ .

كما كانت البلاد تستفيد من طير السمان الذي يأتي الى السواحل الليبية في فصل الخريف بمئات الألوف وفي أسراب تغطي الأفق ، ويصطاده الليبيون حيا بوسائل شتى ، وقد صدرت ليبيا من هذا الطائر في عام ١٩٠٢ الى فرنسا وايطاليا ومالطا حوالي ٨٥٠ ألف طير حي .

وكان يعيش في ليبيا مجموعة من الطيور الأخرى بأعداد محدودة مثل الصقر والباز والشاهين والنعام والحمام البري ، والكروان . . . الخ .[٣٨]

الحيوانات البرية :

عرفت أرض ليبيا مجموعة من الحيوانات البرية هي الضبع والثعلب والذئب وابن آوى والغزال والودان والنعام ، تذكر المصادر أنه كان يعيش في ليبيا قديماً السباع والفيلة لكنها انقرضت اثر جفاف المناخ ، وقد انصب اهتمام الإنسان الليبي من هذه الحيوانات على الغزال ، والودان وهو نوع من الماعز البري ، وقد كان وجود هذين الحيوانين في الواحات الصحراوية المختلفة قليلاً ، وكان يمكن أن تتكاثر وتتزايد أعدادها لولا عمليات الصيد المتواصلة والتي كانت تجري بتشجيع من السلطة نفسها ، ويذكر منشور صادر عن متصرف فزان مؤرخ في ٢٥ جمادى الآخرى ١٢٨٨ هـ (١٨٧١م) أن كل مواطن يصطاد غزالاً ويقدمه الى مركز القضاء الذي اصطاده فيه يمنح مبلغ ١٠٠ قرش ، وأن من يسلمه الى مركز المتصرفية يأخذ ١٢٠ قرشاً ، وإذا سلمه الى مركز الولايات يمنح ١٥٠ قرشاً ، وأن المتصرفية على استعداد لمن لا يملك ثمناً لعنزة ترضع صغار الغزلان المفصولة عن أمهاتها ، دفع قيمة هذه العنزة مقدماً .[٣٩]

النحل :

لم يعتن بتربية النحل إلا في بعض مناطق طرابلس والجبل الأخضر خاصة

٣٨) المصدران السابقان عين الصفحة .

٣٩) انظر نص المنشور في الملف ١٥٤٩ ـ دار المحفوظات التاريخية ، كذلك انظر ناجي ونوري ص ٤٠ .

جهات درنة ، وقد كان انتاج العسل الذي هو من النوع الجيد يصدر معظمه الى تركيا والباقي يستهلك محلياً .[٤٠]

الصيد البحري :

تمتاز ليبيا بساحل بحري طويل يصل حوالي ١٧٠٠ كم وتتوفر في بحرها جميع الأنواع السمكية المعروفة في البحر المتوسط ، يضاف الى ذلك ما يعرف بكلب البحر وهو سمك القرش الصغير حيث يتوفر بكثرة في مياه سرت وهو مفترس ويبلغ طوله حوالي متر ونصف ، وقد كانت عمليات الصيد السمكي في العهد العثماني تقليدية والكميات المستخرجة من البحر محدودة لا تف الحاجات المحلية .

وفي الفترة الأخيرة فكّرت السلطات العثمانية تنشيط عمليات الصيد والاستفادة اقتصادياً من الثروة السمكية فتعاقدت مع شركات صيد أجنبية للصيد في المياه الليبية ، ولكن الغزو الإيطالي أوقف ذلك ، كما تنبه الأتراك الى مساوىء الصيد البحري العشوائي الذي يتسبب في قتل صغار الأسماك وبالتالي انقراض أنواع السمك ، فعمدت في عام ١٨٩٠ الى تطبيق نظام الصيد العثماني في ليبيا والذي يعرف باسم (نظام الضابطة الصيدية) ويحدد أنواع الأسماك المسموح بصيدها فوسعت فتحات شباك الصيادين والتي جعلها النظام ما بين سبع ملمترات وخمس وعشرين ملمتراً ، وذلك حسب أنواع السمك المصاد ، ويعاقب النظام كل مخالف وفقاً للمادة (٣٠) منه بغرامة تتراوح بين ١٠٠ الى ٥٠٠ قرشاً عثمانياً .[٤١]

الاسفنج :

الشواطىء البحرية الليبية غنية بحيوان الاسفنج من الفصائل الجيدة ، ولم يكن الليبي قديماً يهتم به كثيراً ، وأثر اكتشاف أهمية نسيج هذا الحيوان واستخدامه

٤٠) انظر محمود ناجي ص ٤٥ ، الدجاني ص ٢٤٠ .

٤١) انظر العدد ٦٨١ من جريدة طرابلس الغرب ـ المؤرخ في ٣ ذي القعدة ١٣٠٨هـ (١٨٩٠) ، وكذلك ناجي ونوري ص ٤١ .

صناعياً في مجالات شتى ، حتى أخذ الصيادون والأجانب يتقاطرون على الشواطىء الليبية للحصول على الاسفنج ، وقد تولت شركات معظمها يونانية ، استخراجه من البحر، ونظراً للمردود الاقتصادي الهام الذي توفره هذه السلعة، فقد أمدت السلطات العثمانية ، هذه الشركات بجميع التسهيلات ، ووفقاً لما ورد في دفتر قرارات الوالي أحمد رستم ، فقد تحصلت ولاية طرابلس فقط من ضرائب على محصول الإسفنج المستخرج من شواطئها ٢٧٩٨٠٠ قرشاً وذلك خلال أربع سنوات من عام ١٨٨١ وحتى عام ١٨٨٥ .[٤٢]

ويبدو أن السلطات العثمانية بعد أن شعرت بالمرابح الضخمة التي يجنيها الصيادون الأجانب من إسفنج ليبيا أصدرت قراراً عام ١٩١١ م حصرت فيه عمليات صيد الإسفنج بالصيادين المتمتعين بالجنسية العثمانية[٤٣] .

وكان موسم صيد الاسفنج يبدأ من شهر مارس وينتهي في سبتمبر وهذا هو الموسم الصيفي ، وأما الموسم الشتوي فيبدأ ، في نوفمبر وينتهي في فبراير وكان الصيادون على ثلاثة أنواع :

١ ـ الصيادون الذين يتبعون لشركات كبيرة ويملكون مراكب واسعة وأجهزة غطس متقدمة ، وقد كانت الضريبة عل كل زورق من زوارق الصيد ٣٢ ليرة عثمانية .

٢ ـ الغطاسون المنتمون لشركات متوسطة وبامكانيات عادية فكانون يدفعون ثمانية ليرات عثمانية ضريبة عن كل زورق .

٣ ـ الغطاسون الفرادى الذين كانوا يصطادون الاسفنج بواسطة حراب يدوية تسمى (قاماق) فكانت الضريبة ، على زورقهم لا تتعدى ثلاث ليرات عثمانية .

ويعتبر الاسفنج الليبي من أجود أنواع الاسفنج في البحر الأبيض المتوسط ، وكان الصيادون يتحصلون من الاسفنج الليبي فقط ما يوازي ثلث قيمة

٤٢) دار المحفوظات التاريخية .

٤٣) انظر جريدة الترقي العدد ١٩٧ ـ ٢٠ رجب ١٣٢٩ .

ما يحصلون عليه من اسفنج شواطىء البحر المتوسط الأخرى مجتمعة ، وكان يباع بزيادة ٣٠٪ عن سعر الإسفنج التونسي. وهو يقسم الى أصناف حسب الجودة ومتانة نسيجه ، ولكل صنف اسم مثل الحجري والتراجانا والبيارة والفيكو اللاسبي والزويكا وأذن الفيل . وحين يستخرج من البحر يترك تحت أشعة الشمس ليجف ثم يعرض لعمليات ضغط لازالة الأجزاء الرخوة منه وكذلك المواد الجيريّة ، والمعادن العالقة به ، كما يغطس في محاليل كيماوية مثل حامض المويّات وحامض الكبرتيك والأوكسوليك لإزالة المواد الغريبة التي ما تزال عالقة به ، وأحياناً يصبغ بلون أصفر فاتح أو بني حسب طلب الأسواق .(٤٤)

الأدوات التي كان يستعملها المزارع الليبي : ـ اقتصر الفلاح الليبي على استعمال الأدوات التقليدية التي ورثها من مئات السنين ، طيلة العهد العثماني والتي كانت تشمل :

١ ـ المحراث وهو عبارة عن عمود من الخشب مركب عليه سكة معدنية طولها لا يتجاوز عشر سنتيمترات ، لشق الأرض ويجر المحراث البغال والحمير والأبقار والجمال .

٢ ـ المسحة : وهي قطعة حديدية ذات أشفار متصلة بذراع خشبي يسمى هرواه ، وتستعمل في شق الأرض وفتح المسارب وقت سقي الأرض .

٣ ـ المشط : قطعة من الخشب ذات أربعة أو خمسة أسنان طويلة ، يستعملها الفلاح لتمهيد الأرض المراد زرعها ونزع الحجارة الكبيرة منها .

٤ ـ المدرة : ومكونة من قطعة حديدية تنتهي بأربعة أسنان وتتصل بذراع خشبي ، وتستعمل وقت الدراسة لفصل التبن عن الحبوب .

٥ ـ الفأس : ويستعمل لقطع الخشب وتكسير الأرض الصلبة وتنقية الأرض من الأعشاب ، ويستعمل مع الفأس القادوم وهو أصغر حجماً .

٤٤) انظر حول الاسفنج كاكيا ص ١٦١ وما بعدها ـ ناجي ونوري ص ٤١ ، ٤٢ ، محمود ناجي ص ٤٥ ، ٤٦ .

٦ ـ الزنبيل : ويصنع من نبات الحلفاء بارتفاع متر ونصف ويوضع على ظهر الدابة لنقل الأسمدة أو التراب أو الحجارة .

٧ ـ المحمل : ويصنع أيضاً من نبات الحلفاء ، ويتكون من قفتين متصلتين ببعضهما ويوضع على ظهر الدابة كل قفة على جانب ، ومخصص لنقل المحاصيل من الحقل الى مكان التخزين أو السوق .

٨ ـ الدلو : يصنع من جلود الأبقار أو الجمال ، ويستعمل لاخراج الماء من البئر .

ـ الرشي حبل غليظ .

ـ السميت حبل رفيع .

ـ الميدة الجابية الصغيرة التي يصب فيها الدلو الماء الذي يخرجه من البئر وهي مفتوحة على الجابية الكبيرة وتكون في مستوى أعلى ليجري منها الماء إلى الكبيرة تلقائياً .

ـ المحشة منجل صغير .

ـ الفحل المجرى الرئيسي للماء .

ـ المشفاة مسلة .

ـ الرونية قفة كبيرة من الحلفاء .

ـ الحمالة الشبكة الصغيرة .

ـ الربعيّة إناء مصنوع من سعف النخل .

ـ السيرز الفاصل بين جدولة وأخرى .

ـ الخابية الجرّة المصنوعة من الفخار .

ـ البرمة قدر من فخار .

ـ العكة وعاء للزيت والسمن .

ـ الرسن عناق الدابة .

ـ القياد الحبل الذي تقيد به الدابة من قدميها .

ـ الزرداب الاسطبل .

ويقوم الفلاح بتخزين حبوبه في حفر داخل الأرض أو صوامع مبنية فوق الأرض وتسمى بالمطمور ، كما تدعى منطقة التخزين كلها بالعقلة .

أما النادر فهو البيدر ، مساحة من الأرض مستوية ، يقام عادة على مشارف القرية ويكون مشاعاً بين جميع سكان القرية ، وقد يتعدد في القرية الواحدة فيكون ثلاثة أو أربعة . . . الخ حسب صغر أو كبر القرية ، ويسمي المزارعون يوم الدراسة بيوم المندرة .

وتجدر الإشارة الى أن تسميات هذه الأدوات تختلف من منطقة الى أخرى غير أن أشكالها واستعمالاتها واحدة[٤٥] .

السماد :

اقتصر الفلاح الليبي ، في الأغلب ، على تقوية تربته ، بنشر طبقة من روث الحيوانات عليها ، وكذلك استعمل الطرق القديمة الأخرى المعروفة ، كقلب الأرض بجذورها القديمة ، كما لجأ في أوقات اتساع أحواله المعيشية ، إلى تقسيم أرضه إلى قسمين يزرع القسم الأول ويترك القسم الثاني ، وفي العام التالي يزرع القسم الثاني ويترك القسم الأول وهكذا ، غير أن فقره وحاجته كثيراً ما دفعاه لإنهاك أرضه وزراعتها كلها في كل سنة .

ولم يعرف المزارع الليبي السماد الكيماوي إلا في الفترات الأخيرة من حكم العثمانيين ، حين أخذ المرشدون الزراعيون يصلون البلاد ويوجهون المزارعين ويمدّوهم بالأسمدة الكيماوية والأدوية والعقاقير القاتلة للآفات الزراعية .[٤٦]

٤٥) تاريخنا الكتاب ٢ ـ ص ١٨٨ وما بعدها

٤٦) عن مكافحة فأر الحقل والآفات الزراعية ـ انظر جريدة طرابلس الغرب ، العدد ١١٠٣ ، ١٠ محرم ١٣٢٣ هـ ، والعدد ١١٢٢ ـ ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٣ هـ .

الفصل الرابع

الصناعة والمصنوعات الليبية

يضطر المرء حين يتصدى لدراسة النشاط الاقتصادي في ليبيا ابان العهد العثماني (زراعة ، صناعة . . . الخ) تجاوز قاعدة منهجية بأن دراسة اي نشاط بشري في مجتمع ما وفي عهد ما إنما يجب ان يقتصر على التطورات التي استجدت على ذلك النشاط في ذلك العهد ، وسبب هذا التجاوز ان العثمانيين الذين تولوا حكم البلاد الليبية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى السنوات الأولى من القرن العشرين ، لم يتركوا بصمات تذكر على النشاط الاقتصادي خلال تلك السنوات الطوال ، اللهم اذا استثنينا بعض التطورات الثانوية التي أحدثها الولاة الأتراك على الزراعة والصناعة خلال السنوات الأخيرة لحكم آل عثمان لليبيا ، فحين وصل العثمانيون للأرض الليبية وجدوا المواطنين الليبيين يمارسون الزراعة والصناعة بطرق واساليب متوارثة يرجع تاريخ بعض أنماطها الى مئات السنين قبل الحكم التركي ، وقد ترك الاتراك أوضاع هذه النشاطات البشرية على حالها دون أي تدخل نحو تطويرها للأحسن ، وللانصاف نقول إن السنوات الاخيرة من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن ، عرفت ليبيا عدداً من الولاة الاتراك المصلحين ، عملوا بجد لتحريك واقع الصناعة والزراعة والسير بهما نحو الافضل ، وبالفعل فقد أخذ الفلاح والصانع آنذاك ينزعان شيئاً فشيئاً الرداء القديم عنهما ويتوجهان بفلاحتهما وصناعتهما نحو آفاق حديثة جديدة ، ولكن الغزو الايطالي أجهض هذه الحركة فعاد الفلاح والصانع الى قديمهما ولم يتحررا منه إلا بعد انبلاج فجر الثورة عام ١٩٦٩ .

● الصفات العامة للصناعة الليبية أيام العثمانيين :

اولاً : صناعة تقليدية تورث من جيل الى جيل دون اي تطور أو إضافات تذكر .

ثانياً : يدوية اعتمدت في الانتاج على جهد الانسان .

ثالثاً : قامت أساسا على تصنيع المواد الخام الأولية المتوفرة محلياً (صوف ، جلود ، حلفاء ، سعف النخل . .)

رابعاً : استهدف إنتاجها تلبية طلبات وحاجات الانسان الليبي الرئيسية في ملبسه وغذائه وأدوات الفلاحة وغيرها .

خامساً : فردية يقوم بها فرد أو عدة أفراد إثنين أو ثلاثة ، هم في الاغلب من اولاد ونساء وأقارب صاحب الحرفة ، ولم تشهد البلاد مصانع كبيرة وفي عمليات تصدير السلع المصنعة الى الخارج فان هذه السلع كانت تجمع فرادى من قبل وكلاء متخصصين من مختلف المناطق ومختلف الصناع .

هذه أهم سمات الصناعة الليبية في العهد التركي ، عموما فان هذه الصناعة اذا نظرنا اليها في اطار ذلك الزمن كانت نسبياً صناعة جيدة بمقارنتها بوضع الصناعات المماثلة في الاقطار المجاورة لليبيا . وقد كان للمنتوجات الصناعية الليبية أسواقها الرائجة داخلياً وخارجياً ، ويؤكد ذلك ما نقلته المصادر القديمة عن رواج السلع المصنعة بأيدي وصناع ليبيين في أسواق تركيا وأفريقيا وبعض الأقطار العربية كتونس ومصر والسودان ويذكر الأستاذ مصطفى بعيو أن الرحالة الأجانب قد أشادوا بالمصنوعات الليبية خاصة المنتجات الحريرية والمنسوجات الموشاة بخيوط ذهبية وفضية[1] .

١) انظر ما تقدم : ناجي ونوري ص ٣٧ ، ٥٦ ـ المهدوي ص ١٦٢ كاكيا ص ١٤١ ـ خليل ساحلي أوغلي مجلة البحوث التاريخية ٢٤ ١٩٨٠ ص ٢٤٩ ـ مصطفى بعيو ـ المختار في مراجع تاريخ ليبيا ج ٣ ص ٢ .

● مواطن الصناعة :

تتركز مواطن الصناعة الليبية في ثلاث نطاقات :

١ ـ نطاق الأسرة

٢ ـ نطاق القبيلة أو القرية

٣ ـ نطاق المدينة أو النطاق العام للصناعة .

أولاً : نطاق الأسرة :

من المعروف أن الأسرة الليبية في العهد العثماني كانت ضمن زمرة ما يدعى بالأسرة الأبوية أو الأسرة المركبة والممتدة ، التي تتكون من الأبوين واولادهما المتزوجين والأحفاد ، وكانت هذه الأسرة تشكل في الغالب وحدة اقتصادية مستقلة إلى حد ما فالرجل فيها يعمل في الارض مزارعا ويبني بيته واسطبلات حيوانية بيديه ويصنع بعض مستلزماته الفلاحية والبيتية ، أما المرأة فتتولى بجانب أمور الطهي ونظافة البيت ورعاية أطفالها مجموعة من الأعمال فهي تساعد في عمليات الحراثة والزرع والحصاد وتحلب الماشية وتستحضر الجبن والسمن ، وتغزل الصوف ثم تحيك منها البسة أفراد الأسرة ولوازم البيت من فراش وغطاء .

ثانياً : نطاق القبيلة والقرية :

وتتركز في هذا النطاق بعض الصناعات التي تتطلب تفرغاً ونوعاً من المهارة والتخصص مثل الحدادة والنجارة وتصنيع الأبواب والنوافذ وأدوات الحراثة . . . إلخ . وتتصف صناعة هذا النطاق بضآلة الإنتاج ومحدودية الأنواع واستهدافها سد حاجيات القرية أو القبيلة فقط .

ثالثاً : نطاق المدينة أو النطاق الصناعي العام :

مركز هذا النطاق المدن الكبيرة كطرابلس وبنغازي ومصراتة ودرنة

وغيرها ، وتصنع فيه مختلف أنواع السلع وتتميز صناعة هذا النطاق بالتوسع والشمولية والتخصص ، لأنها تستهدف تغطية حاجيات الأسواق المحلية في كل أنحاء البلاد مع تلبية طلبات الأسواق الخارجية ومن هذه الصناعات صناعة النسيج الصوفي والقطني والحريري ، وصناعة الحصر والفخار والحلي ، والصناعات الذهبية والفضية وأثاث المنازل ، كما أن هذا النطاق يساهم في دعم أسواق النطاق الأول والثاني بتوفير سلع مماثلة لمنتجاتها

وتقوم صناعات هذا النطاق في أسواق معينة بالمدن ، ولكل حرفة سوقها الخاص بها كأسواق الحرير والبلاغجية والصياغة والقزدارة وسوق النحاسين والحدادة . . . إلخ ، ويتم في هذه الأسواق صنع السلعة وبيعها اذ أن المحل المخصص لصناعة ما هو معمل في جزئه الخلفي ومتجر في جزئه الأمامي المطل على السوق ، ويكون الجزء الخلفي من المحل متسعاً ومؤلفاً من حجرة كبيرة أو حجرتين تتسع لأدوات الصناعة وللعمال ، وتنقل السلعة المصنوعة إلى الجزء الامامي المشرف على السوق فتعلق على الجدران أو توضع في مكان بارز يجذب أنظار المارة [٢]

● صناعة النسيج :

تعتبر هذه الصناعة من أهم وأوسع الصناعات التي عرفتها ليبيا وحياكة الصوف وشعر الماعز ووبر الجمال من أقدم الحرف التي مارسها الانسان منذ أن بدأ يستر جسمه وفرش منزله ، وقد تخصصت المرأة في هذه الحرفة فهي تتولى جمع الصوف أو الشعر وتنظفه وتخلصه من الشوائب ثم غزله ونسج خيوطه ألبسة وفراشاً وغير ذلك ، والمرأة الليبية خاصة في النجوع والبوادي والقرى تولت بمهارة هذه المهمة ، وقد كانت الادوات التي تحيك عليها الثوب أو البساط أو الخيمة تعرف بالمسدة (المسداة) وتتألف من قطعتين خشبيتين أفقيتين متوازيتين ترتكزان

٢) المهدوي ص ١٦٥ .

في كل جنب على قطعة من الحجر أو الخشب ، وبين هاتين القطعتين الخشبيتين تنصب المرأة المسداة التي تركب عليها اللحمة حسب الطلب وبقيت هذه الطريقة وهذه الاداة البسيطة دون تطوير يذكر سبيل الليبيين لتأمين ما يحتاجونه من كساء وفراش ، حتى القرن السادس عشر حين أخذت افواج العرب الأندلسيين تصل الأرض الليبية بعد اكتساح الاسبان المسيحيين بلادهم وتخير العرب بين ترك الاسلام أو ترك البلاد ، وبعد أن استقر المقام بهذه الوفود العربية المهاجرة ، بطرابلس ومصراتة والخمس وغيرها من المدن الساحلية ، أخذت تسعى لتأمين معاشها وذلك بالحرف التي كانت تزاولها في الأندلس وكان من بين هذه الحرف النسيج الذي تعلموه ونقلوه عن أساتذة هذه الصناعة في بلاد الشام ، فالشوام كانوا سباقين في تطوير النول وقد توصلوا الى اختراع انوال متطورة معقدة انتجت أنواعاً راقية من المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية ، حتى أن النول الحديث العصري لا يختلف عن النول العربي من حيث الجوهر إلا في أن ادارته صارت بالطاقة الحرارية أو الكهربائية بدلا من الجهد العضلي والبشري ، وقد ازدهرت وتطورت صناعة النسيج في معظم المدن الليبية الكبيرة خاصة طرابلس ومصراتة ودرنة وشملت نسج الصوف والحرير ، واشتهرت مصراتة بأنواع السجاد والبسط الثمينة ذات الصناعة المتقنة ، وكان لكل نوع من أنواع المنسوجات صُنَّاعها المهرة الذين كانوا يتركزون في سوق خاص ويشكلون ما يمكن أن نطلق عليه مع شيء من التجاوز ـ اتحادات نقابية ـ وكان أبرز هذه الاتحادات اتحاد صناع الأنسجة الحريرية الذين كوّنوا اتحاداً حرفياً منظماً يقوده شخص ينتخب لمدة سنتين من بين أقدم الصناع والمهرة يحمل اسم أمين الحرفة أو أمين سوق الحرير ، ويساعده أربعة صناع نسج الحرير والحرف المتممة له كالصباغة ، ويتمتع الأمين بمركز اجتماعي مرموق في الدولة وبين الناس ، ومن مهامه رعاية أفراد حرفته وحماية حقوقهم ومنع أي تعسف من السلطة نحوهم كما يناط بأمين السوق مراقبة جميع ما ينتج من نسيج الحرير و لا يعتد بأية قطعة حريرية مصنوعة في سوقه اذا كانت لا تحمل ختمه ، حيث كان الصانع يحمل إنتاجه الى أمين السوق قبل أن يعرضه للبيع فيقوم الامين ومعاونوه بفحص ذلك الانتاج والتأكد من مطابقته للشروط

والمواصفات المعروفة والمحددة لكل قطعة أو زيّ ، ويحق لامين السوق مصادرة أى قطعة غير مستوفية للمواصفات المطلوبة ، وبسبب هذا النظام احتلت صناعة نسج الحرير الليبية مركزاً هاماً بين جميع الصناعات الأخرى داخلياً وخارجياً فكان لها أسواقها الرائجة في تونس والجزائر ومصر وأفريقيا ، وكذلك في بعض دول أوربا كمالطا وايطاليا واسبانيا ، ومن مهام أمين سوق الحرير أيضاً منح الصانع المستجد اجازة ممارسة المهنة ، ولم يكن يسمح لاي كان بتعلم هذه المهنةوضبطت عملية الإلتحاق بمهنة نسج الحرير بشروط منها أن يكون الشخص الراغب بتعلم الحرفة من الاسر الليبية المعروفة ، ومن ذوي الأخلاق الحسنة ، وجرت العادة أن تعطى الأفضلية للالتحاق بهذه الحرفة الى أبناء وأقارب الصناع القدامى في نسج الحرير ، وحين يوافق على طلب الصانع المستجد يسلم الى أحد الحرفيين المعلمين حيث يتولى تدريبه وتعليمه أصول نسج الحرير وإصلاح آلة النول وجميع ما تتطلبه صناعة النسيج ، ويبقى المتدرب سنتين وربما أكثر ، وحين يتأكد المعلم أن تلميذه أصبح صانعاً ماهراً يقدمه الى أمين السوق حيث يقوم بإجراء امتحان له ، عملي ونظري في صناعة الحرير فاذا نجح منح إجازة بحق ممارسة هذه المهنة سواء بفتح محل خاص به أو إشتراكاً مع غيره [٣] .(وقد ظلت صناعة النسيج في ليبيا مزدهرة حتى الربع الأخير من القرن الماضي حين أخذت المنسوجات الأوربية طريقها إلى السوق الليبية حيث تمكنت برخص ثمنها من مزاحمة النسيج وأصبح المصنوع محلياً غالي الثمن الأمر الذي قاد الى ركود سوق الصناعة الليبية وعزوف العديد من الصناع المهرة على الاستمرار في مهنة النسيج بعد أن أصبح مردودها المالي لايكاد يسد حاجات الصانع الفردية ، (وعندما ازداد الامر سوءاً اجتمع أرباب هذه الصناعة وتقدموا الى السلطات التركية طالبين الاهتمام بوضعهم ووضع حرفتهم ، وأخيراً وجدت صيحة هؤلاء الصناع أذناً صاغية ، فقد أصدرت نظارة الداخلية العثمانية في عام ١٩٠٩ قراراً يقضي بالغاء الرسوم المفروضة على المنسوجات

٣) استقيت هذه المعلومات عن صناعة الحرير من الشيخ محمد قنيوة الذي كان أمينا لسوق الحرير في أواخر العهد العثماني ومن صنّاع الحرير القدامى ، وذلك في مقابلة خاصة أجريتها معه في نوفمبر عام ١٩٨٢ .

الوطنية وتذكر صحيفة الترقي التي أبرزت هذا القرار بأنه بمجرد صدور هذا القرار اجتمع عموم الحوكية بطرابلس وتوجهوا الى دائرة الولاية معلنين شكرهم لهذا القرار ومعلنين سخطهم وغضبهم على من كان سبباً في تأخير تنفيذه [٤].

المنتوجات النسيجية :

١ـ الانسجة الصوفية : يحتل هذا النوع من المنتوجات المكانة الاولى في اهتمامات المواطن الليبي ، إذ أنها مصدر كسائه وفراشه وأهم المنتوجات الصوفية الحولى وهو الرداء التقليدي الذي يرتديه الرجال ويكون رقيقا أو سميكا حسب نوع الخيط المستعمل في نسجه ، واذا كان مصنوعا من الصوف الغليظ غير الابيض يدعى بالعباءة أو الوزرة ، ويصل طول الحولى أربعة أمتار ونصف وعرضه متر ونصف ، ويلي الحولى في الأهمية ، البطانية والكليم (البساط) والمرقوم وهو نوع من البسط الغليظة يغطى بها الأجزاء السفلية من الجدران لمنع الرطوبة كما تفرش على الارض ، واذا خالط البساط خيوط من وبر الجمال وشعر الماعز بجانب الصوف يدعى بالحمل وينتشر هذا النوع من البسط بين البدو والرحل ، ويلي ذلك السجاد الذي اشتهرت به مدينة مصراته وبلغت صناعته درجة جيدة من الاتقان واستعمل لفرش الحجرات والمساجد ولتزيين الجدران .

٢ـ الأنسجة القطنية : ولها شهرة واسعة في العديد من البلاد المجاورة وأهم المنتجات القطنية الملابس النسائية والرجالية والشراشف وأغطية الفراش والستائر وغيرها .

٣ـ الأنسجة الحريرية : أشهر المنتوجات منها الأردية النسائية (الحولى) وتكون بعض هذه الأردية مطرزة بخيوط ذهبية وفضية ، ويزيد ثمنها بازدياد تلك الخيوط فيها ، ويقدر إنتاج البلاد من هذه الأردية بـ ٨٠٠٠ قطعة تستهلك معظمها في الداخل ويصدر قسم منها الى مصر وتونس ، كما كانت أنوال طرابلس

٤) العدد ٩٤ من الترقي المؤرخ في ١٥ محرم ١٣٢٧ هـ .

تنتج انواعا أخرى من الأنسجة الحريرية لها اسواقها في أفريقيا وبعض البلاد الاوربية وكانت خيوط الحرير تستورد من إيطاليا وفرنسا وخاصة من اليونان[٥] .

عدد الأنوال المخصصة لانتاج الأنسجة المختلفة:

في إحصائية نقلتها عدة مصادر توضح أن عدد الانوال التي كانت مخصصة لانتاج الأنسجة القطنية يصل الى ٢٢٥ نولا في كل البلاد أما النسيج الصوفي فينتجه ٦٥٠ نولا وأخيرا الحرير ١٥٠ نولا[٦].

٢ـ صناعة الحصر :

نشطت هذه الصناعة في ليبيا بسبب توفر المادة الخام اللازمة لها كنبات الحلفاء ونبات السمار ونبات القصب ، وكان القسم الأعظم من هذه الصناعة يصدر الى الخارج وخاصة الى تركيا التي كانت تستورد ثلث ماتنتجه البلاد من الحصر ، وقد أخذت هذه الصناعة شهرتها من جودة المادة التي تصنع منها واليد الخبيرة الماهرة التي تنسجها ، وكانت أثمان الحصر الليبية مرتفعة جدا في الأسواق الدولية ، وقد اهتمت معظم المناطق الليبية بانتاج هذه السلعة غير أن منطقة مصراته احتلت المكانة الأولى في إنتاجها وكان يستعمل في نسجها أنوال خاصة حتى قيل بأنه لم يخلُ ، بيت من بيوت مصراته من نول لصناعة الحصر ، وكانت النساء تشكل اليد العاملة لهذه الصناعة . وإضافة إلى الحصر فقد صنع من الألياف الأطباق والسلال ومراوح القيظ ومفارش الطعام وأرجوحات الأطفال وأقفاص الطيور وغيرها وجميع هذه المصنوعات كانت ذات أسواق خارجية رائجة[٧]

٥) يذكر الشيخ محمد قنيوه أن الكميات من خيوط الحرير التي كانت تستورد من اليونان كانت ترفق بصناديق من الحلوى الشامية وعسل النحل كهدايا تشجيعية وترغيبية لكي يداوم الليبيون على شراء هذه الخيوط من اليونان وكان أمين السوق يقسم هذه الهدايا بالتساوي بين الحوكية .

٦) ناجي ونوري ص ٤٨ ـ المهداوي ص١٦٣

٧) كاكيا ص١٤٢

٣ـ المصنوعات الجلدية :

كانت هذه الصناعة منتشرة في معظم المناطق الليبية ويذكر كاكيا أن المنتوجات الجلدية الليبية كانت تضارع أجود المنتوجات الأوربية والهندية بأناقتها ودقة صناعتها وصعوبة نماذجها ، وكان قسم من الجلود الخام يستورد من الخارج وهو الذي يستعمل في إنتاج المصنوعات الجلدية الراقية الغالية الثمن ، وأما الجلود المحلية فكان يصنع منها الحقائب والأحذية الشعبية الرخيصة الثمن وقد كانت تصدر الى الدول المجاورة والى شعوب أفريقيا الوسطى ومن أهم ماتنتجه الأيدي الليبية من هذه الصناعة

- الاحذية النسائية الدقيقة الصنع (الترليك) الموشى بخيوط الفضة .
- خف (بلغة) نسائية ورجالية منقوشة بالفضة أو بالخيوط الفضية والحرير .
- سروج للخيل مزخرفة وموشاة هي الأخرى بالفضة .
- غلاف للسيف مع حمالة توضع على كتف المحارب
- حزام به غلاف لغدارتين مع حقيبة للذخيرة .
- حزام للبندقية مع غلافها [٨]

٤ـ دباغة الجلود :

كانت تتركز هذه الصناعة في المدن الرئيسية وتتبع وسائل بدائية مما جعل الانتاج المحلي غير قادر على منافسة الإنتاج الاجنبي الراقي ، وكان يمكن لهذه الصناعة أن تزدهر ولكن المنافسة الأجنبية عملت على تقليص الإنتاج المحلي ، ودفعت بالعديد من الصناع الوطنيين لاقفال مدابغهم والاتجاه الى اعمال أخرى ، وقد أفردت العصر الجديد مقالا نعت فيه هذه الصناعة الليبية وقد طالبت المسؤولين إعادة الحياة لهذه الحرفة الوطنية باغلاق الباب أمام السلع الأجنبية من الجلود والأخذ بيد الحرفيين لتطوير مصانعهم وتحديثها[٩]

٨) كاكيا .

٩) انظر العدد رقم (٥) من جريدة العصر الجديد ـ ٢٠ ربيع الأول ١٣٠٧ هـ

٥ـ الصناعات المعدنية :

وتشمل تصنيع معادن الذهب والفضة والحديد ونقش النحاس واستخدام الرصاص وتمثلت المنتوجات الحديدية في صنع الأدوات المنزلية كالقدور والأواني وغيرها وادوات الفلاحة والحراثة، وأما المصنوعات الذهبية فتمثلت بأدوات الزينة النسائية كالأساور والدبالج والخلاخيل وتستهلك هذه الصناعة سنويا حوالي ٤٠٠٠ مثقال من الذهب الخام المجلوب من أفريقيا ومن مصر على شكل سبائك .

وأما المنتوجات الفضية فتتمثل في أدوات الزينة النسائية وفي صناعة الاطباق والملاعق الثمينة التي يقتنيها ثراة القوم ، وكانت المصنوعات الذهبية والفضية تشكل نسبة كبيرة من مهر العروس ، كذلك فان معظم ماينتج يستهلك محليا ويصدر قسم من هذه المنتوجات الى الخارج ، وكان صناعة الفضة تتطلب حوالي ٥٠٠ كغ من المعدن الخام تستورده البلاد من فرنسا ومن أمريكا ومن إذابة النقود الفضية المختلفة خاصة الريال النمساوي ماريا تيريز المعروف محليا باسم ريال أبو طيره ، وكانت صناعة الذهب والفضة تخضع لاشراف الدولة الصارم اذ لايعتد بأي قطعة غير ممهورة بختم الدولة الرسمي الذي يبين وزنها وعيار الذهب والفضة فيها ، وكان عيار الذهب في الأعم الغالب ١٨ قيراطا في القطع المصنعة اما الفضة فكانت تتراوح بين ٩٠ ر١٠٠ بالمائة

وأما النقش على الأواني النحاسية والمجوهرات فقد برع فيها عدد من الصناع الليبيين المهرة وكانت سلعهم تجد سوقا رائجة عند السواح الأجانب وأغنياء البلاد .[١٠]

٦ـ صناعة الفخار :

اشتهرت في هذه الصناعة منطقة غريان نظرا لتوفر كميات كبيرة من تراب الطفل وكانت معظم بيوت غريان تحتوي على أفران لشيّ هذا التراب وإنتاج الجرار وأدوات الطهي المختلفة ، وتزين بعض الأواني الفخارية بنقوش جميلة تزيد في

١٠) المهداوي ص١٦٤ «ناجي ونوري ص٤٩» ، كاكيا ص١٥٣ .

ثمنها وتستعمل للزينة .

٧ـ حرف أخرى اضافة للحرف السابقة اشتهرت البلاد بمنتوجاتها الصناعية الأخرى مثل صناعة الصابون وعصر الزيتون والمصنوعات الزجاجية والعاجية والتطريز ، كذلك معامل لصنع البلاط ومعمل لعصر قشور الحمضيات ومطاحن متعددة لرحى القمح والشعير كما وجد في طرابلس وقصر أحمد بمصراته مصانع لصناعة وتصليح السفن كما أن في طرابلس معامل لانتاج الذخيرة الحربية ويذكر أن بلدة مزدة اشتهرت بصناعة البارود [١١]

المعادن : تشير عدة وثائق قديمة إلى أن الأراضي الليبية كانت تزخر بعدد من المعادن ولكن كما يبدو لم تكن كمياتها المكتشفة مشجعة تجاريا ، ووفق مانقله محمد ناجي أن أرض منطقة سرت كان فيها الكبريت والحديد وعلى طريق فزان يوجد معادن الرصاص والقصدير والزنك والحديد والفضة والذهب ، بالاضافة الى الملاحات التي يستخرج منها الملح ، وتذكر إحدى الوثائق ان أحد المهندسين الفرنسيين تقدم الى قائمقام غريان يطلب منحه امتياز استخراج الفوسفات من بعض جهات هذه المنطقة ، والتي تنحصر بين قصر غريان وجبل طوبى في الشرق وجبل بوغانوش في الشمال الشرقي ضمن مساحة تمتد ١٠٠٠٠ دونم .

ورغم تأكيد هذه المصادر القديمة على وجود معادن الا انه لايوجد مايؤكد استغلال هذه المعادن واستخراجها بشكل تجاري اقتصادي ، ولكن المعدن الهام الذي كان مستغلا استغلالا اقتصاديا ، عدا الملح المستخرج من الملاحات ومن مياه البحر ، معدن النطرون الذي كان يستخرج من فزان ويصدر الى الخارج بكميات كبيرة نظرا لاهميته في السماد للأراضي الزراعية ، وحسبما تشير إحدى الوثائق ان مادة النطرون تشتمل على المواد التالية : بوتاس ، حمض الأزوت ، ازوت ، نترات البوتاسيوم ، كبريتيت البوتاس ، [١٢] وقد بلغت صادرات الولاية

١١)المهداوي ص١٦٤ ، كاكيا ص١١٢ بلدية طرابلس في ١٠٠ عام ص١٤٩ ، الطاهر الزاوي معجم البلدان الليبية ص٣١١ .

١٢) العدد (١٣) من الجريدة المذكورة المؤرخ في ١٧ جمادى الاولى ١٣٢٧هـ

من مادة النطرون أو (الطرونة) عام ١٢٦٤ هـ حوالي ٢٠٦٧ قنطارا وفي عام ١٣٠٢ هـ بلغ المحصول ٣٥١٨ قنطارا . وكما تذكر الصحف ذلك العهد فقد كان هناك شركات متعددة تجوب البلاد لاكتشاف معادنها وكانت هذه الصحف تنتقد المواطنين لانهم لايفتشون الا على المرابح القليلة ويتركون المرابح الكبيرة الهامة التي يمكن ان يجنوها من استغلال اموالهم في الصناعات واستغلال المعادن التي توجد في الاراضي الليبية بأنفسهم بدلا من أن يسرقها ويستفيد منها الأجانب . (١٤)

١٣) بلديةطرابلس في ١٠٠ عام ص١٤٦ .

١٤) جريدة العصر الجديد العدد ١٣ وانظر كذلك الوثيقة بلا رقم ـــدار المحفوظات التاريخية حول مقدار ماتحصله البلاد من صادرات النطرون .

الفصل الخامس

الحركة التجارية وطرق القوافل

اذا كانت مصر هبة النيل ، كما يقال ،" فان القوافل التجارية القديمة ، التي كانت تمخر عباب الرمال في صحراء ليبيا ، لتصل شواطىء البحر المتوسط بأواسط أفريقيا لمئات السنين ، كانت من أهم مصادر الحياة للالاف من الليبيين ، بدءا بعمال تفريغ وشحن السفن وانتهاء بسكان النجوع والواحات الممتدة داخل الصحراء ، خصوصا منذ أن أخذ مناخ الأرض الليبية في الميل إلى الجفاف أيام الاستعمار الروماني واتساع مساحة الأرض القاحلة الجرداء ، ونضوب المياه العذبة في العديد من الينابيع . ".

لقد هيأ الموقع الجغرافي الممتاز للارض الليبية ، كي تتبوأ سدة الصدارة في مجال التجارة الدولية ، خلال مئات السنين ، بلا منازع أو منافس ، فكانت هذه الارض حلقة وصل بين مجاهل أفريقيا —آنذاك— والعالم الخارجي ، كما كانت كذلك صلة الوصل بين مغرب الوطن العربي بمشرقه ، فساحلها الطويل المنحني نحو الجنوب جعل موانئها أقرب المنافذ للوصول الى منتجات وسط أفريقيا الاستوائي ، كما أن حياة العمران وتعدد المحطات والاستراحات على طول الشريط الساحلي ، والطرق الداخلية الموازية له ، سهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من مصر والشام والحجاز ، إلى تونس والجزائر والمغرب والأندلس .

● الحركة التجارية

تكاد المراجع التاريخية التي بحثت في حركة التجارة عبر الصحراء الليبية ، تُجمع على أن هذه الحركة شهدت نوعا من الضمور والشلل إبان العهد العثماني ، ومرجع ذلك الى حالة عدم الاستقرار الذي كان عليه الوضع السياسي والأمني في البلاد مع بوار أسواق السلع المنقولة من أواسط أوربا . غير أنني أرى أن ذلك ليس صحيحا خاصة حين نعطيه صفة الإطلاق والشمول يضاف إلى ذلك فان ماذهبت اليه تلك المراجع لم يستند الى إحصائيات رسمية دقيقة لحركة التبادل التجاري ، خصوصا في الفترة المبكرة للعهد العثماني الى جانب أن تلك الاحصائيات شبه الدقيقة لم تظهر إلا في نصف القرن الاخير من حكم الأتراك لليبيا وماعدا ذلك فإن أيدينا تفتقر إلى بيانات إحصائية يمكن الركون اليها ، عن المواد والسلع وعن كمياتها واثمانها . وفي اعتقادي أن حركة التجارة الصحراوية في العهد العثماني شهدت مرحلتين :

الاولى : مرحلة ازدهار كامل وصاعد بدأ قبيل وصول الأتراك الى ليبيا وحتى السنوات العشر الأخيرة لحكمهم .

الثانية : مرحلة التراجع التي بدأت في أواخر العهد العثماني ثم التوقف النهائي عام ١٩١١ وهو بدء الغزو الإستعماري الإيطالي لليبيا .

ففي المرحلة الأولى هناك مايؤكد على أن الحركة التجارية الصحراوية كانت مزدهرة ونشطة وذلك للاسباب التالية :

١ـ لقد رافق سنوات العهد العثماني تفجر الثورة الصناعية في أوربا التي كان العديد من عجلات مصانع انجلترا وفرنسا والمانيا وأمريكا وغيرهم تعتمد على كميات كبيرة من المواد الخادم الواردة من أفريقيا وليبيا ، كمادة نبات الحلفا لصنع الورق ، وجلود السودان للصناعات الجلدية المختلفة ، والعقاقير النباتية الطبية كالروبيا والسنامكي والشبه الخ

٢- كما هو معروف ، نتج عن الثورة الصناعية الاوربية ، إتساع مساحة الطبقات الغنية في اوربا وبالتالي تفشت حياة اللهو والبحث عن المتع والكماليات والزينة في المجتمع الاوربي ، فتزايد الطلب على ريش النعام ، وجلود النمور والفهود والثعالب ، وعاج الفيل ، التي كانت أفريقيا من أهم مصادرها .

٣- تطور الأسلحة عند جنود السلطات مما هيأ للقوافل حماية وأمنا أكثر أثناء عبورها الفيافي والقفار الخالية من المدن والناس .

٤- تشجيع السلطات التركية الحاكمة وكذلك شيوخ القبائل الذين يسيطرون على الطرق التجارية الصحراوية ، للحركة التجارية بسبب العائدات الضخمة التي يجنونها من تجارة القوافل الصحراوية .

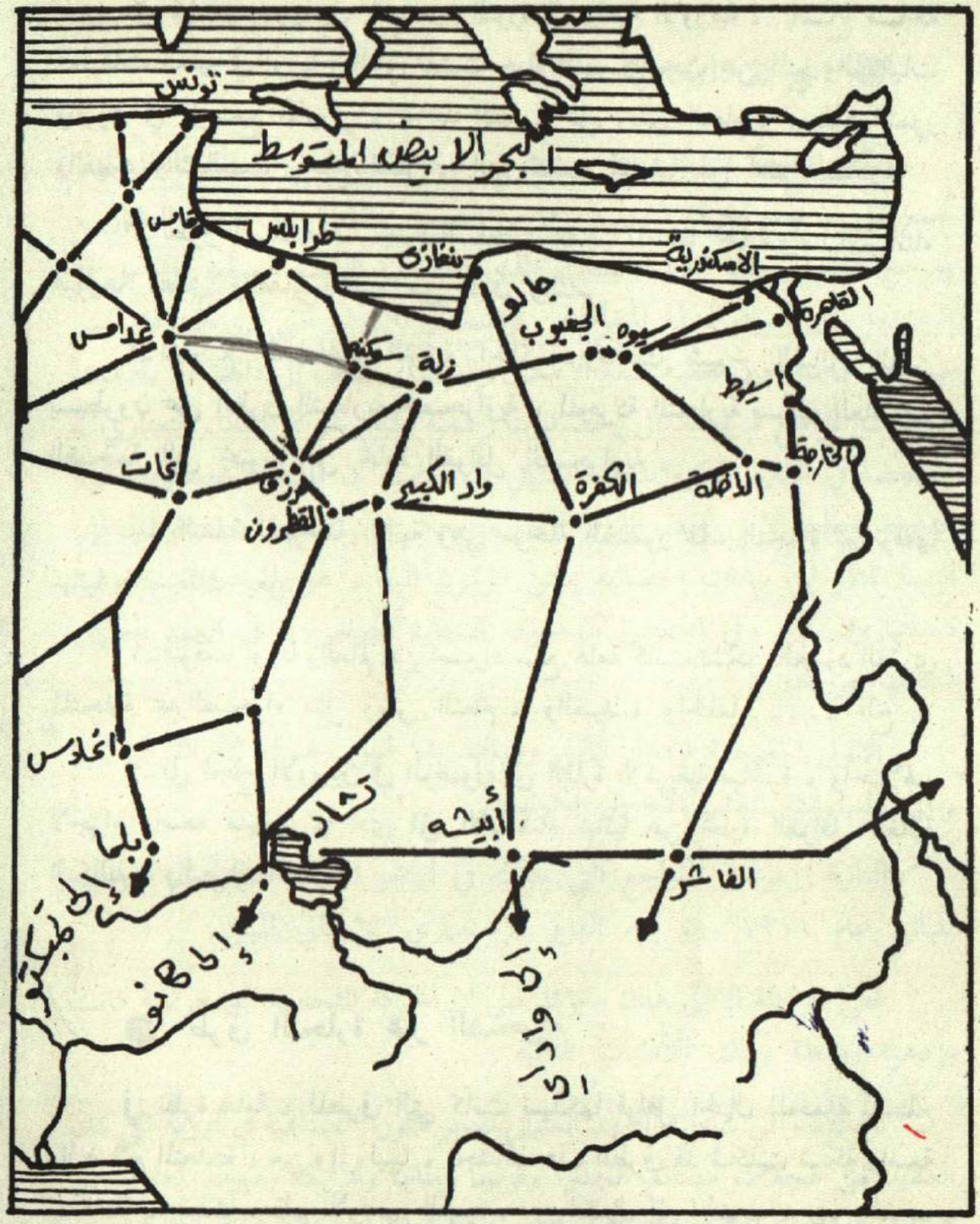
أما بالنسبة للمرحلة الثانية وهي مرحلة الضمور لهذه التجارة ثم توقفها نهائيا فان ذلك يعود :

١- لتوقف أوربا والعالم عن استيراد سلع هامة كانت تشكل العمود الفقري للتجارة عبرالصحراء مثل ريش النعام ، والعبيد ، والحلفا الخ .

٢- الى نجاح الأوربين في الوصول الى القارة الافريقية مباشرة ، واحتلالهم لاجزاء واسعة منها ، مما أدى الى الاستغناء نهائياً عن تجارة القوافل الغالية التكاليف والبطيئة الحركة .

● طرق التجارة عبر الصحراء

في نظرة عامة ، للطرق التي كانت تسلكها قوافل الجمال المحملة بالسلع والبضائع المتعددة ، من وإلى ليبيا ، نجد أن هذه الطرق قد شكلت شبكة واسعة متداخلة ، غطت معظم الأراضي الليبية ، من الشمال إلى الجنوب ، ومن الغرب الى الشرق ، ولاشك أن هذه الشبكة المنظمة قد ساهمت في تكوينها مجموعة من العوامل ، منها طبيعة النقل والتحرك التجاري بوسائط كانت تعتمد ظهور



الطرق الليبية عبر الصحراء،
ويلاحظ تغطية هذه الطرق لمعظم انحاء البلاد
وربطها بالطرق الدولية..

الجمال ، والذي يتطلب توفير محطات للتموين والراحة ، متواصلة ومتقاربة ، ومنها أيضا توفر المياه العذبة ، وكذلك فإن طبيعة الأرض والتضاريس كانت تتداخل في رسم خطوط سير القافلة . ويورد عبد القادر جامي سببا آخر لاختيار الطرق وهو أن هذه الطرق أسست في اتجاهات تتناسب مع منازل وأوطان أفراد القافلة الذين يحترفون نقل البضائع على إبلهم ، مما جعل الصفة العامة لهذه الطرق ، التعرج والانحناء ، تارة للشمال وأخرى للجنوب أو الغرب أو الشرق [1]

وإذا اعتبرنا أن نقطة الإنطلاق الأول أو الوصول النهائي ، هي مدينة طرابلس ، فاننا نجد أن هناك ثلاثة طرق رئيسية هامة ، تتجه من الشمال إلى الجنوب وبالعكس ، وطريقين رئيسيين يتجهان من الغرب إلى الشرق وبالعكس .

أولا : الطرق التجارية المتجهة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس

١- طريق طرابلس - كانو (نيجيريا) :

يبدأ من طرابلس ثم يتجه نحو الجنوب الغربي مارا بـ جنزور - الزاوية - بئر الأراسيا - بئر القطرة ، فساطو - بئر السانية - الرجبايل - بئر العقبة - بئر سلاس - سيناون - بئر سانية يعقوب - بئر ميزران - غدامس .
ثم يتجه نحو الجنوب إلى غات ماراً بأماسين - تازانير - تاهلين - تاهمينت - إيزنر - ثم غات . ومنها الى الجنوب الغربي حيث كانو مارا بـ الآير - زيندر .

تستغرق رحلة القافلة من طرابلس الى كانو عن هذا الطريق مدة تتراوح بين أربعة أشهر وستة أشهر ، وقد تصل إلى أكثر من ذلك ، حسب الظروف ، حيث تضطر القافلة للمكوث في مكان ما مدة طويلة لسبب من الأسباب كمرض قائدها أو بعض رجالها ، أو التأخر في وصول البضائع المراد نقلها ، أو ركود سوق البيع لبعض السلع الى غير ذلك .

١) عبد القادر جامي ص٢٨

٢ـ طريق طرابلس تشاد :

تبدأ الرحلة من طرابلس الى ترهونة ـ ورفلة ـ مزده ـ هون ـ سوكنه ـ سبها ـ مرزق ـ تيغرهى ـ بيلما ـ بحيرة تشاد ـ كوكا ـ وكان متوسط مدة هذه الرحلة ثلاثين يوما .

٣ـ طريق : طرابلس ـ بنغازي ـ واداي :

يعتبر المنطلق الرئيسي لهذه الطريق ، مدينة بنغازي ، حيث تتجمع فيها قوافل التجار من مختلف المناطق الشرقية والغربية ، خاصة من طرابلس ، التي غالبا مايستعمل تجارها الطريق المار من أوجلة ـ جالو ـ الكفر ـ التبستي ـ أنوانجا ـ إنسكي ـ واداي .

ثانيا : الطرق المتجهة من الغرب إلى الشرق

١ـ الطريق الساحلي :ـ

ينطلق من طرابلس الى الخمس ـ مصراته ـ سرت ـ أجدابيا ـ بنغازي ـ درنه ـ طرق ـ ثم يدخل حدود مصر الى الاسكندرية ـ فالقاهرة .

٢ـ الطريق الصحراوي يبدأ من طرابلس ويمر من : سوكنة ـ زويله ـ أوجلة ـ الجغبوب ثم يدخل عن طريق سيوه كراداسة غرب القاهرة ، حيث يلتقي بقوافل الطريق الساحلي . وهناك أيضا تتجمع القوافل المتجهة للحج .

أما ارتباط ليبيا بالغرب فكان إما عن الطريق الساحلي مارا بالقيروان وقابس وصفاقس ثم تونس ، واما عن الطريق الصحراوي منطلقا من غدامس حيث يتفرع هناك الأول الى تونس مارا من قفصه والثاني الى الجزائر مارا بـ بسكيكد ، وقسنطينة ـ صطيف ـ الجزائر ـ ومنها الى المغرب والأندلس مارا من أهم المدن التجارية آنذاك مثل سجلماسة ، وأوداغست ، وبسكرة ، وعين صالح ، وفاس وغيرها من المدن المغربية التجارية التي ذاع صيتها .

أما أفريقيا فنقاط التوزيع داخل الوسط الافريقي يتم من كانو وكوكا وواداي، وتمبكتو ودارفور وكردفان [٢]

● الطرق البحرية

من الطبيعي أن النشاط التجاري الليبي عبر الصحراء ، ما كان ليزدهر ويستمر لولا أن يقابله نشاط تجاري بحري كثيف ، يتم بموجبه ، نقل سلع أفريقيا الى العالم الخارجي ، وجلب سلع ذاك العالم الى افريقيا وليبيا ، حتى غدت الموانىء الليبية تعج بعشرات السفن الداخلة والخارجة ، ويذكر الاستاذ روسي أنه في عام ١٨٢٤ وصل ميناء طرابلس ٢٧ سفينة تجارية من مالطا، و١٩ سفينة من ليفربول و ٥ سفن من الاسكندرية و ٥ سفن من تريستا، وأربع سفن من تونس و ٤ من جربه . وغادرت الميناء في نفس العام ١٠١ سفينة تحمل أعلام انجلترا وفرنسا والنمسا وتوسكانا وساردينيا وطرابلس [٣] . كما يورد محمد ناجي جدولا بعدد السفن الداخلة ميناء طرابلس والخارجة منه وعدد الأطنان التي جلبتها أو عادت بها منذ عام ١٨٦٢ وحتى عام ١٩٠٢ وذلك على الوجه التالي :

السفن المغادرة : عددها ٣٤٣٦٣ سفينة .

مجموع حمولتها ٦,٢٣٨٠٨٦ مليون طن

السفن القادمة : عددها ٢٦٤٣١ سفينة

حمولتها ٦,٦٠٢٠٢٤ مليون طن[٤]

٢) حول ما تقدم انظر الدجاني ص٢٦٠ - مصطفى بعيو- دراسات في التاريخ اللوبي- الاسكندرية ١٩٥٣ ص١٦٨ ومابعدها .

٣) روسي ص٣٥٣ .

٤) ناجي ونوري ص٣٥٣

وكان الثقل الملاحي التجاري يتركز في معظمه على ميناء طرابلس ، ثم تليه موانىء مصراته وبنغازي وطبرق والخمس وزليتين وزواره .

وترتبط الموانىء الليبية بخطوط ملاحية مع كل من : الاسكندرية ـ استانبول ـ تونس ـ الجزائر ـ أغادير ـ طنجة ـ مالطة ـ البندقية ـ تريستا ـ (ميناء النمسا ذاك الوقت على البحر المتوسط) ـ مارسيليا (فرنسا) ـ ليفربول (انجلترا) .

● القوافل التجارية الصحراوية

كانت القوافل التجارية ، العابرة الصحراء ، تنظم في العادة ، من قبل تجار مواطنين ، يتفقون فيما بينهم على تسييرها، وتوكل قيادتها إلى شخص متمرس بأصول التجارة وعبور الصحراء ، كان يلقب بالتركية (قافله باشي) ، وكان قسم من التجار يسافر مع القافلة ، أما الباقون فيسلمون بضائعهم إلى وكلائهم ، تحت إشراف رئيس القافلة. أما حجم القافلة وعدد جمالها ، فقد يختلف من قافلة الى أخرى ، ويمكن أن نقول : ان القافلة متوسطة الحجم اذا تجاوز عدد جمالها مائة جمل ، وهناك قوافل وصل عدد جمالها إلى ألفين وثلاثة آلاف جمل ، وتذكر إحدى الوثائق أنه في عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م) بلغ عدد جمال احدى القوافل (١٦) الف جمل[٥] وكان من المألوف أن أكبر القوافل حجما هي المتجهة لأداء فريضة الحج . وزاد رجال القافلة يتكون عاد من مواد جافة مهيأة سلفاً ، كدقيق القمح والشعير ، والكسكسي ، والبصل الجاف ، وشحم الضأن ، وزيت الزيتون ، والزبدة ، والخبز اليابس ، واللحم المجفف (القديد) وكذلك الدشيشة وهي عبارة عن شعير مجروش ، يحصد أخضر ويطبخ ثم يجفف بالشمس ويجرش بالرحى ، وحين يهيأ ليكون زاد المسافر ، يضاف إليه الزيت والفلفل الحار والطماطم اليابسة والبهارات وقطع صغيرة من اللحم المجفف ويوضع في كيس جلدي (مزود) وحين تحضيره تضاف كمية منه الى الماء الذي يوضع في قدر فيغلى على النار ، ليعطي بعد

٥) دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء طرابلس

نضجه حساء يحوي على العناصر الغذائية الأساسية ، كما يصبح مرقاً للأكلة الشعبية (البازين)[٦]

وتختلف المصادر على أوقات ومواعيد انطلاق القوافل ، فمنها من يذكر أن القوافل تبدأ رحلاتها في أشهر الصيف وفي أشهر أغسطس بالذات[٧] ويذكر عبد القادر جامي أن الرحلة التي سافر فيها غات كانت في شهر يوليو ، ويوضح سبب لجوء القوافل الى السير ، في أشهر الصيف هو لأن العربان أصحاب جمال القافلة والمرافقين لها يفضلون أن يمكثوا أشهر الشتاء في أوطانهم وبين أراضيهم ومزارعهم لأنهم في هذا الشهر يتطلعون الى السحب التي ستنزل مطراً ، حيث يتركون جمالهم وحيواناتهم في المرعى حتى أواخر شهر أبريل ، تكون فيه هذه الحيوانات شبعت وارتاحت ، وهنا يشرعون في البحث عما ينقلونه من أشياء وبضائع ليحصلوا على مبلغ يشترون به حاجاتهم ومتطلباتهم الضرورية من غذاء وكساء[٨] .

غير أن عدداً من البحاثة يذكرون أن رحلة القافلة تكون في فصل الشتاء نظرا لكون المناخ في هذا الفصل معتدلا بعكس فصل الصيف حيث تصل درجة الحرارة الى خمسين درجة في الظل[٩]

وفي رأيي أن مواعيد سير القافلة لم يكن يرتبط بالفصل أو المناخ وانما هو مرهون بحركة السوق التجارية نفسها ، فحين تتوفر البضائع أو السلع ويزداد الطلب على مواد افريقية ، يتم تنظيم القافلة ، بصرف النظر عن كون الوقت شتاء أو صيفاً ، وهذا يعني أن انطلاق القوافل كان يتم على مدار السنة ، وأما الأسباب

٦) فريدريك هورغان ـ رحلتان عبر الصحراء ـ طرابلس ـ دار الفرحاني ـ ١٩٧٤ ص٧٤ بشير يوشع ـ غدامس وثائق تجارية ـ طرابلس مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ـ ١٩٨٢ ص١٨١ .

٧) كورو ص١٠٣ .

٨) جامي ص٥٥

٩) يحيى بو عزيز ـ تجارة القوافل في الصحراء ـ بحث ألقي في اكتوبر عام ١٩٧٩ بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ـ طرابلس .

التي أوردها الرحالة والباحثون عن اختيار الشتاء أو الصيف موعداً لسير القوافل ، فهي لاتعدو أن تكون عوامل وأسباب ثانوية .

ويكون سير القوافل في الصيف في الليل ، يبدأ قُريب الغروب وحتى الفجر وظهور خيوط النهار الاولى ، حيث تخلد القافلة للراحة والنوم . وأما في الشتاء فيكون المسير نهارا ، يبدأ من الفجر وحتى المغرب . ومعدل سير القافلة اليومي ١٢ ساعة ، واذا عرفنا أن سرعة سير القافلة في الساعة ٦ كيلومترات ، فان المسافة التي تقطعها القافلة في اليوم الواحد تكون في حدود سبعين كيلو مترا[١٠]

وتبدل القافلة جمالها المتعبة وتستعين بأخرى ، بعد سير يتراوح بين ٥٠٠ — ٦٠٠ كيلو متر ، فالقافلة المتجهة إلى كانو مثلا ، يتم تبديل جمالها مرتين الأولى في غدامس والثانية في غات ، ويكون حصول القافلة على جمالها عن طريق الأجرة، فقد اعتاد رجال القبائل على تأجير جمالهم إلى تجار القوافل وغالبا مايرافقون الجمال ، غير أن القوافل المتجهة نحو واداي تضطر الى شراء الجمال ثم بيعها بعد انتهاء الرحلة نظرا لعدم وجود قبائل مستقرة هناك يسهل معها استئجار جمال الرحلة . أما حمولة الجمل فتتراوح بين ١٣٠ الى ١٦٠ كيلو غرام في ربطتين ، ربطة على كل جانب ، وزنة الواحدة تقريبا (٨٠) كغ[١١] ، وتضم القافلة ، بجانب التجار والمسافرين ، عناصر مسلحة تقوم بمهمة الدفاع عنها من قطاع الطرق واللصوص . وهنا لابد أن أتوقف قليلا لأوضح لُبساً في موضوع أمن وسلامة طرق القوافل التجارية ، فقد أسرف الرحالة الأوربيون وبعض الرحالة العرب في تضخيم أعمال سلب ونهب القوافل التجارية بحيث جعلوا الأمر يكاد يكون متواصلاً ، أو كادوا يقولون أن الداخل الى الصحراء مفقود والخارج منها مولود ، لكن واقع الأمر ينفي مزاعم هؤلاء الرحالة ، إذ لو كانت طرق القوافل التجارية غير آمنة دائما ، لما جازف الناس بوضع أموالهم وبضائعهم بل وأنفسهم

١٠) سلفادور بونو- تجارة طرابلس عبر الصحراء - مجلة البحوث التاريخية - ع٢ - ١٩٨١ - طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

١١) كورو ص١٠٦ - بونو ص٩٠ - الدجاني ص٢٦٢

على جمال معرضة للغزو والنهب ، وبالتالي لما تواصلت حركة التجارة الصحراوية مئات السنين بلا انقطاع . فالحقيقة التي تبرز جليةً ، بأن الأمن والسلام كان يسيطر على جميع طرق القوافل ، ولا يعني هذا وضعا مطلقا ، بل أن بعض الأعمال المخلة بهذا الأمن كانت تحدث بين آونة وأخرى من قبل جماعات من البدو العصاة أو الجياع أو الخارجين عن سلطة قبيلتهم لأسباب عديدة ، وكذلك الحال في كل زمان ومكان ، ومن المؤكد أيضا أن هؤلاء العصاة هم دائما قليلو العدد ، وإلا لكان يلزم كل قافلة جيش عرموم يرافقها في ذهابها وإيابها ليرد عنها أي عدوان ، وهذا مالم يحدث قطعا ولم يذكره أو ينقله السلف ، وجل ماذكروه أن حماة القافلة التي تضم مئات التجار وآلاف البعير لايتجاوز عددهم عشرين أو ثلاثين نفرا من الفتيان الأشداء كما يقول الدكتور بو عزيز .

ويمكننا من استقراء أخبار القوافل أن نقرر ، أن خير القوافل التجارية كان يعم الجميع تجارا كانوا أو حكاما أو قبائل من التي تمرُّ من أراضيها طرق القوافل ، لذلك فالجميع كان معنياً بحماية القافلة من عبث أي عابث وإلا لفقد التجار مكاسبهم والحكام والقبائل الأتاوات والرسوم المفروضة على القافلة . وفي ثنايا بعض الوثائق القديمة ، نصوص اتفاقيات مرور القوافل (ترانزيت) والمبالغ الواجب دفعها للحاكم المسؤول عن السلع المنقولة عبر أراضيه ، وتشير إحدى الوثائق ، أن سلاطين واداي وبرنو وزندر ، بعثوا برسائل إلى شيخ فزان ، يحتجون على قيام بعض الافراد الخارجين عن جماعته بالاعتداء على إحدى القوافل التجارية ، عندما مرت من أراضي فزان ، طالبين منه التحقيق في هذا الأمر الخطير ، الذي سيؤثر إذا تكرر ، على الحركة التجارية بين بلدانهم وفزان وطرابلس ، كما طالبوا معاقبة المسؤولين عنه[١٢]

ومن الجلي أن الرحالة الأجانب كانوا يصوّرون الأمن في الطرق الصحراوية

١٢) انظر هذه الوثيقة رقم ٦٨٤ ووثائق أخرى حول المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين جهات مختلفة لتأمين سلامة القوافل ومقادير الرسوم الجمركية المترتبة على القافلة دفعها لشيوخ القبائل والحكام حين المرور من أراضيهم ـ دار المحفوظات التاريخية .

بهذا الشكل المفزع ، لأن سكان الصحراء كانوا كما يؤكد الرحالة أنفسهم على دراية كاملة بالأغراض الإستعمارية التوسعية التي يحملها هؤلاء الأوربيون ، بعمليات استكشافهم لمجاهل الصحراء ، لذلك فقد لقي بعض هؤلاء الرحالة الأجانب مصرعهم من سكان الصحراء ، وبعضهم الآخر منع من دخولها ، والذي استطاع منهم عبور الصحراء هم فقط الذين تعلموا اللغة العربية ، وتزيّوا بزي المسلمين ، وادعوا أنهم من أتباع الرسالة المحمدية[١٣] .

وفي القصة التي ينقلها بشير يوشع عن القافلة المؤلفة من ٢٠ ألف جمل ، والتي هوجمت من قبل إحدى قبائل الطوارق ، ما يؤكد أن أسباب تعرض القبيلة الطارقية للقافلة لم يكن السلب وإنما لخلاف قديم بين القبيلة المهاجمة والقبيلة التي كان رجالها يتولون نقل وحماية القافلة[١٤] .

القافلة داخل الوسط الافريقي :

حين تصل القافلة إلى محطتها الأخيرة في أفريقيا مثل : كانو ، كوكو ، تمبكتو ، واداي الخ تضع أحمالها في أماكن معينة ، ويقوم قائد القافلة بعد ذلك بالاتصال بقيم السوق هناك ، أو بالتجار المتنفذين حيث يتم التفاهم بين الطرفين على كيفية تصريف البضاعة والسلع المجلوبة من طرابلس ، مع الاتفاق على السلع الافريقية المراد حملها مع القافلة في طريق عودتها ، ويذكر فيلكس دوبوا أن السكان الإفريقيين خاصة في تمبكتو كانوا يستضيفون التجار الوافدين الى بلدتهم ثلاثة أيام وعلى التاجر العربي الضيف أن ينتقل في اليوم الرابع الى البيت الذي يستأجره لأيام إقامته الباقية ، وعادة يكون هذا البيت ملكا للمضيف الذي استضاف التاجر في أيامه الثلاثة الأولى ، كما يقوم صاحب البيت بتزويد مضيفه بالأسعار اليومية وبأنواع البضائع المتوفرة أو عدم وفرتها ، وحال الزبائن الذين

١٣) انظر على سبيل المثال رحلة الرحالة الألماني هورفان مرجع سبق الاشارة إليه .

١٤) انظر تفاصيل هذه الحادثة - بشير يوشع - مرجع سابق - ص١٠٩

يحضرون للشراء منه ، ومساعدته في تأمين مشترياته ، وتقدم هذه الخدمات ضمن الاتفاق الذي يتم على أساسه تأجير البيت[١٥] .

وتنتظر القافلة حتى تتم عملية بيع ماحملته من سلع ، وتأمين المواد التي ستعود بها ، وقد شهدت تلك المناطق تغلغل التاجر والداعية الليبي ، الذي يعتبر من الروّاد الذين وصلوا تلك المناطق والتي كانت تعتبر حتى وقت قريب من المناطق المجهولة والخطرة ، وقد ترك المواطن الليبي بصماته في تلك المناطق النائية ، فساهم في نشر الرسالة المحمدية وبناء المساجد ودور الوعظ والإرشاد ، ويذكر دوبوا أن في تمبكتو حي خاص بالتجار العرب كان يرأسه تاجر ليبي[١٦] .

١٥) مصطفى بعيو ـ المراجع في تاريخ ليبيا ـ ج٢ ـ طرابلس تونس ـ الدار العربية للكتاب س ١٩٧٥ ص١٠٢

١٦) المصدر السابق نفس الصفحة

● مدن ومراكز التجارة الليبية

إن من يبحث في تاريخ نشوء المدن الليبية ، يجد أن بعضا من هذه المدن لم توجد الا بسبب وقوعها على طريق تجاري ، خصوصا بالنسبة لمدن الصحراء ، فالعديد من هذه المدن ، لاتمتلك المقومات الأساسية لحياة الانسان كفقرها للمياه الوفيرة ، والأرض الغنية ، والمناخ الصحي المناسب ، ورغم ذلك فقد احتلت هذه المدن في العهود السابقة ، مراكز الصدارة بين المدن الليبية الأخرى ، لسبب واحد هو حاجة القوافل التجارية لوجودها كي تكون مركزاً للراحة والتقاط الأنفاس ، بعد رحلة طويلة شاقة ، ولعل ذلك يوضح عوامل اندثار هذه المدن أو ضعف أهميتها بعد توقف تجارة القوافل عبر الصحراء في بداية هذا القرن ، وفيما يلي نبذة موجزة عن أهم مدن تجارة القوافل ، التي كانت تتنافس فيما بينها على احتلال المراكز الأكثر أهمية في كل ما يتعلق بالقافلة وتجارها .

١ـ طرابلس : تعتبر طرابلس أهم المدن التجارية الليبية إطلاقا منذ العهد الروماني ، فقد كانت الملتقى الذي تحط فيه سلع أواسط أفريقيا مع سلع الشرق وسلع أوربا وفيها يتم تبادل هذه السلع وإيصالها الى مواطن استهلاكها ، وكان عدد سكانها في العهد العثماني حوالي ثلاثين ألف نسمة ، كما كانت مركزاً للوكلاء التجاريين لدول العالم المتعددة من العالم عربا واوربيين وأفارقة ، ونظراً لكثافة الحركة التجارية فيها فقد تصاعدت المشكلات والخصومات التجارية ، فأقيم في طرابلس أول محكمة تجارية وكان ذلك عام ١٨٥١ ، ورغم أن هناك عدداً كبيرا من التجار الليبيين ، طرابلسيين وغدامسيين الا أن هناك عددا كبيرا من التجار اليهود والاجانب الذين نموا كطفيليات دخيلة في المجتمع العربي الليبي ، واتصفت أعمالهم باستغلال وامتصاص جهد المواطن العربي والتحايل عليه ، بمباركة قنصلياتهم وأمام نظر السلطات العثمانية ، كما سوف أوضح ذلك فيما بعد عند الحديث عن السلع التجارية. ونظرا لكون تجارة القوافل كانت تعتبر من اهم

مصادر تمويل خزانة الولاية ، فقد أهتم العثمانيون في بناء أو توسيع المرافق التي تحتاجها هذه التجارة في طرابلس ، كتوسيع الميناء وبناء الأرصفة اللازمة لنقل وتفريغ السفن ، وأيضا توفير الموازين والمكاييل والمكابس وغيرها ، كما تزايدت تبعا لذلك الأسواق العامة التي يتم فيها البيع أو الشراء ومقايضة السلع المستوردة والمحلية . والواقع أن أسواق طرابلس في العهد العثماني ، كانت كخلايا النحل من كثرة الوافدين اليها من كل جهة ومنطقة ، من داخل حدود التراب الليبي أو من خارجه ، كما كان هناك فنادق يلتقي فيها التجار مع أصحاب الجمال وعابري الصحارى حيث يتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل القافلة وعلى حجمها واتجاهها ، كما كان يتم فيها التنسيق بين التجار والوكلاء والسماسرة على السلع المراد نقلها أو جلبها من الوسط الافريقي(١٦ مكرر)

٢ـ مصراته : كانت هذه المدينة ومازالت من المدن الليبية الهامة ، وقد كانت في العهد العثماني ، تحتل مركزاً تجاريا هاما ، بسبب موقعها على شاطىء البحر . وهيأ لها ميناؤها قصر أحمد السبيل لإقامة صلات وثيقة مع البندقية وتجارها ، حتى أن هذه الدولة افتتحت فيها فرعاً لقنصليتها العامة يديرها نائب للقنصل وذلك منذ القرن السادس عشر ، هذا بالإضافة إلى أن معظم القوافل التجارية المتجهة الى أواسط أفريقيا أو إلى مصر كانت تتخذ من مصراته محطة رئيسية لرحلاتها . وقد كان عدد سكانها حوالي أربع آلاف نسمة ، كما أن هذه المدينة استمدت شهرتها من بعض السلع التي تنتجها محليا وتجد أسواقا رائجة في داخل ليبيا وخارجها كالسجاد والمرقوم (نوع من السجاد الصوفي الخشن) والكليم (البساط العادي) ، وكانت تصدر إلى تونس والجزائر وعدد من الدول الافريقية .

٣ـ بنغازي : لم تنتعش هذه المدينة وتتمكن من احتلال مركز سياسي مرموق ، إبان العهد العثماني ، إلا حين اتخذها العثمانيون عاصمة لمتصرفية برقة ،

(١٦ مكرر) كورو ص١٢٧ ـ الطاهر الزاوي ـ معجم البلدان الليبية ـ طرابلس ـ دار مكتبة النور ـ ١٩٦٨ ـ ص٢٢٠ خليفة التليسي ـ حكاية مدينة .

وقد وصل عدد سكانها في أواخر العهد العثماني الى حوالي سبع عشر ألف نسمة ، غير أنها كانت من الناحية التجارية مدينة هامة ، حيث أنها ملتقى لجميع القوافل أو الوافدة من وإلى إمارة واداي في السودان ، وكانت أسواقها تعج بسلع أفريقيا وغيرها كريش النعام ، وعاج سن الفيل ، والجلود والمنسوجات المتنوعة ، وكانت تخرج منها سنويا ، قافلتان أو ثلاث قوافل ، نحو واداي وقد سبقت الاشارة الى أن الطرابلسيين ، كانوا يأتونها عن طريق البحر مع بضائعهم التي ستحمل الى السودان في الجنوب أو مصر والحجاز في الشرق ، بالاضافة الى أن سكان برقة وبقية المناطق ، كانوا يجتمعون فيها لبيع منتجاتهم الصناعية والزراعية لتجار القوافل ، والتزود بمنتجات الآخرين ، خاصة أيام تسويق الملح ، الذي تصدر منه كميات كبيرة الى تركيا والسودان ، وقد كانت المدينة خلال هذه المواسم التجارية ، تكتسي طابعا يمتاز بالحركة والزحام ، ويذكر بعض الرحالة أن عدد الجمال الرابضة في أسواقها أيام المواسم التجارية يزيد على ألفي جمل ، كما كان ميناؤها يمتلىء في هذه المواسم بالسفن التجارية الطرابلسية والتركية والايطالية وغيرها وكانت لبعض هذه الدول ببنغازي ، فروع لوكلائها التجاريين في طرابلس .[١٧]

٤ـ غدامس : يتراوح سكان غدامس ، في العهد العثماني بين ثلاث آلاف وخمس آلاف نسمة ، وقد لقبها الكثير من الرحالة العرب بعروس الصحراء ، وكان لموقعها المتوسط بين ليبيا وتونس والجزائر دور كبير في جعلها تحتل مركزاً هاماً في تجارة القوافل ، يضاف الى ذلك النشاط والذكاء العملي ، الذي امتاز به سكان هذه المدينة ، حيث استطاعوا لفترة طويلة السيطرة على أسواق تجارة القوافل المتجهة الى غات وكانو ، أو المتجهة إلى الغرب ، الامر الذي درَّ على البلاد أموالا طائلة حتى قيل ان الغدامسي يكيل الذهب كيلاً ، وقد زاد من أهمية المدينة غزارة مياهها العذبة ، خاصة مياه ينبوع عين الفرس ، وكذلك كثرة أشجار النخيل والفاكهة عموما ، كما توفرت فيها بكثرة ، الجمال وأدوات الركوب ، التي تحتاجها

١٧) بالنسبة الى مصراته وبنغازي أنظر كورو ص١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٥ .

القوافل ، وكانت القافلة القادمة من طرابلس أوغات ، تستبدل جمالها المتعبة في غدامس بأخرى مستريحة ، وبدت غدامس ، في ذلك العصر ، بسبب كل ما تقدم ، على درجة عالية من التقدم والتحضر ، نسبة إلى جاراتها من مدن وقرى ، ويعكس ذلك ماتبقى الآن من بنائها القديم من آثار ، ونمط الحياة المنتظمة التي كانت تعيشها الأسر الغدامسية ، وينفرد سكان غدامس عن غيرهم أن نساءهم محظور عليهن المرور في الشوارع والأسواق العامة ، وكن ينتقلن من مكان الى آخر عن طريق أسطح المنازل المتلاصقة بكل خفة ومهارة ، وقد ضمرت المدينة في أواخر العهد العثماني والاحتلال الإيطالي حين توقفت تجارة القوافل[١٨] .

٥ـ مرزق : تراوح عدد سكان مرزق في العهد العثماني بين أربع آلاف وخمس آلاف نسمة ، وحالها كحال غدامس ، كانت مزدهرة حين كانت القوافل التجارية تروح وتغدو منها ، ثم أخذت في الضمور حيث توقفت هذه القوافل ، وكانت مرزق عاصمة لمنطقة فزان لتوسطها الصحراء الليبية وتوفر المياه فيها ، كانت معظم القوافل الصحراوية ، تلجأ إليها للراحة وتبديل الجمال ، وأيضا لبيع السلع التي تحملها والتزود بسلع أخرى من انتاج البلاد أو المجلوبة من مناطق أخرى بواسطة الحجاج مثلا ، وتبعا لذلك فقد اتسعت أسواقها ، وتنوعت السلع المعروضة فيها ، وتقاطر الناس عليها من كل فج بالرغم من أن مناخها كان غير صحي بسبب السمتنقعات الآسنة التي كانت منتشرة في بعض ضواحيها والتي تسببت في تكاثر البعوض الحامل لحمى (الملاريا) (البرداء) واشتهرت مدينة مرزق أيضا مع مدينة غات القريبة منها ، بحياة اللهو ، حتى أطلق عليها بعض رحالة الغرب اسم (باريس الصحراء) ومرد ذلك أن رجال القافلة الذين أنهكهم التعب بعد قطعهم مئات الكيلو مترات عبر الصحراء الجافة القاحلة ، كانوا يحتاجون الى أيام راحة واستجمام ، تمكنت مدينة مرزق من تأمينها لهم ، خصوصا وأن جيوب هؤلاء الزوار مليئة بالذهب وأحمالهم بالنفائس من السلع ، حتى بلغت حياة اللهو

١٨) انظر كورو ص١٤٢ ـ بشير يوشع ـ غدامس ـ ملامح وصور ـ بيروت ـ دار لبنان ١٩٧٣ ص٩٠ ، الزاوي ص٣١٦

فيها درجة المجون ، غير أن تلك الحياة اللاهية ، كانت وراء ولادة تلك الالحان والاغاني الشجية العذبة ، التي تعرف باسم (اللحن الفزاني) والتي تهافت عليها الموسيقيون — حتى يومنا هذا — يركبون على أوزانها المتعددة وايقاعاتها الكثيرة وجملها الموسيقية الغنية المطواعة كلمات وألحان جديدة .

وطريق القوافل الرئيسي المنطلق من طرابلس الى تشاد (كوكا) كان لابد أن يمر من مرزق ، غير أن القوافل المتجه اليها أو المنطلقة الى جميع الجهات والمدن الليبية ، كانت متواصلة بدون انقطاع في شهور السنة كلها ، واعتاد حاكمها أو سلطانها كما كان يدعى ، أن يخرج بنفسه لاستعراض البضائع والسلع المجلوبة على الجمال، ليختار مايحلو له ولحاشيته ماشاء منها كذلك تحديد الرسوم الجمركية الواجب على القافلة دفعها لخزينته الخاصة وقد أحيطت المدينة بسور مرتفع لحماية القوافل وسلعها من اللصوص والعابثين ، وحين تدخل القافلة المدينة ، تنيخ جمالها وسط الأسواق والساحات المخصصة لها . وللسور أبراج متعددة يصعد اليها الحراس المسلحون للمراقبة [11] ، ويتجمع في المدينة ، الوكلاء وأصحاب جمال القافلة في أحياء مخصصة ومقسمة ، كحي السواكنة ، خاص بأهل بلدة سوكنة ، وحي الهوانة ، خاص بأهل بلدة هون وهكذا ، وتمتلىء أسواق مرزق كغيرها من المدن التجارية بالسلع الواردة من أوربا عن طريق طرابلس ، وسلع أفريقيا والسلع الشرقية التي يجلبها الحجاج والقوافل القادمة من الحجاز ومصر .[19]

٦ـ غات : امتازت هذه المدينة كمرزق ، بأنها واحدة من أهم محطات طريق القوافل وقد استعصت على السلطات العثمانية ، وكذلك على كل أجنبي سواء كان رحالة أو عابر سبيل وحين خضعت للعثمانيين في عام ١٨٦٧ كان ذلك بمحض إرادة أهلها ، خوفا من المستعمرين الافرنسيين الذين كانوا يحتلون الجزائر ورنت أعينهم لغات ، وكانت أهم القوافل التي تمر منها هي المتجهة من طرابلس عن طريق غدامس إلى كانو ، وغالبا ما تكون قافلتين في العام ، يضاف الى ذلك

١٩) عن مرزق انظر- جامي ص١١٢ - كورو ص١٤٣ و ١٤٤ ، الزاوي ص١١٠ .

القوافل الصغيرة التي تنطلق منها أو تأتي إليها من المناطق الليبية الأخرى ، وأيضا من الجزائر . كما كانت سوقا هاما لقبائل الطوارق ، وقد وفرت المدينة للتجار ورجال القوافل والزوار والوكلاء ، الفنادق والنزل لسكناهم . وللمدينة أربعة أبواب أهمها الباب الجنوبي ، ويدعى باب تفاغت وكُرّست الساحة التي أمامه للقوافل ، وتزدحم الساحة بآلاف من الرجال والنساء المشترين والبائعين ، خاصة وقت وصول القافلة ، حيث تتجول النساء الحاملات للزاد والطعام والمياه بين أفراد القافلة لبيع مايحملن أو المقايضة بما يرغبن من سلع مجلوبة ، مثل المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية الأوربية ، وأيضا أردية طرابلس وتونس وتوات والجلود السودانية والوسائد والأحذية وغيرها .

وتتم الصفقات التجارية الكبيرة في النزل أو الفندق الذي يقيم فيه أصحاب القافلة ووكلاء التجار ، وقد كان عدد سكان غات إبان العهد العثماني لايزيد عن ثلاث آلاف نسمة .[٢٠]

٧ـ أوجلة : اشتهرت هذه البلدة ، بتمورها وحبوبها الوفيرة منذ القدم بسبب وفرة مياهها فهي تعتبر من الواحات الصحراوية الغنية ، غير أن وقوعها على الطريق الصحراوي التجاري الممتد بين بنغازي وواداي ، زاد من أهميتها وغناها ، وتذكر المصادر التاريخية أن نصف جمال أي قافلة من القوافل المتجهة إلى أواسط السودان مع الرجال الذين يقودونها كانوا من أوجلة ، لكن توقف هذا الطريق في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ، أضر بمكانة هذه المدينة وان ظلت غنية بنخيلها وزراعتها .[٢١]

٨ـ الكفرة : وهي أيضا من الواحات الغنية ، وواحدة من المحطات التي تتوقف فيها القوافل التجارية ، المتجهة من بنغازي إلى واداي ، وهي ممر للقوافل المتجهة من الجنوب إلى الغرب نحو مصر والحجاز ، وقد ظلت هذه البلدة ، تتمتع

٢٠) جامي ص١٣ ومابعدها ، كورو ص١٤٥ ، الزاوي ص٢٣٨ .

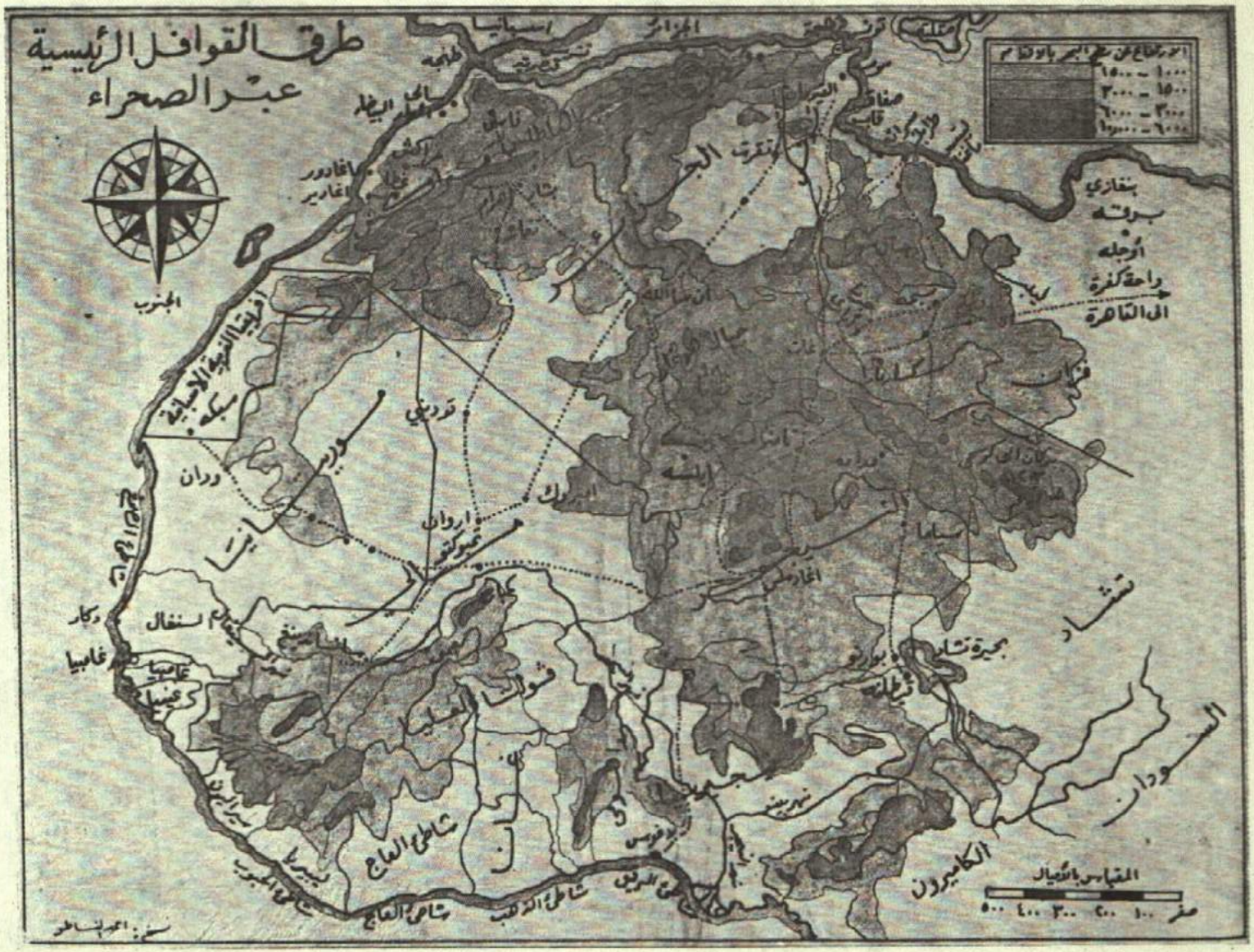
٢١) كورو ص١٤٧

باستقلال ذاتي ولم تخضع للسيطرة العثمانية إلا في السنوات الاخيرة لحكم العثمانيين[٢٢]

٩- زويله : هي بلدة صغيرة تقع في قلب الصحراء فيها نخيل وبساط الزرع ، أخذت أهميتها التاريخية من وقوعها على الطريق الصحراوي الذي تمر منه القوافل من والى أفريقيا ، حيث كانت تعتبر من المراكز الهامة للتجارة ، كما أن هذه البلدة من أوائل المناطق التي افتتحها العرب المسلمون في ليبيا ، بعد طلميثة والمرج وأجدابيا ، حين اتجه القائد العربي عقبة بن نافع الفهري مخترقا الصحراء اليها ، ويقول البلاذري ، أن عقبة تعاهد مع أهلها على الجزية ووضع عليها واحداً يطيقونه ، وأمره أن يأخذ الصدقة من الاغنياء فيردها على الفقراء ، ولم يلبث سكانها أن دخلوا جميعهم في الاسلام ، وقد أهملت هذه البلدة أيام العثمانيين خاصة بعد ضمور الحركة التجارية ومنع تجارة الرقيق المجلوب من افريقيا الوسطى .

١٠ - مدن سهل جفارة : وهي سوكنة وهون وودان ، واشتهرت هذه المنطقة بحيوية ونشاط أهلها ، وحرصهم على التعلم في العهد العثماني ، ويذكر عبد القادر جامي أن في سوكنة وحدها وهي بلدة صغيرة ، مدرستين ابتدائيتين ، كما كانت هذه المنطقة مصدرا رئيسيا لتزويد أي قافلة بالرجال والأدلاء والجمال ، كما امتازت أيضا بصناعتها التقليدية ، كالاحذية المزركشة بالحرير والفضة ، وأرديتها الصوفية الرقيقة التي كانت تنافس نظيراتها من انتاج مناطق أخرى ليبية أو تونسية .

٢٢) كورو ص ١٤٧ والزاوي ص٤٢ .


طرق القوافل الرئيسية
عبر الصحراء
الجنوب
بنغازي
برقه
أوجله
واحة كفرة
الى القاهرة
الجزائر
طرابلس
مرزق
غدامس
غات
غدامس
مرزق
كانو
زنفره
بوركو
بحيرة تشاد
السودان
الكاميرون
نهر النيجر
شاطئ العاج
شاطئ الذهب
شاطئ الحبوب
المقياس بالأميال
صفر ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠

● السلع المصدرة والمستوردة

١ - السلع المصدرة من انتاج محلي :

من المعروف أن العرب الليبين ، لم يكتفوا في العهود القديمة ، وفي العهد العثماني بالذات ، أن يكونوا واسطة لنقل وتوزيع بضائع وسلع الاخرين التي يستوردونها من جهات مختلفة من العالم ، بل كانت منتوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية تتصدر قوائم السلع التي تحملها قوافلهم عبر الصحراء أو على السفن عبر المتوسط ، ومن هذه السلع ، التي كانت تجد سوقا خارجيا ممتازا : الحلفا ، والملح ، والنطرون ، والجلود ، والصوف ، وأيضا المصنوعات الليبية التقليدية ، كالمنسوجات الصوفية والجلود والمنسوجات الحريرية والمصنوعة من وبر الجمال ، وكذلك الأحذية بالاضافة الى الحبوب والحمضيات والزيتون وزيت الزيتون ، وماء الزهر ، والحصر ، والمصوغات الذهبية والفضية والحيوانات كالغنم والإبل والغزلان ، ثم السمن والزبد والبيض والإسفنج .

وقد كانت ليبيا تصدر منتوجاتها ومصنوعاتها إلى كلٍ من تركيا ، وتونس ، والجزائر ، ومصر ، وانجلترا ، وفرنسا ، وايطاليا ، ومالطة ، واليونان ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وكانت تصدر لتركيا : الزيت ، وماء الزهر ، والدواجن ، والسمن ، والحصر ، والتمر ، والاسفنج ، والملح ، وتصدر إلى تونس والجزائر ومصر المنسوجات المختلفة ، والمصوغات الذهبية والفضية والدواجن والبيض والأردية والأحذية المزركشة والنطرون ، وتصدر الحلفا والجلود الى انجلترا ، والجلود إلى امريكا ، والبيض والصوف والفضة القديمة والحيوانات الحية والدواجن والإسفنج إلى فرنسا وألمانيا وايطاليا واليونان .[1]

(١) انظر حول ذلك ناجي ونوري ص ٥٧ .

الحلفاء :

لعب تصدير الحلفا دورا أساسيا في اقتصاد البلاد ، وذلك خلال النصف الأخير من القرن الماضي ، خاصة بعد أن تمكنت شركة يوري باري الإنكليزية من تحويل هذه المادة النباتية إلى ورق من النوع الجيد بدلا من القطن والخرق البالية ، ويذكر الرحالة ادوردورسي ، ان أول جريدة طبعت على ورق من الحلفا كانت صحيفة الأخبار الجزائرية عام ١٨٧٧ م

والحلفاء نبات عشبي من الفصيلة النجيلية ، وهو معروف منذ القديم من أيام الرومان ، وكان يسمى (سبارتوم تايغوم) وكان يستخدم في صنع الحبال والسلال والحصر والأحذية ، وترسل نبتة الحلفا أورقا خيطية يبلغ طولها الأقصى حوالي المتر ، وبعرض ١،٥ مليمتر ، ذات لون أخضر ، مرنة لا تتكسر ، وإذا ما قطعت طالت من جديد ، وتصفر الأوراق بعد قطعها ولكنها تحافظ على تماسكها وقوتها .

وتنبت الحلفا تلقائيا بكثرة خاصة في المناطق المتوسطة الأمطار بالجهات الداخلية المجاورة لمنطقة الشريط الساحلي ، وتزداد كمياتها في المواسم الممطرة ، وقد بدأ اهتمام الانجليز بهذه المادة ، عام ١٨٦٢ ، ونشط الليبيون في جمعها ونقلها على ظهور الجمال الى موانىء التصدير في طرابلس وغيرها ، وكان الجمل الواحد يحمل منها حوالي أربع قناطير ، ويقوم المختصون في موانىء التصدير بمساعدة مجموعة من النساء في فرز الأنواع الجيدة عن الرديئة ، وكان النوع الممتاز منها يدعى (العروس) ثم الثاني (سكوندو) والثالث والرابع . . . الخ ويبيع منها المواطنين ما يجنونه الى التجار والسماسرة بالشبكة (البالة) وكل شبكة كانت تزن حوالي ٢٤٠ كيلو غراما .

لقد صدرت ليبيا من الحلفا الى انكلترا عام ١٨٨٨ حوالي (٤٦) ألف طن . وقد آل الى خزانة الولاية من ضرائب الحلفا فقط ، عام ١٨٨٩ ، ٩٢٥٧ جنيها استرلينياً ، واذا عرفنا أن الضريبة المفروضة على هذا النبات هو العشر ، فان هذا يعني أن المبلغ الاجمالي لقيمة الحلفا المباعة ذلك العام وصل الى حوالي مئة ألف

جنيه استرليني ، وقد تضاعف هذا المبلغ في السنوات التالية ، حيث بلغ في إحداها (٢١٢) الف جنيه استرليني ، ونظرا لهذا المدخول الجيد ، أولت الدولة العثمانية اهتماما خاصا بجنيها وتسويقها وتصديرها غير أن المواطن الليبي لم ينل من هذه المبالغ الخيالية الا النذر اليسير ، فقد تعرض الى عمليات استغلال بشعة من قبل التجار والسماسرة خاصة اليهود ومن ملتزمي الضرائب العثمانيين ، فكان هذا المواطن يقضي يومه في حر الصحراء اللافح يجمع بيديه هذا النبات ثم يقوم بعد ذلك بنقله على جماله الى طرابلس لمسافة تزيد أحيانا عن مئة وخمسين كم ، ليجد أمامه مجموعة من المرابين والسماسرة. المستغلين مع ملتزمي الضرائب العثمانيين، ويذكر الدجاني أن المواطن العربي الليبي كان يتقاضى ٢٠ شلنا فقط عن القنطار ، يدفع منها قرشا وربع لملتزم الضريبة ، وعشرين باره عن كل شبكة مقابل وزنها ، وعشر بارات لصاحب الفندق ، فلا يبقى لديه إلا القليل ، وكان سعر الحلفا مرتفعا في بداية الأمر ، ولكن التجار بالاتفاق مع المستوردين الانكليز عملوا بكل وسيلة على أرغام المواطن الليبي على تخفيض سعره ، مستغلين بشكل لا أخلاقي ، حاجته وفقره ، وفي رسالة بعث بها متصرف الخمس إلى والي طرابلس ما يؤكد وقوع المواطن الليبي بين مخالب التجار والوكلاء والسماسرة ، ويطلب هذا الوالي الإذن من الوالي للتدخل للأخذ بنصرة المواطن من جشع التجار[٢] .

وبتطور الطلب على الحلفا ، فقد قامت الادارة العثمانية على إنشاء دار لصيانة الحلفا لمتابعة كل ما يتعلق بهذه التجارة من أمور وقد تولى أدارتها عدد من الموظفين والمختصين ، كما بنت رصيفاً خاصا لشحنها وهو رصيف الغزالة بطرابلس ، كما أنفقت الإدارة العثمانية ، حوالي ٢٩٥٠٠ قرش عثماني ، لتعمير مرسى خاص بالحلفا في المنطقة ذاتها ، وخصصت بالقرب منه ساحة كبيرة لتجمع المادة فيها ، كما تولت شركات التصدير إقامة مكابس لضغط نبات الحلفا ،

(٢) انظر هذه الرسالة في الوثيقة رقم ١٦٥٨ ـ دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء ـ

وجعلها في بالات تزن الواحدة (٢٠٠) كغ وكان كل مكبس ينتج حوالي (٢٤٠) بالة في اليوم .

ولم تبر تجارة الحلفا بليبيا إلا في بداية هذا القرن ، ويعزو ناجي ونوري ذلك الى العوامل التالية : ـ

١ ـ استخراج الورق الجيد من لب الأشجار المستورد من السويد .

٢ ـ وجود أسواق أخرى غنية بهذه المادة ، مثل الجزائر واسبانيا ، وسهولة نقلها منها .

٣ ـ عدم جني المواطنين لهذه المادة بشكل علمي سليم ، اذ كثيرا ما كانوا يقتلعون النبته كلها من جذورها بدلا من أخذ أوراقها فقط ، الأمر الذي جعل المحصول يتناقص سنة بعد أخرى[٣] .

المـــلح

كان الملح حتى وقت قريب من أهم السلع التجارية التي تنتج في ليبيا وتباع في أسواق أفريقيا ، وقد وصلت أهمية هذه السلعة أن التجار يتبادلون حفنة من الملح بحفنة من الذهب ، كما كان حمل الملح يباع في السودان وأواسط أفريقيا بين مائة وثلاثمائة دينار ذهبا ، وكان يباع في منطقة ولاته بين عشر مثاقيل الى ٤٠ مثقالا من الذهب وكانت بنغازي أهم سوق تتجمع فيه كميات الملح المحمولة إلى السودان أو الى غيرها مثل تركيا ، وكان التجار يجنون من تجارته مبالغ خيالية[٤] .

(٣) انظر حول كل ما تقدم عن نبات الحلفا ـ الدجاني ص ٢٤٧ وما بعدها ـ ناجي ونوري ص ٣٢ ، ٣٣ ـ خليل ساحل أوغلي ـ المصادر المتعلقة بليبيا ـ مجلة البحوث التاريخية العدد ٢ عام ١٩٨٠ ـ كورو ـ ص ٥٨ .

(٤) حول الملح انظر أحمد الياس حسن ـ سلع التجارة الصحراوية ـ الصحراء الكبرى مركز الجهاد الليبين ١٩٧٩ ص ٢٠٨ .

٢ ـ السلع المستوردة المصدرة

(١) **السلع المستوردة من أفريقيا** : سبق القول أن الارض الليبية ، كانت في العهد العثماني واحدة من أهم مصادر التوزيع التجاري الدولي ، ففيها تحط البضائع المستوردة من أواسط أفريقيا وأوربا والشرق ، ومنها يتم تسويقها مرة أخرى إلى البلدان التي تحتاجها . ومن أهم السلع المستوردة من أفريقيا :

١ ـ الجلود : كان الأوربيون والأمريكيون يتهافتون بشكل كبير على استيراد هذه المادة الخام ، ونظرا لعدم تمكن السوق الليبية المحلية من سد الطلب المتزايد من الجلود فقد عمد أصحاب القوافل على جلبها من أواسط أفريقيا ، خاصة جلد الماعز الذي يصفه الغرناطي في نخبة الأعجاب في تحفة الألباب [: إن هذا الجلد بعد دبغه وتحضيره يصبح هاما لصناعة الأخفاف والاخذية ، ويقدم للملوك والامراء ، فهو لا يبتل ولا يبلى ولا يفنى ، وهو طيب الرائحة ، وعندما يغسل بالماء الحار يعود كما لو كان جديدا ، ويتوارثه الأحفاد عن الأباء والاجداد][٥] .

وكانت هذه الجلود تعالج بادىء الامر بوضعها في الملح ونشرها في الشمس لعدة أيام ، ثم خزنها بانتظار وصول القوافل . وتنقل القوافل الجلود من مصدرها الرئيسي على شكل لفات ، تحتوي كل لفة على عشرة جلود تقريبا ، زنة كل لفة من ٤٠ الى ٥٠ كغ ، وحين تصل الى طرابلس ، كانت تُعبأ على شكل بالات ، تصل زنة البالة الواحدة حوالي ٣٢٠ كغ ، تكون جاهزة للتصدير عن طريق البحر . وكانت أسعار هذه الجلود تقدر بثمن الكيلو الغرام منها، وهذا السعر كان يختلف من سنة الى أخرى ، بل من قافلة الى قافله ، غير أن بعض المصادر تقدر سعر الكيلو من الجلد المصدر من ميناء طرابلس بـ ٥ الى ٦ فرنكات ، يذهب نصفها أو أكثر الى السماسرة والوكلاء ، وبلغ قيمة ما صدر من جلوّد عام ١٨٦٢

(٥) أحمد الياس حسن ـ سلع التجارة الصحروايةـ الصحراء الكبرى ـ طرابلس ـ مركز الجهاد الليبين للدراسات التاريخية ١٩٧٩ ـ ص ٢٠٦ .

مليونا ومئة وسبعة وخمسين فرنكا[٦] .

٢ - ريش النعام

احتلت سلعة ريش النعام مكان الصدارة في تجارة القوافل الصحرواية منذ القديم ، حتى قبيل نهاية السلطة العثمانية لليبيا ، وكان طير النعام كما تشير المصادر التاريخية موجوداً بكثرة على الأرض الليبية وعلى الأخص في جبال غريان وسهل جفارة وذلك حتى السنوات الأولى من القرن الماضي ، ولكن هذا الطير أخذ طريقه للإنقراض بعد أن تمادى السكان في اصطياده بشكل كثيف عشوائي لتلبية طلبات الأسواق الأوربية الملحة على ريشه ، فقد كان يتم اصطياد النعام بالأسلحة النارية ، بتصويبها على أوكاره فتقتل الكبير والصغير وتحطم بيضه ، بينما كان في السابق يصطاد بواسطة الافخاخ والشباك . وبعد نقص ثم انقراض هذا الطير محليا ، اتجهت الانظار نحو مناطق الوسط الأفريقي ، حيث تولت القوافل نقل جلده وريشه الى طرابلس ومنها يصدر الى اوربا ، وكان الناس المختصون بهذه التجارة يسلخون جلد الطائر ويبيعونه كاملا بريشه ، ولكن، حفاظا على الطير، اكتفى بنزع الريش فقط ، بمعدل ثلاث مرات كل سنتين ، ويحمل ريش النعام في طرود على جمال ، زنة كل طرد ٦٠ كيلو غراما ، ويحمل الجمل طردين ، وحين وصول الريش الى موانىء التصدير الليبية ، يخضع لعملية تنظيف مبدئي ، ثم فرزه الى أصناف كان أجودها الريش ذو اللون الأبيض الناصع والرقيق الناعم الملمس ، ويأتي بعده الريش ذو اللون الرمادي ، ثم البني ، وهو ريش الأناث وسعره أقل من سعر الريش الأبيض ، ويحمل الطائر في كل جناح ما بين ثلاثين إلى أربعين ريشة ، والنعامة تضع بيضه في حدود ٤٠ يوما ، كما أن مدة تفريخ البيضة يستغرق مثل هذه المدة وبعد مضي سنة من عمر الطير تقريبا يصبح جاهزا لمنح الريش[٧] .

(٦) سلفادور بونو ص ٧٦ ، ٨٥ .

(٧) العد ١٣٨ من جريدة الترقي - ٢٧ ربيع الأول ١٣٢٨ه .

واستعمله الاوربيون في أغراض ترفيهية وتزينية ، وفي صنع المراوح والقبعات النسائية ، وكانت بعض النساء تضعه في شكل قائم على قبعاتها لتبدو قامتها أطول من قامتها الحقيقية ، كما استعمله الرجال بوضع ريشة أو أكثر على قبعاتهم ، ويذكر أن نابليون بونابرت إعتاد على وضع بعض ريش النعام على قبعته ليضيف الى مظهره العام بعض الطول وقد كان قصير القامة ، كما استخدم الريش للكتابة . وبلغت قيمة ما صدر من ريش النعام من ميناء طرابلس الى أوربا عام ١٨٩٢ حوالي مليون ومائة وسبعة واربعين ألف فرنك ، وبلغت أحيانا قيمة الريشة الواحدة البيضاء جنيهاً استرلينيا ، ، وكان هذا العام نهاية الصعود في الخط البياني لتجارته ، اذ بعد ذلك أخذت كميات التصدير في الانخفاض سنة بعد أخرى حتى توقف نهائيا . وتُعزي بعض المصادر الغربية إضمحلال تجارة ريش النعام الى جمعيات الرفق بالحيوان التي انتشرت في أوربا في القرن الماضي ، ونجاحها في اقناع الناس أن نزع الريش عن الطائر يتسبب في تعذيب هذا الحيوان(٨) . وأن تقليعة (موضة) استعمال الأوربيون للريش توقفت غير أن حقيقة الأمر ليس تماما كما زعمت تلك المصادر الغربية ، فجريدة الترقي الطرابلسية التي عاصرت ضمور تجارة القوافل الصحرواية عبر ليبيا وخاصة فيما يتعلق بمادة ريش النعام ، قد أفردت مقالا في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩١٠ جاء فيه أن سبب تراجع تجارة ريش النعام الليبية تعود للحرب الاقتصادية التي يشنها الغربيون على العرب المسلمين ، فقد قام عدد من التجار الانكليز بعد حصولهم على مجموعة من طيور النعام الحية ، بنقل هذه الطيور الى منطقة مناسبة من جنوب أفريقيا وأسسوا عام ١٨٦٥ شركة انجليزية اسمها شركة الكاب لتربية النعام ، وبدأت هذه الشركة بتربية ٨٠ نعامة واستمرت بهاحتى بلغ عدد النعام المربى عام ١٩٠٤ (٣٥٨) ألف طير بلغ صافي أرباحها مليونا من الفرنكات ، ثم انتشر تأنيس النعام في استراليا وأمريكا وانكلترا وفرنسا نفسها ، ولكي تحافظ شركة الكاب على احتكارية

(٨) انظر ديماريون جونسون ـ تجارة ريش النعام ـ مجلة البحوث التاريخية ع ١ ، ١٩٨١ ص ١٣٣ وما بعدها ومصطفى بعيو ص ١٦٩ .

تربية هذا الحيوان ، فرضت غرامه قدرها ٢٥٠٠ فرنكا على كل طائر و١٢٥ فرنكا على كل بيضة تضبط مهربة من مزارع الشركة .

وتضيف الجريدة أن ولاية طرابلس الغرب صدرت من ريش النعام من عام ١٨٦٢ الى عام ١٨٧١ م ما قيمته ٣٠ مليونا من الفرنكات ومن عام ١٨٧٢ الى عام ١٨٨١ مثل تلك القيمة ، ثم هبطت القيمة إلى ٢٥ مليوناً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ - ١٨٩٢ وإلى ١٤ مليون من الفرنكات فقط بين عامي ١٨٩٢ - ١٩٠١ ، أي أن الولاية خسرت في ٢٠ سنة فقط نصف قيمة ما صدرته من ريش النعام الى الخارج والحبل على الجرار[٩] .

ونتج عن ذلك توقف التجارة بهذه السلعة ، ويذكر أن إحدى القوافل الطرابلسية قد أصيبت بخسارة جسيمة نتيجة هذا التوقف فحين انطلقت القافلة من طرابلس كان سوق ريش النعام على أشده من السخونة ولكن حين عادت وعلى جمالها عشرات القناطير منه كان حال السوق قد تغير ولم تجد شاريا لبضاعتها كما حدث مع التاجر محمد الصقر الذي اضطر لاعلان إفلاسه بسبب عدم تمكنه من بيع ريش النعام الذي جلبه من السودان ووضع فيه كل ما يملك ، وقد اصدرت المحكمة التجارية في طرابلس قرارا بالحجز على أملاكه وبيعها بالمزاد العلني لتسديد ديونه[١٠] .

د - عاج الفيل

كانت هذه السلعة كسابقتها ، من السلع التي تجد لها رواجاً كبيراً في اسواق أوروبا ، غير أن أهميتها أخذت في التضاؤل شيئاً فشيئاً ، وكانت استعمالات عاج الفيل انحصرت في صنع التماثيل ومقابض السكاكين والملاعق وغير ذلك . وكان العاج على نوعين نوع ثمين ويجلب من بورنو ، ويمتاز بنعومة ملمسه ، وبياضه

(٩) جريدة الترقي الطرابلسية العدد ١٣٨ ، ٢٧ ربيع الاخر ١٣٢٨ هـ .

(١٠) انظر قرار المحكمة الصادر بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٩ هـ - دار المحفوظات التاريخية .

الناصع وسهولة تشكيله وتقطيعه ، والنوع الآخر والمعروف بالسوداني فهو أكثر صلابة وأقل بياضاً ، وبلغت قيمة ما صدر من العاج الى اوروبا عام ١٨٩٢ مائتين وسبعة وأربعين ألف فرنك ذهبا وانخفض عام ١٩٠٤ الى خمسين الف فرنك فقط[١١].

الذهب

هذا المعدن كان ومازال السلعة التي تتسابق الأيدي لاقتنائها والتهافت عليها ، وقد وجد هذا المعدن في مناطق كثيرة من العالم بكميات متفاوتة ، وبالنسبة لتجارة الصحراء ، فقد تركزت جهود تجار القوافل على جلب الذهب من أواسط أفريقيا خاصة من روافد نهري السنغال والنيجر ، وكذلك من مناطق أخرى من مالي وغانه ، حتى أن الرحالة العرب المسلمين بالغوا في كميات ذهب الأخيرة فقالوا : إن أرضها كلها ذهب . وكان سكان البلاد الأفريقية يجمعون تراب الذهب المتجمع على مساقط الأنهار والتلال ، وعمد السكان في الفترات الأخيرة الى استخراج الذهب الخالص بعد تسخين التراب الممزوج بالذهب وفصل المعدن النقي عن الشوائب . . ومنذ بداية القرن السادس عشر احتكر العرب الليبيون تقريبا تجارة الذهب بجلبه من مصادره الأفريقية ، وكانت القوافل تبادل الذهب بالملح المجلوب من بنغازي ، ولم تكن كميات الذهب المجلوبة تصدر كلها بل إن قسماً كبيراً يبقى في البلاد ليدخل ومعدن الفضة في صناعة المصوغات والحلي والألبسة الموشاة بهذين المعدنين ، وفي سك النقود المحلية[١٢].

٥ ـ الرقيق

مارس الإنسان منذ العهود القديمة جدا تجارة الرقيق ، ولم تتوقف التجارة

١١) بونو ص ٨٦ . كورو ص ١٠٦ .

١٢) ابراهيم حركات ، دور الصحراء الأفريقية في التبادل والتسويق في العصر الوسيط ـ مجلة البحوث التاريخية ـ العدد الاول عام ١٩٨١ ص ٢٩ وما بعدها . كذلك أنظر عن تجارة الذهب احمد الياس حسين ص ٢٠٤ و ٢٠٥

غير الانسانية إلا في القرن التاسع عشر ، ومنذ اتفاق الدول الأوربية في يونيو ١٨١٥ بمؤتمر فيينا على إلغاء تجارة الرقيق ، وقد عرف العرب كغيرهم من أمم الأرض هذا النوع من التجارة ، وكانوا يستقدمونه من جهات مختلفة من العالم ، وساهمت القوافل التجارية الصحراوية في نقل الرقيق الاسود من أواسط افريقيا ، وكان معظمه يرسل الى تركيا أو إلى أوروبا ، غير أن ما كانت تجلبه القوافل عبر الصحراء من الرقيق ليس بتلك الكثافة أو الأعداد الكبيرة ، كما حاولت المصادر الاستعمارية تصويره لتشويه سمعة العرب أمام الافارقة الزنوج الذين استعمرهم الأوربيون وأذلوهم واضطهدوهم بشكل رهيب ، مع الإشارة إلى أن حصول رجال القافلة العربية على الرقيق ، كان يتم عن طريق التراضي وليس الإرغام أو الإكراه ، فالظروف القاسية التي كانت تعيشها أفريقيا السوداء في تلك الايام ، بسبب انتشار الفقر والحرمان ، كانت تدفع بالناس الى بيع ذواتهم أو أولادهم ، يضاف الى ذلك أن افريقيا الوسطى شهدت قيام ممالك وإمارات تولى الحكم فيها أنفار من المستبدين الأتوقراطيين ، كانوا يعتبرون كل من هو داخل حدود سلطتهم من بشر وأرض وحيوان ملكا خاصا لهم ، يتصرفون فيه كما يشاؤون ، ووفق ما يهوون فكانوا حين تضيق أحوالهم المالية يعمدون الى بيع رعاياهم إلى تجار القوافل .

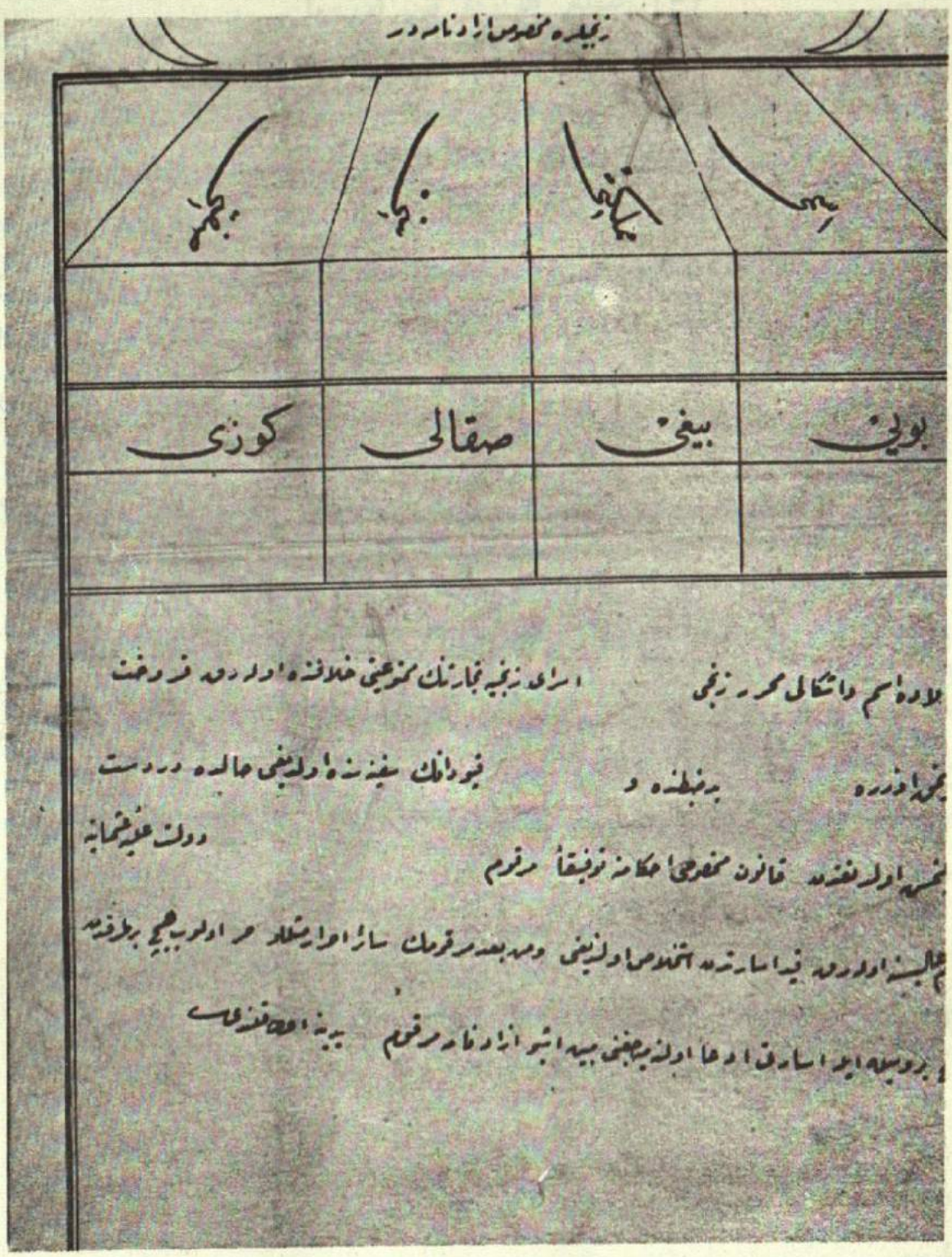
ومن ذلك يتضح أن العرب حين تعاملوا بتجارة الرقيق التي كانت مباحة في تلك الأيام ، كانوا أرحم ألف مرة من غيرهم ، وخصوصاً من الأوروبيين والأمريكيين الذين استعملوا وسائل في غاية من الوحشية والقسوة سواء في حيازة الرقيق الذي كان يتم عن طريق الخطف والاكراه ، أو في طريقة معاملتهم لهم الخالية من معاني الإنسانية والأخلاق ، ولعل قصة الجذور التي صدرت مؤخرا تكشف الستار على ما كان يعانيه الانسان الأسود على يد الرجل الأبيض الامريكي .

وفي غمار حملة التشويه والتضليل التي مارسها الغربيون فقد عمدوا للظهور بمظهر الشفيق الرحيم مع الزنوج ، فأوعزوا لبعثاتهم التبشيرية المسيحية التي كانت

الجسور التي عبروا عليها للوصول الى استعمار الرجل الأسود ، بأن يشنوا حملة دعائية ضد العرب المسلمين واتهامهم بظلم السود باسترقاقهم واستعبادهم ، ومن جملة الحركة المسرحية البهلوانية التي قام بها اولئك المبشرون لتحقيق ذلك المأرب قاموا بشراء مجموعة من الارقاء من الليبيين ثم اطلاق سراحهم ويذكر اتوري روسي الذي أورد ذلك ، واعتبره قمة الانسانية الايطالية التبشيرية ، يذكر أن معظم - إن لم يكن كل - من حررته الارساليات التبشيرية رفض التخلي عن الليبيين وعادوا الى أصحابهم العرب الليبيين من تلقاء أنفسهم ، وبعد أن يستغرب روسي هذا التصرف واصفا هؤلاء الرجال بأوصاف مشينة ، يضطر للاعتراف بأن هؤلاء الرجال الارقاء تخلوا عن الحرية التي منحتها لهم البعثات التبشيرية - لأن معاملة العرب المسلمين للرقيق كانت معاملة إنسانية ، ويقول في هذا الخصوص : (ومن الحق أن يقال : إن وضع هؤلاء الأرقاء لم يكن قاسيا ، وأن اصحابهم كانوا يعاملونهم معاملة إنسانية في العادة ، كما أن أوضاع العبيد في البيئة الإسلامية لم تكن مهينة ، كما يمكن أن تبدو على ضوء الأفكار الحديثة في المساواة بين البشر)[١٣].

١٣) انظر اتورى روسى ص ٣٨١ .

يجدر القول أنه إذا كان العرب قد استرقوا أعداداً من البشر في وقت لم يكن فيه الرق عيباً أو ممنوعاً ، فإن الأوروبيين والأمريكيين قد استعبدوا شعوباً كاملة وأهانوا كرامتها وكبريائها ، وتبقى إثارة الكتاب الغربيين لقضية الرق في الزمن السابق واستهجانه ، مع مباركة استعباد الشعوب وسحقها ، كما فعل المستعمرون الغربيون ويفعلون الآن تبقى في إطار المغالطات التاريخية الداعية للأسف والسخرية معاً .



شهادة عتق تُمنح للرقيق الذي تم عتقه بعد إصدار قانون تحريم التجارة بالرقيق .

٦ - سلع أخرى مختلفة

يضاف إلى تلك السلع الرئيسية التي كانت تنقلها قوافل الصحراء من افريقيا ، مجموعة أخرى من السلع الثانوية كالعنبر ، والشب الأحمر ، وبعض انواع التوابل ، وجلود الحيوانات المتوحشة (النمور والفهود والثعالب) ونبات السنامكي ، واللبان ، والشمع ، والكحل ، وقرون وحيد القرن ، والحناء ، والصباغ الأزرق ، والتمر الهندي ، والقرب الجلدية والبخور .

سلع مجلوبة مع الحجاج

كان استيراد البضائع الشرقية الآسيوية يتم عن طريق قوافل الحجاج سنوياً وأهم هذه السلع : النسيج الهندي (الحريري ، والصوفي ، والقطني ، والكتاني) اللآلىء ، بلسم مكة ، المسك ، عود الند ، البخور ، المر المكاوي ، العطور ، الشالات الكشميرية ، الحجارة الكريمة ، البن ، الفستق ، توابل متنوعه ، أساور وأقراط ذهبية فضية .

(ج) السلع الواردة من أوروبا

تعددت وتنوعت السلع الأوروبية التي كانت تحط في ليبيا ، لاستهلاك قسم منها داخليا ، وتصدير كميات منها الى أفريقيا ويمكن حصرها بالتالي :

ايطاليا يستورد منها : [illegible] ، العطور ، مواد طبية ، وكيماوية ، ثقاب ، صابون ، دهان ، حبال ، خيوط حريرية لنسجها محليا ، منسوجات صوفية ، منسوجات حريرية ، أخشاب ، أدوات منزلية ، ورق ، حديد ، معادن أخرى ، خزف صيني ، زجاج ، دقيق ، أرز .

فرنسا يستورد منها : شاي ، بن ، مواد طبية وكيميائية ، صابون ، عطور ، حبال ، منسوجات حريرية ، أدوات منزلية ، جلود مصنعة وكعوب أحذية ، فضة ، خزف صيني ، دقيق ، خضراوات مجففة ، شمع ، شرائط القصب المذهب .

ألمانيا يستورد منها : سكر ، شاي ، عطور ، مواد طبية وكيمائية ، حبال ، خيوط حريرية ، صوف ومنسوجات صوفية ، حرير ، حديد ، معادن مختلفة ، خزف صيني .

النمسا يستورد منها : سكر ، عطور ، خيوط حريرية ، كحول ، صوف ومنسوجات صوفية ، ملابس جاهزة ، أخشاب ، ورق ، حديد ، خزف صيني ، زجاج ، أرز ، خضراوات مجففة .

انجلترا يستورد منها : شاي ، عطور ، مواد طبية وكيميائية ، دهان ، حبال ، خيوط حريرية ، صوف ومنسوجات صوفية ، حديد معادن مختلفة ، شمع .

بلجيكا يستورد منها : ثقاب (كبريت)، دهان ، خيوط حريرية ، صوف وملابس صوفية ، حديد ، زجاج ، شمع .

واردات من الدول العربية والاسلامية

مصر يستورد منها: سكر ، خضراوات مجففة ، أرز .

تونس يستورد منها : صابون ، خضراوات مجففة ، فلفل أحمر .

تركيا يستورد منها : كحول ، دخان (تبغ) حطب وفحم ، أدوات منزلية ، معادن مختلفة ، أرز ، خضراوات مجففة .

وسبق الاشارة الى المواد التي يجلبها الحجاج معهم من ديار الحجاز معظمها من منتوجات الأقطار الآسيوية كالهند وجزر الهند الشرقية .

ومن المؤكد أن قيمة هذه الواردات وكمياتها كانت تختلف من سنة الى أخرى بحيث يتعذر وضع ضوابط ونسب ثابتة أو حتى تقريبية عن الكميات المستوردة وأثمانها ، وللدلالة على ذلك أورد أمثلة عن القيمة الإجمالية لبعض ما استوردته ليبيا من سلع خلال ثلاث سنوات متتالية ، حيث يتضح تذبذب نسبة الاستيراد صعودا أو هبوطا من سنة لأخرى ، والقيمة بالفرنك[١٤]

عام	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢
النفط	٧٢٠٠٠ف ذ	٩٠٠٠٠ ف ذ	٤٤٠٠٠ ف ذ
بن	٢٢٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠
توابل (بهارات)	١٧٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
دهان	٦٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٨٠٠٠
سكر	٥٨٠٠٠٠	٦٤٥٠٠٠	٧١٠٠٠٠
شاي	٢٩٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠
تبغ	٨١٠٠٠٠	٥٤١٠٠٠	٥٢٦٠٠٠
صوف	٢٨٥٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠

١٤) انظر حول كل ما تقدم عن المواد المستوردة محمد ناجي ص ٥٠ وما بعدها ـ الدجاني ـ ص ٢٦١ وما بعدها ـ وكورو ص ٩٠ وما بعدها .

الأسواق

وجود الأسواق وتعددها وتخصصها شيء ملازم لعمليات البيع والشراء ، وكانت المدن الليبية وقراها ابان العهد العثماني ، كثيرة الأسواق خاصة باسواقها الموسمية أو الأسبوعية مثل سوق الثلاثاء والجمعة والاحد . . الخ واسواق دائمة مثل سوق الترك بطرابلس وسوق الظلام ببنغازي ، كما كان لكل مادة أو سلعة سوق خاصة بها ، ففي طرابلس كان هناك ثلاثة عشر سوقا متخصصة بصنع وبيع سلع معينة : وهي سوق الخردجية (البقالة) سوق الحلقة (لصنع الأردية) سوق الفنيدقه (لنسج وبيع الأردية النسائية) ، سوق القزداره (لصنع الاواني النحاسية) ، سوق الحدادة ، سوق النجاره ، سوق الخبز ، سوق الخضرة ، سوق البنادق ، سوق النعال ، (البلاغجية) ، سوق الصاغة .

أما الاسواق العامة فقد اشتهر منها سوقان فقط: الترك والربع القديم والجديد ، وتمتاز هذه الأسواق بطابعها الشرقي أما الأسواق الاسبوعية فأشهرها: سوق الثلاثاء بطرابلس ، وسوق الاحد بطرابلس وهو مخصص لبيع الحلفا ، وسوق الاثنين والخميس بتاجوراء وسوق الأحد ، اما الأسواق الموسمية ، فتنصب عادة أيام وصول القوافل التجارية كاسواق مرزق وغات ، وغدامس ، وغيرها ، حيث تعرض فيها البضائع الواردة مع القوافل ، وكانت هذه الاسواق عادة تنصب في أرباض المدينة (خارج أسوارها)[١٥]

الاوزان

كانت البلاد الليبية تتعامل بالأوزان التالية :

١ — القنطار — يساوي ٢٨ ، ٥١ كيلو غرام

٢ — الأقة — تساوي ٢٨٢ ، ١ كيلو غرام

١٥) حول السوق انظر - خليفه التليسي - حكاية مدينة - طرابلس - تونس ، الدار العربية للكتاب ١٩٧٤ ص ١٩٤ ، كورو ص ٩٥ ، روسى ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٨٨

٣ — الأوقية — تساوي ٣٢ غراما

٤ — الدرهم — يساوي ٢ ،٣ غرامات

أي أن القنطار كان يعادل ٤٠ أقة ، والأقة ٤٠ أوقية ، والأوقية تعادل عشرة دراهم .

وكان يستعمل المثقال لوزن الذهب ، ويقسم الى ٢٤ خروبة ، والاوقية من الذهب تساوي ٦،٧٥ مثاقيل أي أن المثقال يساوي ١٨ ،٥ غرامات . وفي غدامس يزن المثقال الذهب ٣ غرامات وثلث كما كان دارجا في هذه المنطقة الوزن باوزان افريقية مثل ميزان (الأغدزي)نسبة إلى بلدة أغاديس عاصمة اقليم آير بجمهورية النيجير[١٦] .

المكاييل :

كان القمح والشعير والذرة والتمور . . الخ تقاس بمكاييل متعددة ، ويختلف وزن ما تحمله الكيلة الواحدة من مادة لاخرى باختلاف أحجام المواد ، فنجد مثلا أن وزن ما تعطيه الكيلة من القمح يزيد عما تعطيه نفس الكيلة من الشعير ، كما أن مقدار حجم وأسماء المكاييل كانت تختلف من منطقة الى أخرى وأشهر ما عرف من مكاييل في العهد العثماني :

١ — المارطه أو الكيلة المحلية ، تزن ٩ إقات ، أي حوالي ١١،٥ كغ من الشعير و١٦ كغ من القمح .

٢ — الكيلة الاستانبولية وتعادل حوالي ٣٢ كغ من الشعير و ٢٨ كغ من الذرة .

٣ — الويبه وتعادل ١٤ مارطه في جهات طرابلس وتكون أكثر أو أقل في جهات أخرى .

٤ — القفيز ويكال فيه عادة التمر وبه ٢٤ كيلة محلية .

١٦) انظر حول الأوزان وانواعها الوثيقة رقم ٤٢٧ والوثيقة رقم ١٣١٩ والوثيقة بلا رقم ـ دار المحفوظات التاريخية ، ونوري ص ٦٧ ويوشع ص ٢٦ و ٢٩

٥ — الصاع ، ويزن حوالي ٤ كغ من الشعير وأزيد من القمح . . .
٦ — الفقاسه وتزن حوالي كيلو غرام واحد .
٧ — الغراف ، وهو مكيال السوائل (زيت ، حليب . . .) ويزن حوالي أقه ونصف أي ٢ كغ تقريبا .
٨ — الجرة وهي أيضاً للسوائل ، تعادل ٦ غرافات وتزن حوالي ١٣ كغ .
٩ — الحدوق ، للسوائل أيضاً هي تعادل حوالي لترين .[١٧]

المقاييس :

بالنسبة للأقمشة :
— الذراع الهاشمي ويعادل ٤٦ سم
— الإنداره أو الهنداره ، وتعادل ٦٧ سم
بالنسبة للارض :
١ — الجابية ٩٠٠ متر مربع
٢ — الجدوله ٩ أمتار مربعه وفي بعض الجهات أقل من ذلك .[١٨]

وجرت العادة أن لا توزن اللحوم عند بيعها ولكن تباع بالقطع ، فالشاة تقسم إلى الأقسام التالية : النصف ، الربع ، الثمن ، نصف الثمن ، نصف نصف الثمن .
أما الحيوان الكبير (جمل أو بقرة) فيقسم بادىء الأمر الى ١٦ قطعة ثم كل جزء يقسم الى النصف والربع والثمن ونصف الثمن[١٩] .

الاوعية :

اعتاد الليبيون وضع محصولهم في الأوعية التالية :

١٧) نفس المصادر السابقة ونفس الصفحات مع جامى هامش ص ٨٨ و ٨٩
١٨) المصادر السابقة ، وأعود لأوكد أن جميع ما ذكر من موازين ومقاييس كانت أوزانها وأحجامها وحتى أسماءها تختلف من منطقة لأخرى يجد الباحث صعوبة في ضبطها جميعا .

١ ـ الغرارة : كيس كبير يتسع الى أكثر من ١٢٠ كغ ويصنع من شعر الماعز .
٢ ـ الشكارة : أصغر من الغرارة
٣ ـ الاكرود : وتوضع فيه المواد اللينة ، كريش النعام والثياب .
٤ ـ المزود : ويصنع من جلد الحيوان ، الماعز أو الودان . . . ويحمله المسافر معه ويضع فيه طعامه .
٥ ـ القفة : وتتسع لحوالي ٣٠٠ كغ
٦ ـ المحمل : ويصنع من نبات الحلفا ويكون من قفتين متصلتين يوضع على ظهر حيوان النقل .[٢٠]

الموازين والمقاييس والمكاييل الحديثة :

في عام ١٨٧٠ أصدر العثمانيون قانونا (نظام نامه)خاص باعتماد المتر الطولي والمتر المربع والمتر المكعب العشرية مع أضعافها وأجزائها ، أساسا للوزن والكيل والمقياس في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية ، ونص على أن يبدأ العمل في هذا القانون اعتبارا من الأول من شهر مارس ١٨٧١م على أن يترك عامين كمرحلة انتقالية لتصفية العقود والمعاملات المبرمه أو المتفق عليها على أساس الأوزان والمكاييل القديمة ، ويلزم الجميع في تطبيق المقاييس والموازين الجديدة في مارس من عام ١٨٧٣م [٢١] . مستثنياً من تطبيقه الدرهم الشرعي المعتبر من الأحكام الشرعية ، وكذلك العيارات والأوزان المتعارف عليها والمخصصة لوزن الذهب والمسكوكات الذهبية والفضية والمجوهرات [٢٢] .

١٩) يوشع ص ١٦٨ .
٢٠) المصدر السابق ص ٢٠٢
٢١) انظر المادة ١٠ و١١ من القانون ـ دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء
٢٢) المادة ١٤ من القانون

وأطلق القانون الأسماء العربية والإسلامية المعروفة قديما على المقاييس والأوزان الجديدة وذلك على النحو التالي :

الاطوال :	المتر الطولي	يسمى	الذراع الإعشاري
	الكيلو متر	يسمى	الميل الإعشاري
	الميريامتر	يسمى	الفرسخ الإعشاري
	الديسي متر	يسمى	عشر الذراع
	السانتيمتر	يسمى	الذراع
	الميليمتر	يسمى	معشار الذراع
الاراضي والمساحات	المتر مربع	يسمى	الذراع الاعشاري المربع
	الآر	يسمى	المربع
	الهكتار	يسمى	الجردب
السوائل :	الليتر		المكيال
	الهكتوليتر		الكيل
	الديسي ليتر		الظرف
الأوزان :	الغرام		الدرهم الإعشاري
	الكيلو غرام		الأوقيه الإعشاري
	الكنتال		القنطار الإعشاري

ورغم تشديد العثمانيين على الاعتماد على هذه الأوزان والمقاييس ، إلا أن المواطنين ظلوا يتعاملون فيما بينهم بما تعارفوا واعتادوا عليه من أوزان ومكاييل .

○ المصارف

لم تعرف البلاد الليبية المصارف إلا في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ، وكان معظم هذه المصارف فروع لمصارف كبيرة أوربية ، وقد افتتح العثمانيون في مدينة طرابلس فرعاً للمصرف العثماني السلطاني الذي كان مقره الرئيسي في استانبول ، كما افتتحوا مصرف الزراعة العثماني بطرابلس وأنشأوا له فروعاً في المدن الكبرى مثل بنغازي ومصراته والخمس ، وفي عام ١٩١١ وهي السنة الأخيرة للسيطرة العثمانية على ليبيا كان في البلاد المصارف التالية : مصرف كريديه ليونيه (فرنسي) ـ المصرف الانجليزي المالطي ـ مصرف روما ـ المصرف الألماني الشرقي ـ مصرف ناسيونال دي اسكمبتي ـ المصرف التجاري الايطالي . كما كان هناك مصدر ومستورد أجنبي و٩ وكالات تجارية[٢٣] .

○ أسعار السلع

لم تكن أسعار السلع في العهد العثماني ، تخضع لنظام ثابت ، أو إلى مراقبة حازمة من قبل السلطة ، وكانت هذه السلطة لا تتدخل في ضبط الأسعار الا حين يجأر الناس بالشكوى ويتصاعد تذمر المواطنين من جشع التجار وتلاعبهم في الأسعار ، خاصة أسعار السلع التموينية التي كانت تتعرض دائماً للاحتكار من قبل التجار أيام الجفاف والأزمات فيضاعفون من أثمانها ، ومثالا على ذلك نشرت جريدة الترقي الطرابلسية في عددها ٨٥ ، مقالاً هاجمت فيه التجار الذين استغلوا نقص مادة السكر في الأسواق ، بسبب مقاطعة العثمانيين للنمسا ، المورد الرئيسي للسكر الى طرابلس ، فعمد التجار الى إخفاء هذه المادة ، ثم بيعها بأسعار باهظة ، وقد وصفت الجريدة هذا العمل بالخسة والقبح ، مطالبة البلدية بالتدخل

٢٣) جريدة طرابلس الغرب العدد ١١٦٨/٧ رمضان ١٣٢٤ هـ .

لحماية الفقراء من عبث وجشع التجار[٢٤] ، وقد اعتادت جريدة العصر الجديد حين تنشر قائمة الأسعار اليومية على صفحاتها أن تتوج هذه القائمة بعبارة : الأسعار على الله ، إشارة ساخرة من الجريدة بأن هذه الأسعار الرسمية ، غير موثوق بها[٢٥] ومما يدل على أن السلطة كانت عاجزة عن ضبط الأسعار ، وكبح جماح التجار ، أنها كانت تعمد بين آن وآخر ، لإرضاء عسكرييها وموظفيها المتذمرين من الغلاء ، الى بيع هؤلاء ، بعض المواد التموينيّة ، بأسعار مخفضة عن سعر السوق[٢٦] .

وتسوق جريدة الترقي نموذجاً عن كيفية تلاعب التجار والمرابين بأسعار السلع فتقول أنه في عام ١٩١١ أصدرت متصرفية بنغازي قراراً بمنع تصدير الحبوب للخارج بسبب قلة محصول هذا العام لكن المتصرفية عادت بعد ذلك وأصدرت قراراً آخر يسمح بتصدير الحبوب ، وتوضح الصحيفة أن التجار كانوا وراء القانون الأول ثم الثاني ، فعندما صدر قرار المنع هبطت أسعار الحبوب الى درجة كبيرة فعمل هؤلاء التجار على شرائها من المزارعين بأسعار بخسة وعندما تم لهم ما أرادوا سعوا للتصريح بتصديره ليرتفع الثمن ويربحوا الكثير من جهد وعرق الفلاح الليبي الفقير[٢٧] .

ومن استقراء معطيات النظام الاقتصادي ، غير المنضبط ، الذي كان سائداً في العهد العثماني ، يمكننا أن نتعرف على مجموعة من العوامل ، كانت تؤثر في اسعار السلع بوجه عام :

١ ـ وفرة أو ندرة المادة في الأسواق .

٢٤) جريدة الترقي ـ العدد ٨٥-٤ ذي القعدة ١٣٢٦ هـ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ .

٢٥) جريدة العصر الجديد ـ العدد ٥-٢٠ ربيع الأول ١٣٢٧ هـ ـ ٢٦ مارس ١٩٠٩ .

٢٦) انظر في هذا الخصوص ، قرار مجلس ولاية طرابلس القاضي ببيع مرطة القمح للعسكريين والموظفين بسعر ٢٢ قرشاً ، بينما كان سعر المرطة من القمح في السوق ٣١ قرشاً ـ الوثيقة رقم ٦٩٠ ـ دار المحفوظات التاريخية السراي الحمراء ـ طرابلس .

٢٧) الترقي ـ العدد ١٣٤ ـ ١٧ رجب ١٣٢٩ هـ .

٢ ـ الحرية المطلقة المعطاة للتجار ، الذين يلجأون لاحتكار المواد لرفع أسعارها ، مع استغلالهم الجشع لحركة السوق عرضاً وطلباً .

٣ ـ القوة الشرائية للمواطنين ، التي كانت تتذبذب بين ارتفاع وهبوط ، اذ أن الدخل الفردي بوجه عام لم يكن مستقراً في رقم أدنى محدد ، لكون الاقتصاد الليبي في ذاك الوقت ، كان يعتمد اعتماداً أساسياً وكاملاً على الزراعة ، وبالتالي فإن هذا الدخل يرتفع في سنوات الخصب ، ويهبط حتى العدم في سنوات الجفاف .

٤ ـ الضرائب الحكومية المفروضة على السلع ، والتي لم تكن خاضعة لنظام ضريبي مدروس ، أو مراعياً للوضع المالي العام للمواطنين ، بقدر ما كانت هذه الضرائب مرهونة بمزاج الوالي بطرابلس أو السلطان بالاستانة وحاجتهما للأموال ، وعموماً فقد كانت الأسعار مرتفعة ، إذا ما قورنت بدخول المواطنين ، ويتضح ذلك إذا قورنت نسبة الأسعار ، بنسب الدخل للفرد ، فلو أخذنا مثلاً دخل شريحة من شرائح المجتمع الليبي ، وهم الموظفون ، تتضح الحالة البائسة التي كان عليها المواطن الليبي في العهد العثماني ، فمعدل رواتب الموظفين تتراوح ما بين ١٠٠ الى ٦٠٠ قرش في الشهر أي ٣,٥ الى ٢٠ قرشاً في اليوم الواحد ، وضمن دائرة هذا المرتب تقع الغالبية الساحقة للموظفين ، اذ نرى المرتبات ترتفع فجأة الى ٢٥٠٠ ق شهرياً لكبار الموظفين ، كالقضاة ومديري المصالح ، و٧٠٠٠ قرش وهو مرتب المتصرف الشهري ثم ٢٠٠٠٠ قرش مرتب الوالي في طرابلس وهؤلاء المحظوظون من الموظفين لا يشكلون سوى ٥٪ من مجموع الموظفين . كما يمكن أن نضيف الى الموظفين العاديين ، الصناع والعمال ، حيث كانت أجرة البناء الفني مثلاً عشرة قروش في اليوم والعامل العادي خمسة قروش[٢٨] كذلك علينا أن نضيف

٢٨) انظر حول مرتبات الموظفين الوثيقة رقم ١٦٣ ، ووثيقة بقائمة ولاة طرابلس ـ ونص رسالة الوالي أحمد راسم الى متصرف فزان مؤرخة في ٣٠ ذي القعدة ١٣٠٨ (١٨٩٠) وجميعها في دار المحفوظات التاريخية . كذلك العدد ١٣ من جريدة العصر الجديد ـ المؤرخة في ١٧ جمادى الأولى ١٣٢٧ هـ ٢٤ مايو ١٩٠٩ وحول مرتبات العمال الوثيقة بلا رقم من السجل رقم (١) ـ دار المحفوظات التاريخية ـ طرابلس .

الى هذين القطاعين ، المزارعين ، الذين كانت دخولهم السنوية لا تخرج ، في الأعم الأغلب ، عن دخول الموظفين والعمال ، ويمكن معرفة غلاء الأسعار بالنسبة للمواطن الليبي في عهد العثمانيين ، اذا أجرينا مقارنة بسيطة بين قيمة بعض السلع ودخل الفرد في العهد العثماني بما يماثلها هذه الأيام نجد فارقاً كبيراً ، وبناء على تلك المعلومات الموثقة يمكننا أن نقرر أن أكثر من نسبة ٦٠٪ ، من الشعب العربي الليبي ، كانت تعيش في العهد العثماني تحت خط الفقر ، والقلة القليلة ، قد لا تتجاوز السبعة بالمئة ، تعيش رغد وترف الحياة ، أما الطبقة المتوسطة فلم تكن نسبتها تتعدى ٣٥٪ فقط[٢٩] .

وفيما يلي نماذج عن أسعار بعض السلع في العهد العثماني مأخوذة من عدد من الوثائق وصحف ذاك العهد : (من عام ١٨٨١ الى ١٨٩٠)

المادة	الوزن	السعر
خبز	أقة (حوالي كيلوغرام وربع)	٧٠ بارة (حوالي قرشين)
شعير بنغازي	أقة	٥٠ بارة
أرز	أقة	١١١ بارة
سمن	أقة	عشرة قروش
زيت	أقة	خمسة قروش ونصف
سكر	أقة	ستة قروش
صابون	أقة	أربعة قروش
بصل	أقة	٢٣ بارة
فاصوليا	أقة	٩٣ بارة
حطب	أقة	٦ بارات
تبن	أقة	١٣ بارة

٢٩) الوثيقة رقم ١٣٤ - دار المحفوظات التاريخية .

وعن جريدة العصر الجديد كانت أسعار المواد عام ١٩٠٩ على الوجه التالي :[٣٠]

الحنطة الشامية	شوال (٢٦ أقة)	٢٩ قرشاً
الشعير الشامي	شوال (٢٠ أقة	٢٠ قرشاً
أزر	قنطار واحد	١١٦ قرشاً
سكر الكنسكي	شوال	١٨٠ قرشاً
سكر مرسيليا	شوال	١٠٠ قرش
سمن	صفيحة (٩٣ أقة)	١٤٨ قرشاً
فاصوليا	جرّة (٨٧ أقة)	١٤٥ قرشاً
بصل قريتلى	قنطار	٤٠ قرشاً

وكانت الأسعار تختلف من مدينة أو منطقة الى أخرى ، ففي عام ١٨٧٨ بلغت كيلة القمح في طرابلس ٣٤ قرشاً و٣٤ بارة وكيلة الشعير ٢٢ قرشاً و١٣ بارة ، أما في مصراتة فكانت سعر الكيلة من القمح ٢٩ قرشاً وكيلة الشعير ١١ قرشاً و٢٥ بارة أما مواد البناء فقد كان سعر ويبة الجير عشرة قروش وأقة المسامير ٨,٥ قروش ومائة جريدة بستة قروش ولوح الخشب بـ ١١,٥ قرشاً ونصف قرش ، وشوال الاسمنت ٧٥ قرشاً .

أسعار العملات الأجنبية :

دأبت إدارة المالية في طرابلس على إصدار نشرات بين الفينة والأخرى تحدد فيها أسعار النقد الأجنبي بالنسبة للقرش العثماني وفيما يلي نشرتين من هذه النشرات الأولى صدرت عام ١٨٨٨ والثانية عام ١٩٠٤ تلقيان الضوء على أسعار هذه العملات .

٣٠) العصر الجديد ـ العدد ٥ ـ ٢٠ ربيع الأول ١٣٢٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٠٩م .

● النقود والعملات المتداولة

حين حلّ العثمانيون في ليبيا أدرجوا عملتهم التركية بجانب العملات الأجنبية التي كان التعامل بها سائداً في البلاد ، وفي أوائل القرن السابع عشر ، حين آل حكم طرابلس إلى الدايات الذين عملوا على الإستقلال بالحكم عن السلطة المركزية باستانبول ، شهدت ليبيا نوعاً من النقود المحلية الخاصة بها ، ويذكر ابن غلبون أن محمد الساقزلي (١٦٣٣ ـ ١٦٤٩) هو أول من أسس داراً لسك وحدات من النقود الفضية المحلية عرفت باسم قرميل ، وكان القرميل يزن نصف درهم فضة ومن أجزائه الطرنيش الذي يساوي ربع القرميل ، وقد حصر تداول هذه العملية داخل ولاية طرابلس[١] كما أن الباي دالي ضرب نقوداً جديدة يقدرها برنياً بحوالي ١٢ ألف سكودو[٢] ثم جاء الداي خليل فسك نقوداً طرابلسية جديدة[٣] .

ولم تكن العملة الذهبية شائعة التعامل في ذلك العهد بل الشائع كانت العملة الفضية والنحاسية وكان النحاس يأخذ من المدافع القديمة والقدور الكبيرة التي لم تعد صالحة للإستعمال فتصهر وتحول الى نقود[٤] .

وبعد أن استقر الحكم بيد القرمانليين ، سكّوا نقوداً طرابلسية خاصة تشابه في أجزائها ووحدتها النقود العثمانية ، وإن كانت تتمتع بقيمة نقدية أعلى من النقود العثمانية ، حتى أن التجار الأجانب ـ كما يظهر ـ حرصوا على اقتنائها مما دفع يوسف القرمانللي ، الذي وقعت خزينته في ضيق مالي خانق ، الى إصدار قرار في عام ١٨٢٧ م حذّر فيه التجار والبحارة الأجانب من اصطحاب نقود ليبية أثناء

(١) ابن غلبون ص ١٦٣ .
(٢) برنيا ص ٢٠٦ .
(٣) ابن غلبون الصفحة نفسها .
(٤) برنيا ص ٢٠٦ و٢٠٧ .

عودتهم لبلادهم ، وأن رجاله سيضطرون الى تفتيش كل سفينة مهما كانت جنسيتها ومصادرة النقود الليبية المهربة مع معاقبة المسؤولين عن التهريب[٥] وقد عمد يوسف القره مانلي إلى سك نقود جديدة بعد إفلاس خزينته ، زاد فيها نسبة النحاس وانقص نسبة الفضة ، ويذكر برنياً أن يوسف القره مانلي باشا غَيَّر العملة ما بين عامي ١٨٢٩ و١٨٣٢ م . احدى عشر مرة ، وكان في كل مرة يسحب النقود القديمة من التداول ويعرض نقوداً أسوأ منها من حيث كثرة النحاس وقلة الفضة ، حتى أن التجار الأجانب رفضوا قبولها ، ولكن المواطنين الليبيين كانوا مرغمين على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت[٦] .

وحين عاد العثمانيون في عام ١٨٣٥ م . إلى حكم ليبيا حُكماً مركزياً قوياً ، أدرجوا من جديد العملة العثمانية وأصبحت أساس التعامل الرسمي والعام في البلاد مع التسامح بالتعامل بالعملة الطرابلسية القديمة والعملات الأجنبية الأخرى ، والوالي نجيب باشا ، هو أول وال لطرابلس في العهد العثماني الثاني ، سك قطع من البارات في معامل طرابلس لسك النقود وذلك للإكثار من السيولة النقدية بين يدي المواطنين ، ولكن عملة هذا ، الذي لم يستأذن بشأنه السلطات التنفيذية المختصة في استانبول، كلّفه وظيفته كوال لطرابلس، فصدر قرار سلطاني بعزله وتعيين محمد رائف ، الذي كان أول عمل قام به بعد تسلمه زمام الأمور في طرابلس ، إغلاق دار سك النقود الطرابلسية (الضربخانة) وشدّد في إفهام المواطنين أن العملة الرسمية في ولاية طرابلس هي العملة العثمانية المضروبة بتركيا .[٧]

والعملة العثمانية رغم سعرها الرسمي المعلن ، إلا أن قيمتها الفعلية عند التعامل بها في البيع والشراء كانت تتفاوت بين يوم وآخر وكذلك بين منطقة وأخرى ، ويتدخل في تذبذب قيمة العملة العثمانية بل وبقية العملات الأجنبية

(٥) انظر الرسالة المتضمنة نص هذا القرار والموجهة الى جميع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في ولاية طرابلس والمؤرخة في ٢٧ يونيه ١٨٢٧م . بدار المحفوظات التاريخية/طرابلس .

(٦) برنيا ص ٣١٩ .

(٧) النائب ص ٣٤١ .

الأخرى آنذاك ، عدة عوامل منها سعة أو ضيق حالة المواطنين الاقتصادية والمالية ، وكذلك بعد أو قرب المناطق عن مركز الولاية الخ .

أجزاء العملة العثمانية : كانت الوحدة الأساسية للعملة العثمانية القرش الفضي ، وتتدرج مضاعفاته النقدية وأجزاؤه على النحو التالي :

١ ـ الليرة الذهبية العثمانية : قيمتها الرسمية ١٠٠ قرش ولكنها عند التداول كانت تعرف في المعدل الوسطي : بطرابلس من ١١٥ الى ١٢٠ قرشاً ، وفي بنغازي من ١١٨ الى ١١٢ قرشاً وفي الدواخل يصل سعرها حتى ١٣٥ قرشاً .

٢ ـ نصف الليرة الذهبية ، سعرها الرسمي ٥٠ قرشاً ويزداد سعرها عند التداول بما يعادل نصف ما تصرف به الليرة .

٣ ـ المجيدي : عملة فضية قيمته الرسمية ٢٠ قرشاً . يصرف في طرابلس بزيادة قرشين الى ثلاثة قروش وكذلك في بنغازي . أما في غدامس بـ ٣٠ قرشاً ويصل في الدواخل (مناطق فزان) الى ٣٧ قرشاً ، والمحبوب هو المجيدي ويعادل ٢٠ قرشاً ، ويبدو أن إطلاق العامة على المجيدي هذه الصفة التي تعني التحبب دليل على أهميته وحرص الناس على اقتنائه ، مما يشير الى ندرة النقود لدى العامة[٨] .

٤ ـ نصف المجيدي ، ويساوي عشرة قروش وتزداد أو تنقص قيمته تبعاً لقيمة المجيدي .

(٨) جاء في كتاب النقود العربية ماضيها وحاضرها للدكتور عبد الرحمن فهمي محمد ، أن المحبوب عملة فضية ضربها السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٣٧) وتساوي ٣٧,٥ قرشاً ـ انظر عمار جحيدر مجلة تراث الشعب ع ـ(٧) . س (١٩٨٢) ص ٦٣ . غير أنني لم أعثر في جميع الوثائق والمصادر العربية والتركية المتصلة بتاريخ العثمانيين بليبيا عما يشير الى وجود قطعة نقدية موجودة فعلاً تحمل هذا الاسم ، والذي وجدته اشارات تدل على المحبوب يعادل ٢٠ قرشاً ، ويبدو أن هذه القطعة لم تدرج في ليبيا أو أنها ألغيت واستعيض عنها بالمجيدي نسبة للسلطان عبد المجيد ، انظر مجموعة من الوثائق الخاصة بالنقود العثمانية بليبيا ـ دار المحفوظات التاريخية طرابلس .

٥ ـ البشليك ويساوي خمسة قروش .
٦ ـ القرش ومشتقة من اللفظة الألمانية GROSCHAN وهو من الفضة ويقال أن وزن الفضة فيه تعادل وزن ٢٤٨ حبة من القمح .
٧ ـ المتليك ، ربع القرش أي عشرة بارات ويسك من معدن البرونز .
٨ ـ نصف القرش ويعادل ٢٠ بارة وهو من الفضة .
٩ ـ البارة ، تساوي ١/٤٠ من القرش أي كل قرش يساوي ٤٠ بارة وهي عملية نحاسية[٩] .

العملات الأجنبية الدارج التعامل بها في ليبيا :

كما سبق الإشارة أن العثمانيين اعتمدوا عملتهم العثمانية في المعاملات الرسمية ، كذلك جعلوها المقياس الذي تعادل بموجبه النقود الأجنبية والصكوك والسندات المالية ، وبنفس الوقت تركوا الباب مشرّعاً أمام العملات غير العثمانية لتدخل البلاد بل والتعامل بها بين المواطنين والدولة[١٠] ، وتفيد احدى الوثائق أنه في عام (١٨٥١) دخل لأول مرة الى ليبيا الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي عن طريق التجار الانكليز والفرنسيين وغيرهم الذين وفدوا الى البلاد لشراء الحبوب وسلع أخرى أفريقية[١١] والعملات غير العثمانية التي كانت معروفة في ليبيا هي : القرش الطرابلسي أو القرش الأصلي ، وقيمته أعلى من قيمة القرش العثماني

(٩) انظر حول العملة العثمانية في ليبيا الوثيقة ٤٢٧ والوثيقة رقم ١٣١٩ والوثيقة بلا رقم ـ دار المحفوظات التاريخية ، كذلك انظر عبد السلام أدهم ـ وثائق تاريخ ليبيا الحديثة ـ بنغازي ـ جامعة بنغازي ١٩٧٤ ص ٧٦ ، ٧٧ وجريدة طرابلس الغرب العدد ١١٦٧ ـ ٣٠ شعبان ١٣٣٤ هـ .

(١٠) في أحد الوثائق أن زليطن أرسلت الى مركز الولاية المبالغ المجباة كضرائب من المواطنين في عام ١٢٩٦ هـ على الشكل التالي : ١٠١٩ ريال نمساوي ماريا تيريزا ، ١٠٣ ليرات ذهبية عثمانية ، ٢٣٠٠٣ قرشاً مع مجموعة المتاليك بقيمة ١٥١٩٦ قرشاً ، انظر هذه الوثيقة رقم ١٣١٩ ـ دار المحفوظات التاريخية .

(١١) دار المحفوظات التاريخية .

ووصل سعره الى الضعف أي أن قرشين تركيين يعادلان قرشاً طرابلسياً . وهذه القروش موروثة عن العهد القرمانللي والعهود التي قبله ، ثم الليرة الذهبية الانكليزية ، والجنيه الاسترليني ، والليرة الفرنسية الذهبية والعملة المصرية وهناك مجموعة أخرى من العملات الأجنبية أقل أهمية .

ففي منشور من والي طرابلس إلى راسم باشا قائمقام غريان مؤرخ في جمادى الآخرة ١٣٠٦هـ (١٨٨٨م) يتضمن أسعار العملات الأجنبية على الشكل التالي :

الليرة الانكليزية الذهبية	١٣٠	قرشاً عثمانياً
الليرة الفرنسية الذهبية	١٠٣	قرشاً عثمانياً
الريال أبو طيرة (ماريا تيريزا)	١٩	قرشاً
أبو مهراس (عملة نابولي)	١٨	قرشاً
نصف أبو مهراس	٩	قروش
نصف دورو (نمساوي)	١٠	قروش
أبو سبيلة (تونسي)	١١	قرشاً
أبو أربعة (تونسي)	٩	قروش
أبو ريالين (تونسي)	٤,٢	قرشاً
أبو واحد (تونسي)	٢,١٠	قرشاً
عملة البابا الكبيرة	٧	قروش
عملة البابا الصغيرة	٣,٢	قرشاً
السنيكو الفرنسية ذات خمسة فرنكات	٢٥,٢٠	قرشاً[١٢]

ويلاحظ أن بعض التسميات لهذه النقود مستمدة من العامة كريال أبو طيرة وهو تحريف من العامة لماريا تيريزا أبو واحد أي قطعة ذات الريال الواحد وهكذا . . .

(١٢) عبد السلام أدهم ص ٦٧ .

ونشرت جريدة طرابلس الغرب عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤) قائمة رسمية بأسعار العملات الأجنبية كالآتي :

الليرة الانكليزية الذهبية	١١١	قرشاً
الفرنك الفرنسي	٤,٤٠	قروش
الروبل	١١,٧٥	قرشاً
المارك	٥,٤٢	قرشاً
الكورونا	٢,٥	قرشاً
الدولار	٢٣	قرشاً
الفيلورين الفلمنك	٩	قروش
الليرة المصرية	١١٤	قرشاً
الروبي	٧,٥٠	قرشاً[١٣]

(١٣) جريدة طرابلس الغرب ـ العدد ١٠٩٩ ـ ٤ ذي الحجة ١٣٢٢ هـ .

الفصل السادس

الضرائب

لعل من الأمور التي تلفت نظر الباحث للمجتمع الليبي في العهد العثماني ، كثرة تذمر الناس من وطأة الضرائب التي كانت تجبى منهم ، ولا شك أن هناك من الأسباب ما يمكن أن نبرر للمواطن الليبي تذمره ، خصوصاً في العهد العثماني الأول حين دخل زعماء الأتراك في ليبيا في صراع مرير على السلطة ، واختل إلى حد ما ، النظام وسيادة القانون في الحكم والادارة ، بينما نجد أن العهد العثماني الثاني قد رافقه حكم مركزي صارم ، مقنن ومنظم ، بل ويمكن أن نقول دقيق خصوصاً فيما يتعلق بجباية الضرائب والأمور المالية عموماً، اللهم خلا عدد من المناطق ، خاصة الداخلية ، التي لم يتمكن فيها الأتراك من فرض النظام والقانون عليها على الوجه الأكمل بسبب كبر مساحة البلاد وقسوة طبيعتها وانعدام طرق المواصلات الكثيفة والسهلة ، يضاف الى ذلك فساد ذمم بعض الموظفين ، فعندما حلّ العثمانيون في ليبيا في منتصف القرن السادس عشر كان طبيعياً ، أن ينظموا عملية جباية الضرائب من المواطنين وذلك وفق الأعراف السائدة والطرق المتوارثة من الشريعة الاسلامية ، كضريبة العشر الشرعي والخراج والمكوس الجمركية والضريبة الشخصية وضريبة الأملاك من عقار وحيوان الى غير ذلك من الضرائب ، ولا شك أن ترحيب الليبيين بادىء الأمر بالعثمانيين دفعهم لأن يسخوا بدفع الضريبة ، بعد أن تولى الأتراك دفع الخطر المسيحي عنهم ، ولكن بعد ابتعاد هذا الخطر ، وتفاقم الصراع على السلطة واضطراب الأحوال بدأ المواطن يجأر بالشكوى مما كان يفرض عليه من ضرائب تفتقر إلى العدالة والمنطق وليس لها أساس شرعي أو عرفي .ويزودنا المؤرخ الليبي ابن غلبون بصورة جلية عن مدى ظلم وفداحة الضرائب التي كانت تجبى من الناس في ذلك العهد في سياق حديثه عن عهد عثمان الساقزلي الذي حكم ليبيا من عام ١٦٤٩ الى عام ١٦٧٢ م فيقول : (ومن عظيم ظلمه الفاحش أنه إذا باع أحد الشركاء عقارا ولو جزءاً لا يتجزأ أغرم البائع وغير البائع مكس العقار كله ممن باع ومن لم يبع ، كما رفع التزام بابي الدخول من بابي المدينة من ألفين الى أربعة وعشرين ألفا ، كما أن رسم البلد الذي وظيفه (ضريبته) أربعة آلاف رفعه الى عشرة آلاف أما الخراج فقد ارتفع

ارتفاعا فاحشا ، ومن فرَّ من الأهالي لم يتعرض له بشيء ومن بقي منهم يغرمه ما لزم البلد كلها)[1] ، كما كان عثمان يجبر الناس على شراء غنائمه البحرية بأسعار عالية حتى أن ما قيمته اربعين باعه من أخذه بثمانية عشر ، وقد أحصى النخيل في البلاد وفرض على كل نخلة عشرين عثمانيا ، كما أنه فرض على الأشجار ضرائب باهظة ووظف كما يقول ابن غلبون ، على كل جابية ريالين الا ربعا وكثيرا ما كان هذا الشجر لايفي محصوله بمقدار الضريبة[2] .

ويستفاد من إحدى رسائل غدامس القديمة ان الضريبة كانت تفرض على الناس دون النظر لحالتهم المادية وتقول الرسالة بالنص (صار هنا «في غدامس» توزيع اعانة السلطان (ثلاث) مائة وخمسون ألف قرشا صاغ ، وجعلوا جلّها على الفقراء من سبعة عشر مجيدي إلى عشرة وإلى ثمانية وإلى خمسة آخرهم مثل الطيب ابن قاقة الذي يساسي (يتسول) جعلوا عليه مجيدي وعلى الصايم (الذكر البالغ) . وتمضي الوثيقة فتذكر أن فقراء غدامس اجتمعوا وتظلموا لحاكم البلدة فما كان منه إلا أن أمر جنوده بمهاجمة المشتكين وضربهم بالعصي ، كما أن كاتب هذه الرسالة حبس ثمانية عشر يوما ولم يطلق سراحه حتى كفله أحد الاشخاص بعد أن تعهد بأن يسدد الضريبة التي عليه خلال ثمانية أيام ، ويختم صاحب الرسالة رسالته بالدعاء بأن ينتقم الله من كل ظالم ويكافئه على ظلمه ، وأن لا يُسلّط على الناس من لا يخاف الله[4] .

ويسبب قسوة الضرائب تعددت ثورات الشعب الليبي على الأتراك منها

(١) ابن غلبون التذكار فيمن ملك طرابلس وكان بها من الاخبار ـ تحقيق الطاهر الزاوي ص ٢ ـ طرابلس مكتبة النور ١٩٦٧ ص ١٦٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٦٤ .

(٣) ضريبة تجمع من الأهالي لارسالها الى السلطان كهبة من حاكم طرابلس ليضمن رضا السلطان عنه وإبقاءه في منصبه .

(٤) بشير يوشع ـ غدامس وثائق تجارية تاريخية اجتماعية ـ طرابلس ـ مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ١٩٨٢ ص ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ .

ثورة سكان طرابلس وبرقة عام ١٦٧٢ على الداي باي شاوس[٥] وثورات مناطق فزان والساحل التي كانت شبه متواصلة ، كما تذكر إحدى الوثائق أن الوالي أحمد عزت (من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٢) فرض ضريبة جديدة سماها إعانة للإدارة ، لسد العجز الكبير في ميزانية الولاية ، لكن المواطنين العرب ثاروا وأعلنوا العصيان فاضطرت الدولة العثمانية لعزله وعينت مكانه مصطفى نوري من (١٨٥٢ - إلى ١٨٥٥) وتظاهر هذا الوالي بأنه متفهم لما يشكو منه الناس فأوقف هذه الضريبة الى حين تمكن من القاء القبض على زعماء هذه الثورة فزجهم في السجن وأعاد فرض الضريبة من جديد واستعمل في جبايتها أساليب فيها كثير من القسوة[٦] .

(٥) ابن غلبون ص ١٦٩ .

(٦) وثيقة بلا رقم - دار المحفوظات التاريخية - متحف السراي الحمراء بطرابلس .

● التزام الضرائب

ولعل أقسىٰ ما كان يعاني منه المواطن نظام التزام الضرائب وهي أن تعرض الدولة في مزايدة علنية ، جباية إحدى الضرائب في منطقة ما ، وأحيانا يترك تحديد الضريبة المطلوبة للمزايدين غير أنه من المعتاد أن يضع المسؤولون الماليون الحد الأدنى للضريبة المعروضة للمزايدة اعتمادا على تقديرات غالبا ما تكون غير واقعية ، ثم يترك هذا المقدار للزيادة من قبل مجموعة من المتنفذين الأغنياء والمرابين الذين يدخلون في حمأة صراع فالذي يتعهد بتقديم مبلغ أعلى لهذه الضريبة يمنح التزامها ، كما يمنح الملتزم الحرية الكاملة في اختيار الطريقة التي تناسبه لجباية الضريبة من السكان الموجودين داخل المنطقة المحددة له ، ومن الطبيعي أن يضع الملتزم في اعتباره تحصيل مبلغ اعلى من الذي تعهد بدفعه لخزينة الولاية ، وكثيرا ما كانت المبالغ التي يطلبها من الناس أكبر من طاقتهم فتنقلب حياتهم الى مأساة وقهر حقيقيين ، اذ أن المواطن الذي يعجز عن دفع الضريبة ، كما ينقل الزاوي فليس أمامه إلا أن يُحمل إلى السجن ، في شبكة على ظهر جمل أو يُكتفّ ويُربط في ذيل حصان ويحمل إلى السجن واذا فلت من هذا العذاب فليس أمامه إلا الجلاء ، وحينئذ يُلزم جاره بدفع ما كان عليه ، فإذا عجز فعل به كما فعل بمن تقدمه ، وهكذا بحيث لا ينقص وارد الحكومة بنقص السكان[٧] .

ونظام الإلتزام يوفر على السلطة من جهة ملاحقة كل فرد لتحصيل الضريبة منه ، ومن جهة ثانية يوفر عليها الإنتظار حتى تتم عمليات الجباية للحصول على الأموال ، إذ أن الملتزم يدفع قسطا مما التزم بجبايته مقدماً والباقي يدفعه على أقساط لاحقة . ومن جهة ثالثة تضمن السلطة دخول هذا المبلغ الى خزانتها كاملاً إذ أن من شروط الإلتزام الوفاء بالمبلغ الملتزم به ، فلا

(٧) الطاهر الزاوي ـ ولاة طرابلس ـ بيروت دار الفتح ، طرابلس ـ محمد بشينا ـ ١٩٧٠ ص ١٥١ .

يحق للملتزم إدعاء الخسارة أو العجز في جباية المبلغ الذي التزم به[٨] .

وقد كان نظام إلتزام الضرائب سائداً في كل أنحاء الدولة العثمانية حتى جاء السلطان عبد المجيد (امتد حكمه من ١٨٣٩ الى ١٨٦١) الذي لم يكد يستقر على كرسي الحكم حتى قرر إجراء إصلاحات في مملكته ليكسب ثقة الشعوب التي يحكمها وكذلك ثقة الدول الأوربية لتسانده في حكمه بعد أن عمت الشكوى والتذمر كل مكان وتعددت الثورات ضد الحكم ، كذلك انهزام الجيش العثماني أمام قوات محمد علي والي مصر التي وصلت في زحفها قريبا من العاصمة استانبول ، وقد افتتح السلطان عبد المجيد عهده بأن أوعز لوزيره رشيد باشا بإعلان الإصلاحات الجديدة في ساحة كولخانة باستانبول لذلك سمى المرسوم السلطاني التي تضمنها : خط شريف كولخانة لعام ١٨٣٩ ومن جملة الإصلاحات التي أعلنت إلغاء طريقة إلتزام الضرائب «من قبل أشخاص لا هم لهم إلا ظلم الناس والاغتناء بلا وجه حق» ومن الإصلاحات أيضاً تحديد الرسوم والضرائب المفروضة على كل شخص الذي يقوم بتسديدها مباشرة بلا ملتزم ، وجاء في هذا المرسوم فيما يتعلق بإلغاء الالتزام ما نصه (. . . . لكن أصول الإلتزامات المُضرّة ، المعتبره من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حال ، لم تزل جارية للآن ، وهذا بعد تسليم مصالح الدولة السياسية وإدارتها المالية ليد رجل ، وبالأحرى أن نقول ، بوضعها تحت قهره وجبره ، فإنه إن لم يكن أميناً لا شك ينظر لفائدته الشخصية ، وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم ، فيلزم بعد الآن تعيين خراج[٩] مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد من أفراد وأهالي المملكة ، ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد) .

(٨) انظر منشور والي طرابلس لعام ١٢٧٩ بدار المحفوظات التاريخية الذي يرفض فيه الالتفات الى أي ادعاء يتقدم به الملتزم عن خسارته أو عجزه في جباية لما التزم به ويتوجب عليه دفع المبلغ المحال عليه كاملا لخزينة الولاية وانظر قصيدة محمد عون في فصل الحياة الثقافية من هذا الكتاب حيث يعبر بشعره عن التعسف في جبي الضرائب وعقاب من يتأخر عن الدفع .

(٩) انظر محمد فريد ـ تاريخ الدولة العلية العثمانية ـ بيروت ـ دار الجيل ١٩٧٧ ص ٢٥٤ و ٢٥٥ .

لكن هذه الإصلاحات لم ير النور الا القليل منها ، ذلك أن العناصر المنتفعة من الأوضاع القديمة قاومت تنفيذ الإصلاحات والاجراءات الجديدة وعرقلت سريانها ، كذلك انشغل السلطان عبد المجيد وحكومته بحرب القرم التي دارت بين روسيا وبين تركيا بمساعدة إنجلترا وفرنسا وذلك من عام ١٨٥٣ الى عام ١٨٥٦ .

وما أن وضعت هذه الحرب أوزارها حتى أصدر السلطان عبد المجيد مرسوما إصلاحيا جديداً بناء على إلحاح الدول الأوربية ، سمّي هذا المرسوم الذي صدر بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٥٦ خط شريف همايوني والذي جاء فيه تأكيد على ما ورد من إصلاحات في خط كولخانة السابق ومن بينها إلغاء الإلتزام في جباية الضرائب[١٠] .

و ان نظام الإلتزام في ليبيا لم يكن مطبقاً على جميع الضرائب أو في كل المناطق الليبية ، بل نجد أن العثمانيين كانوا يستوفون عددا من الضرائب من السكان مباشرة ، خاصة من القبائل الرحل الذين يصعب ضبطهم أو ملاحقتهم من قبل الملتزمين ، ومن المعروف ، كما سبق القول ، أن نجد تحديد مقادير الضرائب كان يتم عن طريق التخمين وحسب مزاج الحاكم ومدى حاجته للمال ، دون النظر إلى إمكانيات المواطنين الفعلية ، أما بالنسبة للقبائل فقد كانت مقادير تلك الضرائب ، خاصة في العهد العثماني الثاني ، تُبنى تقديراتها على معلومات يحددها شيوخ القبائل أنفسهم ، وتقدم إلى السلطة في كشوفات تتضمن أسماء الصيام (الذكور البالغين) من أفراد قبائلهم مع بيان ممتلكات كل فرد من أرض وشجر وحيوان وبموجب هذه الكشوفات يتم تحديد مقادير الضرائب ، وتبلغ السلطة العثمانية شيوخ القبيلة بالمبلغ الإجمالي للضريبة وتترك له حرية تحديد ما يصيب كل فرد من أفراد قبيلته منها ، ويبقى الشيخ مسؤولاً أمامها عن سداد هذا المبلغ كاملا ، أي ينوب شيخ القبيلة عن الملتزم[١١] .

(١٠) المصدر السابق ص ٢٥٩ .

(١١) انظر الوثيقة ذات الرقم ٧٢٥ ـ دار المحفوظات التاريخية .

ولم يكن الأتراك يركنون إلى تلك الكشوف التي يقدمها شيوخ القبائل دائما . بل نجد أن تقدير الضرائب كان يتجاوز تلك الكشوفات ، كما اعتادت السلطة التركية أن ترفع معدلات الضريبة دون أن تذكر السبب ، ومثال على ذلك أن الاتراك رفعوا معدل ضريبة على قبائل سرت دون بيان الأسباب الذي دفعتهم إلى ذلك ، ولم يذكر في قرار التعديل هذا إلا عبارة (لاقتدارهم) فمثلا كانت الضريبة السابقة المفروضة على قبيلة أولاد خليفة ٤٠٠٠ قرش سنويا فأصبحت بعد التعديل ٨٠٩٠ قرشا أي بزيادة ٤٠٩٠ قرشا ، والقذاذفة كانت تدفع ٢٠٠٠٠ قرش ، أصبح المبلغ المطلوب منها ٤٣٥٧٠ قرشا أي بزيادة ٢٣٥٧٠ قرشا ، وقبيلة الفرجان كانت ضريبتها ٦٠٠٠ ق أصبحت ١٤٣٠٠ قرشا بزيادة ٨٣٠٠ قرشا الخ[١٢] .

ولما كان مقدار الضريبة أكبر من قدرة الأفراد فان شيخ القبيلة كان يسعى لدى الوالي لارجاء قسم من المبلغ المطلوب إلى العام القادم أو إبقاء المبلغ في ذمة أفراد القبيلة حتى تنفرج أحوالهم وكان الوالي يضطر أحيانا للمسايرة خوفا من تمرد أو عصيان قد تقوم به هذه القبيلة أو تلك وكانت الديون تتراكم وحين يتأكد الولاة الأتراك إستحالة الحصول على جمع هذه الديون يتوسلون في استصدار مرسوم سلطاني يُعفي المدينين من قسم منها حتى يتمكنوا من جباية القسم الباقي ، بعد المن عليهم برحمة السلطان وشفقته عليهم ، وعلى سبيل المثال أصدر السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٣١٤ فرمانا بإلغاء واسقاط ما تطلبه الدولة من بقايا الضرائب حتى آخر سنة ١٢٩١ هـ وكان ما يخص ليبيا أحد عشر مليون قرش ، وجاء في هذا المرسوم ، أنه رأفة من السلطان برعاياه المساكين أصدر هذا الفرمان ، وقد كان صدور هذا الفرمان بمناسبة الذكرى العشرين لارتقاء عبد الحميد عرش السلطنة[١٣] .

(١٢) انظر الضرائب المفروضة على بقية قبائل سرت في قرار الوالي لعام ١٢٦٧ هـ بدار المحفوظات التاريخية طرابلس .

(١٣) انظر المنشور الذي اصدره والي طرابلس المتضمن ابلاغ المواطنين بمضمون الفرمان السلطاني وذلك في الوثيقة رقم ٩٦ بدار المحفوظات التاريخية .

● أنواع الضرائب :

قبل صدور التعليمات والقوانين الضريبية في العهد المتأخر للحكم العثماني ، فإن الضرائب كانت تجبى من الأشخاص الذكر البالغين (الصيام) وعلى ما يملكون من نخيل وزيتون وابل وغنم ، وكذلك على الآبار العذبة ، ويذكر النائب أن محمد الساقزلي فرض ضريبة بيضة واحدة على كل شجرة مثمرة ثم عوضها بـ ٢٠ بارة[١] كما فرضت مكوس جمركية على البضائع والسلع الخارجة والداخلة للبلاد براً وبحراً ، وينقل النائب أن محمد الساقزلي نظم رسم الجمرك على الأرزاق المتنوعة الداخلة إلى الثغر والخارجة منه ، وكانت تقوم باحصاء البضائع مجموعة من الموظفين وتشرف على تخزينها حتى يتم دفع الرسوم عليها ، وتقدر الرسوم هذه ما بين ٢ إلى ٥ بالمائة من قيمة البضاعة ، وجرت العادة أن يتوجه التجار الأجانب أصحاب البضائع المجلوبة بحراً ، عند وصولهم مباشرة ، إلى مقابلة الباشا لتقديم فروض الإجلال والإحترام وإبلاغه بأهداف رحلتهم وأنواع البضائع التي جلبوها وكمياتها ، كما ينقلون إليه آخر الأخبار والأحداث التي وقعت في بلادهم[٣] . وكان هناك ايضاً ضريبة على تنقل الأشخاص من مكان إلى آخر خاصة من المدن وإليها بحراً وبراً ، وجباية هذه الضريبة كان يتعهد بها ملتزم يتخذ مكانه في باب المدينة ولا يسمح لأحد بالدخول أو الخروج إلا بعد أن يسدد الرسم ، ويذكر ابن غلبون أن التزام هذه الضريبة كان في مدينة طرابلس ٢٥٠٠ ريال غير أن عثمان الساقزلي رفعه إلى أربعة وعشرون ألفاً[٤] ويقول برنيا أن قيمة جواز السفر الذي كان يمنحه

(٤) ابن غليون ـ التذكار فيمن ملك طرابلس وكان فيها من الاخيار ـ تحقيق الظاهر الزاوي ـ بيروت ـ دار لبنان ١٩٦٩٠ .

١) أحمد النائب الانصاري الطرابلسي ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ـ طرابلس ـ مكتبة الفرجاني ـ ١٩٦٩ . ص٢٣٢ .

(٢) المصدر السابق عين الصفحة .

(٣) كوستا نزيو برنيا ـ طرابلس من ١٥١٠ الى ١٨٥٠ ـ ترجمة خليفة التليسي ـ طرابلس ـ دار الفرجاني ١٩٧١ ص ١٩٠ .

الداي باي (تولى الحكم من ١٦٧٢ إلى ١٦٧٥) لمن يود مغادرة البلاد بحراً خمس سكو رات[٥] .

بالإضافة إلى هذه الضرائب كان هناك دخل من مصادرة أموال وأملاك المحكوم عليهم سياسياً وجنائياً حيث تصبح أملاك هؤلاء ملكاً خاصاً للحاكم ، كما كان القضاة اذا مات شخص أخذوا من الإرث سدسه ويقول ابن غلبون في هذه الضريبة . . (وسمّوا ذلك فريضة ولكنه ظلم وجور لم يقل به مسلم ولا ملّة من الملل إلا ما حكى بعض الاخباريين عن فرعون من انه أخذ مكساً عن الميت)[٦] .

وينقل برنيا أن باي داي كان يضع ما يجمعه من الناس وما يتحصل عليه من غنائم في ستة صناديق خشبية تقفل بقفلين وهي مليئة بالسلطانيات الذهبية ، وهناك صندوقان آخران يحتويان على النقود الأجنبية والنحاسية ، واعتاد أن يتفقد ثروته بين حين وآخر[٧] .

ولم يتغير الحال بالنسبة للضرائب في عهد الولاة القرمانليين الذين تولوا حكم البلاد ما بين ١٧١١ الى ١٨٣٥ ، حيث ساروا في فرض وتحصيل الضرائب سيرة من سبقهم ، وأضافوا ضرائب جديدة بعد انغماسهم في المتع والملذات ويذكر الطاهر الزاوي أن الأبهة في أثاث القصور وملابس الناس والخدم ما جعل ميزان الدولة المالي يختل من كثرة النفقات وصعب على الأمراء كبح جماح هذه الشهوات المندفعة فاضطر الولاة (القرمانليين) إلى الاستدانة وإلى الاسراف في فرض الضرائب[٨] ويحدد برنيا مقدار ما يتحصل عليه القرمانليون من السكان نقلاً عن رسالة يعتقد أن محررها قنصل فرنسا مور ، بطلب من وزير البحرية الفرنسية

(٥) برنيا من ١٩٠ .

(٦) أبن غلبون ص١٥٤ .

٧) برنياس ص ٢٠٦ .

٨) انظر تعليقات الظاهر الزاوي على الحكم القرمانلي التي أوردها في كتاب التذكار لابن غلبون ص٢١٠ ، ٢١١ .

بتاريخ ١ يوليو ١٨٢٠ بما يلي : زواره يؤخذ منها ألف قرش سنوياً ، غدامس ألفي قرش مرزق خمسين ألف قرش ، أوجله خمسة آلاف قرش ، بنغازي ودرنة خمسين ألف قرش ، وهذه ضرائب مقطوعة ، أما مصراتة والزاوية والمراكز الأخرى الآهلة بالسكان الزراعية فقد كانت ملزمة بدفع الضرائب عن الأراضي ، وتؤخذ ضريبة العشر من ريع الأراضي المزروعة في ضواحي طرابلس والجبل الغربي وكانت تقدم سنوياً حوالي مائة وخمسين ألف قرش ، كما كانت هناك ضرائب مفروضة على الشجر المثمر يؤخذ عن كل شجرة صولدي ، وكان كل قارب صيد يدفع سنوياً خمسة فرنكات والعوائد الجمركية من ميناء طرابلس تبلغ خمسين ألفاً ، ومن معامل تصنيع الخمور عشرة آلاف ، بالإضافة إلى الجزية التي تؤخذ من اليهود وتبلغ أربعة آلاف قرشاً سنوياً ، يضاف إلى ذلك ما تدفعه الدول الأجنبية للباشا مقابل حرية تنقلها في البحار ، وأيضاً ريع الأملاك غير المنقولة الخاصة بالأسرة القرمانية ، والذي يجري توزيعه بانتظام على الأحياء من فروعهم وورثتهم ، وتبلغ حصة الباشا وحده من هذا الدخل أربعة آلاف قرش ، كذلك هناك دخل آخر يتمثل في ضرائب أو جزاءات ناشئة عن جرائم خاصة أو سياسية ، أو للتأخير في دفع الضرائب أو محاولة التمرد على سلطة الباشا أو بأيّ مبرر من المبررات وكانت تدر سنوياً حوالي مائة ألف قرش ومثلها ضرائب الأراضي وبذلك يمكن أن يقدر الدخل العام للخزينة حوالي ٥٤٩ ألف قرش سنوياً[٩] .

وفي العهد العثماني الثاني إختلف الوضع الضريبي عن العهود التي سبقته خصوصاً في أسلوب الجباية وانتظام تحديد أنواع الضرائب ومقدارها وعلى وجه الخصوص منذ الربع الأخير من القرن الماضي . إثر الإتجاه الاصلاحي العام للامبراطورية العثمانية وصدور القوانين والتشريعات الحديثة المواكبة لروح العصر وقد ساهمت الصحف الوطنية الليبية في عملية التنظيم الضريبي بما كانت تنشره من مقالات ناقدة ، ملفتة انظار المسؤولين الأتراك إلى سوء التصرف والتخبط في عملية جباية الضرائب وفي فرضها وذلك وعلى الأخص بعد أن أخذ كتاب عرب ليبيون يملؤون أعمدة هذه الصحف بمقالات انتقادية مبطنة

(٩) برنياص ٢١٥ ، ٢١٦ .

أحياناً وعلنية أحياناً أخرى عن الأوضاع السيئة في البلاد وعن السياسة الظالمة التي يمارسها الأتراك على المواطنين العرب ، خاصة فيما يتعلق بفرض الضرائب الباهظة وأساليب جبايتها القاسية ، ولم يقتصر نشر هذه المقالات على الصحف الوطنية الخاصة بل وصلت إلى صحيفة السلطة جريدة طرابلس الغرب التي انتقدت بمرارة الطريقة السائدة في تخريص (تقدير) الأعشار التي كانت تتم عشوائياً حسب مزاج الموظف المخرّص ورضاه عن صاحب الأرض أو غضبه عليه ، كما أشارت إلى أن التخريص يتم في بداية الشتاء قبل أن ينبت الزرع ويعرف ما يمكن أن يحصل عليه المزارع من أرضه ، وطالبت الجريدة بأن يتم التخريص قبل موسم الحصاد وأن تقسم أرض المزارع إلى عشرة أقسام متساوية تأخذ الدولة محصول أحد هذه الأقسام[١٠] .

أما جريدة الترقي فقد نشرت مقالاً مطولاً انتقدت فيه بشدة استمرار إلزام الناس في مناطق فزان ، بدفع نفس المبالغ التي كانت مترتبة عليهم في السابق أيام ازدهار تجارة القوافل الصحراوية بين ليبيا وافريقيا الوسطى ، في الوقت الذي توقفت فيه هذه التجارة . وجاء في هذا المقال :

(إن ضريبة الويرغو على فزان كانت ٩٠٠ ألف قرش سنوياً ولم يتغير ذلك بعد اندثار تجارة القوافل ، فان مرزق مقدار الويرغو عليهما مثلاً ٢٠ الف قرش ، حين كان عدد سكانها ألفي نسمة ، ولكن سكانها الآن لا يتعدون مائة شخص ، فقد انخفض عددهم ولم تنخفض الضريبة ، وظلت على حالها القديم ، فبعد أن كانت الضريبة الشخصية عن كل فرد خمسة قروش أصبحت الآن مائتي قرش ، وكان الموظف (المعين) على كل نخلة ٦٠ بارة (قرشاً ونصف) في حال محصول لا يقل عن ٦٠ قرشاً ، بينما الآن محصولها لا يتجاوز ٥ قروش ، والويرغو باق بعينه ، بل ربما زاد وسيضطر السكان الباقون على الهجرة أو الانقراض اذا بقي الحال على ذلك) كما أعطت الجريدة مثلاً عن تغير وضع مرزق الاقتصادي بعد

١٠) جريدة طرابلس الغرب العدد ١٩٦-٢٠ ذي القعدة ١٢٨٥ هـ .

توقف القوافل التجارية الدولية ، التي كانت هذه البلدة محطة رئيسية لها بقولها : (إن أهالي مرزق كانوا يؤجرون كل غرفة من منازلهم للوافدين بخمسة ريالات يومياً ، فأصبح المنزل كله حالياً لا يؤجر بأكثر من خمسة قروش فقط[١٠] .

وأما إبراهيم سليمان الشماخي - وهو أحد المثقفين الليبيين الذي عاش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كما يذهب إلى ذلك علي مصطفى المصراتي ، قد ترك دراسة تاريخية تحت عنوان (القصور والطرق في الجبل) ويقصد بذلك الجبل الغربي أو جبل نفوسة ، تناول فيها مختلف الأوضاع التي كانت عليها البلاد في عهد العثمانيين ، فتعرض للكيفيّة التي يجبي بها العثمانيون قديماً الضرائب من المواطنين فيقول بالنص :

(يأتون (يقصد المسؤولين الاتراك المكلفين بجباية الضرائب) إلى القرى التي تتكون من خمسمائة رأس بعد ذلك يأتي أهل القرية ويحسبون الرجال والجمال رأساً برأس ، والبقر اثنين برأس والنعاج عشرة برأس والماعز عشرين برأس . والزيتون عشرين برأس والنخل ثلاثين برأس والتين مائتين برأس ، والآن يجمعون الرؤوس ويقسمون ٥٠٠ خمسمائة محبوب على الرؤوس ونتيجة الإحصائية هذه تقدم رؤوس الأموال الجباية المفروضة إلى أمين الصندوق)[١١] .

وقبل أن أنتقل إلى الحديث عن كل نوع من الضرائب بشيء من التفصيل أشير إلى أن الضرائب المجباة من ليبيا تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ـ الضرائب التي كانت تحصل لصالح الإدارة المحلية في ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي .

١٠) جريدة الترقي ـ العدد ١١٣ ـ ٢ شوال ١٣٢٧ هـ كذلك انظر العدد ٥ من جريدة العصر الجديد الصادرة بتاريخ ٢٠ ربيع الاول ١٣٢٧ هـ حيث انتقدت بعددها المذكور بشدة الضرائب وتقول في هذا الخصوص : إن اللجان ستقوم قريباً لأخذ الاعشار وستسمع من صراخ الفلاحين ما يطبق الآفاق ومن عويلهم ما يفتت القلوب من العسف الذي يلحقهم .

١١)علي مصطفى المصراتي ـ (مؤرخون من ليبيا) ـ طرابلس ـ الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٧٧ ـ ص ١٩٣ .

٢- الضرائب التي كانت تحصل لصالح السلطان والخزينة العامة في استنبول .
٣- الضرائب التي كانت تحصل لصالح المؤسسات والشركات المستقلة أو شبه المستقلة التي كانت تشارك فيها أو تشرف عليها الدولة وتدخل في نطاق ما كان يعرف بإدارة الدين العام . وتتقاضى الدولة من هذه الشركات والمؤسسات إما مبلغاً مقطوعاً أو تشارك في أرباحها ، وذلك مثل شركة الريجي (حصر الدخان) ودائرة الصحة والكارنتينا (الحجر الصحي) وإدارة المنارات وغيرها[١٢] .

١٢) أنتوني جوزيف كاكيا - (ليبيا في العهد العثماني الثاني) - ترجمة يوسف حسن العسلي القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية - ١٩٤٦ - ص ٩٥ .

ضريبة الويرغو :

تتألف هذه الضريبة من مجموعة من الضرائب :

١ـ الضريبة الشخصية وقدرها ٣٥ قرشاً عن كل ذكر بالغ ، وكان يعرف بالصائم أي الذكر الذي بلغ الرابعة عشرة من عمره وأصبح مفروضاً عليه الصيام في شهر رمضان .

٢ـ الضريبة المفروضة على الحيوانات وقدرها ٣٥ قرشاً على الجمل و١٢,٥ قرشاً على البقرة و٤ قروش على رأس الغنم ، وقرشان ونصف على كل رأس من العنز وأعفيت من الضريبة حيوانات الركوب كالخيل والبغال والحمير .

٣ـ ضريبة الأشجار : وكانت على شجر النخيل والزيتون ومقدارها قرشين ونصف عن كل شجرة وأعفيت بقية أشجار الفاكهة من الضريبة .

٤ـ ضريبة الآبار ، وتخص الآبار التي يحفرها المواطنون في أراضيهم ومزارعهم ومقدار الضريبة على البئر الواحدة ١٥ قرشاً .

٥ـ الضريبة الجهادية ، وتشكل ٦ بالمائة من مجموعة ضريبة الويرغو ، وهذه الضريبة استحدثت عام ١٨٩٧ للمساهمة في سد نفقات الحرب التركية اليونانية ، وقد فرضت في ذلك العام بشكل استثنائي ، ولعام واحد فقط ، ولكن الولاة الأتراك جعلوها دائمة ومن صلب ضريبة الويرغو[١٣] .

وقد كانت السلطات التركية تتشدد في تحصيل هذه الضريبة من المواطنين ، فقد نشرت جريدة الترقي قراراً من والي طرابلس جاء في المادة ١٧ منه بأن كل من يمتنع عن تأدية ضريبة الويرغو العائد اليه وليس له في الظاهر أموال منقولة أو غير

(١٣) انظر حول هذه الضريبة : فرانشيسكو كورو ـ ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة خليفة التليسي طرابلس دار الفرجاني ١٩٧١ ص٤٦ ، كاكيا ص٩٢ ، وحسن سليمان محمود ـ ليبيا بين الماضي والحاضر ـ دار القاهرة ـ مؤسسة سجل العرب ١٩٦٢ ص٢٠٦ وما بعدها .

منقولة وتبين وجود ثروة نقدية له بتصديق مجلس اختيارية القرية المنسوب اليها ، يحبس لاجباره على تأدية دينه إلى نهاية شهر واحد بأمر أكبر مأمور ملكي (مدني) في ذلك المحل بناء على طلب قومسيون التحصيلات (لجنة التحصيل) فالدين الذي لا يحصل بعد اتمام تلك المدة يعلق الى سعة حاله . . . ويتألف قومسيون التحصيل في كل قضاء ولواء وولاية من مدير التحصيل ومميز الويرغو وأحد أعضاء البلدية[١٤] .

وضريبة الويرغو وضريبة العشر لم تكن تفرض على جميع المواطنين فقد استثنى من هذه الضرائب ما يعرفون بالقولوغلية الذين اعتبرهم الأتراك أقرب إليهم من غيرهم من الليبيين ، وكانوا يستعينون بشباب القولوغلية مقابل هذا الاعفاء في الحروب بتجنيدهم كرديف للجيش العثماني سواء داخل ليبيا حين كان الاتراك يجابهون ثورة وتمرداً داخلياً ضد سلطتهم ، أو في الخارج حين تدخل الدولة العثمانية في حروب خارجية ، وقد ألغى الوالي محمد حافظ هذا الاعفاء وأدرج القولوغلية ضمن من يتوجب عليهم دفع الضريبة وبعد نقل هذا الوالي من طرابلس أعاد الولاة الذين خلفوه قرار اعفاء القولوغلية من الضرائب ولكن حين صدور الدستور عام ١٩٠٨ والذي كان ينص على اعتبار جميع رعايا الدولة العثمانية سواسية ، أعيد فرض الضرائب على القولوغلية[١٥] .

(١٤) جريدة الترقي العدد ١٢١-٢٦ ذي الحجة ١٣٢٧ هـ .

١٥) أنظر حول ذلك ناجي ونوري - طرابلس الغرب - ترجمة أكمل الدين محمد احسان - طرابلس - دار مكتبة النور ١٩٧٣ ص٢٠٤ وثيقة بلا رقم دار المحفوظات التاريخية .

● ضريبة العشر :

هذه الضريبة عرفها المسلمون الأوائل ، وتساوي عشر ما يخرج من الأرض ، والاراضي التي يؤخذ منها العشر هي التي فتحها المسلمون ، وهي على عدة أنواع:الأرضون التي أسلم عليها أهلها ، ما أحياه المسلمون من موات الأرض التي لا ملك لأحد فيها ، ما يقطعه الائمة لبعض المسلمين ، ما يقسمه الإمام من الأرض التي أخذها المسلمون عنوة بين المحاربين ، ما صار في يد المسلمين من الأراضي التي كانت للمشركين والمجوس ، ما جلا عنه العدو من أراضيهم فحصل بيد من قطنه وأقام به من المسلمين مثل الثغور[١٦] .

وقد عمّم العثمانيون هذه الضريبة على جميع الأراضي الزراعية التي وصل اليها حكمهم ومنها الاراضي الليبية ، لكنهم اشتطوا فيما يخصهم من عشر المحصول ، خاصة أيام الفوضى السياسية التي عمت البلاد ابان تصارع المتنفذين على حكم ليبيا ، فالأصل أن يكون مقدار الضريبة عشر ما تنتجه الأرض ، لكنهم تجاوزوا هذه النسبة ووصلت إلى أخذ النصف أو أكثر أو أقل حسب أمزاج الوالي وجبروته ، وكان يتم تحصيلها عن طريق الالتزام ، ويتولى أفراد من حاشية الحاكم من الموظفين الأتراك أو غيرهم تحديد حصة كل أرض من الضريبة ، وذلك عن طريق التخمين والحدس العشوائي وهو ما كان يعرف بالتخريص والموظفون المخرِّصون يدعون المخرصين وتوضح جريدة طرابلس الغرب عمليات التخريص غير السليمة التي كانت سائدة ، ومدى ظلمها فتقول : (التخريص طريقة قديمة متبعة من الزمن الماضي ما عدا منطقة بنغازي[١٧] فان سائر الألوية الملحقة

١٦) حداد . حسامي ، مختصر تاريخ الحضارة العربية دمشق مكتبة العلوم والآداب ١٩٤٩ ص ٧٠.

١٧) استثناء الجريدة لمنطقة بنغازي يعود لان الضرائب كانت تفرض عليها سنوياً بشكل مقطوع وموحد ، تزيد أو تنقص حسب أوضاع المنطقة وحسب تقديرات متصرفيها انظر وثيقة بهذا الخصوص بدار المحفوظات التاريخية ، وذلك لأن معظم سكانها من القبائل الرحل التي يصعب ضبط أملاكها وأموالها .

والقضاءات التابعة الى نفس طرابلس الغرب ترسل اليها مأمورين عدة ، قبل حلول وقت الحصاد . . . وأن المأمورين المشار اليهم يأتون المحلات المزروعة قبل الزرع ومعهم مخمّنين فيقدرون ما بذلك المحل من المحصول الذي سيحصل على وجه الحدس والتخمين ، ويقيد ذلك المأمور كيف يشاء في دفتره مقدار ما يلزم أخذه عشراً من ذلك الزرع) .

وتمضي الجريدة تقول : (ان هذه الصورة الجارية هنا غير جارية في محل آخر ويعني أن تلك الأصول أوجبت مضرة كبرى لمساكين الأهالي سابقاً ولاحقاً ونشأت عنها أنواع التعدي والحيف والازعاج ، وهذا لا يحتاج لبيان أو الاحتجاج ، لأنه وان كان تعيين المأمورين وانتخابهم من أرباب الدراية والاستقامة والانصاف فيتحتم على الحكومة دفع هذا لكي يكونوا في حركة الأنصاف والعدل كما لرضاء المولى . . .) وتشير الجريدة الى عمليات المحسوبية وتقاضي الرشوة في تحديد العشور فتقول : (إن الاغنياء والمعتبرين من الأهالي يطمعون ذلك المأمور برشوته ليغض النظر عليهم وتكون في حركته ما ترضي الذين أكرموه فيتغاضى أحياناً عن تخريص الثلث أو النصف فيما يستلزم الخزينة الجليلة ، ويجعلون ضد ذلك في حق الفقراء الأهالي الداخلين تحت الطاعة . هذا مغاير لرضاء الخالق من كل الوجوه ، ويوجب الغدر والاعتساف في حقهم والاضرار ، الأمر الذي يورث الفتور والكسل والفشل عند المزارع ، وأن الشخص اذا حصل له ذلك ترك العمل في السنة التي تليها وأن جميع الأهالي يشتكون من قاعدة التخريص)[18] .

ويبدو أن اتساع شكوى الناس من طريقة تقدير ضريبة العشر غير السليمة دفعت ولاة طرابلس لتنظيمها ففي ٢ ربيع الثاني ١٢٩٦ هـ صدر منشور من والي طرابلس تحت عنوان : تعليمات وتنظيمات لكيفية ومحاسبة تخريص الأعشار ، وقد نص المنشور على أن يتم التخريص في اليوم الأول من شهر أبريل من كل عام ، وهو الوقت الذي يكون الزرع فيه قد أتم نموّه وبدأ في النضج لحصده ، الأمر الذي يجعل التقدير أو التخريص حقيقياً بعد معاينة الزرع الموجود والمرتفع بينما

(١٨) جريدة طرابلس الغرب ، العدد ١٢٦-٢٠ ذي القعدة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨) م .

التخريص السابق كان يتم والزرع ما زال حباً داخل الأرض ، ونص المنشور أن يكون انتخاب من هو متصف بالصدق والعرفان من محاسبي المحلة أو المنطقة ، ويرسل صحبة المأمورين (الموظفين الرسميين) الذين يشرعون في التخريص ، وإذا لزم الأمر يرافقهم عدد من رجال الأمن ، وأن يكون التخريص بحضور صاحب الزرع أو نائبه ، كما أوجب المنشور مرافقة شيخ القبيلة مع عضو من مجلس الإدارة المحلي لعمليات التخريص ، ويسجل تقدير عشر كل أرض في سجل خاص ، وعند الحصاد يؤخذ العشر ويعبأ في أكياس ويختم ويرسل فوراً إلى مركز الولاية ، وجاء في المنشور أيضاً أن العشر هو زكاة المحصولات لذلك لا يجوز أن تظلم الحكومة أحداً من المواطنين ، كما لا يجوز لاي مواطن أن يكتم أو يخفي أو يختلس من المحصول أو أن يدرس زرعه أو ينقل حاصلاته قبل تخمينه وضبط عشره ، وإن أقدم أحد على ذلك يغرم بدفع العشر مضاعفاً ، ويكون نصف هذه الغرامة من نصيب المخبر الذي أخبر الحكومة عن تلك المخالفات ، والنصف الثاني يضاف الى عشر الحكومة ، وأن هناك مفتشون سيتولون مراقبة أعمال لجان التخريص وسير العمل بدقة تامة ، وشدد المنشور على مأموري التخريص بأن يتولوا قبل البدء في عمليات التخريص قراءة هذا المنشور أمام مجلس القضاء أو الناحية علانية وبحضور مشايخ القبائل ووجوه الأهالي ويكرر لإفهامهم محتواه[١٩] .

وكان عشر ما يتحصل من أعشار يوزع على الموظفين والمخرصين مكافأة لهم حتى لا يلجؤوا إلى الإختلاس أو التهاون في أداء مهمتهم[٢٠] .

ومن المعلوم أن كمية ما تتحصله إدارة الولاية من أعشار يتفاوت من سنة إلى أخرى يتناسب في ذلك مع المواسم عطاء أو قحطاً ، فقد تحصلت الإدارة مثلاً في عام ١٣١٤ هـ من ولاية طرابلس وحدها باستثناء منطقتي فزان وبنغازي على ٥١١٥٩ كيلة قمحاً و ٢٦٢٦٧٥ كيلة شعير ، وكان الموسم في تلك السنة من

١٩) انظر النص الكامل لهذا المنشور بدار المحفوظات التاريخية .

٢٠) انظر العدد المشار اليه آنفاً في جريدة طرابلس الغرب .

المواسم الجيدة جداً ، وباعت الدولة في تلك السنة القمح بسعر ١١ قرشاً للكيلة الواحدة فجنت ، ١٧٦٦٥٧ قرشاً وباعت كيلة الشعير بسعر ١١ قرشاً فجنت ٢٨٨٩٤٢٥ قرشاً[٢١] ، ويعتبر هذا المبلغ من المبالغ الهامة إذا قيس بما كانت تدره الأعشار على ميزانية الدولة في سنوات الجفاف حيث يصل المردود إلى نصف هذا المبلغ أو ربعه وحتى أقل من ذلك ، ويذكر الدجاني أنه في عام ١٣٠١ هـ كان مقدار العشر من القمح والشعير ١٤٣ الف كيلة بينما بلغ ٢٠ الف كيلة فقط من هذين النوعين في السنة السابقة[٢٢] وكذا الحال بالنسبة لبقية المزروعات التي يؤخذ من محصولها العشر كالنخيل والزيتون والقفولي (الذرة الصفراء) وقد عمد بعض الولاة لتنشيط الفلاحين لري مزروعاتهم بمجهودهم من الآبار وغيرها أيام الجفاف ، تخفيض العشر إلى النصف من كل أرض سقيت بجهد المزارع[٢٣]

٢١) الوثيقة رقم ١٦ ـ دار المحفوظات التاريخية .

٢٢) أحمد صدقي الدجاني ـ ليبيا قبل الاحتلال الايطالي ، بيروت ـ المطبعة الفنية الحديثة ـ ١٩٧١ ص١١٦ .

٢٣) المصدر السابق ص٢٠٥ .

● ضريبة الأغنام :

تعتبر الضريبة المفروضة على الأغنام ، والماعز التي هي جزء من ضريبة الويرغو من الضرائب المهمة نظراً لانتشار تربية هذين النوعين في ليبيا سواء بين القبائل الرحل والمقيمة أو المرباة داخل المزارع ، وقبل صدورّ قانون تعداد الاغنام في سنة ١٣٠٥ هـ كانت الضريبة يتم تحديدها عن طريق التقدير وبناء على اقرار شيوخ القبائل بما لدى القبائل من غنم وماعز ، وكانت السلطة التركية ، استناداً لإحدى الوثائق ، تفرض نصف قرش على كل رأس من الغنم السارحة ، وقرش واحد على كل رأس من الغنم المعلوفة (المرباة في المزارع)وجاء في هذه الوثيقة التي هي رسالة موجهة من ولاية طرابلس الى وزارة المالية في استنبول ، أنه بما أن القسم الأعظم هي من الأغنام السارحة التي تربى في المراعي البرية والتي تنتقل من مكان إلى آخر فان الرسم الذي ينطبق هو نصف قرش عن كل رأس ونظراً لعدم امكانية تعداد الاغنام الموجودة لدى الناس بدقة فقد صار فرض ضريبة مقطوعة بلغت على كل الغنم الموجود هذه السنة في ولاية طرابلس مائة وعشرة آلاف قرش[٢٤] .

وفي عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م) ٣٠ جمادى الأول صدر قانون عثماني في كيفية عد الأغنام وفرض الرسم عليها وجبايتها ، ولم يعمل بهذا القانون في ليبيا إلا بعد عام ١٩٠٠ واقتصر تطبيقه على المناطق الساحلية والقريبة منها كالعزيزية والجبل الغربي وسهل جفارة وغيرها ، وظل العمل بالضريبة التقديرية المقطوعة على باقي الجهات خاصة فزان وبنغازي ضمن اطار ضريبة الويرغو التي كانت تؤخذ على الشخص وعلى الشجر وعلى الحيوان ، غير أن العمل كان جار لاخضاع هذه الجهات للتنظيم الجديد خاصة في نواحي فزان التي بوشر بالفعل بعدّ أغنام بعض جهاتها لكن الغزو الايطالي أوقف ذلك .

٢٤) انظر نص الرسالة المؤرخة في ٦ جمادى الآخرة ١٢٩٧ هـ بدار المحفوظات التاريخية .

● قانون تعداد الاغنام :

جاء في المادة الأولى من القانون أن كل قضاء يقسّم إلى ما يلزم من الأقسام وتعدُّ أغنام كل قسم بمعرفة جابي الأتاوة ، وفي المادة الثانية ألزم القانون مجلس إدارة كل قضاء باعداد ما يلزم من الجباة ركباناً وراجلين للقيام بالتعداد ، محدداً أول مارس للبدء بتعداد الاغنام ، وأن يرافق العدّادين مقدار مناسب من رجال الضبطية (الأمن) ومع الجباة في جولاتهم لتحصيل الرسوم المستحقة بعد اجراءات التعداد ، وفي المادة السابقة من القانون على أن يُعد في كل سنة ، وقبل خمسة عشر يوماً من بدء عمليات التعداد ، سجلات على نسختين ليسجل فيها مقدار الضأن والماعز الموجود في حدود القرية من قبل المختار وأعضاء مجلس الإختيارية ، مع تبيان أصحاب الحيوانات ، مستندين إلى إقرار هؤلاء بما يملكون ، ويحتفظ رئيس القبيلة أو مختار القريبة بنسخة من السجل ، والنسخة الثانية يحتفظ بها الموظف المختص وقد حددت المادة التاسعة عشرين يوماً كحد أقصى لإتمام عملية التعداد ، واستثنت المادة ١٣ من القانون تعداد الجديان والخراف الصغيرة لأنها معفاة من الرسم ، وأوجبت المادة ١٥ على أن ينم ضبط السجلين المحتفظ بهما لدى المختار والجابي أمام الجميع ، ويمنح كل راعي كما جاء في المادة ٢١ ، تذكرة رسمية مهورة بتوقيع الجابي تثبت أن الأغنام التي بحوزته جرى تعدادها ، ويمكنه أن ينتقل بها من مكان إلى آخر ، وبصحبته التذكرة لابرازها عند اللزوم حتى لا تعد أغنامه مرة ثانية . وقد أعفت المادة ٢٤ من التعداد الغنم والماعز المجلوب من خارج الولاية الذي دفع عليه رسم جمركي ، وحذرت المادة ٣٢ الرعاة وأصحاب الأغنام من إخفاء أغنامهم أو قسم منها عن مأموري التعداد مما سيعرضهم لدفع الرسم مضاعفاً ، وبالطرد من الوظيفة كل موظف أو جابي مكلف بالتعداد يتبين أن له يد في هذا الإخفاء ، أما المخاتير واختياريي المنطقة الذين يساهمون في ذلك التكتم فيحالون الى القضاء بتهمة سرقة أموال الدولة ، ويمنح كل مخبر عن ذلك التكتم من غير المأمورين والجباة نصف مقدار الرسم المجازى به المخالف .

كما نصت المادة ٣٦ على استقطاع ٦٠ بارة من كل مائة قرش من التحصيلات وتوزع على المأمورين والمخاتير وكل من ساهم في عملية التعداد مكافأة لهم على النحو التالي خمس بارات عن كل ستين بارة للجابي ولمأمور العد ، وخمس بارات لمدير مال القضاء ، وعشر بارات للمختار والباقي توزع بالتساوي على أعضاء مجلس الإختيارية .

ونصت المادة ٣٣ أن دفع الرسوم من قبل المواطنين يتم ، كحد أقصى ، على ثلاثة أقساط بدءاً من نهاية ثلاثة أشهر من الشهر الذي بوشر فيه التعداد ، أما المادة ٣٤ فقد نصت على أن من يتأخر في دفع الرسم من المواطنين ينذر رسمياً وإذا امتنع بعد ذلك يصادر عدد من أغنامه وتباع بالمزاد العلني لاستيفاء حق الحكومة من الضريبة[٢٥] .

وكانت حصيلة تعداد الأغنام وفق هذا القانون في بعض الجهات عام ١٩٠٥ م مأخوذاً من السجلات العثمانية الرسمية ما يلي :[٢٦] .

اسم المنطقة	عدد الأغنام	عدد الماعز
تاجوراء	٢٩٢٣	٤٣٩١
العزيزية	١٣٩٠٦	١٤١٥٤
الرقيعات	٣٠٩٩٧	٢٧٥٥٠
العلاونة	٥٧٣٥	٤٩٦٢
الساحل	٢٢٦	١٤٥
المنشية	٤٧٣	٣٦٧

أما رسم الأغنام فكان كما أشير آنفاً نصف قرش ولكنه تصاعد هذا الرسم

٢٥) للمزيد من التفاصيل عما جاء في هذا القانون انظر جريدة طرابلس الغرب ، العدد ١١٠٩ المؤرخ في ٢٩ صفر ١٣٢٣ هـ .

٢٦) دار المحفوظات التاريخية .

ليصبح في السنوات الأخيرة من حكم الأتراك ٤ قروش للغنم و٢,٥ قرش للماعز .

وكان المواطنون يدفعون ضريبة أخرى عن حيواناتهم عند بيعها أو ذبحها ، وقد كان رسم الذبح في عام ١٣٢٦ هـ على الشكل الآتي :

الجمال ٤٠ قرشاً ، البقر ٣٥ قرشاً ، العجول ١٥ قرشاً ، الغنم ٤ قروش ، وأعفيت من الضريبة الحيوانات التي تذبح في المنازل والأماكن الخاصة[٢٧] ، كما أضيف في نفس ذلك العام على رسوم الذبائح ضريبة جديدة دعيت حصة المعارف لدعم قطاع التعليم في الولاية ، فزيد خمسة قروش على رسم ذبح الجمال والثيران ، وثلاثة قروش على رسم البقر وقرش واحد على الخرفان الغليظة وثلاثون بارة على الخروف المتوسط وثماني بارات عن الجدي والخروف الصغير[٢٨] ، وفي أحدى الوثائق ما يفيد أن التزام ضريبة الذبح رست عام ١٨٨٩ م على أحد الموظفين بمبلغ قدره ٣٦٢٠٠ قرش لمدة سنة تبدأ من أول مارس وحتى نهاية فبراير من العام التالي ويدفع الملتزم هذا المبلغ للحكومة على اثني عشر قسطاً[٢٩] .

أما في عملية بيع الحيوانات فقد أعفى الغنم والماعز من ضريبة البيع ، وفرض عشرة بالمائة من أثمان بقية الحيوانات الأخرى المباعة[٣٠].

٢٧) وثيقة رقم ٥٣٩ ، دار المحفوظات التاريخية .

٢٩) دار المحفوظات التاريخية .

٣٠) دار المحفوظات التاريخية .

● ضريبة العقارات والاراضي :

هذه الضريبة مع ضريبة التمتع والدخل كانت ضمن التنظيمات الجديدة التي عدلت الضرائب القديمة والتي كان معظمها منصب على المزارعين حيث توخت هذه الضريبة عدم التمييز بين سكان المدن وسكان الأرياف المزارعين وقد أشركت سكان المدن في المساهمة بضرائب الدولة والتخفيف عن المزارعين[٣١].

وكان مقدار ضريبة الأراضي والعقارات ، كما ورد في جريدة طرابلس الغرب : (يؤخذ سنويا أربعة في الألف من قيمة الاراضي والبساتين ومشتملاتها المكلفة بالعشر والعرصات العارية عن المنفعة ، أما الاصطبلات ومخازن التبن والعنابر (مخازن الحبوب) التي توجد في المزارع والأراضي فيؤخذ على قيمتها أربعة بالالف وكذلك المسقفات الوقفية التي تؤدي خرج المحاسبة ، أما الإصطبلات ومخازن التبن والعنابر التي ليست تابعة للأراضي وتوجد في المدن والقصبات والقرى داخل البيوت أو أمامها فيؤخذ خمسة بالألف ، وأما المساكن فيؤخذ عنها خمسة بالألف سنويا من قيمتها إذا كان المكلف يملك مسكنا واحدا وتقل قيمته عن عشرين ألف قرش ، أما إذا كان للمكلف بيتان ما عدا مسكنه سواء كانت مؤجّرة أم ليست مؤجرة وسواء كانت قيمة كل منهما أكثر من عشرين ألفا أو أقل فيؤخذ عشرة بالألف سنويا من قيمتها ، وكذلك الحال بالنسبة للدكاكين والمغازات (المخازن) وغيرها ، أما الأراضي والبساتين والمراعي الشتوية وما شابهها من الأراضي التي لاتؤدي العشر ولم تكلف برسم مقابل العشر يؤخذ عليها عشرة بالالف سنويا[٣٢]. وقد أضيف الى ضريبة العقارات والأراضي الضرائب الآتية :

(٣١) كورو ص ٤٩ .

(٣٢) جريدة طرابلس الغرب العدد ٩٦٩ ـ ٢٤ شعبان ١٣١٩ هـ . وأشير هنا الى أن مقدار الضريبة على العقارات والاراضي يختلف بين ما أوردته الصحيفة وما أورده كاكيا وكذلك الأرقام التي ساقها كورو ، انظر كاكيا ص ٩٢، وكورو ص ٤٩، وقد اعتمدت ما جاء بالصحيفة لانه في نظري يعتبر أوثق .

١ ـ ضريبة إضافية بواقع خمسة بالمائة من المجموع العام للضريبة المذكورة لصالح التعليم العام .

٢ ـ ضريبة إضافية بواقع ٦ بالمائة من المجموع العام للضريبة لصالح التجهيز العسكري .

٣ ـ ضريبة تدفع لمرة واحدة بواقع عشرة بالمائة من المجموع العام للضريبة لتغطية نفقات تقدير قيمة العقارات والأراضي[٣٣].

(٣٣) كورو ص ٥٠.

● ضريبة التمتع (أو الدخل) :

لفظةالتمتع التي أطلقت على هذه الضريبة تعني في الأصل المقابل المادي الذي يدفعه المواطن لقاء تمتعه بما تقدمه الدولة من خدمات كالأمن وفتح الطرقات ونظافتها وإنارة الشوارع وفتح المجاري والخدمات الصحية . . . وغيرها ، وتؤخذ هذه الضريبة من كل شخص من المشتغلين بالتجارة والصناعة والحرف المهنية ، ومقدارها خمسون بالألف (أو خمسة بالمائة) من مجموع دخله السنوي ، وقد استثني من هذه الضريبة أهل العلم والأئمة والمزارعون والمشاركون في الزراعة والحراثون ، وقد تم استثناؤهم بموجب إرادة سلطانية(٣٤). وأشير مرة أخرى أن هذه الضرائب الجديدة لم تسر على كل المناطق بل اقتصرت على المدن الساحلية وضواحيها خاصة منطقة طرابلس والجبل الغربي والخمس ، وظلت المناطق الداخلية خاضعة للنظام الضريبي القديم نظرا لعدم تمكن الادارة العثمانية من إنجاز تسجيل جميع الاراضي وافتقارها للأطر والموظفين المدربين لتنفيذها .

ضريبة الطوابع المالية (التمغا)(٣٥) :

لم يعرف العهد العثماني هذا النوع من الضرائب سابقا ، فهي تعتبر ضريبة مستحدثة جاءت ضمن النظام الضريبي الجديد . . وفيما يلي عرض موجز لما جاء في قانون الطوابع المالية الذي نشرته جريدة طرابلس الغرب عام ١٣٢٢ هـ . فقد جاء في المادة الثانية من القانون ، أن رسم التمغا على قسمين الأول الرسم المقطوع وهو يطرح بالنظر لأنواع وماهيات الأوراق والإعلانات وغيرها ، والآخر الرسم النسبي ويستوفى عن القيمة المحررة في الأوراق والسندات والايصالات المالية التي

(٣٤) جريدة طرابلس الغرب العدد المشار إليه آنفا .

(٣٥) الطوابع المالية كان يطلق عليها التمغا ، والتمغا لفظ تركي محرف عن اللفظة العربية الدمغة والتي تعني الوسم الذي لايزول كالوسم بالنار ، ودمغه أي وسمه وترك عليه إشارة .

يُعتدّ بها في الدعاوى والمطالبات القضائية ، وفي المادة الثالثة جاء أن رسم التمغا يتم استيفاؤه إما بإلصاق الطابع المالي على الأوراق أو بختم الأوراق من قبل إدارة الديون العمومية بعد دفع رسوم التمغا اللازمة ، أما المادة الرابعة فقد نصت على أن استيفاء رسم التمغا عائد لإدارة الواردات المخصصة للديون العمومية التي ينحصر فيها فقط ختم الأوراق المستوفية لرسوم التمغا ، وطوابع التمغا توزع بمعرفة هذه الإدارة في كافة ولايات الدولة العثمانية وتباع للمواطنين اما من قبل الإدارة المذكورة أو من طرف بائعين مأذونين من الإدارة ، ونصت المادة أيضاً على فرض غرامة ثلاث ليرات عثمانية على كل شخص يضبط متلبسا ببيع هذاالطابع دون رخصة رسمية ، وعند التكرار يغرم ضعفي هذا الجزاء مع مصادرة الطوابع التي بحوزته ، وأما الأشخاص الممنوحين رخصا رسمية ببيع هذه الطوابع والذين يضبطون وهم يبيعونها بأكثر من قيمتها المحددة يغرمون بدفع ثلاث ليرات عثمانية ، وعند التكرار يؤخذ الجزاء مضاعفا ، ونصت المادة الخامسة بأن كل من يزوّر طوابع التمغا أو يساهم في عملية التزوير وكذلك الذين يبيعون الطوابع المزورة عن علم ، والذين يسعون في ترويجها يطبق في حقهم ما نصت عليه المادة ١٤٩ من قانون العقوبات العثماني والتي تقضي بالسجن في القلعة لمدة عشر سنوات بالأشغال الشاقة . . أماالذين يستعملون الطوابع الملغاة عن علم والبائعين لها يعاقبون لأول مرة بدفع غرامة من خمس الى عشر ليرات عثمانية وعند التكرار يتم حبسهم من خمسة أيام الى الشهر ويدفعون الغرامة المالية مضاعفة، وجاء في المادة السادسة أن رسم التمغا يؤديه الأفراد عن السندات التي يتم التعامل بها بين دوائر الدولة والأفراد ، أما رسم تمغا السندات المتعامل بها بين الأفراد فيكون على مُوقّع السند ، أما سندات المقبوض والإبراء والأوراق المشتملة على الإبراء ومقاولات التعهد فتستوفى من طرف المديون ، وأما الأوراق والسندات المشتملة على توقيع شخص أو أشخاص متعددين ولم تكن متضمنة لتعهدات متقابلة يؤدي عنها رسم التمغا مرة واحدة فقط ، أما سندات المقبوض والإبراء المستثناة من هذا الحكم يلصق على كل اسم موجود فيها طابع ، كما أن رسم التمغا السندات التي بين متعاقدين متعددين يؤدي عن كل نسخة من هذه السندات وفيما يلي مقدار رسم التمغا :

عن كل مائة قرش فأقل ١٠ بارات

من ١٠٠ الى ١٠٠٠ قرش ٢٠ بارة

من ١٠٠١ الى ٢٠٠٠ قرش ٢٠ بارة .

يستوفى قرش واحد (٤٠ بارة) على كل الف قرش وكسورها اعتبارا من ألفي قرش إلى عشرة آلاف قرش ، وعن كل خمسة آلاف قرش وكسورها اعتبارا من عشرة الاف قرش الى مائة ألف قرش يستوفى قرشين ونصف (١٠٠ بارة) .

يستوفى خمسة قروش عن كل عشرة آلاف قرش وكسورها اعتبارًا من مائة ألف قرش فما فوق[٣٦].

(٣٦) للمزيد من التفاصيل حول هذا القانون أنظر جريدة طرابلس الغرب ، العدد ١٠٧٠ المؤرخ في ٨ جمادى الآخرة ١٣٢٢ هـ ، والعدد ١٠٨٠ المؤرخ في ١٩ رجب ١٣٢٢ هـ .

● الرسوم الجمركية :

كانت الرسوم الجمركية تحتل مرتبة هامة في إيرادات الولاية خاصة عندما كانت تجارة القوافل الصحراوية مزدهرة ، وكانت الرسوم تجبى على البضائع والسلع الداخلة للبلاد والخارجة منها ، سواء من طريق البحر أو من الحدود الصحراوية ، والرسوم الجمركية وإن كانت كغيرها من الضرائب لم تكن مقننة ، إلا أنها كانت ، نظرا لارتباطها بأطراف أجنبية تخضع لنظام جرى الاتفاق عليه بين الأتراك أو الحكام الليبيين المتنفذين وحتى شيوخ القبائل الذين لهم دور في حماية القوافل وتقع طرق مسيرها في أراضيهم ، وبين الأطراف الأجنبية كالدول الأوربية أو الحكام الأفارقة كبورنو وتمبكتو مثلا واتخذت هذه الاتفاقات سمة الأعراف يحرص الجميع على احترامها نظرا للمنافع المتبادلة ، وبالنسبة للثغور البحرية لعبت الأوضاع السياسية والاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية بين حكام طرابلس والدول الأجنبية أدوارا هامة في تحديد هذه الرسوم تصعيدا أو تخفيضاً أو اعفاء ، وتذكر بعض المصادر أن مقدار الرسم الجمركي على البضائع الواردة عن طريق البحر كان في حدود ٨ الى ١٠ بالمائة من قيمة هذه البضائع ، وتنخفض الرسوم من ١ الى٥ بالمائة في عمليات التصدير[٣٧] ويذكر النائب أن يوسف القرمانللي عهد الى هيئة فرنسية باشراف قنصل فرنسا ، بوضع أساس جديد للنظام الجمركي[٣٨] وكانت الموانىء الليبية التي تستقبل البضائع هي : طرابلس ، الخمس ، مصراته ، زليطن ، درنة ، طبرق ، ويذكر ناجي ونوري أن الدخل الجمركي من البضائع بالموانىء الأربعة فقط وهي موانىء طرابلس الخمس ومصراته وزليطن بلغت من عام ١٣١٣ وحتى عام ١٣١٨ هـ أي خلال ستة أعوام حوالي أربعة ملايين فرنكا[٣٩] بما يعادل ٥٠ ألف ليرة عثمانية ذهبا ، كما يذكر كاكيا أن موانىء برقة كانت

(٣٧) انظر كاكيا ص ٩٤ ، كورو ص ٥٢ ، برنيا ص ١٤٦

(٣٨) النائب ص ٣٣٥.

(٣٩) ناجي ونوري ص ٦١ .

تدر ١٥ ألف ليرة عثمانية سنويا وقد بلغت الرسوم الجمركية عام ١٨٤٨ من جميع موانىء ليبيا واحد وتسعون ألفا وخمسمائة ليرة عثمانية[٤٠].

وبمجرد أن تلقي السفينة مراسيها في الميناء يصعد الى ظهرها موظفون مختصون ، فيقومون برصد جميع البضائع والسلع المحمولة على السفينة ويقدرون ما يتوجب عليها من رسوم جمركية تستوفى من صاحب البضاعة ويقول شاهد عيان تونسي زار طرابلس في ذلك العهد : [إن كل مركب يأتي للمرسى لابد أن يطلع له رئيس المرسى وكاتب والمكلف بالكرنتينه (المراقب الصحي) ويستخبروا من الرئيس (قبطان السفينة) من أين أتى وما البضاعة التي أتى بها ، وسبب مجيئه ، فاذا ظهر عنده شيء خلاف ما قاله يؤدي خطية (جزاء نقدي) قدرها على حسب المركب ، فمنها من تؤدي عشرين ليرة مجيدية (عثمانية) ومنها من تؤدي سبعة ومنها من تؤدي خمسة][٤١].

وكانت الرسوم تختلف مقاديرها من سلعة لاخرى حسب اهميتها ، وتذكر أحدى الوثائق أن الرسوم الجمركية كانت تتقاضى حتى على الكتب العلمية ولكنه في عام ١٩١١ أعفى قانون الميزانية العامة للدولة العثمانية الصادر في هذا العام الرسوم الجمركية على الكتب المستوردة أو المصدرة ، غير أنه فرض رسم على غلافها اذا كان من الجلد[٤٢].

أما إدارة الموانىء فقد كانت في عهدة شركة فرنسية ، وهي التي تتولى تنظيم دخول وخروج السفن بواسطة مرشدين بحريين وكذلك عملية رسوها ونقل الأشرعة وتفريغ البضائع ووضعها في المخازن ، وكانت الرسوم التي تتقاضاها الشركة من البواخر لقاء ذلك عشرين بارة عن كل طن من السفن التي حمولتها ٨٠٠ طن وكانت بعض الدول التي ترتبط بمعاهدات صداقة مع الأتراك معفاة من

(٤٠)كاكيا ص ٩٤.

(٤١) انظر وثيقة كتبها رحالة تونسي مجهول ـ حققها وعلق عليها ، عمار جحيدر ـ مجلة تراث الشعب ـ العددالسابع ، سبتمبر١٩٨٢ ص ٦٢ .

(٤٢) دار المحفوظات التاريخية

هذه الرسوم[٤٣].

وبالنسبة لرسوم الجمرك من الثغور البرية والصحراوية ، فقد قل مدخولها بعد ضعف التجارة الدولية عبر الصحراء ، وكانت هذه الرسوم يتقاضاها الحكام المحليون للمناطق المتاخمة للحدود كحاكم فزان ، وذلك قبل أن يتمكن الأتراك من بسط نفوذهم الكامل على تلك المناطق ، ويحدد الرحالة الألماني هورنمان مقدار الضريبة الجمركية على البضائع الخارجة والداخلة ، بما يعادل ثماني دولارات على حمل كل جمل ومثقالين ذهب لكل رقيق[٤٤] وجاء في إحدى الوثائق أن الرسم الجمركي كان يؤخذ أحيانا على وزن البضاعة المحمولةبصرف النظر عن قيمتها الفعلية ، وكان التاجر يدفع ثلاثة محبوب (أي ٦٠ قرشا) من القنطار الواحد وتشير إحدى الوثائق أن ضريبة الجمرك كانت ٣٪ على البضائع المصدرة و٩٪ على البضائع الواردة للبلاد[٤٥] وكان الاتراك يطبقون على الواردات الجمركية عبر الصحراء نظام الإلتزام وتعرض للمزايدة ، وتشير إحدى الوثائق المؤرخة في ٣٠ ذي القعدة ١٢٦٦ هـ (١٨٤٩ م)أن المزايدة التي أعلنت عن تلزيم رسوم الجمرك في تسعة مراكز من قائمقامية فزان وهي الجفرة والبوانيس ، سبهة ، الشاطىء ، وادي غربي ، وادي عتبة ، الجفرة ، الشرقية ، وهي الثغورالصحراوية التي تمر منها القوافل ، قد بلغت ١١٨٣٠ قرشا وكان صاحب البضاعة يمنح ايصالا يفيد بأنه دفع ما على بضاعته من رسوم[٤٦].

(٤٣) كاكيا ص ٩٥ ، برنيا ص ١٩٠ .

(٤٤) هورنمان ـ جوردن ـ رحلتان عبر الصحراء طرابلس ـ دار الفرجاني ـ ١٩٧٤ ص ١٣٧ .

(٤٥) دار المحفوظات التاريخية .

(٤٦) دار المحفوظات التاريخية .

رسوم المرور وبدل الطريق :

ضريبة المرور كانت تفرض على تنقل الاشخاص داخل البلاد وخارجها وكانت معروفة ومطبقة من أوائل الحكم التركي لليبيا ، ويقول ابن غلبون ان محمد الساقزلي أجرى مكساً على الخارج من المدينة والداخل إليها وكان عدة ما يُؤخذ من إلتزام البابين في كل سنة ألفين وخمسمائة ريال فجعلها عثمان الساقزلي أربعة وعشرين ألفاً[٤٧].

وشهد العهد العثماني الثاني تشديداً وتنظيماً لهذه الضريبة ففي إحدى الوثائق ما يفيد أن والي طرابلس ارسل في شوال من عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) أعدادا من تذاكر المرور إلى قائمقامية فزان لتوزع على الأقضية التابعة لها مع صورة من التعليمات الواردة من العاصمة استانبول عن كيفية إعطاء هذه التذاكر ، وجاء في هذه التعليمات أنه يمنع السفر والتنقل على المواطنين من بلدة الى أخرى إلا اذا كان يحمل تذكرة مرور ، والمواطن الذي يريد السفر الى أي بلدة يجب أن يقدم كفيلا ، ثم يعبىء الموظف تلك الورقة التي تحمل اسمه ونسبته وبلده وأوصافه ، والبلدة التي طلب الإذن للذهاب إليها مع ثلاثة قروش ثمن التذكرة ويستطيع أن يستعمل هذه التذكرة لمدة سنة كاملة ، على أن يسجل في كل ذهاب وعودة تاريخ ذهابه وأوبته لدى مدير بلديته ، وإذا وجد أنه لايحمل تذكرة سفر يسجن في البلدة التي يقبض فيها مدة ثلاثة أيام ثم يطلب منه كفيلاً ، ويعطى تذكرة ليعود إلى بلده ، وإذا لم يوجد من يكفله يرسل محفوظاً (مرافقاً برجل أمن) الى بلده[٤٨].

وجاء في جريدة طرابلس الغرب أن والي طرابلس أصدر عام ١٣٠٢ هـ قرارا يؤكد فيه على وجوب حصول المواطن على تذكرة مرور وجاء في نص القرار أن كل من يريد السفر من الأهالي والغرباء إلى خارج أو داخل الدولة وجوب

(٤٧) ابن غلبون ص ١٥٠ و١٦٣ .

(٤٨) دار المحفوظات التاريخية وانظر النائب ص ٣٥٠ .



صورة تذكرة المرور التي تمنح للمواطنين الليبيين تخولهم حق التنقل داخل الأراضي الليبية

استحصالهم على تذكرة مرور ومنع أي شخص من السفر حتى يتم تخليص مابذمتهم للدولة والأشخاص ، ولايعطى اذن المرور إلا بعد استجلاب علم وخبر من شيخ المحلة بأن الطالب ليس في ذمته شيء[٤٩].

وظل العمل سارياً في هذه الضريبة حتى عام ١٩١٠ حيث ألغى قانون الميزانية العامة للدولة العثمانية هذه الضريبة واستبدلها بضريبة سماها بدل طريق ومقدارها كالسابقة ثلاثة قروش تفرض سنويا على الرجال البالغين ، من ١٤ سنة وحتى ٦٠ سنة ، سواء سافروا أو لم يسافروا وذلك مقابل استفادتهم بالطرقات التي تفتحها الدولة[٥٠]، وحسب ما ورد في سجلات مالية غريان في ١٣ مارس ١٨٩٠ أنه تم ضبط ضريبة بدل طريق في نواحي المنطقة على النحو التالي : ٤٣٤٨٨ قرشا من يفرن ، و٥٩٩٧٦ قرشا من نالوت ، و٤٨٠٠ قرشا من غدامس و٢٩٨٤٤ من ككلة ، و١٧٦٤٠ من الحوص ، أما بلدة مزدة لم ترد حساباتها حتى ذلك التاريخ وكان مجموع الضريبة ١٨٧٧٧٦ قرشا[٥١]، ويلاحظ أن هذا المبلغ يعتبر هاما بالنسبة لميزانية الولاية خاصة وأنه وارد من منطقة واحدة فقط وهذا يدل على أن الإدارة العثمانية قد جنت مبالغ كبيرة من هذه الضريبة .

(٤٩) جريدة طرابلس الغرب العدد ٧٧٠ ـ ١٠ شوال ١٣١٣ هـ .

(٥٠) انظر هذا القانون ـ دار المحفوظات التاريخية .

(٥١) دار المحفوظات التاريخية .

● ضرائب متنوعة :

بجانب هذه الضرائب الرئيسية العامة فقد كان هناك مجموعة من الضرائب الأخرى أقل أهمية والأضيق اتساعا :

١ ـ ضريبة ختم وفحص الذهب والفضة وكانت بمعدل ١٦ بارة عن كل أوقية من الفضة ومثقال من الذهب ويؤخذ ٨ بارات على كل أوقية من الفضة أو مثقال من الذهب حين يطلب صاحبها تحديد نسبة ماتحتويه القطعة من ذهب وفضة[٥٢].

٢ ـ ضريبة توثيق وبيع وشراء العقارات والأراضي ومقدارها ١,٥ بالمائة من ثمن العقار المباع ، وقد كانت عملية التسجيل تتم في السابق عند القضاة الشرعيين حتى عام ١٩٠٣ ثم أصبح يتولى هذاالأمر مسجل عقود ، الذي يقوم بتثبيت عملية انتقال الملكية في سجلات المحاكم (دفتر الحقانية)[٥٣].

٣ ـ ضريبة البريد والبرق ، كانت تجبى من بيع الطوابع البريدية وأجور المكالمات البرقية ، وقد بلغ إيرادات هذه الرسوم عام ١٩١٠ حوالي ٢٠ ألف ليرة عثمانية بينما يجعلها كورو نصف مليون ليرة عثمانية[٥٤].

٤ ـ دائرة الصحة والحجر الصحي ، وتجبى من المرضى الذين يرتادون المصبحات الحكومية ومن المسافرين المحجورين صحيا فيما كان يدعى (الكرنتينا) وقد بلغ ما حصل من هذه الضريبة عام ١٩١٠ م ٨٠٠ ليرة عثمانية[٥٥].

٥ ـ ضريبة الإرث ، وتجبى من الورثة ، وكان مقدار رسوم الإرث يتم

(٥٢) محمود ص ٢٠٨ .

(٥٣) المصدر السابق عين الصفحة ـ كاكيا ص ٩٤ .

(٥٤) المصدرين السابقين نفس الصفحات ، كورو ص ٥٢ .

(٥٥) المصدرين السابقين عين الصفحات .

بالتراضي بين القضاة والورثة ولكنها بعد التنظيمات الإدارية أصبحت بحدود ٢,٥ بالمائة من القيمة العامة للإرث[٥٦].

٦ ـ ضريبة قطع أشجار النخيل ، فقد كان المواطنون يقطعون أشجار النخيل للحصول على عصارتها (اللاقبي) الحلوة أو المخمرة ، كما يقطعونها في سنين الجفاف لأخذ جمّارها والفكريس (لب النخلة) مع عصارتها ليتقوتوا بها ، وقد فرضت على قطع كل نخلة ضريبة مقدارها ١٢٠ قرشا وصعد الى ١٥٠ قرشا[٥٧].

٧ ـ رسوم بيع التبغ ، كانت إدارة الريجي الفرنسية تتقاضى مبلغ ١٠٠ قرش عن كل رخصة بيع الدخان تمنح لأي مواطن يود بيع التبغ ، كما كانت الشركة تمنح تخفيضا في سعر العلبة من التبغ ١٠ بالمائة من سعرها الرسمي ، يبقى ربحا للبائع ثم خفضت النسبة فجعلتها ٨ بالمائة ثم خمسة بالمائة عام ١٩٠٩ مما دفع البائعين لرفع طلب الى والي طرابلس يتظلمون به من جشع هذه الشركة[٥٨]، وقد بلغ ماجنته الشركة من بيع الدخان عام ١٩١٠ حوالي ٨٠٠ ألف ليرة عثمانية من ألوية طرابلس و٣٥٠ ألف ليرة من ألوية بنغازي[٥٩] وقبل استلام شركة الريجي جميع عمليات زراعة وتسويق وبيع الدخان في ليبيا ، كان الدخان يستورد من الخارج وحسب ما جاء في مذكرات رحالة تونسي (سبق الإشارة اليه) أن الدخان يصرح لكل من يريد بيعه وهو مقسم الى ثلاثة أصناف الأول بسعر ٢٤ قرشا الأقة الواحدة والثاني ١٢ قرشا والثالث ٦ قروش ، ويورد أحمد الفقيه حسن في يومياته أنه في عام ١٢٩١ فرضت ضريبة على الدخان المستورد بلغت الأقة في الصنف الأول ١٧ قرشاً والثاني ١٠ والثالث ٥ قروش[٦٠] ويبدو أن هذه الضريبة الجمركية

(٥٦) دار المحفوظات التاريخية .

(٥٧) دار المحفوظات التاريخية ، كورو ص ٤٨ .

(٥٨) انظر الوثيقة المؤرخة في ١ ربيع أول ١٣٢٧ هـ دار المحفوظات .

(٥٩) كورو ص ٥٣ .

(٦٠) عمار جحيدر مجلة تراث الشعب العدد ٧ .

على الدخان المستورد جاءت بناء على طلب شركة الريجي لحماية مصالحها في احتكار زراعة وبيع الدخان .

٨ ـ ضريبة كيل الحبوب ، كانت تجبى من أسواق بيع الحبوب ومقدارها بارتين على كل كيلة استانبولية وتحصلت الولاية من هذه الضريبة عام١٢٩٥ هـ على عشرين ألف قرش وفي السنة التالية وصلت الى ٣٦٥٠٠ قرش[٦١].

٩ ـ ضريبة صيد الإسفنج وكانت الضرائب المرسومة على صيد الإسفنج تتناسب مع جودة الصنف المستخرج من البحر ، كما جرت القاعدة على أخذ العشر من قيمة الإسفنج كضريبة عليه ، وكانت واردات رسوم الاسفنج متذبذبة صعودا أو هبوطا وذلك متوقف على المقادير المصطادة منه ، وتحصلت الولاية مثلا عام ١٢٩٩هـ على ٨٦٠٠٠ قرشا وعشرةبارات بينما انخفضت الى ٢١٠٠٠ عام ١٣٠٢ هـ ثم ارتفعت الى ١٠٧٠٠٠ في العام الذي تلاه[٦٢].

١٠ ـ رسوم دخولية ووزن وبيع الحلفا : بلغت ما تحصلت عليه ولاية طرابلس من رسوم عام ١٢٩٢ ٢٣١٥٠ قرش وارتفع المبلغ عام ١٢٩٧ هـ الى سبعمائة الف قرش[٦٣].

١١ ـ رسوم أرضية الأسواق : كانت هذه الضريبة تفرض على ما يباع في هذه الأسواق من مواد وعلى الخيم والاكشاك المنصوبة فيها ، وجاء في قرار متصرف الجبل الغربي عام ١٣٢٣ هـ بارساء إلتزام رسوم أرضية سوق غريان : تؤخذ عشرون بارة عن كل شبكة من الغلال ، وعشرون بارة من صاحب الشارقة التي تنصب في السوق وعشرون بارة من بائع الكتان والأردية والسكر إضافة إلى رسم الشارقة ، ١٠ بارات من بائع العباءات والصوف وبيوت الشعر والحمول والغرار والخضرة والبلغة والملح والفلفل اليابس والقاز (الكيروسين) والقطران وعلى

(٦١) دار المحفوظات التاريخية .

(٦٢) مأخوذ من سجل قرارات الوالي أحمد راسم ، دار المحفوظات التاريخية .

(٦٣) دار المحفوظات التاريخية .

شبكة حلفا ، وشبكة تبن ، وأعفى القرار البائعين من الرسم إذا كان مجموع ما باعه لايتعدى عشرة قروش[٦٤].

١٢ـ ضريبة الملح ، وكان يستخرج من الملاحات خاصة من منطقة بنغازي وبعض ملاحات طرابلس وكان للملح دور هام في تجارة القوافل الصحراوية ولكن أهميته ضعفت بتوقف التجارة وأصبح تصديره مقصوراً على تركيا وبعض جهات السودان[٦٥].

* ١٣ ـ ضريبة المحاكم وهي الرسوم التي يدفعها المواطنون مقابل النظر في القضايا التي يرفعونها للمحاكم وقدبلغ دخل المحاكم من الرسوم عام ١٩٠٠ خمسة آلاف قرش[٦٦].

١٤ ـ ضريبة البدل العسكرية : شملت هذه الضريبة فقط الرعايا العثمانيين من غير المسلمين كاليهود في ليبيا ، فهؤلاء معفون من الخدمة العسكرية وقد اقتصر التجنيد على الرعايا المسلمين ومقابل ذلك يدفع الشبان غير المسلمين ضريبة تسمى بدل عسكري كانت ثلاثين قرشا ثم رفعت الى ٣٧,٥ قرشا وفقا لما جاءفي جريدة طرابلس الغرب[٦٧].

* ١٥ ـ الضرائب المفروضة على الموظفين والعاملين في الحكومة : لم تسلم رواتب الموظفين والعاملين في جهاز الحكومة العثمانية من الضرائب فكان يتعرض اكثر من ثلث مرتبات هؤلاء للخصم الضريبي ، كما كانوا يفاجأون بين آن وآخر بخصم نصف مرتبهم أو مرتبهم كاملا كما حدث عام ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) حين صدر أمر سلطاني من الأستانة ينص على خصم راتب شهر أغسطس من ذلك العام ١٢٨٣ هـ (١٢٨٢ رومي) من جميع الخدم والموظفين والقائمين بأعمال الدولة ومن العساكر بدءاً من الفريق ونازلا ويعدون أنفسهم يعملون فخرا ،

(٦٤) انظر نص القرار الصادر في عام ١٣٢٣ في ملف رقم ٥٣٩ ـ دار المحفوظات التاريخية .

(٦٥) كورو ص ٥٢ .

(٦٦) دار المحفوظات التاريخية .

(٦٧) جريدة طرابلس الغرب العدد ٩٦٩ ـ ٤ شعبان ١٣١٩ هـ كذلك انظر كورو ص ٤٧ .

وترسل حصيلة هذه الرواتب الى الخزينة باستانبول[٦٨] ، وفي ١٤ ربيع الأول من عام ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠ م) أصدر والي طرابلس على موظفي ولايته ، منشورا طالبهم به تسديد مبلغ ٨٤٧٤ قرشا من مرتباتهم ، وهذا المبلغ هو فائدة دين استقرضه الوالي من بعض رجال الأعمال المرابين ، وقد قسم المنشور هذا المبلغ على كافة موظفي أقضية الولاية فكلف موظفي الخمس ١٠٠٠ قرش وموظفي الجبل الغربي مثلها وموظفي فزان ١٥٠٠ قرش وغربان ٢٥٠ قرش ، وهكذا[٦٩]

١٦ ـ ضرائب متنوعة : وهناك مجموعة أخرى من الضرائب المختلفة أجملها فيما يلي لضعف مردودها : ضرائب على صيد الأسماك ، والقطرون المستخرج من فزان ، والطبن والجداري (شجر يستفيدون من عصارة خشبه الحمراء في الدباغة) ونعال الخيول والبغال والحمير ، والمنسوجات الحريرية والصوفية والنحاسية والفخارية ، وأفران الجير والدكاكين ومحلات البيع[٧٠].

وكانت الضرائب التي تجبى من ولاية طرابلس وبنغازي وترسل إلى استانبول تشمل : ضريبة الجمارك ، وضريبة البناء ، وضريبة البريد والبرق يضاف إليها مبالغ ترسل تحت اسم إعانة الخزانة الجليلة ، وإعانة الحجاز وإعانة صندوق التقاعد العسكري وإعانة صندوق التقاعد الملكي (المدني) وإعانات أخرى وقد

جاء في إحدى الوثائق أن ولاية طرابلس أرسلت في عام ١٣٢٥ هـ مبلغ ٢٤٤٢٥٥ قرشا و٣٣ بارة ، تحت باب إعانات ، غير أنه في سنوات القحط والجفاف تضطر الولاية إلى إبقاء قسم من حصة استانبول في طرابلس بناء ، كما كان يدعى ، على

(٦٨) انظر نص هذا الأمر في دار المحفوظات التاريخية .

(٦٩) دار المحفوظات التاريخية .

(٧٠) دار المحفوظات التاريخية (مجموعة وثائق)

ارادة سلطانية سنية[٧١]، كماكان يجبى من المواطنين ضرائب إضافية ، بجمع مبالغ من المال تمنح كهبة من قبل الولاة إلى بعض المتنفذين الليبيين وشيوخ القبائل لشراء طاعتهم ورضوخهم للسلطة التركية[٧٢].

وأما الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح مايعرف بإدارة الدين العام فترسل إلى استانبول ويستقطع منها مبالغ تبقى في صندوق الولاية . وكانت الضرائب التي تستوفى من المواطنين يكون دفعها إما عيناً من غلتهم ، قمح وشعير تمر . . . الخ) أو نقدا سواء بالعملة العثمانية أو أي عملة أجنبية متداولة في البلاد .

ميزانية ونفقات ولاية طرابلس :

كان دخل ولاية طرابلس غير ثابت فهو مرهون ، كما سبق شرحه ، بمدى عطاء الأرض وما تتمكن الإدارة من جمعه من الضرائب، وتبعا لذلك فإن ميزانية الولاية كانت غير ثابتة الرقم ، وتكاد تكون في شبه عجز دائم وفي سنة ١٨٧٠ م بلغت الميزانية العامة للولاية سبعة ملايين ومئتا ألف قرش بينما بلغت عام ١٨٩٢ حوالي أحد عشر مليون قرش[٧٣]، وكان في أغلب الأحيان تزيد النفقات عن الواردات ونفقات الولاية يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ رواتب الموظفين في الإدارة ، ورواتب المتقاعدين .
٢ ـ رواتب رجال الجيش .
٣ ـ مصروفات ادارة التعليم والصحة .
٤ ـ مصروفات صيانة الطرق والعمارات والمرافق الحكومية .
٥ ـ نفقات أخرى .[٧٤].

(٧١) أنظر الوثيقة في دار المحفوظات التاريخية ، كذلك انظر محمود ص ٢٠٩
(٧٢) وثيقة رقم ١٦٣ دار المحفوظات التاريخية .
(٧٣) ناجي ونوري ص ١١٦ ، ووثيقة في دار المحفوظات التاريخية بلا رقم
(٧٤) محمود ص ٢١٠ .

الفصل السابع

القضاء

لا أكون مبالغاً ، إذا قلت : إن القضاء الليبي في العهد العثماني ، كان ، إلى حد ما ، من أكثر القطاعات الأخرى انتظاماً ويعود انتظام القضاء في نظري الى عوامل عدة :

أولاً : إن النظام والأسس التي كان يسير عليها القضاء ، متوارثة جيلاً عن جيل منذ أيام الإسلام الأولى ، فالمسلمون الأوائل كانوا قد أعطوا القضاء جل اهتمامهم ، فوضعوا له أسسه وقواعده وشروطه ، كما أثروه بمجموعة كبيرة من الأحكام الوضعية المستنبطة من نصوص القرآن الكريم والسنة ، وبما يعرف بالإجماع والقياس .

ثانياً : إن الشريعة الإسلامية شريعة سماوية ، لا يجوز الانحراف عن نواهيها ، أو التساهل في إقامة حدودها ، وتعتبر من الشرائع الحقوقية ، الواضحة الغاية في أحكامها ، وفي أساليب تنفيذ هذه الأحكام .

ثالثاً : إذا كان العثمانيون لم يجدوا حرجاً في إنهاء الخلافة العباسية وتغيير البنية السياسية والسلطوية في المجتمع العربي الإسلامي ، فإنهم كانوا مع الشريعة الاسلامية ملتزمين إلى أبعد الحدود بجزئياتها وكلياتها بصفتهم ، كما هو معروف عنهم ، مسلمين متشددين بإسلامهم أولاً ، وثانياً لأنهم لم يعمدو صلاً على إحداث إضافات جديدة ذات بال في مجال استنباط الأحكام والاجتهاد . فمثلاً إلتزم العثمانيون بالشروط التي وضعها العرب المسلمون الأوائل ، والتي يجب أن تتوفر في القاضي ، والتي منها : أن يكون القاضي رجلاً بالغاً ذكراً ، وأن يكون صحيح التمييز جيد الفطنة ، بعيداً عن السهو والغفلة ، يتوصل بذكائه الى إيضاح ما أُشكل وفصل ما أُعضل ، كذلك أن يتمتع القاضي بالعدالة وأن يكون ظاهر الأمانة عفيف المحارم ، بعيداً عن الريب ، وأيضاً سلامة في سمعه وبصره

ليصح بهما إثبات الحقوق والتمييز بين المقر والمنكر ، والمحق والمبطل وأن يكون عالماً بالأحكام الشرعية ، عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وبالإجماع والقياس . . إلى غير ذلك من تلك الشروط وهي سبعة ذكرها الماوردي في الأحكام السلطانية[1] .

رابعاً : البنية الدينية الاسلامية العميقة الجذور في المجتمع العربي الليبي مع الإيمان الراسخ بفكرة الحلال والحرام ، مما يجعل القاضي الذي ينحرف أو يشذ عن الحكم الإسلامي العادل ، عرضة للهجوم العنيف من العلماء والمطلعين على أصول التشريع الإسلامي ، الأمر الذي يهدد مركز القاضي ويفقده منصبه ، وكذلك مساءلته أمام أولي الشأن[2] .

هذا ما أراه من أسباب ، جعلت القضاء في الديار العربية الاسلامية ، يمتاز بالتنظيم والأمانة ، ولكني استدرك لأشير إلى أن قولي هذا عن القضاء وجهازه في ليبيا لا يعني في عمومه أنه وصل الى مراحله المثالية فقد شهدت البلاد ، وصول بعض الأشخاص إلى منصب القضاء ، كانت ضمائرهم في إجازة سرمدية ، فأساؤوا للمواطنين وأساؤا لشرف مهنتهم ، وكذلك لأنفسهم ، لذلك فإنني أقصد الشكل العام الغالب للقضاء ومقارنته بما كان سائداً في الأجهزة الإدارية والتنظيمية الأخرى في البلاد .

ولعل أبلغ دليل على انتظام القضاء ، تلك الآلاف من السجلات القضائية ، المنظمة والموثقة ، التي تزخر بها دار المحفوظات التاريخية بمتحف السراي الحمراء بطرابلس ، وبغيرها من المكتبات ودور حفظ الوثائق بالجماهيرية .

١) انظر ـ علي بن محمد الماوردي ـ الأحكام السلطانية ط٢ ـ القاهرة ، مكتبة البابلي الحلبي وأولاده ص ١٩٦٦ ـ ص ٦٥ وما بعدها .

٢) انظر عريضة مقدمة من سكان ورشفانه الى والي طرابلس يشكون فيها من ظلم وجور قاضي منطقتهم ، ومما جاء في تلك العريضة «أصابنا منه الفرض والميل ، وضيع حقوقنا ، وجار علينا في المصاريف ، بحيث أن عقد الزواج يأخذ عليه ثلاثين قرشاً ومرطة شعير وثلاث سبيلات للخدم ، وعلوق لخيلهم ، وقليلون كانوا أو كثيرون مع ما يكفيهم من بازين ولحم ، والطلاق كذلك ، وما واقع منه يطول» انظر هذه الوثيقة ـ رقم ١١٨٧ دار المحفوظات التاريخية ـ السراي الحمراء ـ طرابلس .

● القضاء الشرعي :

حتى عام ١٨٦٥ م ، لم تعرف البلاد الليبية في مجال القضاء ، إلا القضاء الشرعي ، فكان القاضي الشرعي ينظر في جميع القضايا سواء كانت القضية جنائية أو مدنية ، كما أنه بعد هذا التاريخ أي حين أنشأت السلطات العثمانية ، محاكم نظامية حديثة ، ظل القاضي الشرعي ، رئيساً أعلى للمحكمتين الجنائية والمدنية ، حتى عام ١٨٧٩ حين أجرى العثمانيون تعديلات على جهاز القضاء ، حيث أوكلوا رئاسة هاتين المحكمتين إلى قضاة حقوقيين ، وقصر أعمال القاضي الشرعي على النظر في القضايا الشرعية وقضايا الأحوال الشخصية فقط مثل الزواج والطلاق والميراث وغيرها ولم يرض العلماء والقضاة الشرعيون بهذه الإجراءات ، فحرضوا الجماهير الليبية على التظاهر والاحتجاج على ذلك ، وقد اضطر الوالي التركي للمراوغة ، وأبلغ المحتجين بأن الأمر خارج من يده ، ويعود إلى السلطان نفسه ، وأنه أي الوالي سيعمل على إبلاغ مطالبهم إلى «الباب العالي» لكن العمل بالنظام القضائي الجديد استمر وبقي القاضي الشرعي ينظر في القضايا التي حددتها له اللوائح الجديدة[٣] لقد كان القاضي الشرعي اذن ، قبل تاريخ انشاء المحاكم الحديثة عام ١٨٦٥ م ينظر في مختلف القضايا التي حددها فقهاء الإسلام بالبنود التالية :

١ ـ الفصل في الخصومات بين المتخاصمين من قتل وضرب وسرقة وتنازع على الأملاك والعقار وغيرها .

٢ ـ النظر في أموال المحجور عليهم ، كالمجانين واليتامى ، والمفلسين ، وأهل السفه (أي الحمقى فاقدو القدرة على التصرف السليم) .

٣ ـ النظر في أموال الأحباس (أي الأوقاف) وصرفها في سبيلها .

٤ ـ تنفيذ الوصايا على شروط الموصى ، ضمن الحدود التي رسمها الشرع .

٥ ـ تزويج الأيامى (أي النساء والرجال الذين فقدوا الأزواج) بالأكفياء عند فقد

٣) انظر روسي ص ٦٥ وما بعدها .

الأولياء .

٦ ـ تصفح الشهود والأمناء ، واختيار القاضي للنائبين عنه في أعماله .

وقد وصلت الدقة بممارسة القضاة لأعمالهم إلى درجة عالية هامة ، فكان القاضي الشرعي ، يبحث ويستفسر ويعيّن مكان الجريمة ، والأداة التي استعملت ، ويتفحص صدق أقوال الشهود ، إلى غير ذلك من أعمال يقوم بها في يومنا هذا ، الحكام وقضاة النيابة والتحقيق .

وبالنسبة لتركة الميت ، كان القاضي يهتم بها ، وينظر بتأن ، قبل تسليمها لأصحابها ، الذين كثيراً ما كانوا يتنازعون عليها ، ويعمد القاضي الى تشكيل لجنة لجرد مواد التركة ، وتسجيلها في محضر ثم عرض المواد التي تركها الميت ، على أصحاب الخبرة والاختصاص ، مثل الصياغ وبائعي الذهب ، والنحاسين وبائعي وصانعي الأثاث وغيره ، لتقدير ثمن كل مادة ثم يأمر القاضي ببيع بعض المواد ، التي لا يمكن تقسيمها بين الورثة ، وبعد خصم أجرة القاضي وكاتبه ، والضرائب المستحقة للدولة على التركة ، وكذلك الديون التي على الميت ، اذا وجدت ، وأجرة مقومي أثمان المواد الذهبية والنحاسية وغيرها ، وأجرة الدلال الذي عهد إليه ببيع بعض المواد ، يحدد حصة كل واحد من الورثة ويعهد الى أحد الأعيان الموثوق بإخلاصهم وأمانتهم ، حيث يتولى تسليمها الى أصحابها بموجب ايصالات مشهد عليها من شاهدين .[٤]

وقد كانت صيغة الحكم غالباً تبدأ بالعبارة التالية : حضر الى محكمة الشرع الشريف ، ومحفل الحكم المنيف الأزهر بقضاء من مضافات ولاية طرابلس الغرب المحروسة ، لدى قاضيها (أو نائبها) خطه وختمه أدناه (اسمه ولقبه) ثم يذكر اسم المدعى عليه واسم أبيه ولقبه ، ثم أسماء الشهود وألقابهم وأقوالهم وجميع ما يتعلق بالدعوى ، من جزئيات وكليات ، وأخيراً حكم القاضي في القضية ، ويختتم محضر الدعوى غالباً بالعبارة

٤)أنظرعلى سبيل المثال : سجل المحاكم الشرعية لعام ١٢٥٧ هـ ـ المحفوظ في دار المحفوظات التاريخية السراي الحمراء .

التالية : تم إفهام الحكم الى أصحاب الشأن وهم في ذلك بحاجة جائزة بتاريخ هجري

القاضي بن غفر الله لهما آمين (مع ختمه الخاص)

الكاتب بن عفا الله عنهما آمين (مع ختمه الخاص أيضاً)[٥]

وكان القاضي يتقاضى أتعاب حكمه من المتخاصمين أصحاب القضية غير أنه في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني أصبح القاضي ونواب الشرع في الأقضية يأخذون مرتبات ثابتة من خزينة الدولة وبقي نواب الشرع في النواحي يعيشون على جزء من رسوم الدعوى .[٦]

والقاضي في مجتمعه ، يعتبر من الوجهاء والأعيان ، وكان يتصدر المواكب الرسمية والشعبية ، وحفلات استقبال الولاة وكبار المسؤولين وإلى غير ذلك من المراسم العامة والخاصة ، الرسمية والشعبية .

مساعد القاضي :

كان لكل قاضي كاتب أو أكثر ، يقومون بمساعدته بتسجيل وقائع القضية المنظور فيها وفي جلب الشهود ومعاينة مواد وأدوات القضية ، وكان الكاتب يختار من الكتاب المتمكنين باللغة العربية قراءة وكتابة وصرفاً ، ومن ذوي الخط الجيد الواضح ، ومن أصحاب الأخلاق الحسنة ، المشهود لهم بالتدين والورع والعفة والأمانة وكان معاش الكاتب ، يأتيه من المتقاضين كالقاضي .

تعيين القضاة : لا شك أن السلطات العثمانية تركت لنفسها حق تعيين القضاة فشيخ الإسلام في استانبول يرفع الى السلطان اقتراحاً بتعيين هؤلاء القضاة ،

٥) انظر الوثيقة المؤرخة في ١٣٢٣ هـ ـ ملف ١٥٥ ـ دار المحفوظات التاريخية

٦) كورو ص ٣٩ .

فيصدر السلطان العثماني فرماناً (مرسوماً) بذلك ، وفي ليبيا كغيرها من المناطق التي كانت خاضعة للعثمانيين ، كان تعيين القضاة الشرعيين من اختصاص شيخ الإسلام وبفرمان من السلطان غير أنه في الفترات المبكرة من العهد العثماني ، كان تنصيب القضاة يتم من قبل المواطنين أنفسهم ، حيث يتولون اختيار شخص لتولي مهام القضاء وفض المنازعات فيما بين السكان ، تتوفر فيه الشروط المطلوبة في القاضي ، كالعلم بأحكام الشريعة الإسلامية ، والأمانة والعدل والنزاهة . . . الخ .

ونجد عائلات معينة تخصص أفرادها بالقضاء بين الناس ، وغالباً ما يكون تداول هذا المنصب وراثياً يرثه الابن عن الأب ، حيث يتم ترسيم القاضي الجديد من قبل أمير أو شيخ المنطقة بموافقة الوجهاء والأعيان فحين يشغر مكان القضاء يقوم هؤلاء باختيار شخص من أسرة القاضي السابق ، ويفضل ابنه إن كان قادراً متمكناً ، يمتلك شيئاً من الصفات التي تهيئه لاستلام هذا المنصب الهام ، والا ختار أفضل المتعلمين والقادرين من تلك الأسرة[٧] .

ولا يوجد لدينا على حد علمي - سند موثق يحدد التاريخ الذي تولت فيه السلطات العثمانية مهمة تعيين القضاة بشكل رسمي ، وأقدم وثيقة بين أيدينا تشير الى عام ١٢٥١هـ (١٨٣٥) محفوظة في دار المحفوظات التاريخية بالسراي الحمراء ، هي صورة عن فرمان سلطاني بتعيين قاضي البوسنة السابق أحمد لطيف صاقوني قاضياً شرعياً في طرابلس ، ويحدد الفرمان أن ينظر القاضي المذكور في الشؤون القضائية من غرة رمضان من عام ١٢٥١[٨] .

ومن المعروف أن عام ١٨٣٥ هو بدء استعادة العثمانيين لسلطتهم المباشرة على ليبيا ، بعد الإطاحة بالأسرة القرمانلية ، ومن المؤكد أن هناك بين أطنان الفرمانات السلطانية في استانبول مراسم بتعيين قضاة قبل ذلك التاريخ .

وتشير بعض الوثائق ، الى أنه في العهد القرمانلي كان يوجد بطرابلس

٧) هورنمان ص ١٢٧ ، ١٢٨ مصدر سابق .

٨) انظر هذه الوثيقة التي تحمل رقم ٦٩٢ - دار المحفوظات التاريخية .

مجلس للقضاء العالي كان يرأسه قاضي القضاة ، الذي كان أيام يوسف القرمانلي أحمد بن حسين التوغار[٩] .

وكان يدير شؤون القضاء في كل من طرابلس وبنغازي قضاة بينما يدير شؤون القضاء الشرعي في الأقضية والنواحي ، نواب شرعيون ، وتتولى الاستانة ، تعيين نواب الشرع في الأقضية ، وأما نواب الشرع في النواحي فيتم تعيينهم من قبل والي طرابلس ، بناء على اقتراح من قاضي القضاة بطرابلس .[١٠]

وكان المتقاضون في الأقضية والنواحي يستأنفون الأحكام أمام قاضي طرابلس أما الأحكام الصادرة عن محكمة طرابلس فكانت تستأنف أمام شيخ الإسلام باستانبول .[١١] وقاضي القضاة هو رئيس القضاة ويعين من قبل العاصمة العثمانية أو الحاكم الفعلي للبلاد كالقرمانلين مثلاً ومهمته الإشراف على سير القضاء في كل أنحاء الولاية ، كما أنه يختار القضاة ونواب الشرع في المناطق والنواحي ، ومركز عمله مدينة طرابلس .

وكانت فترة عمل القاضي في مقره محددة بفترة لا تزيد عن ثلاثين شهراً حيث ينقل بعدها الى مركز آخر[١٢]

وأشير الى أنه كان عدد كبير من الأقضية والنواحي في ليبيا لا يوجد بها من يدير شؤون القضاة ، ووفق ما تفيد إحدى الوثائق التركية بأن أغلب أقضية بنغازي ونواحيها ، لا يوجد فيها قضاة للشرع وذلك عام ١٢٨٧هـ - ١٨٧٢ م . وكذلك ما أورده روسي ، إن غاب طالبت الوالي بتعيين قضاة للشرع فيها لخلو منطقتها من أناس يفصلون بين الناس[١٣] .

٩) أنظر الوثيقة بلا رقم - مؤرخة بـ ١٢٤٥ هـ - دار المحفوظات التاريخية .

١٠) كورو ص ٣٨ .

١١) المصدر السابق ص ٣٩ .

١٢) المصدر السابق ص ٣٩ .

١٣) الوثيقة التركية رقم ١٣١٨ - دار المحفوظات التاريخية .روسي ص ٤٠٣ .

ومن المؤكد أن الناس في تلك المنطقة ، كانوا يحتكمون في فض منازعاتهم إلى كبرائهم وأولي الرأي والمشورة منهم الذين يعودون في فض المشكلة بين المتخاصمين الى مجموعة من الأعراف والتقاليد السائدة في منطقتهم ، وإلا فإن الفصل في القضايا يُحال إلى السيف ، والإقتتال بين الأطراف المتنازعة وحلفائها ، وهو نفس الأسلوب القضائي المتبع في سائر النجوع ومواطن القبائل الرحل حيث تسود أعراف القبيلة وعاداتها في الفصل بين المتخاصمين وإذا فشلت يندلع القتال بين الجانبين .

الافتاء :

الإفتاء هو الاخبار عن حكم الشرع من غير الزام[١٤] وقد كان يقيم المفتون في مركز الولاية ، وكان يشغل الإفتاء اثنان ، مفتي للأحناف وهو مذهب الدولة والآخر مالكي مذهب أغلبية السكان[١٥] ، وكان كثيراً ما يعود القضاة للمفتي ، لأخذ رأيه في بعض القضايا ورأي الشرع فيها ، أو عمل تنوي الدولة القيام به ، وعن مدى مطابقته لأحكام الشرع الإسلامي ، مثل تحويل مقبرة الى مدرسة ، أو منع الناس من الحج بسبب تفشي وباء أو غير ذلك من الأمور كاثبات رؤية الهلال في رمضان وشوال بل في كل شهر من شهور السنة القمرية ، كما كان المفتي يستقبل أي فرد من مواطنيه إذا أُشكل عليه أمر من الأمور ، كما أن المفتي في طرابلس ، كان مستشاراً للقاضي كما عمل القضاة مستشارين لادارة الأوقاف العامة[١٦] .

١٤) منير العجلاني ـ عبقرية الإسلام في أصول الحكم ـ دمشق ـ مطبعة النضال بلا تاريخ ـ ص ٣٢٩ .

١٥) الدجاني ص ٢٠٣ .

١٦) المصدر السابق نفس الصفحة .

المحاكم النظامية الحديثة :

يذكر روسي أن الوالي محمد نديم ، افتتح أولى المحاكم المدنية والجنائية . وكانت ولايته ، تمتد من عام ١٨٦٠ وحتى عام ١٨٦٧ .[١٧]

بينما يذكر الدجاني أن المحاكم النظامية في ليبيا تأسست عام ١٨٦٩ أي بعد عامين من انتهاء ولاية محمود نديم[١٨] كما يتفق الإثنان على أن اكتمال نظام هذه المحاكم قد تم في عام ١٨٧٩ ، ونرجح ما ذهب اليه روسي من أن محمود نديم هو الذي ساهم في انشاء المحاكم في ليبيا ، لما عرف عن هذا الوالي من اهتمام باجراء اصلاحات في ولاية طرابلس الغرب ، ففي عهده مثلاً ، ظهرت أول جريدة وهي جريدة طرابلس الغرب التي بدأت في صدورها في عام ١٨٦٦ كما دخلت البلاد أول مطبعة ، الى غير ذلك من اصلاحات[١٩] .

ويذكر روسي أن المحكمة التجارية التي أنشأت في طرابلس قبل هذا التاريخ بزمن ليس بالقليل وهو عام ١٨٥١ ، هي محكمة تجارية مختلطة ضمت في جهاز قضائها ، ثلاثة من الأوربيين المقيمين بطرابلس ، وعدداً مماثلاً من القضاة العرب ويرأس هذه المحكمة العميد شيخ البلد ،[٢٠] ويبدو أنه بُكر في إنشاء هذه المحكمة نظراً للخصومات الكثيرة التي كانت تنشأ بين التجار العرب والأجانب ، فهؤلاء الأخيرون كانوا يشترون المواد الخام كالحلفاء والجلود والمواد المجلوبة من أواسط افريقيا ، ويبيعون السلع الأوربية المصنعة ، ولا بد والحال هذه من ازدياد الخلاف وتعقد المشكلات ، الأمر الذي يستدعي جهة متفرغة تفصل في هذه النزاعات .

١٧) روسي ص ٣٨٣ .
١٨) الدجاني ص ٢٠٣ .
١٩) روسي ص ٣٨٣ .
٢٠) روسي ص ٣٧٦ ، ٣٣٧ .

● درجات المحاكم وأنواعها :

كانت درجات المحاكم على الشكل التالي :

١ ـ محاكم أولية (صلح) .

٢ ـ محاكم بداية وفيها دائرة حقوقية مدنية وأخرى جنائية .

٣ ـ محكمة استئناف .

محاكم الصلح :

كما هو واضح من اسمها ، تقوم باجراء مصالحات بين المواطنين في الخلافات البسيطة ، وأنيطت هذه القضايا بمجلس الناحية في النواحي والقرى ، والذي يتكون من مدير الناحية رئيساً ، وأربعة أعضاء على الأكثر يختارون من سكان المنطقة ، وهؤلاء يسمون بالهيئة الاختارية . وحدد القانون العثماني مهمة هذه المجالس الصلحية والعدلية بما يأتي :

١ ـ التسوية صلحاً بمراجعة الطرفين المتخاصمين لجميع أنواع دعاوى الدين في حدود خمسة آلاف قرش وتُحال القضية الى المحكمة المختصة في حال عدم حلها صلحاً .

٢ ـ الحكم قطعياً ـ أي لا يقيد بشرط قبول الاستئناف ، بالدعاوى الحقوقية التي لم يكن ربطها بصورة صلحية والمتولدة أصلاً عن مائة وخمسين قرشاً .

٣ ـ سوق الطرفين المتخاصمين للمحكمة ، في دعاوى الحقوق الخارجة رؤيتها وتسويتها صلحاً أو حكماً عن دائرة صلاحية مجالس النواحي ووظائفهم .

٤ ـ بالنسبة للقضايا الجزائية حصرت صلاحية هذه المجالس بالجرائم التي هي من نوع القباحة الموجبة لأخذ جزاء نقدي لا يتجاوز خمسة وعشرين قرشاً ،

ويكون قرارها هذا قطعياً غير قابل للاستئناف ، إلا إذا كانت القضية تستلزم جزاء الحبس أو غرامة مالية أكبر فتحال القضية للمحكمة المختصة .

وتقام الدعوى في مجالس النواحي شفاه بين المدعي والمدعى عليه ، ويستدعي مدير الناحية أطراف القضية والشهود بمذكرات خطية ليوم اجتماع المجلس المخصص للنظر في القضية[٢١] وتكلف الشرطة في طرابلس وبنغازي بالفصل في المخالفات التي تقل عن ١٠٠ قرش .[٢٢]

○ **المحكمة الابتدائية :**

وتوجد في مراكز المحافظات أو الألوية ومراكز الأقضية ، وتتكون عادة من رئيس وقاضيين للمحكمة الابتدائية الحقوقية ونفس العدد للمحكمة الابتدائية الجنائية .[٢٣]

○ **محكمة الاستئناف :**

وكان مركزها في مدينة طرابلس ، ويشمل اختصاصها مدينة طرابلس ، ومتصرفية بنغازي ، وتنظر هذه المحكمة بالطعون المرفوعة ضد الأحكام الصادرة ، عن المحكمة الابتدائية سواء كانت مدنية أو جنائية وتتألف المحكمة من ثلاثة أقسام مدني وجنائي وادعاء ، وتتكون هيئتها من رئيسين وعشرة قضاة ، فالقسم المدني يتألف من رئيس وأربعة قضاة ، والقسم الجنائي يتألف من رئيس وأربعة أعضاء أيضاً ، أما قسم الاتهام أو الإدعاء فيتألف من رئيس المحكمة

٢١) انظر مزيداً من التفاصيل عن الوظائف الصلحية والعدلية لمجلس النواحي في العديد ١٢١٢ من جريدة طرابلس الغرب المؤرخة في ٣ رمضان ١٣٣٥ هـ .

٢٢) كورو ص ٤٠ .

٢٣) المصدر السابق ص ٣٧، ٣٨ .

الابتدائية وقاضيين ويشارك النائب العام في قسم الاتهام دون أن يكون له الحق في التصويت[٢٤] .

○ محكمة النقض أو التمييز :

لم تعرف البلاد في العهد العثماني محكمة للنقض ، بل كانت تُحال القضايا الكبيرة الجنائية والمدنية الصادرة من محكمة استئناف طرابلس إلى محاكم النقض أو التمييز في العاصمة الأستانة .[٢٥]

○ محكمة اليهود الدينية :

وكانت تسمى محكمة (الرِّبي) وهي تختص بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لدى الطائفة اليهودية ، وذلك وفق الشريعة والأعراف اليهودية .[٢٦]

○ المحكمة التجارية :

سبق القول أنه في عام ١٨٥١ م أنشئت محكمة تجارية مشتركة ، ولكن بعد التعديلات ، التي أجريت على نظام المحاكم ، فقد أنشئت في بنغازي وطرابلس محكمة تجارية وطنية ، تتألف من رئيس وقاضيين ، ويلحق بالقاضيين الوطنيين اثنان من القضاة الأجانب إذا كانت القضية المعروضة واقعة بين عرب وأجانب ويسمى هذان القاضيان الأجنبيان بالأعضاء المؤقتين ويكون استئناف أحكام المحكمة التجارية بطرابلس في المحكمة التجارية في استنبول على شرط ألا تقل عن (٥٠٠٠) قرش عثماني .[٢٧]

٢٤) كورو ص ٣٨ .
٢٥) الدجاني ص ٣٩ .
٢٦) الدجاني ص ٢٠٣ .
٢٧) الدجاني ص ٢٠٣ وص٣٨ كورو .

كما أن هناك محكمة الإجراء أو التنفيذ ، وهي التي تقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة من جميع المحاكم وتفصل في الخلافات الناشئة ، حول تلك الإجراءات ، ويذكر كورو ، أن أقضية فزان وسرت والحوض والحوش وفساطو ونالوت لم تقم فيها محاكم نظامية بل ظل النائب الشرعي يفصل في جميع القضايا .[٢٨]

أما النيابة أو الإدعاء العام ، فهي التي تمثل الحكومة أو الحق العام ، في القضية المطروحة على المحكمة ويمثل النيابة في الأقضية وكيل النيابة ، أما في النواحي فيمثلها موظف في الشرطة ، كما يوجد في كل محكمة في الأقضية الكبيرة قاض للتحقيق ، وفي طرابلس قاضيان .[٢٩]

ويقول روسي أنه في عام ١٨٧٩ م أدخلت تعديلات هامة على المحاكم المحلية ، وأصبح لكل محكمة مدنية ، وكذلك لكل محكمة جنائية رئيس بعد أن كانت رئاسة هذه المحاكم ، تحت سلطة رئيس واحد هو القاضي الشرعي وقد سبقت الإشارة الى أن ذلك أثار غضب قضاة الشرعْ فحركوا مواطنيهم لرفض هذه الإجراءات .[٣٠]

أما في بنغازي فقد كان يوجد في هذه المتصرفية محكمة مدنية ابتدائية تتألف من رئيس وأربعة قضاة يجري اختيارهم من متنفذي المنطقة ، ومن محكمة جنائية ابتدائية يشارك فيها النائب العام ، وقاضي التحقيق كما أوجد في بنغازي محكمة تجارية ، وتستأنف هذه المحاكم أحكامها في محكمة استئناف طرابلس أما أحكام قرى ونواحي منطقة بنغازي فتستأنف أحكامها في محاكم مدينة بنغازي الابتدائية .

٢٨) كورو ص ٣٧ .

٢٩) الدجاني ص ٢٠٣ ، كورو ص ٣٨ ، ٣٩ .

٣٠) روسي ص ٣٩٢ .

الدفاع والمحاماة

ليس لدينا وثائق توضح نظام الدفاع أو عدد المحامين في ذلك العهد ، غير أن بعض الوثائق تشير الى أنه قد توفر في السنين الأخيرة من حكم العثمانيين بعض المحامين الحقوقيين وإن كان عددهم قليلاً وكان الدفاع قبل ذلك بل حتى في السنين الأخيرة من حكم العثمانيين ، يُدار من قبل عدد من الذين مارسوا مهنة القضاء أو كانوا كتاباً واكتسبوا خبرة من سير المحاكم والقوانين ، ويمكن أن نسميهم بالمرشدين أو المساعدين الذين يرشدون المواطنين الى كيفية التقدم بقضاياهم إلى المحكمة ، كما تولى عدد من قضاة الشرع ونوابهم السابقين وخريجي المعاهد والكليات الدينية العالية مهمة الدفاع في المحاكم الشرعية ، وتبصير الناس ، في هذه المجالات الحقوقية.

الامتيازات الأجنبية في القضاء

إذا كان لم يوجد في ليبيا ، محاكم مختلطة ، كما كان الحال في مصر ، في عهودها السابقة ، فإن الأجانب في ليبيا كانت لهم مزايا خاصة ، فالقناصل كانوا يفصلون في القضايا التي كانت تخص شخصاً أو أكثر ، إذا كانوا تابعين لجنسية هؤلاء القناصل ، أما إذا كانت القضية واقعة بين مواطن عربي وآخر أجنبي ، أو بين أجانب من جنسيات مختلفة ، فإن النظر فيها يكون من اختصاص المحاكم الوطنية ، مع السماح بأن يرافق الأجنبي موظف من قنصليته كمترجم ، ولا يتم تنفيذ الأحكام على الأجنبي إلا عن طريق قنصله .[٣١]

٣١) الدجاني ص ٣١ .

العقوبات

لم تخرج العقوبات عن الجرائم إبان العهد العثماني المبكر ، عما نصت عليه الشريعة الإسلامية من حدود ، كالحكم باعدام القاتل أو قطع يد السارق أو رجم الزاني الخ لكن هذه العقوبات اختلفت وتنوعت فيما بعد . وكان من السائد أيام العثمانيين أن أحكام القضاة الشرعيين قد اقتصرت في غالب الأحيان على الجرائم البسيطة ، أما الأحكام الكبيرة كالاعدام وقطع اليد والنفي فكان الرأي فيها يعود إلى رئيس أو زعيم المنطقة أو مسؤولها الإداري أو التنفيذي ، وكثيراً ما كان هذا الرئيس أو المسؤول يصدر وينفذ أحكاماً من هذا النوع على من يراهم مذنبين دون الرجوع للقاضي ، كما كان يفعل بعض الولاة الأتراك أو رؤساء وسلاطين فزان ، وتذكر إحدى الوثائق أن قائمقام الجبل الغربي أمر بشنق اثنين من شيوخ قبائل بعد أن اتهمهم باختلاس الأموال التي جبوها كضرائب من رعاياهم دون أن يرجع في ذلك الى حكم من قاض أو محكمة ، وقد أستاء والي طرابلس وهو محمد أمين من تسرع القائمقام ووجه اليه رسالة تأنيب شديدة مشيراً إلى أنه سيتحمل كل تبعة ذلك خاصة إذا ثارت القبيلتان وخرجت عن طاعة الحكم العثماني .[٣٢]

ومن العقوبات التي استحدثت في العهد العثماني ، عقوبة ما يعرف باسم (الكوريك) والعبارة تعني بالعربية المجذاف ، وهي أن يحكم على المتهم بالسجن داخل السفن العثمانية مجذفاً ، وتعتبر هذه العقوبة من أشد وأقسى أنواع العقوبات ، وكان يحكم بها على الأشخاص الخارجين على سلطة السلطان أو أسرى الدول المعادية وكان المحكوم بها يساق أول الأمر إلى أهم ميدان في المدينة أو المنطقة التي يكثر فيه مرور الناس حيث يقيد إلى أحد الأعمدة المخططة وتوضع على صدره ورقة (لافتة) عليها خلاصة عن جرمه والحكم الصادر عليه ، مكتوبة بخط

٣٢) انظر الرسالة المؤرخة في ٢٣ شعبان ١٢٦٢ هـ ـ دار المحفوظات التاريخية السراي الحمراء طرابلس .

عريض ، ويظل المحكوم مقيداً الى ذلك العامود لمدة لا تقل عن ساعتين ، ثم يوضع في قدميه قيد حديدي غليظ وينقل الى أحد المراكب البحرية ، ويبقى الحديد في قدميه حتى موته أو انتهاء مدة حبسه ، وفي السفينة تتلقاه مجموعة من البحارة الغلاظ القلوب ، فيربطونه الى أحد المجاذيف ويأخذون بالهاب جلده العاري بالسياط كلما تباطأ أو تراخى في التجذيف ، ولا يبارح المحكوم مجذافه إلا إذا مات أو سقط مغشياً عليه من شدة الضرب والإرهاق ، وفي العهود الأخيرة من الحكم العثماني أصبحت لفظة كوريك تطلق على كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة وأن يقيد بالحديد دون الشرط بالعمل داخل السفينة .

وأما عقوبة السجن في القلعة أو ما يسمى بالتركي (قلعة بند) فقد أصبحت بعد الإصلاحات القضائية تصدر بحكم قضائي يحدد مدة العقوبة ونوعها ، انفرادية أو ضمن مجموعة . . الخ بينما كان الحكم بها في السابق مرهون بمزاج الحاكم . وكثير من الناس أخذوا الى القلعة لأسباب تافهة ولمدة زمنية محدودة ، ولكن الحاكم انشغل عنهم فنساهم فقضوا عمرهم كله داخل زنزانتهم الرطبة .[٣٤]

ومن العقوبات الأخرى التي طبقها العثمانيون النفي الى خارج منطقة المحكوم خاصة الى المناطق الحارة الجافة ، وقد كانت الصحراء الليبية منفى السياسيين والمعارضين للسلاطين من سكان الأناضول وبلاد الشام كما كانت صحراء العراق ، حسب ما تشير الى ذلك إحدى الوثائق منفى الليبيين .[٣٥]

٣٤) عن عقوبة الكوريك انظر المواد ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ ، وعن القلعة بند المواد ٢٣ و٢٤ و٢٥ من قانون العقوبات العثماني ـ دار المحفوظات التاريخية .

٣٥) تذكر هذه الوثيقة وهي عبارة عن رسالة وجهها متصرف بنغازي أحمد توفيق الى والي طرابلس بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٧ هـ يعرض فيها نفي أربعين شخصاً مع عائلاتهم من قبائل بنغازي والجبل الأخضر إلى صحراء العراق والشام لتحريضهم الناس على عدم دفع الضرائب ـ دار المحفوظات التاريخية .

الفصل الثامن
الأوضاع الصحية

شكل الوضع الصحي في ليبيا في العهد العثماني ، صورة قاتمة محزنة ، بسبب ما عاناه الشعب الليبي من أذى الأمراض الفتاكة وافتقار البلاد لأدنى الشروط الصحيّة ، سواء في نقص وندرة الأطباء والدواء ، أو في عدم اهتمام المسئولين الأتراك بالمرافق الطبية والصحية ، وظل الليبيون طيلة ذلك العصر يعالجون أمراضهم عند العطارين وأدعياء الطب ، وبتمائم وأحجبة الفقيه ، حتى سرت في أهازيجهم وأمثالهم عبارة (الدواء في العشبة والفقيه) ، وكانت الأمراض تحصد سنوياً العشرات من الأطفال والكبار ، ولم يتحرك الأتراك نحو الإهتمام بالصحة العامة ، إلا في أواخر حكمهم ، واقتصر على بعض المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي والخمس . . . التي شهدت تأسيس عدد قليل من المستشفيات والمستوصفات ، وكذلك عدداً من الإجراءات الصحية الوقائية كالتلقيح والحجر الصحي والإعتناء النسبي بالنظافة العامة للمدن ، (بينما تواصلت سياسة اللامبالاة في الأمور الصحية في كافة مناطق ليبيا الأخرى ، تاركين الناس فيها يداوون مرضاهم بما تعلموه من التجربة أو بما توارثوه من مئات السنين من طب وعلاج .)

الطب الشعبي :

يجب أن لا ننكر الدور الهام الذي لعبه ما يسميه الناس بالطب العربي والدواء العربي في التخفيف من آلام الأمراض والعلل ، واللذان يعتمدان على علوم ومعارف طبية قديمة ، وعلى أدوية مختلفة تستحصل من أعشاب الأرض أو من الحشرات والحيوانات ، فهذا النمط من الطب والعلاج كان الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها المواطن في غياب الطب الحديث والدواء المُعدّ في مخابر متخصصة .

وفي كل جيل كان يوجد مجموعة من الناس تخصصوا في التطبيب ومعالجة المرضى ، ومعظم هؤلاء كانوا يتوارثون علم وأسرار هذا الفن عن آبائهم أو أقاربهم ، وهذا العلم مستمد من العلوم التي وصل إليها الإنسان عن طريق التجربة وعن طريق الدرس والملاحظة ، ومن الكتب والمعارف التي اشتهر بها الأطباء العرب المسلمون في العصور الماضية ، وأهم طرق المعالجة الشعبية :

○ جبر الكسور :

فقد برعت مجموعة من الناس في تقويم العظام المكسورة وإعادتها كما كانت ، وربطها جيداً بالقماش بعد دعم الجزء المكسور بقطعة مستقيمة من الخشب كي تمنع العظم من التحرك ، وتركها لأيام حتى يلتحم العظم ويبر الكسر .

○ الكي :

كثيراً ما كان يلجأ للكي بالنار للتخلص من الأمراض ، خاصة في أمراض الأورام الخبيثة والنزف الشديد وغيرها ، وهذا النوع من المعالجة ، رغم قسوته ، كان فعالاً في القضاء على مجموعة من الأمراض الخطيرة التي تعالج الآن إما بالإستئصال أو الكي الكهربائي ، وقد لجأ الليبيون إلى علاج الكي في أمراض الرأس والعيون وبعض أمراض الصدر والظهر والأمراض الباطنية ، وفي تطهير

الدمل والخُرّاج الصديدي الكبير .

○ **فصد الدم (الحجامة) :**

وهو علاج أيضاً قديم ويتم باستنزاح جزء من دم المريض خاصة من الجزء المعلول ، كما يُلجأ إليه في أمراض ارتفاع ضغط الدم المسبب للصداع والدوار وفي الذبحة الصدرية وغيرها .

○ **الحمية :**

كما عرف الليبيون أهمية الحمية ، حيث كان ينصح المريض بالكف عن تناول الطعام العادي المعتاد والتزام طعام خاص محدد ، وهناك العشرات من أنواع المعالجة الطبية الشعبية للتخلص من شتى الأمراض والعلل كما أن العرب الليبيون عرفوا أهمية حجر المريض المصاب بمرض سار وعزله حتى لا ينقل عدوى مرضه إلى الأصحاء .

○ **التداوي بالأعشاب :**

أما التداوي بالأعشاب البرية التي عرفها الطب الشعبي في ليبيا بالتجربة والتي أقرت الصيدلانية الحديثة قسماً هاماً منها ، فقد كانت الدواء الوحيد ، وأهم هذه الأدوية الشعبية : ـ الشيح ، السنامكي ، الروبية ، الحنظل ، الحلتيت ، الحلبة ، الكافور ، الكمون بأنواعه ، اللوبان المر ، الفلية ، النعناع ، الخردل ، الوشق ، الحنظل ، بذور الكتان (الكتانية) ، الشندقورة،المبروكة ، حب الرشاد ، الراوند ، الكسبر ، الزعتر ، شجرة الريح ، عشبة الأرنب ، الليمون ، زيت الزيتون ، الثوم ، البصل ، أوراق الأشجار ، أزهار النباتات البرية ، الخل ، البرتقال المر ، السيرج ، الفيجل ، الحناء . كما تداوى الناس بالعسل والملح والنطرون (الطرونة) والشب والكحل ، وبلحم ودم بعض الحيوانات والحشرات البرية كالقنفد والضب والورل والعقرب والسلحفاة والغزال وكذلك

الديدان والطحالب والقواقع وغيرها .

وكانت هذه الأدوية تعطي مباشرة أو يعطى ماؤها بعد غليها ، أو مزيج من نوعين أو ثلاثة منها وعلى سبيل المثال :

يوصف نبات الزعتر بعد غليه جيداً وتصفيته ومزجه بالزيت والثوم إلى الأطفال المصابين بالسعال والسعال الديكي على وجه الخصوص ، كما يوصف للسعال اللوبان المُرّ الممزوج بالزيت ، وأيضاً مزيج الكاكاوية مع الحلبة ، أما الكسبر فيوصف لتخفيض ضغط الدم ، وعشبة المبروكة لأمراض الجلد وأمراض الهضم وورق شجر الناسبولي أو (المشمش الهندي) لإدرار البول والتخلص من الحصوة الكليوية ، كما يوصف لهذا المرض عشبة الأرنب والمعدنوس ، ويوصف السنامكي وشجرة الريح لإزالة الكتم والإمساك المعوي والتخلص من الفضلات ، وكمون الحوت واللوبان المر للتخلص من غازات المعدة ، وعشبة الفيجل من أجل مغص الأطفال ، وقشور الرمان وكذلك الطرونة ورماد الخشب والفحم لإزالة الحموضة المعدية ، ويستفاد من الزعتر لمقاومة الإسهال وكذلك محلول الشب والليمون والشاي المركّز ، ومن أجل قوة الجسم والدم يوصف الكمون الأسعد والحلبة والراوند والروبية وحب الرشاد والعسل ، كما يوصف عشبة الفلية لتهدئة الأعصاب وكذلك ورق النعناع ، ولتقوية العظام وخاصة في فترة جبر الكسور (الجبيرة) القصب ، كما يغلف الكسر بلصقة من الحلبة ، ولعلاج الحزازة يمزج الرماد بالليمون والنعناع وتوضع على مكان المرض ، وتعالج الثعلبة بتشطيب مكان الإصابة بآلة حادة ثم يوضع عصير الثوم عليها لعدة مرات ، أما لأجل معالجة الدمل فيوضع على الدمل أو دوحاس الإصبع ، كي يتفاعل وينتفخ ، لصقة وشق ، أو بصل مشوي ساخنتان وللنزلة الصدرية توضع على صدر المريض لصقة كتانية ساخنة ، كما يستعمل الكحل لأمراض العيون وإلى غير ذلك .[1]

١) جميع المعلومات الواردة فيما تقدم عن الطب والعلاج الشعبي مستقاة من عدد من كبار السن الذين مارسوا هذا النوع من العلاج وذلك في مقابلات شخصية أجريتها معهم .

الأمراض التي كانت أكثر انتشاراً في ليبيا أيام العثمانيين :

● البرداء (الملاريا) : هذا المرض كان منتشراً في واحات مرزق وغات والجغبوب وغيرها ، بسبب تجمع مياه العيون في شكل مستنقعات راكدة لسوء تصريف مياهها ، وتكون هذه المستنقعات المكان المناسب لتكاثر بعوضة الأنوفيل الحاملة لجرثومة حمى البرداء الملاريا ، وكان ضحايا هذا المرض كثيرون .

● الدرن الرئوي : وأكثر ما كان منتشراً في المناطق الفقيرة جداً لأن نموّ هذا المرض وانتشاره يأتي من سوء التغذية ومن السكن في أماكن ضيقة رطبة لا تدخلها الشمس ولا الهواء النقي .

● التيفوس : وهو مرض سار كان يحصد سنوياً العشرات ، وكان منتشراً في المناطق التي تَعزُّ فيها المياه ، حيث يكون من الصعب توفير شروط صحية ضرورية ، كنظافة الجسم وشعر الرأس للقضاء على الحشرة الناقلة له .

● الزهري : ويدعى الإفرنجي ، ويبدو أنه جلب إلى ليبيا وغيرها عن طريق البحارة الأوربيين وانتشر في السودان وغيرها من الدول المجاورة للأراضي الليبية ، وهو مرض خطير ينتقل عن طريق الإتصال الجنسي غير الشرعي مع المومسات أو استعمال ألبسة المريض ، وقد كان أيام العثمانيين منتشراً في طرابلس وفزان وقد عالجه الليبيون بالحنظل والطرونة ويذكر أحد الأطباء الأتراك أن هذا الدواء كان نافعاً .

● الجدري : وهو مرض آخر سببه سوء التغذية وعدم الإهتمام بالنظافة ، لكن العثمانيين في عهدهم الثاني عملوا على تعميم التلقيح ضد هذا المرض فخفت سطوته على المواطنين .

● الرمد العيني : وكان معروفاً في ليبيا بنوعيه الحُبيبي (التراخوما) والصديدي ، وساهم في انتشار هذا المرض ، الذي كان يقضي سنوياً على العديد

من بصر المواطنين ، الجهل وعدم توفير أسباب مقاومته .

ـ الطاعون والكوليرا : هذان المرضان الخطيران كانا يزوران البلاد بين آن وآخر ، ويتسببان في قتل المئات بل الآلاف من البشر كل مرة وهما من الأمراض الوافدة التي تأتي من خارج البلاد مع المسافرين القادمين والبحارة ، واهتم العثمانيون في سنواتهم الأخيرة بليبيا ، بمسألة الحجر الصحي وعدم السماح للقادمين بحراً أو براً بدخول البلاد إلا بعد التأكد من هذين المرضين وغيرهما من الأمراض المعدية ، مما خفف شيئاً من وطأة هذا المرض وحمى البلاد نسبياً من انتشاره ، وقد كان مجرد سماع المواطن بواحد من هذين المرضين يعتريه الخوف والقلق ، فقد كانا يحصدان في اليوم الواحد حسب ما تنقله السيدة توللي حوالي ٢٠٠ شخص ، وكما تشير إحدى الوثائق أنه في عام ١٩١٠ انتشر ، رغم جميع الإحتياطات الصحية ، مرض الكوليرا ففي أسبوع واحد قضى على ١١٠ أشخاص من ١٨٦ شخصاً أصيبوا به . كما عرفت ليبيا أيام العثمانيين أيضاً مجموعة أخرى من الأمراض لكنها كانت أقل انتشاراً ، وخطرها كان مقصوراً على المصاب أو المقربين منه مثل أمراض الجهاز الهضمي ، والعصبي ، والدم ، والجلدية ، والبولية ، والزهرية ، وأمراض الأطفال كالحصبة والسعال الديكي وغيرها .[٢]

٢) أنظر في كل ما تقدم عن الأمراض : مجموعة من الوثائق بدار المحفوظات التاريخية ، وريتشاد توللي عشر سنوات في بلاد طرابلس ـ ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة ـ طرابلس ـ مكتبة الفرجاني ـ ص ١٨٧ وما بعدها ، جريدة طرابلس الغرب ـ العدد ٨/٧٤٤ جمادى الأخرة ١٣١٧ هـ والتي أشارت إلى انتشار مرض الجدري في فزان والتيفوس في البلاد خلال الصيف والخريف من عام ١٣١٢ هـ .

الإجراءات الصحية التي نفذها العثمانيون في ليبيا :

ظلت البلاد تحت رحمة سيف هذه الأمراض الفتاكة دون أن يحرك العثمانيون ساكناً نحومكافحتها، والتقليل من انتشارها وخطرها إلا في السنوات الأخيرة لحكمهم ، اذ شهدت ليبيا نوعاً من الإهتمام الصحي ، تجلى في بناء المستشفيات وتوفير عدد من الأطباء وأنواع من الدواء الحديث ، وكان من العوامل التي جعلت الحكام العثمانيين يولون شيئاً من اهتمامهم للصحة اشتداد الإحتجاجات وارتفاع أصوات الشكاوى وتولي الصحف الوطنية انتقاد الوضع الصحي السيء الذي كانت عليه البلاد ، وأسوق مثلاً على ذلك ما نشرته جريدة العصر الجديد الطرابلسية حيث انتقدت بشدة الإهمال في الصحة العامة الذي أدى إلى انتشار الطاعون ثم الكوليرا في طرابلس عام ١٩١٠ ، وجاء في ختام مقالها . . (وبعد أن حفظنا الله من ذلك الضيف اللئيم الطاعون ، الذي لم يكد ينزل علينا حتى ارتحل عنا ولسان حاله بالوعيد يهددنا قائلاً : إني عابر سبيل أتيت منذراً لإدارة البلدية بأنها إذا لم تقم بوظيفتها التي أولها تنظيف المدينة سعياً وراء حفظ صحة الأهالي في ولاية طرابلس فهي المسئولة وحدها عن ذلك أمام القانون والحكومة الدستورية ولا يقبل عذر بعد ذلك)[٣] . كما قامت الصحف أيضاً بقيادة حملة توعية صحية بين المواطنين مبيّنة أهمية التقيد بالتعليمات والقواعد الصحية والتزام النظافة والابتعاد عن كل ما يضر الصحة[٤] . ومن ناحية أخرى فقد نشط الأطباء والمراقبون الصحيون بطرابلس وغيرها في حث المسؤولين الأتراك على الاهتمام بالصحة العامة وذلك من خلال رسائل وتقارير كانوا يرفعونها بين آن وآخر إلى والي طرابلس والمسؤولين عن الصحة وجاء في إحدى هذه التقارير الذي كتبه مفتش صحة

٣) جريدة العصر الجديد العدد ١٢/٧ شوال ١٣٢٨هـ .

٤) انظر على سبيل المثال : جريدة طرابلس الغرب في عددها رقم ٩٩/١٠٨٠ رجب ١٣٢٢ هـ والعدد الصادر بتاريخ ١٣ رجب ١٣٢٥ هـ وجريدة الترقي في عددها رقم ٤/٨٥ ذي القعدة ١٣٢٦ هـ .

طرابلس مجموعة من الإجراءات الواجب اتباعها لصيانة أرواح الناس من الأمراض ، كفتح مجاري صحية في الشوارع والأزقة ، حيث يسكن الناس أو تأمين آلات لسحب الفضلات التي امتلأت بها الحفر التي حفرها المواطنون بجانب بيوتهم للتخلص من فضلاتهم ذلك أن هذه الحفر امتلأت بالفضلات والقاذورات وأخذت تفيض وتملأ أرضية الشوارع والأزقة وأصبحت مجمعاً للجراثيم والحشرات الناقلة لها ، كما لفت التقرير نظر المسؤولين للإهتمام بالمجزرة (السلخانة) التي تذبح فيها الحيوانات ، والتي أصبحت نظراً لعدم الإهتمام بها مصدراً للجراثيم بسبب عدم تنظيفها وترك فضلات الحيوانات ودمائها ملقاة على أرضية المذبح أياماً حتى تتفسخ وتتعفن .[٥] كذلك تقرير الطبيب حسن حامد المصري عن الوضع الصحي في مناطق الجبل الغربي ، فقد وصف هذا الطبيب الوضع هناك بصورة تبعث على الأسى نتيجة إهمال المسؤولين للمنطقة مع جهل المواطنين بالقواعد الصحية وفقرهم وعوزهم الذي قادهم لأن يقتاتون[١] بطعام وأغذية غير صحية ، كما أن فقرهم جعلهم أيضاً يسكنون في منازل خربة لا تدخلها الشمس ولا الهواء ، ولا يجدون ما يسترون به أجسامهم في أيام الشتاء الباردة ، وقد نصح هذا الطبيب الناس هناك بالسكن في خيم أو بيوت شعر ، فهي أفضل صحياً من تلك المنازل المهلكة للصحة والعافية .[٦]

والإجراءات الصحية التي أحدثها العثمانيون بطرابلس وغيرها من مناطق تشمل :

١ ـ تأسيس المستشفيات

عرفت البلاد نوعاً من المستشفيات في العهد العثماني الأول وكانوا يدعونها (بيمارستان) ولكنها كانت محدودة وتدار من قبل بعض من برزوا في معالجة

٥) نص التقرير بدار المحفوظات التاريخية .

٦) انظر نص التقرير الذي ترجمه عبد السلام أدهم والمؤرخ في ١٠ نيسان (ابريل) ١٢٩٥ رومي بدار المحفوظات التاريخية .

الأمراض عن طريق الممارسة ، كما كانت مخصصة لبعض الأمراض غير السارية التي يمكن معالجتها ، وكانت تضم قسماً للأمراض النفسية والعقلية التي تستوجب حجر المصاب لأن بقاءه طليقاً يشكل خطراً على أرواح الناس . أما المستشفيات الحديثة العامة فعرفتها البلاد في عهد القرمانليين عن طريق البعثات التبشيرية التي كانت ترى أن أحسن طريقة للوصول إلى قلوب الناس وبث الدعوة المسيحية فيهم يكون بالتخفيف من آلام المرضى وإنقاذ حياتهم من العلل ، وكان يشرف عليها أطباء أوربيون متطوعون غير مستقرين ، أي يأتون ويذهبون ، مع مجموعة من الراهبات ، ويشير أتوري روسي ، في سياق الحديث عن الأحداث التي وقعت أيام محمد القرمانللي عام ١٧٤٩ م ، إلى وجود مستشفى إيطالي أقامته جمعية الفرنسسكان التبشرية ، حيث تولت علاج الأسرى الطليان الذين أسرهم أسطول ذلك الوالي[٧] ، وهذا يؤكد أن البعثات التبشيرية الأوربية سبقت العثمانيين في إنشاء مستشفيات تعتمد العلوم الطبية الحديثة في المعالجة والدواء ، كما تشير رسالة من والي طرابلس إلى الديوان العثماني بالعاصمة استانبول مؤرخة في ١٦ أكتوبر ١٨٩٨ أن الراهبات افتتحن مستشفى يداوين فيها المراجعين الفقراء ، مع صرف الأدوية لهم مجاناً ، ويأخذون رسماً رمزياً من ذوي اليسار ، كما أن المبشرين البروتستانت الموجودين في طرابلس منذ عشرة أعوام يعطون الأدوية للمراجعين ويقرأون عليهم الإنجيل[٨] .

أما العثمانيون فقد أسسوا أول مستشفى عصري في طرابلس كما تشير إحدى الوثائق في عام ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨ م) أي في بداية العهد العثماني الثاني في منطقة بشارع الزاوية ، المكان الحالي للمستشفى المركزي ، وكانت مخصصة للعسكريين ، وكانت تعرف باسم المستشفى العسكري ، وتعالج العسكريين وأسرهم بالمجان غير أنها لم توصد الباب كاملاً أمام المرضى المدنيين ، بل كانت

٧) أتوري روسي - ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١ - ترجمة وتقديم خليفة التليسي بيروت - دار الثقافة - ١٩٧٣ ص ٢٩٣ ،

٨) وثائق تاريخ ليبيا الحديث - ترجمة عبد السلام أدهم - بنغازي - منشورات جامعة بنغازي ١٩٧٤ ص ١٣٥ .

تستقبلهم مقابل دفع تكاليف الدواء والعمليات ، وكانت متسعة نسبياً اذ ضمت ٢٥٠ سريراً ، وظلت هذه المستشفى الوحيدة بجانب بعض عيادات خاصة قليلة إلى أن أنشأت بلدية طرابلس في عام ١٨٧٠ مستوصفاً داخل المدينة القديمة بدأ بتقديم الإسعافات الأولية ثم وسع نشاطه وأخذ يعالج مختلف الأمراض وإجراء العمليات البسيطة .[٩]

وفي عام ١٨٧٨ وضع الوالي أحمد عزت حجر الأساس لأول مستشفى مدني عام يضم مختلف الأقسام العلاجية ، واستغرق بناؤه ثلاث سنوات ، وتم افتتاحه على يد والي طرابلس أحمد راسم عام ١٨٨١ ، وكان يضم ١٠٠ سرير ، وبموجب قرار من المجلس البلدي لمدينة طرابلس بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٣١٧ هـ (١٨٩٩م) أضيف إليه خمسون سريراً أخرى ، كما اتسع أيضاً فوصلت عدد أسرته إلى حوالي ٢٠٠ سرير ، وكان يقع بشارع ميزران بطرابلس ، كما أضيف إليه ، بناء على طلب الطبيب محمد رشيد ، قسم خاصة بالأمراض الزهرية والتناسلية ، وجُهّز بالمعدات والأدوات والعقاقير اللازمة ، وكان يعرف هذا المستشفى باسم مستشفى الغرباء .[١٠]

كما أنشأ العثمانيون عدداً من المستشفيات في مدينة بنغازي وكان فيها مستشفى عسكري يضم ١٠٠ سرير ، وكذلك مستشفيات في مدن الخمس وزليطن ومسلاته ومصراته ، ويستفاد من جريدة طرابلس الغرب أن مستشفى مدينة الخمس كان فيه ثلاثة أقسام منها قسم للأمراض السارية وقد تم افتتاحه

٩) حول المستشفى العسكري والمستوصف انظر وثيقة بدار المحفوظات التاريخية ، وحول المستشفى أنظر ناجي ونوري ـ طرابلس الغرب ـ ترجمة أكمل الدين محمد إحسان ، طرابلس دار مكتبة الفكر ١٩٧٣ ص ١٩٣ ويذكر أن المستشفى هذه أسسها محمد أمين عام ١٨٤٠ ، ولكن من الواضح أن هذا الوالي افتتحها في هذا العام بينما جرى وضع حجر أساسها في عام ١٨٣٨ كما جاء في متن عين الصفحة .

١٠) وثيقة بدار المحفوظات التاريخية ـ ناجي ونوري ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، فرانشيسكو كورو ، ليبيا أثناء العهد العثماني ـ ترجمة خليفة التليسي ، طرابلس ـ دار مكتبة الفرجاني ص ١٢١ .

بأقسامه الثلاث عام ١٩٠٦ .[١١]

أما المستشفيات الأجنبية في طرابلس فقد كان هناك مستشفى إيطالي بقسمين ، واحد للرجال وآخر للنساء ، ويشرف على المستشفى بقسميه طبيب ايطالي ، كما أنشأت في عام ١٨٧٨ مستشفى صغير كان تحت رعاية قنصل فرنسا ، وفي بنغازي أنشأ الإيطاليون عام ١٩٠٣ مستوصفاً يدار من قبل المبشرين الطليان .[١٢]

٢ ـ الأطباء :

لم يدخل الأطباء المجازون في الكليات الطبية المعترف بها ، إلى ولاية طرابلس إلا مؤخراً ، وإن كان الولاة وخاصة القرمانليون اعتادوا استحضار أطباء أجانب من أوربا لعلاجهم وعلاج أسرهم وكبار موظفيهم ، وتؤكد ذلك السيدة توللي حيث تقول : إنه كان في طرابلس عام ١٧٨٥ طبيب واحد فقط وهو إيطالي من جنوة مختص بمعالجة الباشا وأسرته وقناصل الدولة الأجنبية ، ولكن هذا الطبيب فَرَّ من البلاد بعد انتشار مرض الطاعون في طرابلس خوفاً على حياته من هذا المرض الفتاك والذي كان لا يملك له علاجاً ولا يستطيع منعه أو شفاء الناس منه ، وبقيت الولاية بدون أي طبيب[١٣] .

غير أن العهد العثماني الأخير شهد مجموعة من الأطباء الأجانب والأتراك عملوا في المستشفيات التي أنشأها العثمانيون كالمستشفى العسكري والغرباء، وفي إحدى الوثائق ما يشير إلى أنه في عام ١٨٨٨م كان في طرابلس عدد من الأطباء الليبيين المجازين من الكلية الطبية الملكية باستانبول أو من الأشخاص الذين تعلموا الطب الحديث عن طريق الممارسة في المستشفيات تحت أيدي أطباء

١١) جريدة طرابلس الغرب العدد ١١٧٥/٢٤ شوال ١٣٢٤ هـ والعدد ١١٨٦/٢٢ محرم ١٣٢٥ هـ والعدد ٨٨٩/١١ ربيع الآخر ١٣١٧ هـ والعدد ١١٣٣/٤ رمضان ١٣٢٣ ، وناجي ونوري ص ١٠٠ وكورو ص ١٢١ .

١٢) انظر وثيقة رقم ٧١٠ بدار المحفوظات التاريخية ، كورو ص ١٢١ .

١٣) توللي مصدر سابق ص ١٩٦ .

مجازين ، وأثبتوا حذقهم ومهارتهم في هذا المجال ، ومنحوا إذناً رسمياً بمعالجة الناس بعد اجتيازهم اختبارات نظرية وعملية من قبل كبار الأطباء ، ومن بين هؤلاء الأطباء الليبيين : الطبيب محمد التوغار ، الطبيب محمد بريون الذي كان مكلفاً بمعالجة السجناء ويدعى طبيب المحبوسين ، والطبيب محمد المغربي ، والطبيب إبراهيم الجزيري الذي كان جراحاً والطبيب حسن حامد المصري .

وفي المنشية : الطبيب أحمد المقعجز ، والطبيب رمضان الحكيم ، والطبيب محمد بن عثمان ، والطبيب عبد السلام مغربي ، والطبيب حمودة المغربي .

في الساحل : الطبيب عبدالله التومي ، والطبيب عمر الشريف ، والطبيب محمد بودراع ، والطبيب محمد بن علي والطبيب التايب هرّوس[١٤] .

وقبيل الإحتلال الإيطالي كان في طرابلس مجموعة من الأطباء الليبيين عرف منهم : الطبيب عاكف بريون ، الطبيب عبد السلام المسلاتي (متخصص في أمراض المجاري البولية والتناسلية) والطبيب محمد شوكت الفيتوري والطبيب محمد على مسيك (متخصص بطب العيون) وجميعهم من خريجي كلية الطب باستانبول[١٥] .

وكان بالإضافة إلى هؤلاء الأطباء الليبيين أعداد من الأطباء الأتراك والأجانب ، وتذكر جريدة طرابلس الغرب أن إدارة الصحة بطرابلس عينت طبيباً في مستشفى زليطن براتب شهري قدره ١٢٠٠ قرشاً ويعتبر هذا المرتب من الرواتب العالية في ذلك العهد[١٦] . وجاء في أحد أعداد هذه الجريدة أن إدارة

١٤) دار المحفوظات التاريخية .

١٥) وثيقة بدار المحفوظات التاريخية ، وانظر كذلك جريدة المرصاد الطرابلسية العدد ١٧/٣٨ رجب ١٣٢٩ هـ حيث نشرت إعلانين الأول عن الطبيب محمد مسيك ، وجاء فيه (إن الدكتور مسيك الحكيم الممتاز بمعالجة العيون على اختلاف أنواعها وهو يزيل الشعرة بحيث لا تعود) والإعلان الثاني عن الطبيب عبد السلام المسلاتي الذي قالت عنه (طبيب وجراح ومعالج الأمراض التناسلية والمجاري البولية ، ويشفي الأمراض بأقرب وقت وبدون ألم ، والعيادة باجزخانة (صيدلية) بارودكي وللفقراء مجاناً .

١٦) العدد ١١/٨٩٩ ربيع الآخرة ١٣١٧ هـ .

الصحة أوفدت الدكتور ميتسي (لم تذكر جنسيته) وكيل طبيب بلدية طرابلس إلى باريس ، كي يتعلم بالمشاهدة كيفية استحضار الدواء المكتشف أخيراً لمرض الخناق (الدفتريا) كما نشرت الجريدة نفسها إعلاناً جاء فيه : (إنه قدم إلى طرابلس طبيب وجراح أسنان حاذق اسمه يوآنيدس (لعله يوناني) أتم تحصيله في باريس ونال ميدالية من معرض باريز عام ١٩١٠ ، وهو يركب الأسنان الصناعية مرصوفة بلا علاقة بحيث لا يمكن تمييزها عن الطبيعية ، ولا يحتاج تركيبها لعملية جراحية ، كما أنه يجري عملية الجراحة بالآلة المبطلة للحس بحيث لا يشعر المعالج بالألم كما لا يحتاج أيضاً لتنويمه)[١٨] ولا شك أن هذه الإعلانات والأخبار التي نقلتها الجريدة تشير إلى أن البلاد شهدت في أواخر عهد العثمانيين أنواعاً من الطب المتقدم غير أنه يبدو في خضم الفوضى الإدارية وشدة الحاجة إلى أطباء متخصصين وجد بعض الأشخاص الطريق ممهداً لادعاء معرفة الطب والمعالجة ، وحملوا شهادات مزوّرة تثبت أنهم أطباء حاصلون على شهادات رسمية ، ومن هؤلاء ، وفق ما جاء في سجلات ولاية طرابلس ، شخص يهودي يدعى حجاجي ، تقدم إلى السلطات الصحية بطرابلس يحمل رسالة بتوقيع كل من الدكتور عبد الحكيم حكمت أحد الأطباء الأتراك اللامعين وهو أستاذ في كلية الطب الملكية وعضو الجمعية الطبية العثمانية والدكتور القائمقام عيدي . يشهدان أن هذا اليهودي طبيب حاذق وأنه أجرى أمامهما عمليات جراحية كان فيها موفقاً ، وهذه الرسالة مؤرخة في ١٢ جمادى الآخرة ١٣٠٥ هـ . واستناداً على هذه الشهادة عينته ادارة الصحة ، طبيباً في مستوصف غريان وأخذ يمارس مهنة الطب هناك ويجري عمليات جراحية لمدة عشرين سنة . ثم تبين للسلطات أنه غير مجاز والشهادات التي تقدم بها كانت مزورة[١٩] .

١٧) المصدر السابق العدد ٨/٧٤٤ جمادى الآخرى ١٣١٢ هـ .

١٨) المصدر السابق العدد ٢١/١١٩٠ صفر ١٣٢٥ هـ .

١٩) دار المحفوظات التاريخية .

٣ ـ الصيدليات والأدوية :

رافق بناء المستشفيات وتزويدها بالأطباء المتخصصين ، استيراد أدوية من أوربا ، وكان الدواء إما يستورد جاهزاً ومحضراً في مصانع الأدوية الأوربية أو تستورد العناصر المكون منها ويتم تركيبه محلياً بإشراف صيدلي مجاز ، وقد ألحقت في كل مستشفى صيدلية تقوم بتوفير الدواء للمرضى .

أما الصيدليات العامة ، فقد كان في طرابلس الصيدلية العسكرية ، واقتصرت في صرف الدواء على المرضى من العسكريين وأسرهم ، غير أن المرضى من غير العسكريين كانوا يحصلون على الدواء منها بتوصية من الطبيب المعالج أو عن طريق الجنود ، وتصف جريدة طرابلس الغرب هذه الصيدلية : بأنها من أكبر الصيدليات في ولاية طرابلس ، وقد اشتمل بناؤها المقام داخل الثكنة العمومية على خمس حجرات واسعة مجهزة بالمخابر والأجهزة الصيدلانية الحديثة .[٢٠]

وكانت بلدية طرابلس تستأجر دكاناً حوّلته إلى صيدلية للعموم ، ولكنها في عام ١٩٠٧ أنجزت بناء كبيراً يتألف من طابقين قرب مبنى البلدية ، خصصت الطابق الثاني للإدارة العامة للصحة في طرابلس ، والطابق الأرضي أسس صيدلية عامة على أحدث طراز وزاخر بالأدوية الجديدة ، وذلك وفق ما ذكرته جريدة طرابلس الغرب وقد افتتحت هذه الصيدلية بحفل رسمي يوم الجمعة ١٤ صفر ١٣٢٥ هـ .[٢١]

كما كان هناك صيدلية خاصة عرفت باسم صيدلية باروكي وتقع بسوق الترك وبجانب هذه الصيدلية استمر العطارون ببيع الأدوية الشعبية ، كما أصبحوا يقتنون أدوية حديثة ويتولون بيعها للمواطنين بأسعار مرتفعة . ونظراً لقلة الصيدليات فقد غضت السلطة التركية الطرف عن هؤلاء العطارين ، وسمحت لهم ببيع الأدوية العادية التي لا يدخل في تركيبها مواد سامة أو مخدّرة ، فقد جاء في

٢٠) العدد ١١٦١/٥ رجب ١٣٢٤ هـ .

٢١) المصدر السابق العدد ١١٨٩/١١ صفر ١٣٢٥ هـ .

قرار من ولاية طرابلس مؤرخ في ٢٠ رجب لعام ١٣٢٥ هـ ويحمل رقم ١٩٠ بأنه يمنع تحت طائلة المسؤولية بيع جميع الأدوية التي تحتوي على مواد مخدرة من قبل العطارين والصيدليات غير المرخص لها ، ويحصر بيع هذا النوع من الدواء بالصيدليات المعترف بها رسمياً وبموجب وصفة طبية .[٢٢]

٤ ـ التلقيح ضد الأمراض :

أخذ العثمانيون في العهد الثاني يُشددون في إجبار المواطنين على التلقيح ضد مرض الجدري ، ذلك بعد اكتشاف لقاح واق منه ، وقد أصدر السلطان العثماني أمراً في شكل قانون ألزم فيه جميع رعايا الدولة العثمانية بالتطعيم بلقاح الجدري وذلك في عام ١٨٩١ .[٢٣] .

وجاء في هذا الأمر : يلزم بالتطعيم باللقاح ضد الجدري تلاميذ المدارس العمومية والخاصة ، ذكوراً وإناثاً والمستخدمون برواتب يومية أو شهرية في الدولة وفي المعامل والأماكن التجارية ، كذلك أرباب الصنائع المختلفة ، وكل من أراد الدخول إلى المدرسة ، ولجميع الخدمات المتفرقة ، وكذلك كل من رام الدخول في وظائف الدولة والمسافرون . وحذر القانون أرباب العمل الخاص والعام من قبول أي إنسان لا يبرز شهادة تلقيح ضد الجدري ، كما ألزم السكان تلقيح أولادهم خلال مدة ستة أشهر من تاريخ ولادتهم ، ومن يتخلف عن ذلك يدفع جزاء نقدياً . كما نص على إعادة التلقيح كل خمسة أعوام . وجاء في القانون أيضاً أنه عند ظهور مرض الجدري في ولاية أو قضاء يجب حالاً إجراء عملية تلقيح لأقارب وجيران المصاب بهذا المرض ، ويوضع الملقحون هؤلاء تحت إشراف الطبيب لمدة أسبوع . كما نص القانون على أن عمليات التلقيح تتم مجاناً في المستوصفات وإدارات المعاينة ، وعلى جميع الأطباء والجراحين إجراء التلقيح بدون مقابل ، وإذا لم تثمر عملية التلقيح في المرة الأولى تعاد ثانياً وثالثاً ، وتعطى شهادات بالتلقيح

٢٢) دار المحفوظات التاريخية .

٢٣) جريدة طرابلس الغرب العدد ٢٨/٧٠١ شوال ١٣٠٩ .

على أوراق رسمية أو عادية ممهورة بتوقيع وإسم الطبيب . وقد حدد القانون عقوبات لكل من يمتنع عن التلقيح وللأطباء الذين يمتنعون عن تلقيح غيرهم وأوجب القانون على أن يقوم الأطباء بعزل المصابين ومنعهم من الإختلاط بغيرهم .[٢٤]

٥ ـ الحجر الصحي :

إهتم العثمانيون في عمليات الحجر الصحي خاصة عندما يصل إلى علم الولايات إنتشار مرض سار في المناطق المجاورة التي قدمت أو مرّت منها السفينة التي تود الدخول إلى الموانى الليبية ، كما شمل الحجر أيضاً القادمون من منطقة إلى أخرى داخل الأراضي الليبية إذا انتشر مرض في جهة ولم يصل إلى غيرها ، ففي عام ١٨٧٦ م انتشر مرض الطاعون في منطقتي بنغازي والمرج وجاءهما من احدى السفن الأجنبية التي رست في ميناء بنغازي ، ففرضت ولاية طرابلس الحجر الصحي على كل قادم من هاتين المنطقتين[٢٥] . كما كان يفرض الحجر الصحي المشدّد على الحجاج العائدين من الديار الحجازية ، وجاء في جريدة طرابلس الغرب أن الحجر على الحجاج كان يستمر لمدة خمسة عشر يوماً في مراكز الحجر الصحي في ميناء طرابلس (الكرنتينا) وتجبر السفن الناقلة للحجاج بأمر من والي طرابلس على البقاء في الميناء لمدة عشرين يوماً ، ليتسنى للحجاج في تونس والجزائر والمغرب دخول طرابلس للإستراحة فيها خمسة أيام بعد انقضاء أيام الحجر الصحي[٢٦] وشمل أيضاً نظام الحجر الصحي جميع القادمين من موانىء أوربا كميناء مرسليا ونابولي وجنوه وغيرها . والموانىء العربية كبيروت والإسكندرية .

٢٤) انظر مزيداً من التفاصيل عن هذا القانون في جريدة طرابلس الغرب العدد ١١٩٢/ ٥ ربيع الأول ١٣٢٥هـ والعدد ١١٩٥/ ٤ ربيع الآخرة ١٣٢٥هـ .

٢٥) المصدر السابق العدد ١١/٢٥٧ جمادى الأولى ١٢٩٣ هـ .

٢٦) المصدر السابق العدد ١٩/٥٣٢ محرم ١٣٠١ هـ والعدد ٨/٧٤٤ جمادى الآخرة ١٣١٢ هـ .

ولم يقتصر الحجر على الأشخاص بل شمل أيضاً السلع والبضائع والأمتعة الخاصة بالمسافرين حيث تعرض إلى عمليات تطهير وتبخير.[٢٧]

٦ - الإهتمام بنظافة المدن :

لم يول الولاة العثمانيون الإهتمام اللازم لنظافة المدن إلا في المدة الأخيرة فشهدت طرابلس وبعض المدن الأخرى إجراءات استهدفت العناية بالنظافة والصحة كفتح المجاري في بعض شوارع وأزقة هذه المدن ، وتنظيف الشوارع وكنسها كل يوم وإزالة القمامة والفضلات منها ويستفاد من إعلان أصدرته بلدية طرابلس عام ١٩١٠ م بطرح عطاء على المتعهدين لتنظيف مدينة طرابلس ، أن شوارع المدينة وأزقتها كانت تكنس كل يوم من بعد منتصف الليل وحتى طلوع الفجر وتجمع القمامة والنفايات وتلقى في مياه البحر بعيداً عن المدينة ، كما يجري غسل ورش عدد من شوارع وأزقة مدينة طرابلس الرئيسية مرتين في اليوم بمياه البحر خلال أشهر الصيف بدءاً من شهر مايو وحتى نهاية أكتوبر ، المرة الأولى تبدأ في الساعة التاسعة صباحاً والثانية في الرابعة بعد الظهر ، وجاء في الإعلان المشار إليه ، وجوب اهتمام متعهدي تنظيفات المدينة بالمجاري وإغلاق فتحاتها في الشوارع طيلة أشهر الصيف إغلاقاً محكماً حتى لا تدخل الأتربة والأوساخ إلى قنوات المجاري فتسدها ، أما في الشتاء فيتولى عمال التنظيفات تفقد المجاري والفتحات المؤدية لها ، أربع مرات في الأسبوع على الأقل ، والعمل على تنظيفها ورفع ما علق من أوساخ على الفتحات حتى تبقى سالكة عند هطول الأمطار ، كما حذر الإعلان متعهدو التنظيفات من أنه سيقعون تحت طائلة المساءلة القانونية الجزائية إذا أهملوا القيام بواجبهم وتركوا الفضلات تتفسخ وتُفسد هواء المدينة ، وتجدر الإشارة[٢٨] إلى أن هذا الإهتمام بنظافة المدن

٢٧) المصدر السابق العدد ١٥/٧١٥ ذي القعدة ١٣١٠ هـ .

٢٨) أنظر النص الكامل لهذا الإعلان الذي نقله إلى العربية عن التركية المرحوم عبد السلام أدهم بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .

كان مقتصراً على الشوارع الرئيسية التي تسكنها الجاليات التركية والأوربية والأغنياء والمتنفذين الليبيين ، كشارع ميزران في طرابلس مثلاً ، بينما ظلت أزقة المدينة القديمة التي يقطنها أغلبية المواطنين العرب الليبيين والجالية اليهودية ، يلفها الإهمال من كل جانب وكذا الحال بالنسبة للمدن والقرى في البلاد .

غير أنه من الإنصاف أن نقول أن السلطات العثمانية ، وإن جاء اهتمامها بصحة المواطنين متأخراً ومقتصراً على المدن دون الدواخل إلا أن هناك ما يشير أن مخططات وضعت لتشمل العناية الصحية كل مناطق ليبيا تدريجياً ، لكن الأتراك تركوا البلاد للطليان الغزاة قبل تنفيذ تلك المخططات .[٢٩]

٢٩) انظر مجموعة من الوثائق بدار المحفوظات التاريخية ـ ملف متفرقات حول المشاريع الإصلاحية في ليبيا .

الفصل التاسع

الحياة الثقافية

أود التنويه في البداية أن هذه الدراسة ليست دراسة نقدية للحركة الأدبية والثقافية في ليبيا إبان حكم العثمانيين ، كما أنها ليست رصدا شاملا للإنتاج الأدبي والثقافي لتلك الحقبة من تاريخ ليبيا ، بل هي دراسة تاريخية تحليلية للوضع الثقافي والفكري بوجه عام في المجتمع الليبي خلال تلك السنوات الطوال ، وإن كنت ـ وصولا إلى هدف وغاية هذه الدراسة ـ قد استعنت في بعض المواضع بمنهجية وأدوات النقد الأدبي والتحليل الأدبي .

الباحث في الحياة الثقافية في ليبيا أيام العثمانيين لايحتاج كبير جهد ليكتشف أن هذه الحياة كانت خاملة راكدة اذا قورنت بما كانت عليه الحركات الثقافية في بعض الاقطار العربية خاصة في مصر والشام والى حد ما في المغرب العربي ، ومن الانصاف أن نقول إن خفوت جذوة النشاط الفكري في ليبيا في القرون الاخيرة الماضية ، لم يبدأ مع وصول العثمانيين إلى الأرض الليبية ، فالعثمانيون ورثوا الوضع الثقافي المتخلف من العهود التي سبقت حكمهم ولعل مسؤوليتهم تنحصر في أنهم تركوا هذا الوضع على حاله ولم يعملوا على تحريكه وتبديله نحو الأحسن . كما أن الفوضى السياسية والإدارية والاقتصادية التي رافقت حكمهم ساهمت في تعميق التخلف الفكري في البلاد وتدهور الثقافة أكثر فأكثر ، وبالتالي توسيع الشقة بين المجتمع الليبي وبين النهضة العلمية والثقافية الحديثة .

ومع ذلك فلا يجب أن ننظر للأمر نظرة متشائمة مطلقة ، فالأرض الليبية لم تكن تخلو من كل معالم الثقافة والفكر ، فالتاريخ الثقافي لتلك الحقبة يُفرد صفحات للعديد من رجال برزوا وأجادوا في جوانب مختلفة من الفكر والآداب والفن ، خاصة في مجالات العلوم الدينيّة والفقهية واللغوية والآداب والتاريخ ،

ولاشك أن الدين الاسلامي الحنيف ، رغم أن كثيراً من الجهلة نصّبوا أنفسهم في ذلك العهد على الناس وعّاظاً ومعلمين ومرشدين ، فإن هذا الدين حافظ على حد لايستهان به من الوعي الثقافي والفكري من خلال سور القرآن الكريم بإعجازها البلاغي ومضامينها الفكرية الإنسانية والإجتماعية والأدبية ، وكذلك الحال في سُنّة النبي الكريم ودراسات الفقهاء والعلماء الأقدمين .

كما ساهم التراث العربي الأدبي والعلمي الضخم الذي حفظته ونقلته من جيل إلى جيل أمهات الكتب العربية كالأغاني والعقد الفريد والبيان والتبيين والأمالي وتاريخ الطبري وابن الاثير وابن خلدون وفلسفات ابن سينا والفارابي وابن رشد وإخوان الصفا ، وكذلك قصائد عنترة العبسي ، وزهير بن أبي سُلمى والنابغة الذبياني وجرير والفرزدق والأخطل وأبي تمام والبحتري وأبي نواس وابن الرومي والمتنبي ثم أدباء الأندلس وغيرهم . . . جميع ذلك ساهم ، رغم الظلام والمحن وحياة البؤس ، في إبقاء جذوة الفكر والآداب والفن متقدة نوعا ما ، في الربوع الليبية .

أسباب الضعف الثقافي في ليبيا :

يمكننا أن نرجع ركود الثقافة والفكر في ليبيا إلى مجموعة من العوامل وأهمها :

١ - اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية :

من المسلم به أن الحركة الفكرية لاتزدهر إلا في أوضاع سياسية وأمنية مستقرة ، وفي نظرة شاملة للأوضاع السياسية في ليبيا منذ أن حط العثمانيون رحالهم على أرضها ، نجد أن الفوضى كانت تلف كل أجزائها ، ففي طرابلس كان المتنفذون الأتراك يتصارعون على حكم البلاد فخلال ٣٦٠ سنة حكم البلاد :

٣٤ وال من عام ١٥٥١ الى ١٧١١ م

و ٦ ولاة من عام ١٧١١ الى ١٨٣٥ م وهم من الأسرة القرمانلية مع المغامر علي البرغل .

و ٣٢ وال من عام ١٨٣٥ الى ١٩١١ وهم ولاة العهد العثماني الثاني . وحكم منطقة برقة .

منذ عام ١٨٦٣ وحتى ١٨٩٤ كمنطقة مستقلة عن طرابلس خمسة متصرفين[1]

وأما دواخل الأرض الليبية التي كانت الهيمنة العثمانية عليها ضعيفة نسبياً ، فإن الأوضاع في هذه المناطق لم تعرف هي الأخرى الاستقرار بسبب تشاحن الزعامات المحلية والقبلية وصراعاتهم التي لم يكن لها نهاية ! ناهيك من صولات وجولات أساطيل الدول الأوربية على السواحل الليبية بين آونة وأخرى ، وكان يرافق قدوم حاكم جديد وذهاب حاكم قديم ، وخاصة في الفترة الأولى من حكم العثمانيين أي منذ عام ١٥٥١ وحتى عام ١٧١١ وكذلك أيام القرمانليين اضطرابات ومعارك تتساقط فيها رقاب رجال كثيرين من عرب واتراك ، فكان حين يصل الحاكم الجديد لكرسي حكم طرابلس ، يبدأ حكمه بقتل أو سجن

١) انظر روسي ص ٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٥٤ و٢١٧ و٢١٨ .

وتشريد جميع مؤيدي الحاكم السابق من سياسيين وعسكريين وموظفين ورجال دين وعلماء وكان لايمضي طويل وقت حتى ينقلب على ذلك الحاكم أحد أعوانه أو حراسه فيفعل الجديد كما يفعل القديم وهكذا[٢].

٢ ـ اضطراب الأحوال الإقتصادية والمعيشية :

والفوضى السياسية ينتج عنها اضطراب في القطاع الاقتصادي والحياة المعيشية ، ويضاف إلى ذلك الأساليب الظالمة في سلب الناس أموالهم وأرزاقهم في شكل ضرائب وأتاوات ورشاوى ، التي لم يكن لها ضابط ينظمها ويقننها مع فقر البلاد أصلا ، فالسكان يعتمدون في حياتهم على الزراعة البعلية وينتظرون ما تجود به السماء من أمطار التي تهطل أربع سنوات فقط في كل عشر سنوات ، ويسود الناس البؤس في السنوات الستة العجاف الأخرى ، وهذا الوضع يجعل المواطن دائم الإنشغال والتفكير في البحث عما يمسك عليه رمقه ورمق عياله ، وعلى ما يُجنّبه انتقام جباة الأتراك القساة ، بحيث يستحيل أن يخلق هذا الوضع المعيش المناخ الملائم لازدهار الأفكار والآداب والفنون .

٣ ـ عدم اهتمام الحكام بالثقافة والفن :

لم يكن حكام الأتراك في غالبيتهم رجال فكر وعلم ، فقد كانوا ، كما يقول عنهم الاستاذ التليسي ، طبقة لاصلة لها بالعلم أصلا ، فهم فئة من المغامرين والبحارة الممتازين الذين أدركوا بمهارتهم البحرية والعسكرية ، مكانة عالية من مراكز السلطة[٣] . ولا يتوقع من هؤلاء الحكام ، وحالهم هذا ، أن يُولوا الحركة الأدبية والعلمية اهتماماً خاصاً ، فكان شغلهم الشاغل تثبيت حكمهم وتدبير أو كشف دسائس منافسيهم على السلطة ، وملء خزانتهم بالاموال والأرزاق

٢) انظر تفاصيل الاضطراب السياسي المرجع السابق ص ١٨٢ وما بعدها وص ١٧٢ وما بعدها وعن الوضع الأمني في العهد العثماني الثاني:ثورة غومة وسيف النصر ص ٢٤٠ وما بعدها .
٣) خليفة التليسي حكاية مدينة مرجع سابق ص ١٠٩ .

والنفائس .

٤ ـ كما يمكن إعادة ضعف الحركة الثقافية في ليبيا في العهد العثماني وقبله إلى أنه لم يقم فيها حكم مركزي منفصل ، فقد كانت الأرض الليبية في معظم فترات تاريخها تابعة لغيرها من العواصم سواء كانت قريبة كتونس أو بعيدة كالأستانه . ومعروف أن اهتمام الحكام ثقافياً وعمرانياً في تلك العهود ، ينحصر في عاصمة ملكهم ومركز قيادتهم وقوتهم . ويؤكد ذلك أن طرابلس حين أصبحت عاصمة للدولة القرمانلية في القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر ، شهدت نهضة عمرانية واقتصادية وثقافية ، مع وزن سياسي فعّال في المنطقة . ترك كل ذلك آثار وبصمات في جوانب مختلفة بالمجتمع الليبي . مثل تأسيس ثلاث مدارس علمية موسعة . وتعدد الشعراء والكتاب وانشاء المباني كجامع أحمد باشا وإلى غير ذلك ، وإذا كانت هذه النهضة لم تستمر أو تتطور فمرد ذلك إلى حالة الإرتباك السياسي والإداري والإقتصادي التي حلت بالدولة القرمانلية في أواخر عهد يوسف باشا ، لأسباب داخلية وخارجية معروفة . وأيضا عودة البلاد إلى الحكم العثماني وتبعيتها مرة أخرى للأستانة عاصمة العثمانيين .

٥ ـ **هجرة العقول من البلاد** : وكنتيجة للعوامل السابقة فقد تولد عامل مهم في عدم بروز ثقافة ذات بال في ليبيا ، وهو اضطرار العقول النابغة الليبية للهجرة أو اللجوء إلى الحواضر العربية الإسلامية الأخرى ، بعد أن أصبح المناخ الثقافي الداخلي أضعف من أن يستوعب مواهبهم ويحقق لهم طموحاتهم العلمية ، وكذلك فإن ليبيا بوضعها ذاك لم تكن مغرية لرجال العلم والأدب الذين برزوا في الوطن العربي الإسلامي ، لكي يؤموها وينشروا فيها معارفهم ويفرغوا بها علومهم ، وبالتالي يعملون على تقوية جذوة الفكر وإثراء الحياة الثقافية والأدبية والفنية ، كما حصل مثلاً في القاهرة ودمشق وتونس وفاس من حواضر العرب الثقافية في ذلك العصر . والتي كانت بؤراً علمية نمت وشعّت بما . استقطبته من رجال الفكر والعلم من مناطق مختلفة من الوطن العربي والعالم الإسلامي الذين وجدوا في جوّها الثقافي التربة الخصبة لتفجير مواهبهم وإفراغ علومهم ومواهبهم

على أرضها ، فبرزوا هم وبرزت أيضاً تلك الحواضر بما تفتقت عليه عبقرياتهم من أجلّ العلوم والمعارف .

هذا باختصار أهم العوامل التي عملت على إفقار العطاء الثقافي في ليبيا ، ومرة أخرى أقول بأن ما وصلنا حتى الان من مخطوطات ومعلومات وأخبار عن الحركة الثقافية ورجالها في ليبيا في العهد العثماني ، رغم قلتها ، تؤكد بأن الساحة الليبية شهدت أنواعا مختلفة من العلوم والمعرفة ، وُلدت ونمت بمبادرات فردية ودوافع شخصيّة ، منحت حياة الناس البائسة المظلمة شيئا من الجمال ودفء العاطفة ومتع العقل والعلوم ، وأشير أيضاً إلى أن ما وصلنا من آثار فكرية وأدبية ليس هو كل ، ما أنتجه المثقفون الليبيون ، فمما لا شك فيه أن كثيراً من الأدب والفن والفكر الجيد وأسماء رجاله واخبارهم ، ضاع وأتلف عن قصد أو دون قصد ، في دوامة الفوضى وفي الحروب والفتن ، وبأيدي الجهلة الذين ناصبوا العداء كل علم حقيقي أو أدب رفيع إنساني ، والدليل على ذلك ان التاريخ يروي الكثير عن حرق مكتبات عامة وخاصة في طرابلس ومصراته وزليطن والجغبوب والجبل الغربي ، وربما في المستقبل تجد بعض من هذه المخطوطات والوثائق التي سلمت من الحرق والتلف وما زالت تائهة في أدراج وخزائن البعض ، طريقها للظهور ، فتساهم في توضيح الصورة الثقافية في ليبيا إبان تلك العهود[٤] .

(٤) حول حرق المكتبات واتلاف الكتب في ليبيا ، انظر أحمد مختار عمر النشاط الثقافي في ليبيا ـ طرابلس ـ كلية التربية بالجامعة الليبية ـ ١٩٧١ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

العلوم الدينية واللغوية

أولا : العلوم الدينية واللغوية : بالنسبة للعلوم الدينية ، فان انحسار المدّ الحضاري عن الوطن العربي في العهود التي اعتاد المؤرخون تسميتها بعصور الإنحطاط فإن الإهتمام بالعلوم الدينية ظل سائدا في جميع البلاد العربية ، وأن مؤلفات مهمة تعتبر من المظان والمصادر الثبتة صدرت في هذه الفترة ويمكن أن يقال أن معظم المؤلفات كانت في الشئون الدينية على اختلاف موضوعاتها وفروعها فجعلت سمة هذا العصر السمة الدينية ، ويعزو الأستاذ بكري أمين هذه الظاهرة إلى عدد من الأسباب والعوامل : منها كثرة المصائب الطبيعية والسياسية والإقتصادية ، كالحروب المتوالية ونضوب الأنهار وشح الأمطار واجتياح الاوبئة وتدني المستوى الاقتصادي ودخل الأفراد والجماعات لشدة الغلاء والاحتكار والظلم ، وفقدان الأمن الداخلي والخارجي ، واضطهاد الحاكمين للمحكومين ، وبروز العناصر الأجنبية وتسللها إلى كراسي الحكم ، وسحق المواطنين تحت سنابك الحاكمين واتباعهم ، واضطراب المثل العليا ، وانتشار الفوضى والشذوذ وألوان المجون من قبل فريق عريض أُغرق في الملذات وعكف على مختلف صنوف المعاصي . . . كل ذلك دعا فريق من الناس إلى العكوف على التأليف الديني والإغراق في هذا السبيل ، لاعادة مجد العروبة على الأساس ذاته الذي جعل العروبة تُعزّ في العصور السابقة ، أو للهرب من هذه البيئة التي عمّ فيها الفساد ، والهرب لا يكون في الجسم وحده فقد يكون في المشاعر والعواطف ، ومثل هذا الهرب يتجلى في الإنقطاع للدراسة والتأليف فليس أمام ذلك الفريق طريق إلا الدعوة باللسان والخطابة وبالقلم ، وتحبير الطروس وانشاء الكتب لانه لا يملك في الواقع غير هذه الأسلحة[٥] وإضافة إلى هذه العوامل التي أوردها الدكتور أمين فان

(٥) بكري الشيخ أمين ـ مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني ـ بيروت ـ دار الافاق الجديدة ـ ١٩٨٠ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

العرب حاربوا وانتصروا على الصليبيين ثم التتار باسم الدين ، كما حكم المماليك والعثمانيون العرب باسم الدين ، ولعل هذا كاف لكي يدفع الناس للإنصراف الى الشؤون الدينية وإهمال العلوم الأخرى بتشجيع وتأييد من الحكام الأغراب أنفسهم ، فالحاكم يحتاج إلى علماء الدين لكي يشحذوا همم العرب المسلمين لقتال العدو غير المسلم أولا ولإيجاد المبررات والمُسوّغات الدينية لحكمه قوما ليس منهم ثانيا ، فتزايد عدد المؤلفين في الدين وعدد الوعّاظ والخطباء ، خصوصا وقد وجد فريق من هؤلاء فرصته للتقرب من الحاكم ونيل الحظوة والمزايا المختلفة في سلوكه هذا الطريق .

والبلاد العربية الليبية ، التي هي جزء من الوطن العربي الكبير نابها ما ناب غيرها ، فانحصر اهتمام الناس فيها بالعلوم الإسلامية وأصبحت الحياة الثقافية ، ذات صبغة دينية واضحة المعالم ، وقد برز فيها مفكرون دينيون في كل جيل مخلفين تراثا مكتوبا ومنقولا عن طريق التواتر الشفهي ، وكانت معظم الدراسات الدينية تنهل من المذهب المالكي ، خاصة من كتابيّ مؤسس هذا المذهب مالك بن أنس وهما :

١ ـ الموطأ : الذي يضم مجموعة كبيرة من أحاديث الرسول الكريم تجاوزت الألف حديث ، ثم آراء مالك الفقهية ويضم فصولا في الطهارة والصلاة والزكاة والصيام . . . إلخ .

٢ ـ المدونة : وهي مجموعة رسائل تبلغ نحو ستوثلاثين ألف رسالة ، أخذها عن مالك ، أسد بن الفرات النيسابوري الأصل التونسي الدار ، وكان تلميذاً لمالك سمع منه الموطأ ، وتولى القاضي سحنون ترتيبها وتبويبها ونشرها في تونس ، وقد انتشرت بهذا الشكل في المغرب والأندلس وكان لها التأثير في نشر المذهب المالكي في ليبيا والمغرب عموما والأندلس[٦] .

غير أن الليبين اهتموا كذلك بالمؤلفات التي أخذت من هذين المصدرين

(٦) أحمد أمين ـ ضحى الاسلام ج٢ ، ط٧ ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ـ ١٩٦٤ ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

وأهم هذه المؤلفات :

ـ المختصر بالفقه : وهو كتاب في الفقه المالكي ألفّه خليل بن إسحاق بن شعيب الجندي أبي المودة توفي عام ٧٧٦ هـ /١٣٧٤ م ، واشتهر باسم مختصر خليل .

ـ إرشاد السالك : في الفقه المالكي تأليف شهاب الدين عبد الرحمن بن عسكر البغدادي ، أحد كبار شيوخ المالكية ومدّرس في المدرسة المستنصرية ببغداد توفي عام ٧٣٢ هـ/ ١٣٣١ م واشتهر كتابه باسم الإرشاد .

ـ قواعد عياض : كتاب ألفّه أبو الفضل بن عياض اليحصبي وكان من فقهاء الأندلس المشهورين توفي عام ٥٤٤ هـ ١١٤٩ م واسم الكتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام ، واشتهر باسم قواعد عياض .

الرسالة : لأبي زيد القيرواني المتوفى عام ٩٩٦ هـ / ١٥٦١ م وهو نص سهل القراءة يصلح للمبتدئين في الفقه .

ـ كما ظهر في هذه الفترة ما يعرف بالشمال الإفريقي بالكَناشّ أو الكنّاشة ، وهو مجموعة كتابات حول موضوعات مختلفة وفي فترات متباينة وتشكل قراءات واقتباسات وآراء كاتبيها من شيوخ الطرق الصوفية والدينية ، ويمكن اعتبارها مذكرات شخصية[٧] ومن هذه المناهل اعتمد الفقهاء في تدريس المذهب المالكي فظهرت موجزات ومختصرات لهذه الفروع تصل أحيانا إلى درجة من الغموض يصعب فهمها إلا بالشروح والحواشي التي هي الأخرى تزايدت وتضخمت ، وهذه الوفرة من الكتب والشروح والحواشي المتفاوتة القيمة ، شكلت ، كما يقول ألفرد بل ، خطرا متزايداً على العلم حيث أختفت منه الروح النقدية ، وتسببت في انحلال العلوم الإسلامية وانتهى الأمر إلى طرح تعليم وتفسير القرآن خوفا من

(٧) انظر ألفرد بل ، الفرق الاسلامية في الشمال الافريقي من الفتح العربي حتى اليوم ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ـ بيروت ـ دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، ١٩٨١ ص ١٢٧ والإعلام للزركلي ـ بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ ط٥ ، ج٢ ص ٣١٥ ، ٣٢٩ ، وعمر كحالة ـ معجم المؤلفين ـ بيروت ـ مكتبة المتنبي ودار إحياء التراث العربي ج٦ ص ٧٣ .

سوء التفسير[٨] كما قاد هذا الإتجاه في دراسة الفقه والدين ، إلى إهمال دراسة الأصول كالقرآن والسنة دراسة مستفيضة واستنباط الأحكام منها بما يتلاءم ومقتضيات العصر ، وانكب العلماء على دراسة وتدريس الفروع وفروع الفروع ، واعتبارها مراجع لا تقل أهمية عن الأصول ، بل إن البعض أحاطها بهالة قدسية ، رافضاً ومستنكراً أي نقد أو تصحيح لها . وبجانب الدراسات الدينية في المذهب المالكي ، كانت هناك دراسات في المذهب الأباضي عند أتباع هذا المذهب في ليبيا ، وكانت هذه الدراسات بدورها ، قد ابتعدت عن الأصول واهتمت بما ألّفه فقهاء وأئمة هذا المذهب من كتب وما أصدروا من فتاوى وتفسيرات وإرشادات أمثال أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة إمام المذهب الأباضي في البصرة ، وأحمد بن أبي بكر النفوسي مؤسس مجالس العزابة ، وابن السبكي ، وأحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي وغيرهم ، ومن الكتب الفقهية ، كتاب الديوان الذي ألفه في الفقه سبعة من العلماء الأباضيين في جبل نفوسة ، ويتألف من اثني عشر جزءاً ، من هؤلاء : أبو موسى بن زكريا المزاتي ، وأبو زكريا بن جرناز ، وجابر بن سدرمام[٩] .

وبالنسبة إلى العلوم اللغوية ، فقد كان الاهتمام بعلوم اللغة واضحاً في هذا العصر خاصة في النحو والصرف ولغة العرب عموماً ، فذلك الاهتمام كان ضرورياً لفهم القرآن والسنة والكتب الفقهية القديمة ، ومن النادر أن نجد فقيهاً لا يهتم بالنحو والصرف ، ولكن هذه الدراسات لم تبلغ المكانة التي بلغتها بعض الدراسات في البلاد العربية الأخرى . وكانت الكتب التي ألفها علماء ليبيون ، إختصارات أو اقتباسات من أمهات الكتب النحوية المشهورة ، كما اهتموا بألفيّة ابن مالك والأجرومية ، وينقل عن عبد السلام الأسمر صاحب الطريقة الصوفية المعروفة باسم السلامية في حث الناس على تعلم النحو وفق ما جاء في إحدى وصاياه لأتباعه قوله : (تعلّموا النحو فإنه زين الكلام وجمال المنطق وقوام اللسان

٨) ألفرد بل مرجع سابق ص ٣٦٣ .

٩) النشاط الثقافي في ليبيا مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

وهو علم من أشرف العلوم ، يزيد المرء بعمله فهماً وفضلاً ، ويكبره عند العلماء ، ولا يتم اللفظ أو الشعر إلا به) . وقوله ايضاً : (لا يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله تعالى حتى يكون ملماً بالنحو لأن كلام الله عربي ولا تعرف مقاصده إلا بمعرفة قواعد العربية)[١٠] .

ومن أشهر من ألّف في الفقه والعلوم الدينية والنحو من الليبيين في العهد العثماني :

محمد بن علي الخروبي : ويوصف بأنه عالم وفقيه صوفي ، وهو من مواليد قرقارش كانت إحدى ضواحي طرابلس ومن تآليفه الدينية : (مزيل اللبس عن أدب وأسرار القواعد الخمس) ، وشرح على الصلاة المشيمية وشرح على حكم ابن عطاء الله ورسالة رد فيها على ابن عمر القسطلي ، وله تفسير يقع في ثمانية مجلدات ، توجد نسخة منه مخطوطة في دار الكتب المصرية مكتوبة بخط مغربي سماه (رياض الأزهار وكنز الأسرار) ارتحل الى الجزائر وتوفي فيها عام ٩٦٩ هـ ١٥٥٥ م[١١]

عبد السلام الأسمر الفيتوري :صاحب طريقة صوفية أخذت حظّاً وافراً من الشهرة في ليبيا وتونس وتعرف باسم السّلامية من مؤلفاته : كتاب (الأنوار السنية) ، ومجموعة من الوصايا والمواعظ خصَّ بها أتباع طريقته الصوفية توفي عام ٩٨١ هـ ١٥٧٣ م ويقال أنه عاش مائة وعشرة أعوام[١٢] .

محمد بن شعبان : اشتهر بالفقه وباتساع معارفه وقوة حجته ، من تآليفه

١٠) الطيب المصراتي ـ فتح العلي الاكبر في تاريخ سيدي عبد السلام الاسمر ـ بيروت ـ دار الكشاف للطباعة والتوزيع ١٩٦٩ ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

١١) أحمد النائب الأنصاري الطرابلسي ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ـ طرابلس ـ مكتبة الفرجاني ص ١٩٩ ، ٢٠٠ والطاهر الزاوي ، أعلام ليبيا ـ طرابلس ، مكتبة الفرجاني ـ ١٩٦١ ص٢٨٦ ، ٢٨٧ .

١٢) الطيب المصراتي ، مرجع سابق ص١٠٦ ، ١٦٧ .

شرح مجمع البحرين سماه (تشنيف المسمع في شرح المجمع) وكان على المذهب الحنفي ، زار استانبول عام ١٠١٦ هـ /١٦٠٧ م وحظي فيها بشهرة واسعة بعلمه ووقوفه على أحكام الشريعة ، وأعجب به شيخ الاسلام (وهو أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية) فولاه قضاء طرابلس ـ ترك مجموعة من الفتاوى الفقهية والقضائية ـ توفي عام ١٠٣٠ هـ /١٦١١ م بطرابلس[١٣] .

سعيد الشريف: يصفه الأنصاري بأنه [بلغ المرتبة العليا في النحو واللغة والمنطق والمعاني والبيان وعلم الحديث ومصطلحه ، وكان شيخ مشايخ عصره في العلم والبركة والدين ، محقق ومدقق ، صرف عمره في التدريس أفاد وأجاد ، ورحلت إليه الناس من أقاصي البلاد ، وأخذوا عنه وانتهت إليه الرياسة واليد الطولى في المعقول والمنقول ، وكان صاحب كشف وإشارات لا يخاف الحكام ، استدعي إلى تونس فأصبح المدرّس الأول في جامع الزيتونة ، إذا حضر مجلساً واجتمعت فيه العلماء لا يؤخذ إلا بقوله ، وكان في الزيتونة يدرس فى الصباح ألفية المصطلح ، وقطب الدين الشيرازي على الشمسية في المنطق ، ومختصر التفتازاني على التلخيص قراءة تحقيق في جميعها ، ويجلس بعد الظهر به أيضاً لقراءة مختصر الشيخ خليل إلى قرب العصر قراءة تحقيق ايضاً) وهو من مواليد طرابلس عام ١١١٢ هـ /١٧٠٠ م[١٤] .

علي بن عبد الصادق العيادي : وصفه الأنصاري بأنه ذو تصانيف عديدة ولد بساحل طرابلس الشرقي ، صنف كتاب شرح الصقري للشيخ السنوسي ومنطقه ، ومنظومة الشيخ عبد الواحد بن عاشر الفقيه المالكي ، واختصر رسالة ابن أبي زيد ، ومن تآليفه منظومة في عيوب النفس وشرحها شرحين مختصر وموسع ، وتأليف في أسباب الغنى ، وشرح منظومة عبد الغني بن عبد الرحمن الفاسي فيما يجب على المكلف مرّة في العمر عيناً ، وفيما يجب عليه الكفاية ، وشرح منظومة محمد صالح الأوجلي المسماة (الأوجليّة) في التوحيد ،

١٣) المنهل العذب ، مصدر سابق ص٢٨٨ .

١٤) المصدر السابق ص٢٧٢ ، ٢٧٣ .

وألف كتاباً في الرد على بدع الصوفية بعنوان : (تحفة الإخوان في الرد على فقراء الزمان) و(هداية المعيد إلى الطريق المتبقي الحميد) في أصول طريقة أحمد الزروق الصوفية توفي عام ١١٣٨ هـ /١٧٤٢ م[١٥] .

أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري : يصفه الأنصاري بأنه كان بارعاً في المنثور والمنظوم ومن العلماء الأعلام ، من تآليفه تعليق على البخاري وشرح الأجرومية ، وهذا المؤلف الأخير من ثماني كراريس ، وُلّي القضاء بعد والده ، توفي عام ١١٥٥ هـ /١٧٤٢ م[١٦] .

محمد بن محمد الفطيمي : هو من الأسر الأندلسية التي هاجرت قديماً إلى زليطن اشتهر بعلوم الفقه والنحو له منظومة فقهية جمع فيها ما ذكره الخليل في مختصره وزاد عليها سماها (الضوء المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس) ما زالت مخطوطة ، وشرحها مؤلفها في مجلدين ضاع أكثرهما ، وله منظومة في التوحيد ، ومنظومة في النحو مع شرح واف لكليهما ، توفي ١٢١٠ هـ /١٧٩٥ م[١٧] .

مصطفى الكاتب وعرف باسم مصطفى الخوجة : يعود نسبه إلى أسرة مصرية استوطنت طرابلس ولد ونشأ فيها ، بعد ذيوع صيته كعالم ومثقف وكاتب ، استخلصه الوالي أحمد القرمانلي وعينه مستشاراً خاصاً له وكبيراً للكتاب ، ولشغفه بالعلم وسعيه لنشره بين المسلمين بنى كُتّاباً ومدرسة ومكتبة عامرة بالكتب النفيسة المتنوعة مع مسجد ، وقد أوقف عليها جميعاً أوقافاً جمة . ومن تآليفه : (المسائل المهمة والفوائد الجمة فيما يطلبه المرء لما أهمه) توفي بطرابلس ١٢١٣ هـ /١٧٩٨ م[١٨] .

١٥) المصدر السابق ص٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وأعلام ليبيا مرجع سابق ص٢٠٩ ، ٢١٠ .
١٦) أعلام ليبيا ص٣٨ .
١٧) المرجع السابق ص٢٩٥ ، ٢٩٦ .
١٨) المرجع السابق ص٣٤٣ ، ٣٤٤ .

محمد بن قنونو : من بلدية زليطن كان فقيهاً وعالماً دينياً ، من تآليفه التي ما زالت مخطوطة : منظومة في رسم الألف الثابتة والمحذوفة في رسم القرآن على طريقة الداني ، ومنظومة في المنطق ، ونظم العشماوية وشرحها ، وجعل لها مقدمة فيما يجب على المكلف من عقائد التوحيد ، وله منظومة في علم الفلك وشرحها ذاكراً مسائل مهمة بالفلك في مؤلفه (إرشاد القاصي للمعنى المرسوم في المقدمة المسماة بالدر المنظوم ، في شيء من علم الحساب والنجوم) توفي في عشرة الخمسين بعد الألف والمائتين على وجه التقريب[١٩] .

محمد بن محمد حسن ظافر المدني :يوصف بأنه من كبار المحققين ، أخذ عن والده الطريقة المدنية وهي طريقة صوفية ، تجول في افريقيا ومدن تونس واستانبول ناشراً طريقة والده الصوفية التي أصبحت بفضله لها اتباع كثيرون في الأصقاع التي زارها وفي ليبيا ، ونال حظوة كبيرة عند السلطان عبد الحميد الذي خصص له تكيّة باستانبول عرفت باسمه،من تآليفه (أقرب الوسائل لإدراك المسائل) و(الأنوار القدسية في شرح طرق القوم العلية في مناقب الشاذلية) توفي في حدود عام ١٣٢٥ هـ[٢٠] .

محمد كامل بن مصطفى : عالم ومصلح ديني وفقيه في المذهب الحنفي تولى التدريس والقضاء والإفتاء في دار طرابلس ، كما ترأس إدارة المعارف (ادارة التعليم) له مؤلفات عديدة في الفقه والقضاء وعلوم اللغة العربية من أشهرها (الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية) وهو كتاب جمع فيه فتاواه التي أفتى بها الناس بطرابلس على المذهب الحنفي . ومجموعة (العبد الذليل على ربع أنوار التنزيل) وهو في تفسير سور من القرآن الكريم ، وما زال مخطوطاً ، توفي في عام ١٣١٥ هـ /١٨٩٧ م[٢١] .

١٩) المرجع السابق ص٢٧٧ ، ٢٧٨ .

٢٠) المرجع السابق ص٢٩١ ، ٢٩٢ .

٢١) محمد . مسعود جبران ـ محمد كامل بن مصطفى وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا طرابلس مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ١٩٨١ .

ثانياً : في علم التاريخ :

يعتبر علم التاريخ من العلوم العربية التي سارت جنباً إلى جنب مع العلوم الدينية واللغوية والأدبية التي كان للعرب فيها دائماً قصب السبق ، فمن المتوقع إذاً أن نجد العرب الليبيين قد أولوا التاريخ اهتماماً خاصاً ، فبرز منهم مجموعة من المؤرخين الذين تركوا لنا كتباً تاريخية قيّمة أماطت اللثام عن أحداث العصر الذي نتحدث عنه ، ويلمس المرء أن الغاية العلمية المجردة كانت حافز أولئك المؤرخين لتأليف كتبهم ، حتى أن ابن غلبون الذي يعترف بأن كتابته لتاريخه التذكار جاء بعد أن طلب منه حاكم طرابلس آنذاك أحمد القرمانللي شرحاً لقصيدة أحمد عبد الدائم الانصاري الذي رد فيها على تهجم الرحالة المغربي العبدري ، غير أن هذا الشرح كما يقول الاستاذ المصراتي ، قد تطور ليصبح كتاباً تاريخياً قيّماً لطرابلس وأحوالها وأدوارها وأطوارها من العهد الاسلامي الأول الى عهد المؤرخ[٢٢] . وتتفاوت قيمة ما بين أيدينا من الكتب التاريخية التي كتبت في العصر العثماني ، فبينما نجد أن ابن غلبون تغلب على كتابه الروح العلمية والتحقيق والتدقيق ، واعتماده على الكتب التاريخية العربية الثبتة ، كتاريخ الطبري وابن الاثير وابن خلدون ، مع لغة عربيـة سليمة ، نجد عبد السلام بن عثمان وكريم الدين البرموني ، وهما من مؤرخي ذلك العصر ، يعتمدان قصصاً وروايات وحكايات لاتصمد أمام النقد العلمي الموضوعي ، غير أن هذه الكتب جميعاً من المصادر الهامة التي لاغنى لأي باحث في تاريخ تلك الحقبة من الرجوع إليها . ومن أشهر ما عُرف من المؤرخين في العصر العثماني وفقاً لتسلسلهم الزمني :

كريم الدين البرموني :

من رجال القرن العاشر الهجري ، ولد ونشأ في مدينة مصراتة ، ألّف كتاباً في سيرة الشيخ عبد السلام الأسمر الفيتوري ، الذي كان ناكراً لطريقته

٢٢) علي مصطفى المصراتي - مؤرخون من ليبيا - طرابلس الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٧ ص١٢٠ .

الصوفية ، ثم أصبح من أشد أنصارها ودعاتها ، وقد سمّى كتابه (روضة الأزهار في مناقب سيدي عبد السلام) وقد ضاع هذا الكتاب ، غير أن أحد العلماء التونسيين وهو محمد عمر مخلوف الذي كان من أتباع الطريقة السلامية ، قام بتلخيص الكتاب البرموني وطبعه في تونس واشتهر باسم مختصر البرموني ، وعن طريق هذا المختصر عرف محتوى الكتاب الأصلي ، الذي ضمّ سيرة عبد السلام الاسمر منذ ولادته وحتى وفاته كما ضمّ شروحاً لطريقته الصوفية وأشعاره وأوراده وأحزابه ووصاياه وشيوخه . وتكمن قيمة الكتاب ، في أن المؤلف تعرّض أثناء حديثه عن الشيخ عبد السلام إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا أثناء حياة المترجم له ، وكذلك عن تاريخ الحركة الصوفية وتعريف وشروط الولاية ومجمل عن المعتقدات التي كانت سائدة في ذلك العصر ، ولم يُعرف تاريخ وفاته إنما ولادته كانت في عام ٨٩٣ هـ /١٤٨٧ م[٢٣] .

عبد السلام بن عثمان التاجوري :

من مواليد بلدة تاجوراء شرقي طرابلس وهو أحد أحفاد الشيخ عبد السلام الأسمر ، وصف بأنه كان بارعاً في علوم الشريعة الاسلامية ، وعلوم التصوف ، له عدة تآليف منها تذييل المعيار وفتح العليم وتعليق على مختصر الجليل ، غير أن مؤلفه الصغير الذي أسماه (الاشارات لبعض مافي طرابلس من مزارات) يعتبر ذا قيمة علمية لدارسي الحركة الصوفية والدينية في ليبيا ، اذ تضمن الاشارة الى أضرحة رجال العلم والشيوخ الصوفيين في عدد من المناطق الليبية ، وقد اهتم به الباحثون الايطاليون فطبع تحت اشراف أحدهم عام ١٩٣١ بمطبعة الولاية بطرابلس ، كما أعيد طبعه حديثاً من قبل مطبعة النجاح بطرابلس . وقد توفي عام ١١٣٩ هـ ١٧٢٦ م[٢٤] .

محمد بن خليل غلبون :

من بلدة مصراتة ، ارتحل منها إلى مصر والتحق بالأزهر ، وحين عاد إلى

٢٣) علي مصطفى المصراتي ـ مؤرخون من ليبيا ص٥٣ وما بعدها ، الطيب المصراتي ص١٢ .

٢٤) المنهل العذب ص٢٩٠ ، أعلام ليبيا ص١٧٤ . والبحاثة الإيطالي الذي اهتم بكتاب الإشارات فطبعه ثم ترجمه للإيطالية هو أنطونيو تشيزارو .

بلاده تولى تدريس التفسير والفقه والحديث ، تذكر له مواقف ضد تعسف عمال القرمانللين وجباة الضرائب في مصراتة ، وكذلك وقوفه بحزم ضد شيوخ الصوفية ، وإنكاره لتصرفهم وادعائهم الولاية وصنع الخوارق ، وكان قريباً من الأسرة القرمانلية الحاكمة ، وكتابه التاريخي (التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار) جعله جديراً بحق بالوصف الذي أطلق عليه وهو شيخ مؤرخي ليبيا . وله الفضل في تدوين أحداث العصور التي سبقت وجوده والأحداث التي عاشها بروح علمية وفكر ناقد ، ولا يعرف تاريخ وفاته[٢٥] .

حسن الفقيه حسن :

كان من كبار تجار طرابلس ومقرباً إلى يوسف القرمانلي حاكم طرابلس ، لم يصدر كتاباً ولم يكن من رجال العلم ، بل كان من رجال الأعمال المشهورين ومن ذوي الجاه بطرابلس ، وقد اعتاد أن يسجل يوماً بيوم ما يحدث معه ، سواء ما يتعلق بأعماله أو بأسرته من بيع وشراء واستئجار وسلف وزواج وولادة . . . الخ . أو ما يحدث مع الآخرين من باشا طرابلس إلى زملائه وأصدقائه وجيرانه ، كما كان يسجل ما يقع حوله وما سمع به من أحداث سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بشكل مختصر وباللهجة الدارجة ، مما جعل لهذه اليوميات أهمية تاريخية للدارسين والبحّاثة ، في مجالات السياسية والاجتماع والمال لتلك الحقبة التي عاشها صاحب اليوميات ، لأنها تعتبر من المصادر المهمة ، فهي رواية شاهد عيان ، ومن المؤكد أن صاحب هذه اليوميات لم يفكر مطلقاً بنشرها وإذاعتها بين الناس ، فهو كتبها لنفسه وبخصوصية واضحة ، وصاغها باللهجة العامية الصرفة ، مستعملاً كلمات وعبارات واصطلاحات عربية وتركية وأجنبية كانت شائعة في زمنه ، حيث يجد المهتم باللهجة الليبية في اليوميات مصدراً ثرياً بها ، ناهيك من أسماء العملات النقدية والمراكب البحرية وأنواع الأقمشة والألبسة والحلي الذهبية المعروفة فى

٢٥) علي مصطفى المصراتي ، مؤرخون من ليبيا ، مرجع سابق ص١١٩ وما بعدها ، أعلام ليبيا ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

عصره ، وقد قام مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي باصدار الجزء الأول من هذه اليوميات عام ١٩٨٤ ، توفي الفقيه حسن في عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م[٢٦] .

محمد بن عبد الجليل سيف النصر :

من فزان في الجنوب الليبي وكتابه هو (ريّ الغليل في أخبار بن عبد الجليل) وأسرة عبد الجليل كانت تحكم منطقة فزان ، وقد سجّل في كتابه أحداثاً ووقائع تاريخية عن ليبيا والبلاد العربية التي زارها مثل مصر وتونس والجزائر والحجاز ، كما وصف صراع والده مع الأتراك والتنافس الإستعماري بين الإنكليز والفرنسيين على البلاد العربية والإفريقية ، والكتاب زاخر بوصف العادات والتقاليد الشعبية للمناطق التي زارها من أفريقيا وغيرها ، وينتقد بشدة الإنكليز وإن كان يشيد ببعض أعمال الفرنسيين ، وقد انتهى من تأليفه في عام ١٢٦٨ هـ /١٨٥٢ م ، وهناك نسخة وحيدة مخطوطة بخط المؤلف في المكتبة الوطنية بباريس[٢٧] .

أحمد النائب الأنصاري :

من مدينة طرابلس ، له كتابان في التاريخ مهمّان ، الأول في التاريخ العام وسمّاه (المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب) والثاني في فن التراجم والسير وأسمه (نفحات النسرين والريحان في ترجمة من كان بطرابلس من الأعيان) والكتابان مطبوعان ومتداولان ، ويعتبران من المراجع الثمينة في تاريخ البلاد وعلمائها . وقد اعتمد المؤلف في كتابه على مجموعة من المصادر المعتبرة مثل الدوريات والصحف الليبية ، والسلنامة ، وهي تقويم سنوي به قوائم وإحصائيات وقوانين وقرارات الإدارة العثمانية ، مع مجموعة من أمهات الكتب التاريخية مثل معجم البلدان لياقوت الحموي والمسالك والممالك لابن حوقل ونزهة

٢٦) انظر حسن الفقيه حسن ـ اليوميات الليبية ، الجزء الأول ـ تحقيق محمد الاسطى وعمار جحيدر ، طرابلس مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ١٩٨٤ . ومؤرخون من ليبيا ص١٥٣ وما بعدها .

٢٧) مؤرخون من ليبيا ص٢٠٣ وما بعدها .

المشتاق للإدريسي . لم تعرف سنة وفاته وهو من مواليد ١٢٦٤ هـ /١٨٤٦ م[٢٨] .

محمد البشير ظافر المدني :

من مدينة مصراتة وهو حفيد الشيخ محمد حسن ظافر المدني الصوفي ، وكتابه التاريخي وضعه في ترجمة حياة عدد من علماء المذهب المالكي سمّاه (اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة) ونشر منه الجزء الأول فقط عام ١٩٠٦ باستانبول ويقع في ٢١٦ صفحة ، وقد رتب المترجم له حسب حروف المعجم ، وصل الجزء المطبوع الى حرف (ع) توفي هذا المؤرخ في عام ١٣٣٧ هـ /١٩٠٩ م[٢٩] .

محمود ناجي ومحمد نوري :

أخوان من مدينة الخمس ، ألفا كتاباً في تاريخ ليبيا باللغة التركية عام ١٩١٢ تحت عنوان (طرابلس الغرب) ترجمه للعربية أكمل الدين محمد إحسان ، كما تُرجم ثانية من قبل محمد الإسطى وعبد السلام أدهم ، وقد تناول المؤلفان في كتابهما تاريخ ليبيا من كافة النواحي السياسية والاقتصادية ، معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر والوثائق والاحصائيات ، ويعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً لتاريخ البلاد خاصة في العهد العثماني الثاني ، وقد كان محمود ناجي نائباً عن مدينة الخمس في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني باستانبول ، وكان له نشاط ثقافي وصحفي في طرابلس كما تولى عدداً من الوظائف الادارية ، وأما أخوه محمد نوري فكان نقيباً في الجيش[٣٠] .

٢٨) المرجع السابق ص٢٦٣ وما بعدها .

٢٩) المرجع السابق ص١٩٧ وما بعدها .

٣٠) المرجع السابق ص٢١٩ وما بعدها .

ثالثاً : الحركة الأدبية :

على الرغم من اضطراب الأحوال السياسية والاجتماعية والثقافية وتباين الأجواء الفكرية والثقافية ، فإن موكب الأدب لم يتوقف مسيره ، وظل الشعر على وجه الخصوص محتفظاً بمكانته التقليدية المرموقة ، وظل الناس يتداولونه ويتذاكرونه ويتسامرون به ، وكذا الحال بالنسبة للأدب النثري. وكانت هذه الظاهرة الأدبية تشمل كل الوطن العربي ، ولم تكن وقفاً على عصر دون عصر ، ومجتمع دون آخر ، بل إنها تكاد تشمل المنطقة العربية كلها من قديم تاريخها إلى حاضرها[٣١] .

الأدب النثري :

تأثر الأدب النثري في ليبيا بالأنماط التي كانت سائدة في الوطن العربي كالولوع بالمحسنات البديعة خاصة السجع ، والتقعر باللغة واستعمال وحشي الألفاظ وغريبها ، وبوجه عام الإهتمام بالشكل على حساب المضمون وتَمثّل الأدب النثري في الخطابة والرسائل والحكايا والأمثال والحكم ، ثم في العهد العثماني المتأخر ، بالمقالة الأدبية الصحفية . وخلت الساحة الأدبية في ذلك العصر ، من دراسات أدبية نقدية ، ومن الفنون الأدبية الأخرى ، كالقصة والرواية والمسرحية .

فالنسبة للخطابة : فقد لعبت دوراً مهما في الحياة الأدبية منذ القديم ، ففي ظهر كل يوم جمعة وفي صباح العيدين ، تمتلىء منابر المساجد بالخطباء يعظون الناس ويرشدونهم في خطب ، يحرص كل خطيب أن تكون بليغة مؤثرة ، تمسّ شغاف قلوب السامعين ، وتحرّك منهم المشاعر والأحاسيس ، وتتحد مقدمة الخطبة ، التي تمتلىء بالتحميد والتسبيح والصلاة على النبي الكريم ، وكذلك

٣١) مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني - مرجع سابق ص٨١ .

نهايتها المكوّنة من أدعية وابتهالات ، في جميع خطب الجمع والأعياد ولدى جميع الخطباء تقريباً ، وعباراتها وصياغتها متوارثة جيلاً عن جيل وتتسم بجملها المحشوّة بالمُحسّنات البديعة . أما متن الخطبة فتتناول البحث في العبادات وتعاليم الدين الإسلامي والحث على التزام الأخلاق الاسلامية ، ووعظ الناس وإرشادهم إلى الطريق المستقيم ويختلف أسلوب خطيب عن آخر ، حيث يتجلى فيه قدرته البلاغية ، وموهبته الخطابية وقد شهدت منابر كبرى المساجد في ليبيا خطباء مفوهين ملكوا ناصية العلم مع براعة مشهودة في فنّ الخطابة ، وقدرة كبيرة في انتقاء الجمل والألفاظ البليغة المؤثرة وبجانب هؤلاء كان هناك عدد كبير ، من خطباء المساجد اعتادوا اقتناء مخطوطات أو كتب ، تحتوي على خطب جاهزة متنوعة ، ألّفها علماء ووعاظ مُتمكّنون ، فيختار الخطيب في خطبة كل يوم جمعة ، واحدة منها بما يلائم المقام والمناسبات ، كحلول شهر رمضان أو العيد أو الحج أو النصف من شعبان أو الإسراء والمعراج أو غزوة بدر أو فتح مكة . . . الخ أو زيارة حاكم مسؤول ذي شأن للمنطقة ، ولا يخرج بناء هذه الخطب الجاهزة عن النمط الإنشائي الأدبي السائد في ذلك العصر . **وأما الرسائل** : فقد كانت وما زالت وسيلة الناس للاتصال مع بعضهم البعض ونقل أخبارهم وأحوالهم ، وكذلك مواعظهم ووصاياهم للآخرين ، ويحرص كاتب الرسالة على متانة صياغة رسالته ، فكان يصب فيها كل براعته الإنشائية ومقدرته اللغوية ، وهناك العديد من رسائل ذلك العهد التي سلمت من التلف ، تشهد بطول باع كاتبيها بفن الإنشاء وتنميق الجمل والتأنق في الأسلوب ، وتشيع في مقدمة الرسائل أسلوب العصر ، في كثرة التسبيح والتحميد ، والاستشهادات القرآنية والنبوية في جمل مسجعة ، ويتوج الكاتب رسالته بوصف نفسه بالفقير لله والذليل أمام سلطانه والمرتجي لرحمته وغفرانه ، ولا يختلف أسلوب متن الرسالة عن مقدمتها وتُختتم الرسائل بتحميل المرسل إليه أحر تحيات وسلام المرسل ، ثم بالدعاء له بطول العمر والسلامة . وقد حفظت بعض كتب السير العديد من رسائل المترجم لهم والذين عاشوا في العصر العثماني والذين كانوا قد خطوها إلى أصدقائهم أو مريديهم وأتباعهم ، كما حفلت كتب التاريخ بمجموعة من تلك الرسائل التي اعتمدت

كوثائق مهمة ومصادر تاريخية ثبتة[٣٢] . وكان في كل عصر مجموعة من كتاب الرسائل الديوانية إما خاصّين بالحاكم حيث يتولون كتابة الرسائل المهمة لحكام الدول الأخرى أو صياغة أوامر وتعليمات وقرارات الحاكم للشعب ، ويختارون من أقدر الكُتّاب ومن أشهر هؤلاء مصطفى الخوجة الكاتب ، الذي تحدثنا عنه مع مؤرخي ذلك العصر ، وأما الكُتّاب الأقل مقدرة فيعملون في الديوان الإداري حيث يتولون كتابة الرسائل الإدارية العادية .

٣٢) انظر على سبيل المثال رسائل الزروق في كتاب أحمد الزروق والزروقية تأليف علي فهمي خشيم ، طرابلس المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ص٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٩٢ ، ورسائل عبد السلام الأسمر ووصاياه إلى أتباعه وأصدقائه : الطيب المصراتي ، مرجع سابق ص١٣٨ ، ١٥٧ وما بعدها كذلك انظر رسالة التقريظ التي كتبها فالح بن محمد فالح الظاهري لأحمد النائب الأنصاري على كتابه : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، والتي نشرها المؤلف في نهاية كتابه من الصفحة ٣٨٩ إلى الصفحة ٣٩٢ ، وهذه الرسائل جميعاً تعطي القارىء صورة جليّة عن أسلوب الرسائل في ذلك العصر .

الحكايا الوعظية والتعليمية والأمثال والحكم :

كما عرف الأدب النثري الليبي قصصاً وحكايا وعظية تعليمية قُصد من تأليفها إرشاد الناس وتبصيرهم بالعواقب المظلمة للمخطئين وذوي النوايا السيئة والعصاة وبالعواقب المفرحة السعيدة لذوي النوايا والأعمال الحسنة[٣٣] .

كما تتناثر حكم الوعّاظ وعلماء الدين ورجال الصوفية في كتبهم ورسائلهم ووصاياهم ، وكذلك في كتب من ترجم لهم[٣٤] .

المقالة الأدبية : دخلت المقالة الادبية ، كنوع من أنواع النشاط الثقافي الى ليبيا عام ١٨٦٦ ، وهو تاريخ صدور أول جريدة في البلاد وهي جريدة طرابلس الغرب ، وقد داومت هذه الجريدة على الصدور اسبوعيا حتى نهاية العهد التركي وقد كانت

٣٣) كنموذج عن هذه الحكايات والقصص التعليمية : حوار النسوة الصالحات الثلاث اللاتي اجتمعن في جبل نفّوسة يوماً فقالت الأولى (أتمنى لو أن الله ساقني إلى قوم جهال فيرحمني الله بما أعلّمهم من فضل العلم والتعليم ، وقالت الثانية أتمنى أن آوي إلى ملأ من المسلمين في ليلة ذات مطر وبرد ، وقد بلّلهم المطر وتمكن منهم البرد والجوع ، فأنهض فأعالج لهم ما يذهب البرد والجوع فيرحمني الله بهم ، وقالت الثالثة أتمنى لو تزوجني رجل ذو غلظة وفظاظة فيُحمّلني ما يعجز عنه مثلي ، ويكلفني من خدمته فوق طاقتي ،ويؤذيني بعذاب من سوء العشرة ، فأصبر على ذلك وأطيعه فأنال بذلك خيراً فيرحمني الله بفضل حسن التبعل والصبر على اللأواء) انظر النشاط الثقافي في ليبيا ، مرجع سابق ص١٨٥ ، ١٨٦ .

٣٤) من أمثلة الحكم والمواعظ ما نقل عن الشيخ عبد السلام الأسمر قوله في وصاياه : (من علمه الله علماً فليعمل به ، ومن لم يعمل بعلمه فهو أشر من الجاهل . . . إياكم ونظرة الخزي ونظرة البغض واياكم ونظرة العداوة ونظرة القهر والغضب ، . . . لا تتحايلوا على نفقات عيالكم الأقربين ، ولا تجادلوا النفوس المغوية ولا تتعصبوا لحمية الجاهلية اللبيب من لبس الشدائد كالدرع . . . عليكم بزيارة أحبابكم ومواليكم وإخوانكم ، فمن ألهته عن الزيارة أسبابه خسر آدابه ، ومن ألهته عن الزيارة دنياه خاب معناه ، ومن نسي الله نساه . . . الرياء محبط العمل ومبطل الثواب . . . حب الدنيا يؤدي إلى رأس الخطيئة) انظر الطيب المصراتي مرجع سابق ص١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

المقالة الطويلة الفن الأدبي الوحيد الذي التزمته صحيفة طرابلس الغرب خلال صدورها في العهد العثماني ، وكثيرا ما كانت صفحتاها اللتان تصدران باللغة العربية ، تتضمنان مقالة أو مقالتين ، بالإضافة إلى الأخبار والإعلانات وبعض الأخبار الأدبية المنقولة عن الصحف العربية والتركية والأجنبية التي تصدر في العالم ، وكان أسلوب هذه المقالات المُبكّرة ، بعيدا عن السهولة والإيجاز والوضوح ، فقد كان المقال الواحد يطول إلى حد الإملال ، وقد يكون للمقال ذيول وتوابع ، وكان التكلف سمة بارزة في أغلب هذه المقالات ، فالكُتّاب كانوا يُكثرون من استعمال المحسّنات البديعية كالسجع والجناس [٣٥] وقد تلت جريدة طرابلس الغرب الرسمية ، جريدة الترقي التي صدرت عام ١٨٩٧ فكانت اول جريدة شعبية خاصة تصدر في ليبيا ، لكنها توقفت عن الصدور ، لتتابع مسيرتها مع مجموعة من الصحف الأخرى عام ١٩٠٨ ، حيث شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٠٨ الى عام ١٩١١ أزهى عصور الصحافة الأدبية في العهد التركي . والصحف الخاصة التي ظهرت في تلك الفترة وساهمت في ازدهار ، ونموّ المقالة الأدبية : جريدة الترقي وكان صاحبها الشيخ محمد البوصيري ، مجلة الفنون وصاحبها داود أسعد ، جريدة أبي قشة صاحبها محمد الهاشمي ، جريدة العصر الجديد صاحبها محمد علي البارودي ، جريدة المرصاد وصاحبها أحمد الفسطاوي ، جريدة الرقيب وصاحبها محمود نديم بن موسى [٣٦] وقد نشطت الحركة الأدبية خلال هذه الصحف وتعدد الكتاب والشعراء ، كما تعتبر هذه الفترة فترة انتقال سريعة من الأسلوب المتكلف ذي القيود اللفظية إلى التحرر الكامل والنهائي من ذيول رواسب العهد الماضي الإنشائية ، وقلما كانت جريدة من جرائد ذلك العهد تخلو من قصيدة أو مقال أدبي أو ثقافي بأقلام ليبية أو غير ليبية ، كما تطورت المقالة

٣٥) محمد صلاح الدين بن موسى — الصحافة الأدبية في ليبيا من عام ١٨٦٩ إلى الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ رسالة ماجستير- مطبوعة على الآلة الكاتبة ، كلية التربية ، جامعة الفاتح .

٣٦) انظر المزيد من التفاصيل عن هذه الصحف : علي مصطفى المصراتي — صحافة ليبيا في نصف قرن — بيروت دار الكشاف ١٩٦٠ .

التي كانت العنصر الرئيسي الأول في الجريدة ، واصبحت وسيلة ناجحة للتعبير عن اراء الكتاب والدفاع عن المبادىء والأفكار التي يعتنقوها وانتقاد الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الجماهير الليبية [٣٧] .

الشعر : ظلّ الشعر محافظا على استمراريته مغطيا حيزا واسعا من ساحة الحياة الأدبية في المجتمع الليبي ، وقد عُرف في كل جيل مجموعة من الشعراء الذين برزوا واشتهروا بشاعريتهم المميّزة ، غير أن شعر هذه الفترة بصفة عامة غلبت عليه الصنعة والتكلف ، والبعد والابتعاد عن التعبير الصادق عن النفس وتصوير مشاعرها بصدق وعفوية ، اللهم اذا استثنينا ، إلى حد ما ، الشعر الديني والصوفي ، وشعر المدائح النبوية والابتهالات والتضرع ، الذي نلمس فيه شيئا من حرارة العاطفة والصدق ، فَجُلّ قصائد هذا العصر قصائد منظومة ، راعى فيها أصحابها التأنق في الألفاظ والجمل ، والتفنن في إغراقها بالمحسنات البديعية ولم يكن يشغل معظم شعراء ذلك العصر فكرة أو قضية أو مبدأ أو أي مثل أعلى سياسي أو اجتماعي أو ثقافي يُسخّر شعره للدفاع عنه والتبشير به ، فكان هَمُّ الشاعر محصوراً في شكل القصيدة وأناقة ورنين ألفاظها ، لذلك فقد خرج الشعر الفصيح في العصر العثماني عن أن يكون الأداة الأدبية التي يعبر بها الشاعر عن أحاسيس ومشكلات وهموم مجتمعه ، وصار وسيلة لعرض العضلات الثقافية ، ومسلكا للترفيه والتسلية وازجاء أوقات الفراغ ، وطريقا للمناصب والمغانم بنظم قصائد طويلة تمدح الحاكم وتعظم من شأنه .

وحتى شعر الحب والغزل ، فقد كان شعرا غير صادق وغير متماشي مع المناخ الإجتماعي الذي كان مهيمنا في ذلك العصر ، حيث النساء رهينات الحجرات المغلقة راسفات في القيود الإجتماعية القاسية ، خاصة في المدن ، الامر الذي جعل من الصعب ، اذا لم يكن من المستحيل ، أن يرى الشاعر فتاته ليحادثها ويقع في حبها ، ثم ليحترق بنيران صدها وتجافيها ، ليُخرج بعد ذلك من أعماقه نفثات شعرية ملتهبة صادقة . والشعراء الذين نظموا في الغزل وفي الحبيب ، الجميل

٣٧) صلاح الدين بن موسى مرجع سابق ص٢٩

المُحيّا والساحر الطرف والقاسي القلب، كانوا يستمدون تلك الصور الغزلية مما قرؤوه أو حفظوه من شعر العرب الذي كانت تمتلىء به كتب الأغاني والعقد الفريد . . . الخ ، فكانوا يتخيلون ويحلمون ، ثم ينظمون بما حلموا وتخيلوا ، فالشاعر محمد العربي ، وهو من شعراء ذلك العصر البارزين ، يجعل صفات حبه خمساً وصفات حبيبته خمسا ، وصفات كل من خدِّ محبوبته ولحظها ونضرة وجهها خمسا ، كما يختم قصيدته ، بأن حبه لهذه الحبيبة أورثه أيضاً خمس علل [٣٨] .

كما يُفرد الشاعر أحمد بن أمين وهو من شعراء برقة في ذلك العهد ، قصيدة طويلة ، تجاوزت أبياتها مائة بيت للحديث عن مشروب الشاي : تعريفه ،

٣٨) يقول محمد العربي :

حوى الحب خمسا نكهته لما ... سنا ، رونقا ، لولا جمعتني به كما
وقد حاز خمسا رقة ولطافة ... وحسنا ، واحسانا ، وثغرا تبسما
حوى خده خمسا ، بياضا وحمرة ... وخالا ونارا ياخليلي ثم ما
حوى لحظه خمسا ، فترا وفتنة ... وغزلا وسحرا ثم سهما قد رمى
حوى ثغره خمسا ، سهادا وحسرة ... ووجدا وسقما زائدا وتألما

لكن هذا الشاعر نراه يحلق في قصائد الشكوى التي كانت تعكس حالته النفسية المكتئبة ونقده لمجتمعه الذي تفشى فيه الجهل وعدم تقدير الناس لعلمه وفنه . وماقاله في هذا الخصوص من الشعر الجيد الصادق :

الا هَلْ ترى العين الألى قبل ودّعوا ... وهل سيل أجفاني التأرق والهجع
وهل تبلغا نفسي الأماني برهة ... وهل يُسرج الأحلاك من ليلنا شمع
أو الموت أدنى من لبانة قاصد ... يسامره جنح الدجى ، الشعر والدمع
فمالي وللأفراح من بعد حيرة ... تقضي بهم رشدي وأعوزني الجمع
لقد سئمت نفسي الحياة وطولها ... تساوى لدي القبر والسوق والربع
ولاسيما في منبر الجهل هذه ... فكل سليم الذوق ضاق به الذرع

أقسامه ، منافعه ومضاره ، كيفية طهيه اعداده ، شربه ممزوجا بالعنبر الخ [٣٩] .

وعموما لم يخرج الشعراء في ليبيا بشعرهم من النمط الذي كان سائدا في العصر العثماني في كل البلاد العربية بلا استثناء والذي استُحدثت فيه أنماط شعرية لم تكن متداولة من قبل ، ومن هذه الأنماط الشعرية المستحدثة التي راجت في ليبيا في العهد العثماني : التخميس والتشطير [٤٠] وكذلك شعر الأحاجي والنظم في

٣٩) انظر نص القصيدة كاملاً عند : محمد بن عثمان الحشائشي التونسي ، رحلة الحشائشي إلى ليبيا تحقيق علي مصطفى المصراتي - بيروت - دار لبنان ٩٦٥ ص ١٧٧ وما بعدها

٤٠) التخميس : أن يكون مقطع القصيدة مؤلفا من خمس شطرات موحدة القافية غالبا ، مثال على ذلك قصيدة الشاعر أحمد الفقيه حسن الذي نظمها مخمسة ضمنها بعض أبيات عن قصيدة ابن الفارض التي مطلعها :

زدني بفرط الحب فيك تحيّرا ... وارحم حشا بلظى هواك تسعّرا

ويقول الفقيه حسن :

شوقي بديوان السلوك تسطرّا ... وحقيقتي دقت فكادت لاترى

يامنية المشتاق من دون الورى ... زدني بفرط الحب فيك تحيرا

وارحم حشا بلظى هواك تسعرا

أما التشطير فهو أن يأخذ شاعر بيتا أو مجموعة أبيات من شاعر آخر ويستبدل صدر البيت أو عجزه من تأليفه مثال ذلك تشطير الشاعر السنوسي الشريف لقصيدة أحمد الشارف التي مطلعها :

أبكي واندب ملة الإسلام ... وهجرت من خطب الأنام مقامي

ويقول الشريف :

(ابكي واندب ملة الإسلام) ... ماقد جلست مجالس الحكام

(إن الحوادث مارأيت كبيرة) ... بشهادة البسطاء والأعلام

(وكذا الحكيم يراك من نكباتها) ... وأراك بعض حوادث الأيام

قواعد الصرف والنحو والأحكام الدينيّة . . الخ [41]

ومن الشعراء الذين عرفوا واشتهروا في ذلك العصر :

أحمد البهلول : وهو من أدباء وشعراء طرابلس في القرن الحادي عشر هجري اشتهر بورعه وتصوفه ، وأهم قصائده تلك التي نظمها في مدح الرسول ، وجمعت في ديوان طبع مرات في القاهرة ، في مطبعة المليجي والخشاب وصبيح ، والقصائد مرتبة على حروف المعجم ، وكعادة الصوفيين في أشعارهم ، فقد كثر في شعر البهلول التغزل والتشبب توفي عام ١١١٣هـ/١٧٠١م[42] .

أحمد بن عبد الدائم الأنصاري : من شعراء القرن الثامن عشر ميلادي اشتهر بقصيدته التي أوردها ابن غلبون في كتابه التذكار ، والتي رَدّ فيها على الرحالة المغربي العبدري ، والذي هجا فيها طرابلس ، ومعظم شعره ضاع ، وكان مدرّسا للفقه ، وله فتاوى كثيرة ، وقام بزيارات إلى كلّ من مصر وتونس والجزائر ، وتاريخ وفاته غير معروف[43]

٤١) نموذج من شعر الأحاجي والألغاز لابراهيم باكير :

أي شيء إن حذفت طرفيه صار لي
فأجبني عن سؤالي إن معناه جلي

وهذا نموذج في الصرف والنحو نظمه الشاعر مصطفى بن زكري :

والأمر صغه بحذف ما وسم به مضارع وجزمة التزم
وهمز وصل ضع مكان ما حذف وان كان بالسكون ماتلا وصف

٤٢) اعلام ليبيا مرجع سابق ص٥٥ وما بعدها ، وعلي مصطفى المصراتي — لمحات أدبية من ليبيا — طرابلس مطبعة ولاية طرابلس الغرب — ١٩٥٦ ص١٥ ومابعدها .

٤٣) علي مصطفى المصراتي — اعلام من طرابلس — طرابلس دار مكتبة الفكر — ط٢ — ١٩٧٢ ص١٩١ ومابعدها

محمد بن العربي بن حمودة الصغير الهاشمي : من شعراء القرن الثاني عشر ميلادي رحل إلى مصر ، ودرس في الأزهر ، وعاد إلى طرابلس عام ١٧١٧ ، كان شاعرا مُجيدا ، قرّظه ابن غلبون في كتابه التاريخي ، توفي عام ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠ م [٤٤] .

عبد الرحيم المغبوب : من شعراء برقة ، درس في الحجاز ، وعاد إلى بنغازي عام ١٨٤٢ فتتلمذ على محمد بين علي السنوسي ، واجتذبه علمه ، فالتحق به فأصبح من دعاة السنوسية ، وتولى التدريس واشتهر بسعة علمه وقوة حجته .

سيف مقرب البرعصي : هو أيضا من برقة ، ومن اتباع الطريقة السنوسية وهو من شعراء القرن التاسع عشر ميلادي له قصائد عديدة فقد أكثرها [٤٥]

أحمد الفقيه حسن : من شعراء القرن التاسع عشر ، ولد بطرابلس ، ودرس وأتقن بجانب العربية ، اللغتين التركية والفرنسية وقد ترجم إلى العربية كتاب لأحد الرحالة الفرنسيين ،اشتهربقرضه للشعر في مختلف الأغراض ، وله ديوان صغير توفي عام ١٨٧٨م [٤٦]

مصطفى بن زكري : شاعر وأديب من طرابلس ، عمل في الإدارة العثمانية وتولى إدارة مدرسة الفنون والصنائع له ديوان شعري مطبوع في مصر عام ١٨٩١م توفي عام ١٩١٨م [٤٧] .

أحمد الشارف : من الشعراء المخضرمين ، عاش في العهد التركي والإيطالي والملكي، وفي العهد التركي عاش حوالي ٤٠ سنة، من بلدة زليطن شرقي طرابلس وهو شاعر مطبوع دعي شيخ شعراء ليبيا لجزالة شعره وسلاسته وخلوه

٤٥) انظر عن هذين الشاعرين : طه الحاجري — الحياة الأدبية في ليبيا — القاهرة ، ١٩٦٢ ص٤٧ ومابعدها

٤٦) اعلام ليبيا ص٧٤

٤٧) أعلام ليبيا ص٣٤٠ ومابعدها وطه الحاجري ص٧٥ .

من الصنعة والتكلف ، وقد نظم في معظم الأغراض الشعرية ، توفي عام ١٩٥٩ وقد ناهز التسعين [٤٨]

النشر والمطابع: لم تعرف ليبيا في العهد العثماني صناعة الكتاب ، فالمطابع القليلة كانت مخصصة لطباعة الصحف والبيانات والبلاغات والأوراق الرسمية ، وقد أصدرت الدولة العثمانية قانونا للمطبوعات عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م ثم لم يلبث أن ألغته وأصدرت قانوناً جديدا للمطبوعات وآخر للمطابع في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م[٤٩] .

وأول مطبعة دخلت طرابلس كانت مع صدور الجريدة التي عرفت باسم جريدة طرابلس الغرب عام١٨٦٦ ، زمن الوالي محمود نديم ، وكانت مطبعة حجرية من نوع الليتو غرافية ، واستمرت على ذلك حتى عام ١٨٧٠ ، حين أسست في قاعة السراي الحمراء مطبعة الولاية بحروف عربية وتركية ، ثم أنشئت مدرسة الفنون والصنائع (أسست عام ١٨٩٨م) فرعا للطباعة ونقلت إليها مطبعة الولاية كما جلبت الآلات وحروف حديثة ، وفي عام ١٩٠٨ وجدت مطبعة الترقي على يد شركة أهلية مساهمة ، وأخذت مقراً لها بسوق الترك وطبعت فيها جريدة الترقي ، وتلتها مطبعة أربيب بمحلة جامع سيدي محمود عام ١٩٠٨ والتي سميت بعد ذلك بالمطبعة الدولية وهي مطبعة أدخلت الحروف اللاتينية للولاية ، ثم تلتها المطبعة الشرقية أو مطبعة تشوبه عام ١٩١٠م وصاحبها يهودي اسمه ابراهيم تشوبه ، وكانت تطبع الحروف اللاتينية والعبرية [٥٠]

٤٨) أعلام ليبيا ص٧٩ ومابعدها .

٤٩) أحمد صدقي الدجاني — ليبيا قبل الاحتلال الايطالي — القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧١ ص٢٧٦ .

٥٠) انظر احمد صدقي الدجاني ص٢٧٦ ، وعلي المصراتي — صحافة ليبيا في نصف قرن — مرجع سابق ص٢٥٦ ومحمد صادق عفيفي : الشعر والشعراء في ليبيا — القاهرة — مكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٥٧ ، ص٨٧ .

الأدب الشعبي : رأينا أن الأدب الفصيح ، كان في معظمه أدب تسامر وازجاء فراغ أو وسيلة للتزلف للحاكم التركي بمدحه واغداق أوصاف الشهامة والشجاعة والكرم عليه بلا حساب ، أو كان طريقا للتوبة والتقرب إلى الله عن طريق المدائح النبوية والتضرعات ، ولم يكن أدبا نابعاً من أوساط غالبية الشعب ، في المدينة والقرية والبادية ، ومما كان يعانيه هذا الشعب من بؤس وقهر وفقر وحرمان . وفي غياب دور الأدب الفصيح هذا ، كأداة تعبير وتصوير صادق للحياة الاجتماعية والمادية والسياسية الحقيقية التي كان عليها الناس في ليبيا أيام العثمانيين مع حاجتهم الفطرية إلى التعبير الروحي الشعري العميق ، إحتل الأدب الشعبي هذا الدور وملأ الفراغ الذي أوجده الأدب الفصيح ، فغدت القصيدة الشعبية ، والحكاية الشعبية ، وسيلة الناس للتعبير عن حياتهم البائسة ، وعن قهرهم وسوء أحوالهم المادية ، وأداتهم لنقد الحاكم الغريب ، والتنديد بأعماله وظلمه واجراءاته التعسفية ، كما كان ايضا ، كالشعر العربي القديم ، منبرا للتفاخر بالقبيلة ورجالها والنيل من الخصوم والأعداء . . ، ونتيجة لذلك فقد شهد العهد العثماني ازدهاراً كبيراً للأدب الشعبي ، واتساعا في نطاقه ، شمل المدن والقرى والنجوع ، وغدا الشعراء موضع فخر سكان مناطقهم ، الذين كانوا يحفظون أشعارهم ، ويردّون بها على خصومهم ، كما يفرغون بترديدها ما امتلأت به صدورهم من ألم وحزن وغيظ وشكوى ، ومما يؤسف له أن هذا النوع من الأدب ، لم يحفظ بتدوينه ، ولم يبق منه الا النذر اليسير الذي تولّى بعض الكتاب المهتمين بالأدب الشعبي ، في الآونة الأخيرة إلتقاطه من أفواه الكبار في السن الحافظين له . وسبب ضياع الأدب الشعبي ، كما أرى ، يعود إلى أن نظرة المثقفين له ، كانت نظرة ظالمة على اعتبار أنه صيغ باللهجة الدارجة ، لايستحق التدوين في صحائف وكتب ، فاهملوه ولم يدوّنوا سوى الشعر الفصيح ، ولكن ما وصلنا منه ، شعرا وأهازيج واراجيز وحكايا شعبية ، يكفي لمعرفة قيمة هذا الأدب والوقوف على مدى مواكبته لحياة الإنسان الليبي في حزنه وغضبه وفي فخره وأفراحه واحتفالاته .

وفي مجال الشعر الشعبي فانه حتى الآن ليس لدينا عنه دراسة أدبية عميقة مستفيضة من قبل نقاد متخصصين ، فكل مابين أيدينا مؤلفات جامعة لبعض القصائد الشعبية ، مع دراسات سطحية له لم تقم بالغوص في أعماق القصيدة لتوضح معانيها وأبعادها الإجتماعية والتاريخية والفلسفية ، أو تتقرى البلاغة اللفظية في تأدية هذه المعاني ، وابراز الصور البيانية التي يرسمها الشعراء الشعبيون بأحاسيسهم المرهفة وبادراكهم الفطري لمواطن الجمال والإبداع الفني ، وبالتزامهم العفوي لأصول وقواعد النظم .

وفي نظرة يقف الدارس للشعر الشعبي على قيمة هذا الشعر لفظا ومعنى ومبنى ، فهو شعر له أوزانه وتفعيلاته وقوافيه وموسيقاه الداخلية والخارجية ، وكذلك تشبيهاته واستعاراته وكناياته ولتوضيح قيمة هذا الشعر الجمالية ومواكبته لقضايا الإنسان الليبي ، سأورد فيما يلي نموذجين منه : الأول للشاعر الشعبي والفارس الليبي غومة المحمودي ، والثاني للشاعر سوف المحمودي وهما من ألمع الشعراء الذين عاصروا وثاروا على الحكم التركي .

فغومة المحمودي ولد عام ١٧٩٥ قرب وادي الأثل جنوب غربي طرابلس، وهو من قبائل المحاميد العربية ، ثار ضد ظلم الأتراك عدة مرات ، وتمكنوا منه أخيرا فقتلوه عام ١٨٥٨ ، تولى مشيخة قبيلته ، وكان فارسا من فرسانها الأشاوس وشاعرها المُجيد ، ولم يكتف بالتصدي لظلم الأتراك بسيفه بل ايضا بشعره البدوي ، الذي امتاز بقوته وفصاحته [٥١] ويتضح ذلك في قصيدته التي يصف فيها حصانه الذي خاض على ظهره معاركه ضد الأتراك ، وهي قصيدة أكتفي منها بهذه الأبيات :

رباع وجاهل وين مادعس خلاّ الاوعار سواهل[٥٢]

٥١) انظر علي مصطفى المصراتي ، غومة فارس الصحراء ، طرابلس دار مكتبة الفكر ١٩٦٠

٥٢) (رباع) : وصف لحصانه القوي ، ويقول ابن منظور في لسان العرب : الأرباع أول شدة البعير والفرس ، وفرس رباع إذا أتم السنة الرابعة من عمره (جاهل) : كناية عن اندفاعه بقوة نحو اعدائه غير مبال بالعواقب (وين مادعس) : أين ما وطأ (خلا الاوعار سواهل) : أي من

ديمة المناهل ماتزال مناهل والأوزاعٌ تقعد للدياب ملقى [٥٣]
هنيّ بال من راكب رباع مصفّى يجي منحدر كيف العقاب مهفى [٥٤]
ملايين تغشم والسيوف تسفيّ واللي بقاله دين يملك حقه [٥٥]

فهذه الابيات لوحة فنية معبرة ، صور الشاعر في البيت الأول صورة جميلة لحصانة الفتي القوي الأصيل،من شدة قوته فان المناطق الصخرية الوعرة تصبح تحت قدميه القويتين أرضاً سهلة منبسطة،ثم صورة ثانية للفارس الشجاع الشهم الذي يلتف حوله الناس الكرماء والشجعان بينما الجبناء فلا يلتف حولهم إلا من رضي حياة الذل والاستكانة للأعداء ، فهم كالمياه الضحلة الآسنة التي تكون مجمعا للكلاب الضالة والذئاب ، وفي البيت الثالث صورة أخرى معبّرة لحصانه النقي الأصل الفتي ، الذي ينقضّ على أعدائه بسرعة وثقة ، كما ينقض طير العقاب على

شدة قوة أقدامه يجعل المنطقة الوعرة المرتفعة سهلا ممهدا ، حين يطأها

٥٢) (ديمة) دائما (المناهل) : رأس النبع الغزير المياه ، ويقصد بها الرجال العظماء (الأوزاغ) : المياه الضحلة الآسنة ، ويقصد بها الناس الضعفاء المستكينين ، (ملقى) ملتقى .

٥٣) (هنيّ بال) : مطمئن البال مرتاحه (رباع) : سبق شرحها . (مصفى) نقي الأصل لم يخالط نسله دم رديء (يجي منحدر) : يأتي منحدراً على اعدائه بقوة ، (كيف) : مثل ، (العقاب) : طائر معروف ، (مهفى) : طائراً خافقاً بجناحيه وهو في طريقه للانقضاض على فريسته التي تسير على الأرض .

٥٤) (تغشم) : من غشم ، وهي فصيحة ، وجاء في معجم المنجد للويس معلوف : غشم الرجل إذا احتطب ليلاً ، يقطع كل ماقدر عليه بلا نظر أو فكر ، والمعنى الذي أراده الشاعر ان ملايين المقاتلين يطعنون اعداءهم بلا تفريق، كمن يحتطب ليلا، بعد أن حمي وطيس المعركة (تسفى) وهي أيضا فصيحة ، وكما جاء في المنجد : سفى وأسفت الريح التراب : ذرته وحملته وبددته ، والمعنى المقصود في البيت أن السيوف أخذت تبدد رقاب الأعداء كما تبدد الريح التراب (اللي بقاله دين) : الذي له ثأر من عدوه (يأخذ حقه) : سهل عليه في هذه المعركة تسديد حسابه معه وأخذ حقه كاملا .

صورة جميلة مبتكرة لمجرى المعركة التي التحم فيها الطرفان وجها لوجه ، وحمي وطيسها واختلط فيها الحابل بالنابل ، فصار المقاتلون وقد غلت دماء الثأر في عروقهم ، وزاغت منهم الأبصار ، يطعنون عدوهم بلا تمييز ، وغدت السيوف تطيح برقاب الأعداء وتبددّها كما ينثر الريح القوي العاصف رمال الصحراء ، فهذه المعركة هي فرصة هؤلاء للثأر من أعدائهم (انظر معاني مفردات هذه الأبيات في الهامش) . وأعتقد أن هذه الصور البيانية الجميلة ، خاصة الأخيرة ، والتي تدخل في علم البلاغة في فن التشبيه التمثيلي ، هي صورة مبتكرة لم يسبق الشاعر إليها — على حد علمي — أحد من شعراء الفصحى قديما وحديثا .

أما محمد سوف المحمودي ، فهو شاعر آخر من الشعراء الذين ثاروا على الحكم العثماني التركي ، وهو حفيد غومة المحمودي ،ولد عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م وقد سمي محمد سوف لمولده بوادي السوف في الجنوب الجزائري ، الذي هاجر إليه جده غومة وأفراد أسرته هربا من بطش العثمانيين بهم ، وقد تولى محمد سوف مشيخة قبائل المحاميد ، وقد استرضاه الأتراك بادىء الأمر فاعفوا قبيلته من الضرائب ، لكن الأتراك نقضوا عهدهم معه ، فدخل معهم في معارك ومناوشات ،، ومن ناحية ثانية أخذ الفرنسيون يعملون على ضم قسم من الأراضي الليبية الى تونس التي كانت تحت سلطتهم ، ومن هذه الأراضي مناطق من أملاك قبائل المحاميد ، فانبرى سوف ورجاله للدفاع عن أرضهم ، وخاضوا معارك طاحنة مع الفرنسيين أهمها معركة (التوازين) التي جرح فيها سوف نفسه ، وقتل عدد كبير من رجاله ورفاقه المخلصين . ثم سعت السلطة العثمانية لمصالحته ، وتم الصلح ، وعين سوف مديرا لمنطقة بئر الغنم ثم منطقة مزدة ، وبقي كذلك حتى بدء الغزو الإيطالي ، حيث تصدى له وتسلم قيادة المقاومة في المناطق الغربية ، وقد هاجر إلى تونس اثر المصالحة التركية الإيطالية عام ١٩١٢م لكنه عاد إلى البلاد ليتابع حربه ضد الإيطاليين ، وقد تغلب الايطاليون على قواته واحتلوا أراضي المحاميد فترك سوف البلاد مرة أخرى والتجأ إلى مصر ، حيث توفي فريسته . وفي البيت الرابع ينتقل الشاعر ليصور معركته مع أعدائه ، فيرسم

في قرية المتراس قرب مدينة الاسكندرية عام ١٩٣٠ [٥٦]

والنموذج الشعري الذي سأورده من شعر محمد سوف يصور وضع المواطنين الليبيين في ظل الحكم العثماني البائس وإهانة الأتراك للمواطنين الذين يسلّطون عليهم جنودهم الجهلة الذين لايفهمون باللسان العربي ويسوقونهم مكبلّين ويضربونهم ويشتمونهم باقذع الشتائم ، كذلك يصف الشاعر الأتراك في جمع الضرائب الباهظة التعسفيّة ، حتى من الليبيين والتونسيين ، الذين احتل الفرنسيون أرضهم وطردوهم منها فلجؤوا إلى ليبيا ، فبدلاً من أن يجدوا المساعدة والمعونة والمأوى مما يخفف من مصائبهم ويحفظ كرامتهم في ظل الأتراك المسلمين ، فاذا بالجنود الترك يفرحون بوصول هؤلاء المهاجرين ، فبهم سيزداد عدد دافعي الضرائب ، فيهاجمونهم ويسلبون منهم أموالهم وارزاقهم القليلة التي نجحوا في تخليصها من يد الفرنسيين المستعمرين ، كما أن الحكم التركي في بلدة نالوت (في الجبل الغربي) كما يقول الشاعر ، لم يكن ليهمه اغتصاب الفرنسيين للأرض الإسلامية في تونس وليبيا ، ولا موت الكثيرين من العرب برصاص المستعمر الغريب فكل همه منصرف لجمع المال وسلب أرزاق الناس البؤساء .

وقد اخترت هذه الأبيات من شعر سوف المحمودي — رغم خشونة ألفاظها — لأنها تعطي صورة جلية عن دور الشعر الشعبي ، في التعبير عما كان يعانيه الناس من ظلم في ذلك العهد ، وهاهو ذا محمد سوف المحمودي يُجسّد هذا الوضع في هذه الصورة الشعرية التي تنضح ألما وسخرية من الجنود العثمانيين :

المدير فارح بالخلاص علينا وكل يوم يلقى بمنزله جبّارة [٥٧]

٥٦) انظر محمد سعيد القشاط — سوف المحمودي حياته وشعره — بيروت دار لبنان للطباعة والنشر ١٩٦٩ ص٢٣ ومابعدها ، والزاوي أعلام ليبيا ص٢١٦ ، ٢١٧ .

٥٧) (المدير) : المسؤول التركي (فارح): فرح (بالخلاص علينا) باهلاكنا (جبّارة) معاونوه واتباعه المتجبّرون ، ليعطيهم تعليماته لقهر الشعب .

يقول بالتغضيبة دبسيس هالشبكون فيسع جيبه [٥٨]
وازيله من هاكي الغنب نصيبه،لايفهموا بالفم ولا باشارة [٥٩]

وقوله :

البيك في نالوت واسع باله ماحيّروه الناس كان اقباروا [٦٠]
ماحيّروه عروبة ولاحيّره منه رقد في نوبه [٦١]
ولاحيّراته مملكة مغصوبة ولاحيّره رومي دخل أوكارو [٦٢]
كان زابطتيه، اموظبة مرتوبة لي من هجر ياتوْ هشش يجّاروا [٦٣]

(٥٨) (بالتغضيبة): بغضب (دبسيس هالشبكون): شتائم تركية بذيئة ، أصل لفظة (دبسيس) أدب سيس ، أي قليل الأدب ، (فيسع جيبه): حالا جيء به ، وفيسع ادغام للعبارة العربية : في الساعة أو في هذه الساعة .

(٥٩) (وازيلة): اختر له (من هاكي) : من هؤلاء (الغنب) الحمقى الأغبياء (نصيبه): حظّه ، والمعنى العام للبيت : ان المسؤول التركي يطلب من مساعديه اختيار جندي تركي من الجنود الأغبياء الذين لايفهمون باللسان العربي ، ولا حتى بالاشارة لشدة غبائهم ، وتسليطه على المواطن لقهره وإذلاله ، انظر نص هذه القصيدة كاملة في كتاب سوف المحمودي ص ٤٢ وما بعدها .

(٦٠) (والبيك) المسؤول التركي في بلدة نالوت ، (واسع باله) باله متسع غير منزعج (وما حيّروه): لم يقلقه ولم يتأثر (الناس كان اقباروا): المواطنون العرب إذا ماتوا وقبروا .

(٦١) (ما حيّروه عروبة): لم يقلقه أمر العرب ، (رقد): نام (نوبة): فصل أو جزء من حفل ، ويقصد الشاعر هنا الحرب ضد المستعمرين الفرنسيين والتي شبّهها بحفلة عرس للمسلمين .

(٦٢) (ولا حيّراته مملكة مغصوبة): لم يزعجه اغتصاب الفرنسيين للاراضي التونسية والليبية (رومي) فرنسي ، ومعروف أن الليبيين يطلقون على جميع الأوروبيين لفظة رومة أي الرومان ،(أوكارو): الأرض العربية .

(٦٣) (كان): لكن (زابطتيه) ضباطه وجنوده المكلفّون بتحصيل الضرائب (اموظبة): مواظبة مستمّرة (مرتوبة): بشكل مرتب منتظم ، (لي من هجر): لكل من هاجر من العرب ولجأ إلى الأتراك (ياتوه): فيأتون ، (هشش): هاشّين مرحبين فرحين ،

ومن شعراء هذا العصر الآخرين الذين اشتهروا بشعرهم الشعبي المتين المعبر :

احمد (محمد) قنانة الزيداني : وهو من بلدة زيغن في الجنوب الليبي ، ولد وتوفي فيها بتاريخ غير محدد بدقة ، لكن بعض القرائن تدل على أنه عاش في عهد والي طرابلس يوسف القرمانلي ، الذي امتد حكمه ما بين عامي : (١٧٩٥ - ١٨٣٢م) وكان هذا الشاعر ذا مكانة وحظوة عنده ، وقد بلغ احمد قنانة ، حداً كبيراً من الشهرة بشعره الذي امتاز بتنوع الأغراض والموضوعات ، وبجزالة ألفاظه، وبحكمته وصوفيته، ويعتبره سكان منطقتة أحد أولياء الله الصالحين ،وما زال الناس يردّدون أشعاره ويستشهدون بها في أمورهم وأحوالهم ، كما ذهب قسم من أبيات قصائده أمثالا دارجة على ألسنة الناس[٦٤] .

عبد المطلب الجماعي : وهو أيضا من شعراء العصر العثماني ويرجح أنه ولد في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، ولم يُعرف الشيء الكثير عن مكان مولده وطفولته ، ويُذكر أنه تجول أيام شبابه في كثير من المناطق الليبية ، كما زار مصر واستقر فيها زمنا ثم عاد إلى ليبيا واستقر في بلدة ودّان في سهل الجفرة ، وقد توفي في منطقة بشر الواقعة على الطريق بين طرابلس وبنغازي قرب مدينة سرت ، وذلك عام ١٨٩٠م ، ويعتبر الجماعي من الشعراء الشعبيين الفحول خاصة في قصائده التي خصصها لوصف الإبل : عاداتها ومنافعها وفصائلها . . . الخ كذلك بشعر الحكم والمواعظ [٦٥]

(يجّاروا) : يتجارون يتراكضون ، والمعنى العام للبيت ، أن جنود الأتراك يفرحون بوصول عدد من المهاجرين واللاجئين العرب إليهم هربا من الفرنسيين ، فذلك سيزيد عدد الناس ، الذين سيدفعون الضرائب ، فيأتون مسرعين لسلب ما بأيدي هؤلاء المهاجرين من مال ومتاع انظر هذه القصيدة كاملة في كتاب سوف المحمودي مرجع سابق ص ٤٨ وما بعدها وهي قصيدة طويلة .

(٦٤) انظر ديوان الشعر الشعبي - المجلد الأول، بنغازي، جامعة قاريونس، ١٩٧٧، ص ١٥ وما بعدها .

(٦٥) انظر ترجمة حياة هذا الشاعر ونماذج من شعره في المرجع السابق ص ٢٩ وما بعدها .

الشاطئ ص ١٩ - ٤٩

وأما الحكايات الشعبية : فقد لعبت دورا في الوعظ وتحذير الناس من عواقب الأعمال والنيات السيئة ، وتدعى الحكاية في ليبيا (الخرافة) بتشديد الهاء ، وهذا يعني أن هذه القصة غير حقيقية والهدف منه إما تربوي وعظي أو للتسلية ، وهناك العديد من القصص والحكايا الشعبية مازال عديد من الناس يحفظونها ويرددونها حتى اليوم ، وكذلك هناك الأمثال الشعبية الكثيرة التي ألفّها الليبيون في كل أمر وموضوع وقد لاقى هذا النوع من الأدب الشعبي اهتماما ملحوظا من قبل عدد من الكتاب الليبيين ، فقاموا بجمعها وتبويبها حسب مواضيعها وأغراضها ، وطبعت في كتب متداولة ، يضاف الى ذلك مجموعة كبيرة من الاهازيج والأراجيز التي مازال الشعب الليبي يرددها ويغنّيها في أفراحه ومناسباته ، وهي متوارثة جيلا عن جيل (٦٦)

وفي نهاية الحديث عن الأدب الشعبي أشير إلى أن اللهجة الدارجة الليبية ، أقرب اللهجات العربية العامية إلى الفصحى خاصة في البوادي والنجوع والقرى ، وليس أدل على ذلك ، ما ذكره الرحالة المغربي العبدري عن لهجة أهل برقة ، ويقول العبدري بالنص : (وعرب برقة اليوم من أفصح عرب رأيناهم ، وعرب الحجاز أيضاً فصحاء ، لكن عرب برقة لم يكثر ورود الناس عليهم ، فلم يختلط كلامهم بغيره ، وهم إلى الآن على عروبتهم لم يفسد من كلامهم إلا القليل ، لا يُخلّون من الإعراب إلا بما لا قدر له ، بالإضافة إلى ما يعربون . وقد سألت بدوياً وجدته يسقي إبله في الحصوى عن ما يقال له أبو شمال هل نمر عليه ، وذكرته بالواو في موضع الخفض على عادة أهل الغرب فقال لي : (نعم تطئون أبا شمال) ، وأثبت النون في الفعل ونصب المفعول ، وليس في الغرب عربي ولا حضري يفعل ذلك ، ومررنا بأطفال منهم يلعبون فقال لنا واحد منهم : (يا حجاج معكم شيء تبيعونه) فأثبت النون وسكن الهاء ، ورأيت إعرابياً منهم قد

(٦٦) انظر نماذج عن الحكايا والأمثال والأهازيج : عمر المزوغي ـ عروس الريف طرابلس المنشأة العامة للتوزيع والاعلان ١٩٨٣ ـ وعلي المصراتي : المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية ١٩٦٢ .

ألحت عليه امرأة تسأله من طعام معه فقال لها : (والله ما تذوقينه) فأتى بضمير المخاطبة على وجهيها ، وأثبت النون والهاء ، ورأيت شخصاً في الركب ينشب مكتري راحلة : (من يكري زامله) فسمعه بدوي فقال : (أعندك الزاملة) فقال (نعم) فقال (لا تقل من يكري وقل من يسكتري) وأما نادر ألفاظ اللغة وما جرت عادة أهل الغرب بتفسيره ، فهم حتى الآن يتحاورون به على سجيتهم ، فمن ذلك أن شخصاً منهم وقف علي بموضع نزولي من محلة الركب كانت الترعة منه بعيدة فقال لي : (ياسيدي تدعني أظهر) بمعنى أخرج وسألت شخصاً منهم على الطريق فقال لي (إذا ظهرتم من الغابة فخذ صوب كذا) يعني اذا خرجتم منه . . . وسألت شيخاً عن ماء هو معين فقال لي : (هو ماء غر) وغرّ الماء اذا نضب وقلّ ، وهذا اللفظ فسره أبو عبيدة ، وسمعت آخر وقد ازدحم الناس في مضيق وهو يقول (تنّحوا عن الدرب) وما يتكلمون به من الغريب أكثر أن يُحصر)[٦٧]

(٦٧) أبو محمد عبد الله العبدري الحيحي، رحلة العبدري، تحقيق محمد الفاسي، الرباط ١٩٦٨، ص ٨٨ ، ٨٩ .

الفصل العاشر

التعليم

لم تعرف الأرض العربية الليبية ، المدارس النظامية إبان الحكم العثماني إلا في السنوات الأخيرة من الحكم .

حيث شهدت البلاد في هذه السنوات نشاطا تعليميا هاما تعددت فيه المدارس الابتدائية والثانوية العامة والفنية ، وقبل هذه الفترة انحصر العلم والتعليم فيما يعرف بالكتاتيب التي لعبت دورا هاما في نشر العلوم الدينية واللغة العربية ، سواء في المدن أو في القرى والمناطق الريفية والنجوع الصحراو ية ، وكان يدير الكتّاب شيخ فقيه يلتف حوله مجموعة من الأطفال بألواحهم الخشبية وهم مع شيخهم جلوسا فوق حصير ، ويدون الأطفال على ألواحهم مايلقنهم إياه شيخهم من مبادىء اللغة العربية والإملاء ومبادىء الحساب ، بالاضافة إلى حفظ سور من القرآن الكريم وقواعد الصلاة والوضوء ، ويستمر الطفل في الكتّاب عدة سنوات ، حتى يبلغ سن العاشرة أو أكثر بقليل حيث يصبح قادرا على العمل مع والده في الحقل أو المتجر أو المصنع ، أو ينتسب لحرفة ما .

والكُتّاب عبارة عن حجرة واحدة متسعة نوعا ما ، على جدرانها تصطف الأرفف لوضع المصاحف وأجزاء القرآن الكريم عليها ، وقد يجلس الشيخ على مصطبة حجرية أو على كرسي مرتفع في صدر هذه الحجرة ، وهذا الوضع يمكنه من مراقبة تلامذته الجلوس على الأرض ، مستعينا بعصاه التي لها من الطول بحيث تنال أيّ تلميذ مقصّر في واجبه قراءة أو كتابة ، أو غير منضبط أو يتلهى عن شيخه بأشياء خارجة عن الدرس، كما أن الفلق أو الفلقة أي الضرب على القدمين تعتبر عقوبة الكتاتيب ، وقدجرت العادة أن تحتفل الأسرة بيوم دخول الطفل إلى الكتاب ، وكذلك يوم تخرجه ، وتختلف مراسم هذا الاحتفال من منطقة إلى

أخرى ، ومن إحدى صور الإحتفال بدخول الطفل إلى الكتاب ، إلباس الطفل ملابس جديدة ويزود بلوح خشبي مع محبرة خزفية وريشة يحملها في حقيبة مصنوعة من القماش أو الجلد ، ويصحبه والده الى الكتّاب ومعهما شيئا من الخبز أو التمر أو الفطير هدية للشيخ ولأطفال الكتاب، ويقوم الأب بتسليم طفله إلى الشيخ الذي يتناول يد الطفل اليمنى ويكتب عليها شيئاً من القرآن الكريم ، ثم يطلب منه لحس ماكتبه على راحته ، وبعدها يقدم الشيخ الطفل إلى زملائه معلنا اسمه واسم أبيه وأسرته ويقرأ الجميع سورة الفاتحة ، ثم يقوم والد الطفل بتوزيع ماجلبه من طعام على الجميع [1] .

وأما الاحتفال بتخرج الطفل من الكتاب ، بعد أن يكون قد ختم القرآن الكريم وأجاد القراءة والكتابة ، فإن مراسم هذا الاحتفال تتناسب مع سعة أو ضيق الحالة المادية لأسرة الطفل فقد تذبح أعداد من الإبل والخراف أو تنصب الموائد السخية وتقام الأفراح ، إذا كان الوالد من المتنفذين الأغنياء في المنطقة أو القبيلة ، وقد يقتصر الحفل على الأهل والأقارب والأصدقاء اذا كانت الأسرة رقيقة الحال ضعيفة الموارد . وفي العموم فان هذااليوم يعتبر يوما مشهودا بالنسبة للطفل وأسرته خاصة اذا كان هذا الطفل الأول أو الوحيد في الأسرة . كما اعتاد بعض الآباء إقامة احتفال صغير كلما أنهى ولدهم ربع القرآن الكريم [2] .

(١) بشير يوشع ـ غدامس ـ وثائق تاريخية اجتماعية ـ طرابلس ـ مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ١٩٨٢ ص ٣٩ .

(٢) المصدر السابق وكذلك لنفس المؤلف كتابه غدامس ملامح وصور ص ١٩٧ . وما بعدها .

التعليم في الكتاب ، والزوايا ، والمدارس الدينية

التعليم في الكتّاب :

ينحصر التعليم في الكتاب بالمواد الأساسية والتي تشمل تحفيظ سور القرآن الكريم بدءا بالسور القصار ، وكذلك تعليم الطفل مبادىء القراءة والكتابة والنحو والحساب ، ويعتمد تعليم هذه المواد على أسلوب التلقين ، فالطفل يحفظ عن ظهر قلب ما يملى عليه عن طريق التكرار ، ويتولى الشيخ توجيه الطفل وتلقينه الدرس للمرة الأولى والثانية ، ثم يعهد به إلى زملائه من الذين سبقوه وكانوا مجيدين في دروسهم ، بحيث يتولون تكرار مالقنه الشيخ للطفل ، وعندما يتأكد الشيخ أن الطفل حفظ الدرس ينتقل الى الدرس الآخر ، وهكذا . . . وبالنسبة للكتابة فان الشيخ يبدأ في تعليمها للطفل بعد أن يقطع أشواطا في تعلم القراءة ، والمرحلة الأولى في تعليم الكتابة تكون في تدريب الطفل على رسم الحروف الهجائية منفصلة أولاً ثم ساكنة ثم معربة بالضم والفتح والكسر ، وأخيراً يصل الطفل إلى كتابة الكلمة ثم الجملة وهكذا،وينتقل الشيخ إلى تعليمه أقسام الكلمة ومبادىء النحو ، وبنفس الوقت تخصص حصص لمادة الحساب ، فيحفظ الطفل الأرقام قراءة وكتابة ثم يدرب على الأعمال الأربعة الجمع ثم الطرح فالضرب والتقسيم .

- ١ -

واليوم الدراسي يبدأ من الصباح الباكر حتى الظهر ، حيث يمنح التلاميذ وقتا لتناول الغذاء والراحة ثم يعودون للدراسة حتى آذان العصر ، وتستمر الدراسة كل أيام الاسبوع بهذا الشكل عدا يوم الخميس تكون الدراسة فيه للظهر فقط ، ويوم الجمعةالعطلة الأسبوعية ، ومرتبات الشيوخ تتكوّن من المنح والهدايا التي يقدمها التلاميذ في كل يوم خميس وفي القرى تشكل العطايا العينية من قمح وشعير وبيض . . . الخ معظم مرتبات الشيوخ أما النقود فكانت تمنح في الاعياد والمناسبات الدينية من قبل الأسر الميسورة الحال .

ونظام الكتاتيب عرفته ليبيا منذ الفتح الاسلامي وقد انتشرت بشكل واسع في جميع المناطق الليبية ،واذكر على سبيل المثال ، أنه في منطقة غريان وحدها ، وفق ماتشير إحدى الوثائق التركية ، كان عدد الكتاتيب عام ١٨٩٤م ٢٩ كتّابا وعدد طلبتها ٦٤٠ تلميذا وزاد العدد في السنة التالية الى ٦٨٠ تلميذا [٣] . وتقام معظم الكتاتيب داخل غرف (خلوات) في المساجد وبعضها مقامة داخل دور الشيوخ ، ولاشك أن اسلوب التدريس في المساجد والكتاتيب ،أسلوب تقليدي متوارث عن السلف ومتعارف عليه في كل الديار الاسلامية ، ومعظم نوابغ العرب المسلمين بدؤوا حياتهم الدراسية العلمية في الكتاتيب القرآنية ثم استكملوا علومهم في مساجد بغداد ودمشق والقاهرة وتونس وفاس وقرطبة ، وفيها برزوا وعرفوا ، قبل الجمود الفكري الذي بلي به العرب المسلمون في عهود الانحطاط

الزوايا : ويواصل ابناء الاسر الموسرة او المتنفذة وكذلك النوابغ من الأطفال تعليمهم فينتقلون من الكتاب إلى الزوايا ، والزاوية أوسع وأكبر من الكتّاب ، وتلقي العلم فيها يعتبر مرحلة علمية متقدمة ، ويشرف على الزوايا عالم أو متصوف له شهرته العلمية والدينية في المنطقة ، وغالبا ماتعرف باسمه كزاوية عبد السلام الأسمر وزاوية الزروق وزاوية الدكالي وزاوية الصيد وزاوية المحجوب ، ويدعى هذا النوع من الزوايا التعليمية بالزوايا الطرقية ، تمييزا لها من الزوايا المخصصة للعبارة أو لقرى الضيوف ، وفي الزاوية الطرقية هذه يعيش الشيخ أو الصوفي مع تلامذته الذين يتلقون منه إضافة لقراءة وتفسير القرآن والحديث والنحو والصرف والخط ، مبادىء وتعاليم الطريقة الصوفية التي ينتمي اليها ويدعو لها . كالعروسية نسبة الى الصوفي احمد بن عروس ، والقادرية نسبة للصوفي عبد القادر الجيلاني والشاذلية نسبة لابي الحسن الشاذلي . . وغيرها من الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في المغرب العربي .

ومنهاج الدراسة في الزوايا يشمل حفظ القرآن الكريم وتفسير آياته وكذلك

٣) وثيقة بلا رقم بملف التعليم - (دار المحفوظات التاريخية)

الأحاديث الشريفة ، والتعرف على الناسخ والمنسوخ من القرآن والحديث مع توسع في الفقه وأصوله ، والبحث عن الأدلة الشرعية ومصادرها في القرآن والسنة والاجماع والقياس ، كما يتلقى الطلبة النحو والصرف ومدارسه ، ثم علم الكلام والتصوف وتعليم الطريقة الصوفية المنتمي اليها شيخ الزاوية ، وكان التدريس يتم في مسجد الزاوية ، أو في حجرات مخصصة في المسجد ، وكان بعض الطلبة لايكتفي بالانتساب الى شيخ واحد بل لشيخين أو أكثر ، يأخذون من كل واحد منهم فرعا من العلوم ، التي اشتهر بها ، واعتاد كل شيخ ان يمنح تلامذته ، بعد استكمال منهجهم التعليمي شهادة أو إجازة تثبت تلقي الطالب العلم على يد هذا الشيخ ، ويذكر الرحالة التونسي أبو محمد التجاني أنه حين مرَّ بطرابلس تلقى العلم على يد الشيخ أبو فارس عبد العزيز بن عبيد ، وحين أتم دراسته منحه الشيخ أبو فارس إجازة تفيد بتلقي التجاني العلم على يديه ، وقد سمى فيها المشايخ الذين تلقى أبو فارس العلم عنهم ، كما يضيف التجاني ان العلماء المغاربة والمشارقة كانوا يجلسون في طرابلس للتدريس والتعليم(٥)

وكان الطلبة يتباهون ويتفاخرون بشيوخهم الذين تخرجوا على أيديهم ، وكان من مواضع اعتزازهم حين كانوا يترجمون لحياتهم أو يترجم لهم من قبل آخرين ، الإشارة إلى انهم تلقوا العلم عن هذا الشيخ أو ذاك .

المدارس الدينية التعليمية : هذا النوع من المدارس عرفه العرب المسلمون قديما منذ أن أسس نظام الملك وزير الملك السلجوقي ملكشاه أول مدرسة من هذا النوع في بغداد عام ٤٤٦هـ ، ثم انتشر نظام المدارس في كل الديار الاسلامية ، وقد كان الهدف منها تربية الناشئة بما يتماشى والنظام المذهبي والسياسي القائم ، فالسلاجقة والأتابكة والأيوبيون اهتموا ببناء المدارس لنشر مذهبهم السني ومقاومة المذهب الشيعي وكذلك لتثبيت وترسيخ حكمهم ، بينما كانت مدارس الفاطمية في المغرب ومصر تنشر المذهب الشيعي وتروج لحكمهم ، غير أن تأسيس المدارس

(٥) انظر رحلة التجاني ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

المشابهة في ليبيا لم يتجه نحو هذا المسار لخلو الساحة الليبية نسبيا من هذا النوع من الصراع المذهبي ، وذلك بسبب بعدها عن البؤر الرئيسية لهذا الصراع الذي تمركز في بغداد ودمشق والقاهرة والقيروان وفاس ، ومن هنا نجد أن المدارس الدينية التعليمية في ليبيا كانت محدودة وان قسما منها اسسها أحد علماء الدين في طرابلس هو الشيخ عبد الحميد بن ابي الدنيا عام ٥٥٥هـ [٦]

وفي العهد العثماني انشئت في الديار الليبية مجموعة من المدارس من أشهرها مدرسة عثمان باشا الساقزلي المعروفة باسمه بقرب جامع درغوت باشا بطرابلس وذلك عام ١٠١٤هـ وهي مدرسة واسعة شملت حجرات التعليم وحجرات نوم الطلبة اضافة الى مسجد كبير ، وقد أوقف عثمان باشا مجموعة «الأملاك لصالح» هذه المدرسة مثل الفندق الكبير والحمام الكبير وعددا من الدور السكنية في المدينة القديمة وسوق الترك ، فكان ريع هذه الأملاك يمنح للمدرسة لتغطية النفقات ، وتذكر جريدة الترقي أن حصة كل طالب من ريع هذه الاوقاف ٧٠ قرشا شهريا غير أن السلطات التركية وخصوصا في الفترات المتأخرة اخذت تقلص هذه الحصة الى اقل من ذلك المبلغ[٧] . ويذكر ناجي ونوري أن مراد آغا وهو أول قائد عثماني وصل الأرض الليبية وتمركز في منطقة تاجوراء التي جعلها قاعدة لانطلاقه نحو طرابلس لاخضاعها للسلطات العثمانية،قد أنشأ مجموعة من المشاريع الإصلاحية منها بناء مدرسة وذلك في عام ٩٥٧ هـ[٨]

وفي العهد القرمانلي انشئت ثلاث مدارس هامة وهي مدرسة أحمد باشا القرمانلي — ومدرسة محمد باشا القرمانلي - ومدرسة الكاتب - وهي مدرسة انشأها كما تشير اللوحة الموضوعة على بابها مصطفى الكاتب بن قاسم المصري ، وجاءه لقب الكاتب من مهنته ، اذ كان كبير الكتّاب في سراي على باشا القرمانلي

(٦) التجاني ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٧) العدد ١٩٦ من جريدة الترقي الصادر ١٧ رجب ١٣٢٩ هـ أنظر مزيدا من التفاصيل عن هذه المدرسة في كتاب بلدية طرابلس في ١٠٠ عام ص ٨١ ، كذلك روسي ص ٢٣٨ .

(٨) ناجي ونوري ص ١٦٥ بلدية طرابلس في ١٠٠ عام ص ٨٤ .

وذلك عام ١١٨٣هـ .

ومنهاج التعليم في المدارس الدينية هذه امتاز باتساعه وشموله وكذلك بانتظام الدراسة وتوزيع المواد التعليمية على أيام الاسبوع ، ويشمل المنهاج الذي يعتمد على أمهات الكتب التراثية العربية الاسلامية المشهورة :

١ ـ العلوم النقلية : وتضم القرآن الكريم ، والتفسير ، الحديث.الناسخ والمنسوخ من القرآن والحديث النبوي ، الفقه وأصوله ، علم الكلام ، وعلم التصوف ، والادب العربي شعرا ونثرا .

٢ ـ العلوم العقلية : الحساب ، الجبر والمقابلة ، العلوم الهندسية والمساحة والفلك وعلم الأسهم في تحديد حصة الورثة وتوزيع الاراضي وغيرها .

٣ ـ العلوم التطبيقية : وقد درجت بعض المدارس على تدريب وتعليم طلبتها على أنواع من العلوم التطبيقية كالفلاحة والصناعة وغيرها . والخريجون من الزوايا والمدارس الدينية إما يسافر لخارج البلاد لاستكمال دراسته العلمية في جامع الازهر بمصر والزيتونة بتونس أو القرويين بفاس أو مدارس الشام والجزائر والحجاز أو المعاهد العالية في استانبول والبعض يكتفي بما تحصل عليه من العلم محليا ، ويعمل إما مدرسا أو إماما وواعظا في مساجد منطقته أو كاتبا أو مساعدا في المحاكم الشرعية ، وقد يختار من اشتهر بالعلم والنزاهة والعدل لتولي القضاء في القرى والارياف ويدعى نائباً شرعيا[٩] ،

(٩) انظر حول مناهج التعليم في الزوايا والمدارس الدينية مجموعة من الوثائق القديمة ـ ملف التعليم ـ دار المحفوظات التاريخية ـ النعمى:المناهج وطرق التعلم عند القابسي وابن خلدون طبعة معادة مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ١٩٨٠ ص ٧٨ وما بعدها .

المدارس النظامية الحديثة :

سبق القول أن ليبيا لم تعرف المدارس النظامية الحديثة ذات المنهاج التعليمي العصري الحديث الا بعد عام ١٨٦٠ م وأنه قبل هذا التاريخ بسنوات افتتح بطرابلس وغيرها عدد من المدارس العصرية الا أنها لم تكن بالكثافة والنظام اللذين شهدتهما البلاد بعد هذا العام ويذكر ناجي ونوري أن الوالي أحمد عزت أنشأ في طرابلس عام ١٨٥٧ مدرسة ابتدائية وأخرى اعدادية

وأعتقد أن هاتين المدرستين هما أول المدارس التي تعتمد المنهاج التعليمي الحديث التي أنشأت في البلاد إذ أن ليبيا تعتبر من أواخر البلاد التي فكر العثمانيون إقامة مثل هذه المدارس فيها ، فالدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر بدأت بالخور والضعف والانحلال ، وتكاثر تطاول الدول الأوربية على أملاكها ، كما كثرت هزائم جيوشها . وانتفاضات الشعوب غير التركية التي كانت تحت حكم العثمانيين ، ونتيجة لكل ذلك أخذت أصوات المثقفين والوطنيين الاتراك ، ترتفع مطالبة بإحداث انقلاب جذري في إدارة الأمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف وفتح نوافذ البلاد لتدخل منها رياح المعارف والعلوم الاوربية الحديثة ، ووجدت هذه الاصوات من يسمعها من بعض السلاطين العثمانيين أمثال السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني وعبد المجيد وغيرهم حيث شهدت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر أساسا لها ، وأخذت تتخلى شيئا فشيئا عن الأساليب التقليدية العتيقة التي لم تعد تتمشى مع العصر كما أخذت المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد المتخصصة والجامعات تنتشر في العديد من المدن العثمانية منذ ذلك الوقت ، غير أن ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، ظلتا مهملتين إلى أواخر القرن التاسع عشر حين تولى أمرهما ولاة وحكام كانوا على درجة عالية من الإخلاص والجدية وحب الاصلاح .

ويمكن أن نقول أن ذلك العهد ، لاشـك يعتبر ذهبيا بالنسبة الى ليبيا ،

بدأ مع الوالي أحمد راسم باشا ، الذي تولى ولاية طرابلس الغرب عام ١٨٨١ م واستمر في منصبه على غير المألوف ، حوالي ١٤ عاما متواصلة ، أي حتى عام ١٨٩٤ م ، وشهدت البلاد في عهده نوعا من الاستقرار ، مهد السبيل أمام خلفائه بدءاً من نامق باشا وحافظ محمد ، وحتى المشير ابراهيم باشا أدهم والدفتردار أحمد نسيم بك ، ليتوجهوا الى إقامة إصلاحات عامة في البلاد وكان على رأس هذه الإصلاحات ، فتح المدارس والمعاهد المتخصصة في طول البلاد وعرضها ، حتى بلغ عدد المدارس النظامية في عام ١٩١٠ في ولاية طرابلس الغرب ٢٦ مدرسة متنوعة ، وقد اجتمع مجلس الولاية في ذلك التاريخ وقرر رصد ميزانية خاصة لفتح ٢٢ مدرسة أخرى إبتدائية وثانوية ، مع مدرسة لرياض الاطفال وتعيين معلمين سيارين لتعليم أبناء القبائل الرحل [١١] ، ويبرز الوالي حافظ محمد من بين جميع الولاة بسبب اهتمامه بنشر العلم الحديث في البلاد ودعمه وتشجيع المواطنين على التعلم ومنح خريجي المدارس مزايا مالية وأدبية ، وفي سياق ذلك أصدر هذا الوالي قرارا في تاريخ ١٩ جمادى الاخر عام ١٣١٩هـ على شكل منشور عام وزع على الولاية يقضي بحصر التوظيف في الدولة في الأشخاص الحاصلين على الشهادات ، ومنع توظيف الأشخاص الذي لا يستكملون دراستهم ويتركون المدرسة قبل تخرجهم وحصولهم على الشهادات النهائية ، وجاء في هذا القرار بأنه لاحظ أن عدداً من المواطنين يتركون الدراسة قبل استكمالها ويتوسلون بشتى السبل للحصول على وظيفة ، الأمر الذي يحول دون المؤهلين الذين بجدهم واجتهادهم حصلوا على الشهادات العلمية ، وأن الاستمرار في ذلك سيؤدي الى فتور همة المجدين من أبناء الولاية[١٢] .

المدارس الابتدائية :

انصب الاهتمام بنشر المدارس الإبتدائية في معظم مدن الولاية والمديريات الكبيرة فيها وفيما يلي كشفاً بتواريخ إنشاء بعض هذه المدارس نقلتها عن إحصائية

(١١) الوثيقة التركية رقم ١٨٠٩ ـ ملف تعليم ـ دار المحفوظات التاريخية .

(١٢) انظر نص هذا القرار في المنشور المحفوظ برقم ١١٨٧ دار المحفوظات التاريخية .

أعدتها مديرية المعارف بطرابلس عام ١٩١٠ ورفعتها لوزارة المعارف باستانبول [١٣].

اسم المدرسة	تاريخ التأسيس	عدد الطلاب خلال العام الدراسي ١٩٠٩-١٩١٠
مدرسة طرابلس المركزية الابتدائية بشارع ميرزان	١٩٠٠	٩٦ طالبا
مدرسة الظهرة الإبتدائية	١٩٠٣	٥٩ طالبا
مدرسة تاجوراء الإبتدائية	١٩٠٧	١٤ طالبا
مدرسة العجيلات الإبتدائية	١٩٠٧	١٩ طالبا
مدرسة جنزور الإبتدائية	١٩٠٢	١٥ طالبا
مدرسة النواحي الأربعة - ساحل - الإبتدائية	١٩٠٢	١٩ طالبا
مدرسة النواحي الأربعة - منشية - الإبتدائية	١٩٠٣	٤٦ طالبا
مدرسة الزاوية الإبتدائية	١٩٠٢	٢٧ طالبا
مدرسة صرمان الإبتدائية	١٩٠٢	١٢ طالبا
مدرسة العزيزية الإبتدائية	١٩٠٤	١٦ طالبا
مدرسة زواره الإبتدائية	١٩٠٤	٤٥ طالبا
مدرسة غريان الإبتدائية	١٩٠٢	٥٠ طالبا
مدرسة ترهونة الإبتدائية	١٩٠٢	١٤ طالبا
مدرسة أورفلة الإبتدائية	١٩٠٢	١٩ طالبا
مدرسة الخمس ذكور ساحل الإبتدائية	١٩٠٢	٢٦ طالبا

(١٣) الوثيقة التركية رقم ١٧٥٣ - ملف تعليم - دار المحفوظات التاريخية.

مدرسة الخمس الإناث ساحل		
الإبتدائية	١٩٠٢	٣٠ طالبا
مدرسة الخمس ذكور		
منشية الإبتدائية	١٩٠٧	٥٥ طالبا
مدرسة مصراته الإبتدائية	١٩٠٢	٢٧ طالبا
مدرسة ظليتن الإبتدائية	١٩٠٢	٢٣ طالبا
مدرسة مسلاته الإبتدائية	١٩٠٢	٢٠ طالبا
مدرسة فساطو الإبتدائية	١٩٠٥	١٩ طالبا
مدرسة مرزق الإبتدائية	١٩٠٥	٥٥ طالبا

ويلاحظ من هذه الوثيقة أن انتشار المدارس في ليبيا قد كان معظمه في عام ١٩٠٢ أي في عهد الوالي حافظ محمد ، وهذه الوثيقة لم تتضمن جميع مدارس البلاد التي افتتحت قبل عام ١٩٠٠ ، فمن المعروف أن هذه المدارس في طرابلس والخمس ومرزق وغريان ، قد فتحت أبوابها بعد عام ١٨٦٠ وإن لم تكن بمستوى النظام والعطاء لمدارس الفترة التي تلتها ، أما مدينة بنغازي فكان فيها مدرستان ابتدائيتان ، وفي درنة مدرسة واحدة إبتدائية ، إضافة إلى المدارس الإبتدائية للذكور والإناث أنشأها عام ١٩١١ ـ ١٩١٢ الضابط التركي أنور باشا في الجبل الأخضر إبان التصدي للغزو الإيطالي .

وكان بطرابلس جمعية نسائية خيرية تضم عقيلات الضباط والموظفين الأتراك والعرب الليبين ، تسمى جمعية نجمة الهلال ، ساهمت في فتح مدرسة حضانة للأطفال الذين دون الرابعة من أعمارهم [١٤] .

وينقل الدكتور رأفت الشيخ عن إحدى الوثائق التركية ، وهي تقرير صدر عام ١٨٨٣ ، كشفا بالمدارس والكتاتيب في متصرفية بنغازي ، التي كانت موجودة

(١٤) الوثيقة رقم ١٧٩٩ ـ تعليم دار المحفوظات التاريخية .

حتى ذلك التاريخ وهي على الشكل التالي :[١٥]

○ ١= في مدينة بنغازي :

مدرسة رشدية	عدد ١	عدد طلابها ١٤٤
مدرسة لتعليم القرآن ومبادىء اللغة العربية	عدد ١٢	عدد طلابها ٣٦٥
كتاب لتعليم القرآن فقط	عدد ٨	عدد الطلاب ٤٩٥
مدرسة لليهود	عدد ١	عدد الطلاب ٦٠
مدرسة للأجانب المالطيين والطليان اليهود .	عدد ٣	عدد الطلاب ٧٥
مدرسة للأجانب لتعليم الحرف الصناعية	عدد ١	عدد الطلاب ١١٩

٢= في بلدة العواقير يوجد ٤ كتاتيب لتعليم القرآن ومبادىء اللغة العربية والحساب .

٣= في بلدة المرج يوجد ٨ كتاتيب
٤= في البراعصة والحسا يوجد ٥ كتاتيب
٥= في درنة يوجد ٨ كتاتيب
٦= في القبة يوجد ٣ كتاتيب
٧= في طبرق يوجد ١ كتاتيب
٨= في أوجلو وجالو يوجد ٣ كتاتيب

وقد طبق في المدارس الإبتدائية التي أنشأت في ليبيا التنظيمات التي وضعتها وزارة المعارف العثمانية وعممتها على كافة الولايات والمقاطعات التابعة للسلطنه

(١٥) رأفت غنيمي الشيخ ـ تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ـ بنغازي ـ دار التنمية للنشر ـ ١٩٧٢ ـ ص /٨٧ .

العثمانية ، ومن هذه الشروط والتنظيمات ، تحديد سن الأطفال المقبولين في المدارس الإبتدائية من سن ٧ الى ١١ سنة ، وسمحت في قبول الطلبة الذين تجاوزوا سن الحادية عشر سنة بما لايزيد عن الثلاث سنوات في المناطق النائية المحرومة من المدارس كما نصت تنظيمات وزارة المعارف أن يكون المدرسون من المتخصصين الحاصلين على شهادة دار المعلمين الإبتدائية ، وان لم يتوفر العدد الكافي من المدرسين الحاصلين على هذه الشهادة ، يعين حملة الشهادات العلمية العامة ، على شرط أن يخضعوا لامتحان مسلكي لاختبار أهليتهم للتعليم .

كما نصت على تخصيص مدارس للذكور وأخرى للإناث ، مُحظّرة الإختلاط ، ولم تسمح بالمدارس المختلطة ذكور واناث ، إلا في مدارس القرى الصغيرة ، التي يتعذر فتح مدرستين فيها ، وفي هذه الحالة الأخيرة نصت على أن يكون لهذه المدرسة بابان الأول لدخول وخروج الطلاب والثاني لدخول وخروج الطالبات ، كما حظرت لجوء المدرسين لعقوبة الضرب لتأديب الطلبة ، وحثّت على نشر روح الأبوة بين المدرس وطلابه ، ومنح المتفوقين من الطلبة والملتزمين ، شهادات ورقية على ثلاث درجات ، الدنيا عفارم (مرحى) والوسطى استحسان والأولى إمتياز ، وجعلت الإستحسان يوازي اثنين مرحى والإمتياز إثنين إستحسان .

كما اهتمت التنظيمات بالتدابير الصحية للطلبة فحظرت بيع المواد المثلجة في المدارس ، خوفا من أن تكون حاملة للجراثيم المهلكة ، كالتفوئيد والطاعون وغيرها ، وألزمت إدارة المدرسة على الإهتمام بتنظيف الصفوف وفتح نوافذها لتغيير الهواء إثر كل حصة ، كذلك تأمين تدفئة مناسبة في المدارس الموجودة في مناطق باردة .

وبالنسبة لخطة الدراسة نصت التنظيمات على وجوب استحداث صف إعدادي في المدارس الإبتدائية ، يهيأ فيه الطلاب قبل انتقالهم للسنة الأولى ، ويعطى للطلبة الصغار في الفصل الإعدادي مبادىء القراءة والكتابة والحساب والتدرب على حسن الخط .

وبذا أصبحت مدة الدراسة الإبتدائية بالفصل الإعدادي اربع سنوات على النحو التالي : سنة إعدادي ـ سنة أولى ـ سنة ثانية ـ سنة ثالثة ـ ويمنح الطلبة الذين قضوا أربع سنوات ونجحوا بتفوق ، الشهادة الإبتدائية حيث يمكنهم الإنتقال إلى المدارس الرشدية لمتابعة دراستهم إن رغبوا في ذلك ، وقد كانت مدة الدراسة في المدارس الإبتدائية ثلاث سنوات قبل استحداث الصف الإعدادي في عام ١٩٠٨[١٦] ومنهاجها الدراسي :

اللغة العربية ـ اللغة التركية ـ القرآن وأصول التجويد ـ مبادىء الفقه وأصول الدين ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافيا ـ خط ـ وموسيقى .

○ المدارس الرشدية :

اعتبر هذا النوع من التعليم مرحلة تالية للمدارس الابتدائية ، وكان الهدف من إنشائها ضم التلاميذ الذين تلقوا التعليم الإبتدائي أو جزء منه ، وتبين أنهم رشدوا أي وعوا عملية التعليم ، إلى المدارس العسكرية الأولية ، وقد أنشئت في عام/١٨٥٧/ أول مدرستين من هذا النوع زمن الوالي أحمد عزت في ولايته الأولى ، حين قرر تطبيق نظام المدارس العسكرية العثمانية في الولاية ، فأسس الاولى في مدينة طرابلس والثانية في مدينة بنغازي . وقبلت المدرستين الطلبة المبرّزين الذين تتراوح أعمارهم من سن ٨ الى ١٢ عاما .

وبعد عمليات التوسع في التعليم أصبح نظام تأسيس المدارس الرشدية عاما ، فكان يوجد مدارس رشدية عسكرية ورشدية مدنية [١٧] وبذا أصبحت المدارس الرشدية مرحلة تالية للمرحلة الإبتدائية ، وقد أجاز نظامها انتساب الطلبة حتى وإن لم يكونوا قد أتموا سنوات المرحلة الإبتدائية كاملا ، بشرط أن

(١٦) للمزيد من التفاصيل عن هذه التنظيمات أنظر ملف التعليم في دار المحفوظات التاريخية ، والقر ار الصادر بهذا الخصوص لعام ١٩٠٨ .

(١٧) انظر الوثيقة رقم ١٧٥٦ والوثيقة رقم ١٨٠٤ ـ ملف التعليم ـ دار المحفوظات التاريخية . وكذلك رأفت الشيخ مرجع سابق ـ ص /١٤١/.

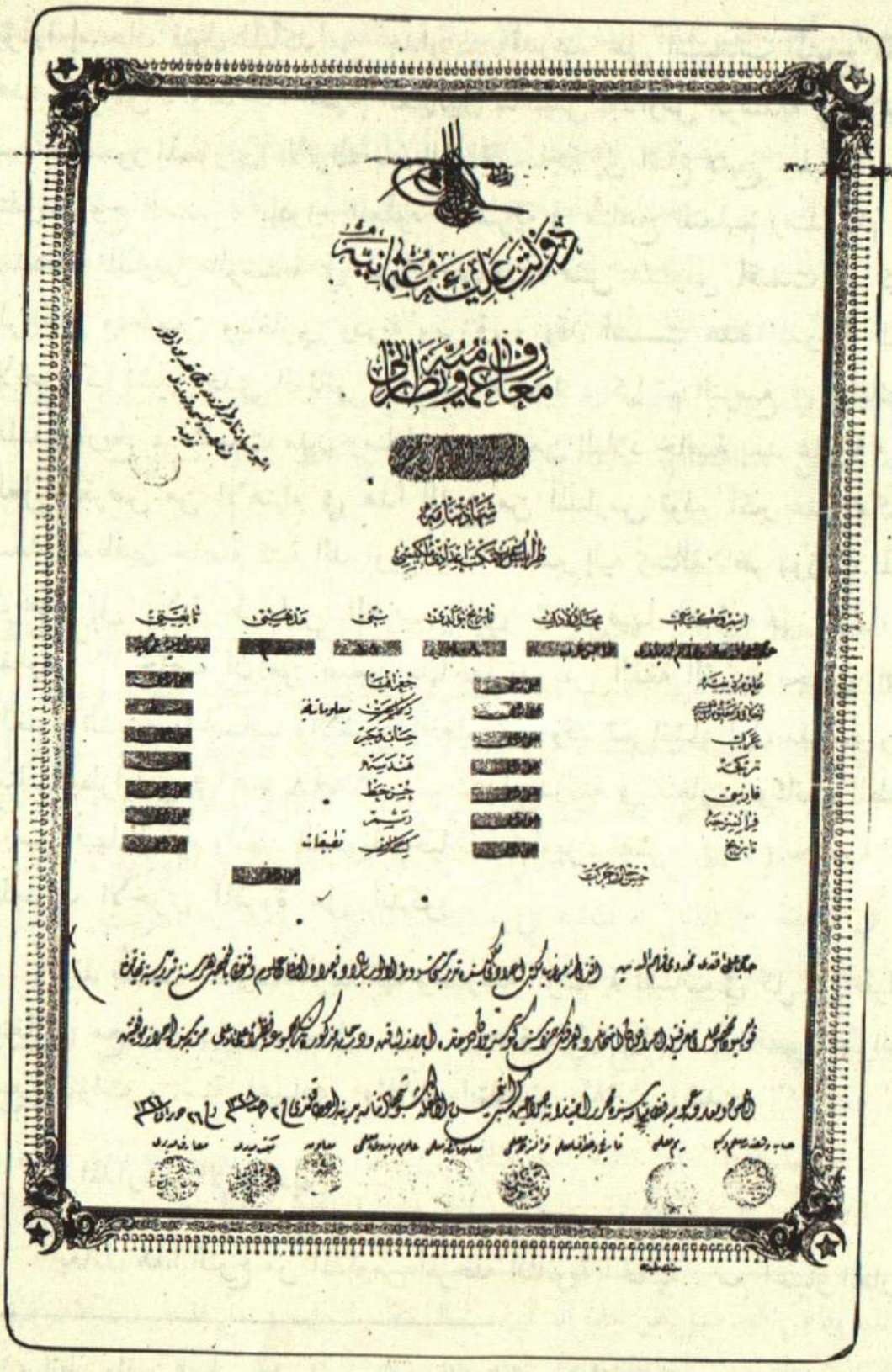
يؤدوا إمتحان قبول للتأكد من جدارتهم وقدرتهم على استيعاب المنهاج المقرر في هذه المدارس ، وقد جاء اهتمام العثمانيين بتأسيس المدارس الرشدية في ولاياتهم ، بسبب شعور المسؤولين الأتراك بأن الدولة بحاجة إلى اتباع منهج تعليمي جديد ، يتفق وروح العصر ، بإدراج العلوم العصرية في مناهج التعليم ومنذ عام ١٨٧٠ تعددت المدارس الرشدية في ليبيا ، فبلغت خمس مدارس أقيمت في كل من طرابلس والخمس وبنغازي ودرنه ومرزق ، وقد أسست هذه المدرسة الرشدية الأخيرة كما تشير إحدى الوثائق ، في عام ١٨٧٧ ، كما تم التوسع في إنشائها بعد ذلك التاريخ ، فشملت مدن ومناطق أخرى من البلاد خاصة بعد عام ١٩٠٠[١٨] ولعل الغرض من الاهتمام في هذا النوع من المدارس توفير أكبر عدد ممكن من صغار الموظفين خاصة كتبة الدواوين وهذا ماتشير إليه رسالة ناظر (وزير) المعارف الموجهة إلى ولاية طرابلس الغرب الذي يحث فيها الوالي على إنشاء هذه المدارس[١٩] خاصة أن من ضمن منهاجها تدريس اللغة التركية بجانب العربية والعلوم الدينية والحساب والأشياء (العلوم) ، وقد تم إنشاء أول مدرسة رشدية للبنات بطرابلس في عام ١٨٩٨ ، ثم تلتها مدرسة في بنغازي وكانت الطالبات يدرسن فيها العلوم والمهن النسوية (خياطة ـ تطريز ـ نقش) بجانب العلوم والمعارف الأخرى المقررة على الذكور .

وقد ضُمت المدرسة الإبتدائية والمدرسة الرشدية للبنات في كل من طرابلس وبنغازي مع بعضهما وأصبحتا مدرسة واحدة بادارة واحدة ، تقضي بها الطالبة سبع سنوات ، سنة إعدادي وثلاث إبتدائي وثلاث رشدي[٢٠] .

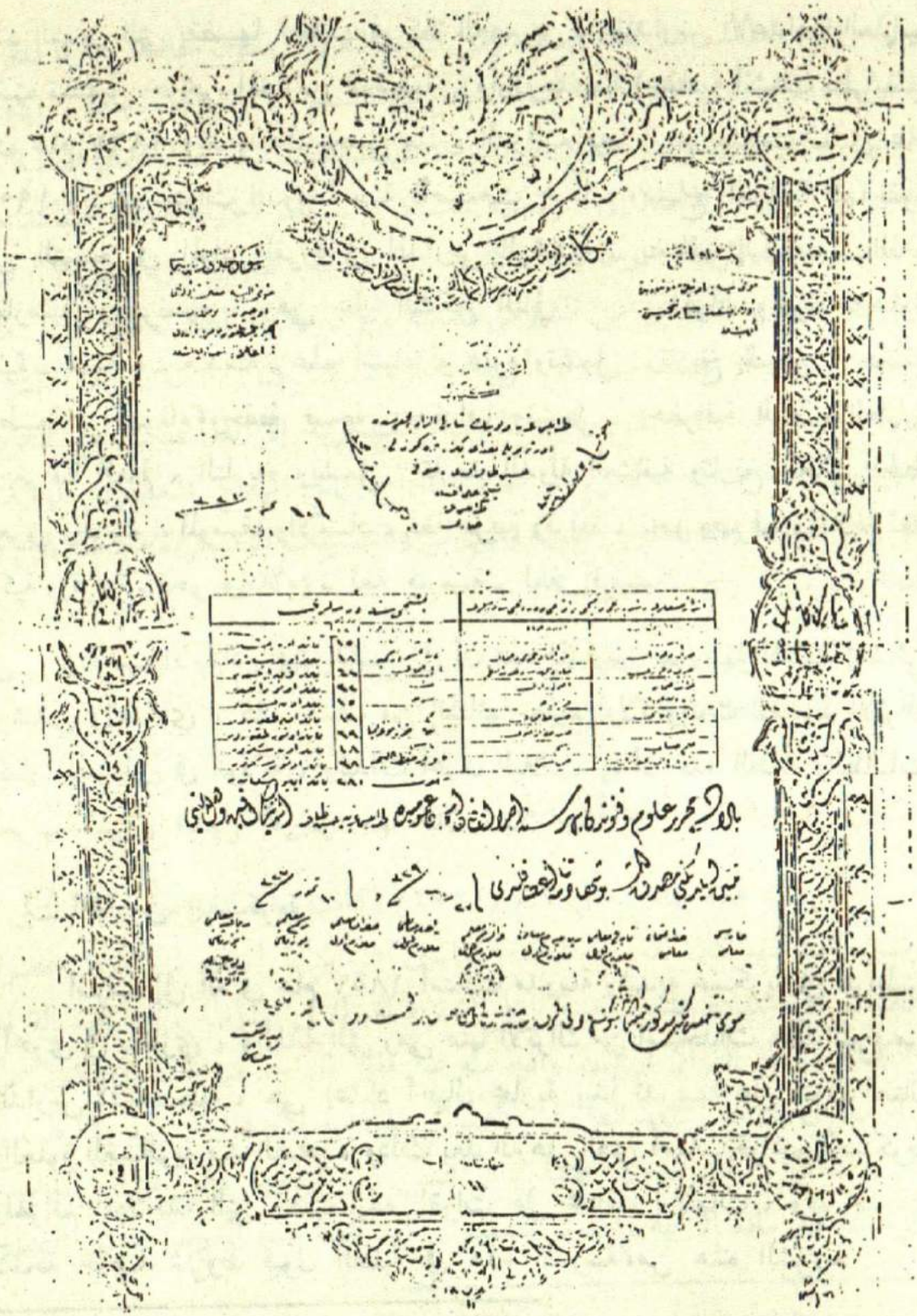
○ المدارس الإعدادية :

يعادل هذا النوع من المدارس المرحلة الثانوية الحالية ، مع اعتبار الفارق في

(١٨) انظر ملف التعليم دار المحفوظات التاريخية ـ ورأفت الشيخ ص ١٤٩ .
(١٩) انظر نص هذه الرسالة المؤرخة في شوال عام ١٢٨٤ هـ ـ دار المحفوظات التاريخية .
(٢٠) رأفت الشيخ ص ١٤٧ .



صورة عن الشهادة الإعدادية العثمانية بطرابلس ممنوحة لحاجي علي الذي تخرج منها عام ١٣٢٨هـ



صورة شهادة التخرج من الرشدية العسكرية ممنوحة لحسين ظافر بن موسى (والد المؤلف) في عام ١٣٢٩هـ.

عدد السنين التي يقضيها الطالب في كلا العصرين ، فالمدارس الاعدادية العثمانية كانت تستقبل خريجي المدارس الرشدية . وأول مدرسة إعدادية أنشئت بطرابلس كان عام ١٨٦٧ وقد بدأت بجعل سنين الدراسة فيها أربع سنوات ثم في عام ١٩٠٩ زيدت سنوات الدراسة سنة فأصبحت خمساً ، ومنهاج الدراسة فيها يقوم على التوسع في المواد المقررة في المدارس الرشدية ، يضاف إليها مواد اللغة الفارسية والفرنسية ، وهي على الشكل التالي : قرآن وتجويد ـ علوم دينية ـ حساب ـ هندسة ـ علم أشياء أو علوم وتشمل : تاريخ طبيعي ، حكمة أوطبيعة ، كهرباء، وحفظ صحة ـ جغرافيا وتشمل : جغرافية الوطن العثماني وجغرافية العالم ، التاريخ ويشمل : تاريخ الدولة العثمانية وتاريخ العالم ـ الخط العربي والرسم ـ الموسيقا والإنشاد ، لغة عربية (قراءة ، نحو وصرف وإملاء) لغة تركية (قراءة ـ نحو وإملاء) ـ لغة فارسية ـ لغة إفرنسية[٢١] .

ويذهب الأستاذ رأفت الشيخ إلى أن هذه المدارس بفروعها الثلاث إبتدائي ورشدي وإعدادي ، كان الهدف من إنشائها تعليم أولاد وبنات الضباط الأتراك وكبار المسؤولين في الولاية ، وكذلك أعيان البلاد ، إذ أن عدد الطلبة والطالبات العرب الليبين الذين تخرجوا منها كان قليلاً جداً[٢٢]

○ **المدارس العسكرية :**

أشرت إلى أنه في عام ١٨٥٧ أسست مدرسة رشدية عسكرية في طرابلس وأخرى في بنغازي ، والغاية التي رمى منها الأتراك من استحداث هذا النوع من المدارس المتخصصة ، هي إعداد أجيال محاربة يبدأ تدريبها على فنون القتال والعلوم العسكرية منذ الصغر ، وذلك بعد الترهل الذي أصاب قواتهم العسكرية والهزائم المتلاحقة التي لحقت بهذه القوات على مختلف الجبهات ، وقد حددت لائحة خاصة شروط قبول الطلبة في هذه المدرسة، من هذه الشروط :

(٢١) أنظر مجموعة من الوثائق في ملف التعليم ـ دار المحفوظات التاريخية .
(٢٢) رأفت الشيخ مرجع سابق ص ١٤٦ و١٤٧ و١٤٩ .

إتمام الطالب لدراسته في المدارس الإبتدائية وأن يكون حافظاً وقارئاً للقرآن الكريم ، ومجيدا في القراءة والكتابة ويقبل في القسم الداخلي للمدرسة ، الأولاد الذين يكون مقر إقامتهم خارج طرابلس ، كما سمحت اللائحة بانتقال الطلبة من المدارس الرشدية المدنية إلى الرشديه العسكرية ، بعد اجتياز إختبار للتأكد من إجادتهم اللغة التركية ، وحددت اللائحة سن الطلبة المقبولين بين ٨ إلى ١٢ سنة وإلى ١٤ للطلبه المنقولين من المدارس المدنية ، وأن يكون الطالب مصحوباً بعلم وخبر من محلته أو منطقته تفيد أن أبويه من أرباب الشرف والمكانه ، وهذا الشرط الأخير قصد فيه عدم فتح باب المدرسة العسكرية إلا للمتنفذين من العرب الليبين ، ومدة الدراسة خمس سنوات ، والمنهاج يتماثل ومنهاج المدارس الرشدية المدنية ، يضاف إليه العلوم الحربية والتمارين والتطبيقات العسكرية مع حصص في اللغة الفرنسية واللغة الفارسية .

وكان خريجوا هذه المدرسة يوفدون بعد انتهاء دراستهم بنجاح ، إلى المدرسة العسكرية الشاهانيه بالأستانة[٢٣] .

○ مدرسة دار المعلمين :

أسست هذه المدرسة في عام (١٩٠١) وكانت مدة الدراسة فيها سنتين ، وسبب افتتاحها كان للحاجة الماسة لمعلمين مجيدين ، لذلك لم يشترط حصول الطالب على شهادة علمية معينة ، بل اشترط لقبوله في المدرسة ، أن يُجيد القراءة والكتابة ويحفظ القرآن أو سور وافيه منه عن ظهر قلب ، كما يجب أن يكون على إلمام مقبول بقواعد اللغة العربية والأصول والمبادىء الإسلامية ، ولم يشترط سن محدد للطلبة ، فقد دخلها طلبة كبار السن ، ومنهاجها يماثل منهاج المدارس الرشدية مع مادة التربية وأصول التعليم ، وقد أنشأ هذه المدرسة الوالي المصلح

(٢٣) انظر الوثيقة التركية رقم ١٧٥٦ والوثيقة رقم ١٨٠٤ حول المدرسة الرشدية العسكرية ومناهجها . وحول شروط الإلتحاق بها انظر الوثيقة رقم ١٣٤٠ ، وجميعها في دار المحفوظات التاريخية ، ملف التعليم .

حافظ محمد وبمساعي مدير المعارف العثماني الذي أرسل من استانبول عام ١٨٩٩[٢٤] .

○ **المدارس الزراعية :**

تقرر إنشاء هذه المدرسة عام ١٩٠٩ لتخريج مجموعة من الشبان العارفين لأصول الزراعة الحديثة ، وتدريب المزارعين الليبين ، وقد أقيمت المدرسة في ضاحية طرابلس (آنذاك) سيدي المصري ، كما وضعت لها نظارة الزراعة في الأستانه ومديرية الزراعة في طرابلس شروطاً ولوائح تنظيمية ، تشتمل تحديد عدد طلبتها ـ الذين سيقبلون كل عام من كل متصرفية من المتصرفيات الليبية عدا طرابلس وبنغازي اللتين ترك الباب مفتوحا أمام أولادها للإنتساب لهذه المدرسة دون تحديد ، وكانت نظارة الغابات والمعادن والزراعة ، قد عينت مديراً في استانبول حيث كان من المقرر مباشرة عمله في اكتوبر من عام ١٩١١ ـ ولكن الغزو الايطالي لليبيا حال دون ذلك وأقفلت المدرسة[٢٥] .

○ **مدرسة الفنون والصنائع :**

هذه المدرسة تعتبر من أهم المدارس التي أنشئت في طرابلس في العهد العثماني ، وقد عملت على توفير أيد عاملة فنية خبيرة ، بالإضافة إلى احتضانها الأطفال الأيتام والفقراء ، حتى أن إيطاليا أثناء احتلالها للأرض الليبية أغلقت جميع المدارس العربية ، ولكنها احتفظت بمدرسة الفنون والصنائع ، وقد أعادت افتتاحها عام ١٩١٤ ـ وما زالت المدرسة قائمة حتى الآن ، ونظرا لأهميتها سأتحدث عنها . بشيء من التفصيل :

(٢٤) انظر وثيقة بلا رقم دار المحفوظات التاريخية ورأفت الشيخ ص /١٥٧ .

(٢٥) انظر : ملف التعليم ـ دار المحفوظات التاريخية ، رأفت الشيخ ص ١٥٦ .

كان سكان مدينة طرابلس قد طالبوا عن طريق مجلس البلدية، بإنشاء مدرسة للفنون والصنائع ، وقد اتخذ قرار بانشائها في جلسة عقدت بطرابلس في ٢٧ سبتمبر ١٨٧١ ، ووافق الوالي العثماني على ذلك القرار وأمر برصد /٦٠/ ألف قرش عثماني لهذا المشروع ، مع تقديم الأرض اللازمة للبناء على أن يتكفل المواطنون بالتبرع ببقية النفقات ، لكن مشروع بناء المدرسة أهمل ولم ير النور إلا في عام ١٨٩٥ زمن الوالي نامق باشا حيث قرر إحياء المشروع ، وبوشر العمل بالفعل في بناء المدرسة ، وبعد ثلاث سنوات من العمل المتواصل كانت المدرسة جاهزة لاستقبال طلابها وفي العام الدراسي ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - بدأت المدرسة عملها التعليمي . أقيمت المدرسة في سانية (بستان) تعود ملكيته إلى المواطن الليبي ابن كوره ، وكان هذا المواطن مدينا للسلطة العثمانية بمبلغ عجز عن تسديده ، فاستصدر الوالي قرارا قضائيا بحجز أملاكه وعقارته التي من بينها هذا البستان الذي منح لمشروع مدرسة الفنون والصنائع ، وفي هذه الفترة انتشر في البلاد وباء الكوليرا ، حصد المئات من السكان وأصبح البستان الذي كان في ذلك الوقت خارج أسوار المدينة (شارع الاول من سبتمبر حاليا) مقبرة لموتى الوباء بعد أن ضاقت المقابر بالجثث ، الأمر الذي دفع الوالي نامق باشا لاستصدار فتوى من أئمة وفقهاء المسلمين في طرابلس بجواز البناء في هذا البستان بعد نقل الجثث منه .

لقد استغرق بناء المدرسة ثلاث سنوات ، وصمم على أن يكون من طابقين وبشكل يناسب طبيعة التدريس الصناعي الفني ، وخصص الطابق العلوي لقاعات النوم ، وبعض قاعات الدروس النظرية ، والطابق السفلي للمعامل والورش ، وقد اقتصر في أول الامر على قبول انتساب الأطفال الأيتام وأبناء الفقراء للمدرسة ، يسجلون في القسم الداخلي الذي وفر لهم الطعام واللباس والاقامة ، ثم بعد ذلك بدأت إدارة المدرسة في قبول تلاميذ بالقسم النهاري ، كما أنشأت قسما خاصا بالاناث .

وكانت إدارة المدرسة تصرف لكل طالب داخلي من طلابها في كل سنة كساء شتويا وكساء صيفيا وكساء للمعمل مع حذاء للمعمل وحذاء للخروج وطربوش وألبسة داخلية ، وقد كانت هذه المدرسة تتبع مباشرة للوالي وليس لمديرية

المعارف .

اعتبرت مدرسة الفنون والصنائع مدرسة خيرية ، وقد حثت الولاية العثمانية المواطنين على التبرع لها ، مع رصد واردات ثابتة تدفع خزانة الولاية قسما منها ، والباقي تتولى تسديده بلديات الولاية بمقدار ١٠ بالمائة من ميزانية كل بلدية ، كما تقرر تحويل قسم من رسم الأسماك ونبات الحلفا والزيت إلى المدرسة ، وأيضا عمدت إدارة المدرسة إلى إصدار أوراق يا نصيب باسمها ، ولم تمض سنوات على تأسيسها حتى أصبحت تملك مبالغ طائلة ، كانت تصرف على تحسين المدرسة وترفيه طلابها ، وقد أصبحت مخصصات كل طالب شهريا (٨٠٠) قرشاً عثمانياً ، وكان الفائض من الأموال يشتري به عقارات ، حتى غدت تملك مجموعة من العقارات وفندقا أوقفت لصالح المدرسة ، وقد بلغ ريعها السنوي (٥٠) ألف قرش عثماني ، وذلك عام ١٩٠٨ . وفي عام ١٩٠٩ انتقلت إدارة ومطابع جريدة طرابلس الغرب إلى مبنى المدرسة ، وحولت الإشتراكات بالجريدة لصالح ميزانيتها وقد بلغت ميزانية مدرسة الفنون والصنائع في ذلك العام (٢٦٣,٩٩٤) قرشا عثمانيا .

منهاج التدريس ومدة الدراسة
في مدرسة الفنون والصنائع

كان الطالب الجديد يقضي سنة كاملة في الصف التحضيري أو التجهيزي يختبر فيه المدرسون ملكاته واستعدادته الجسمية والعقلية لتحديد نوع الحرفة التي سينسب اليها ، وفي السنة الثانية يدخل التلميذ السنة الأولى ، وينسب الى أحد الحرف التي يبقى فيها خمس سنوات ، ويمنح التلميذ الذي أتم سنواته الستة بنجاح شهادة يدون فيها حرفته ودرجاته النهائية وترتيبه العام .

ويتلقى الطالب الصناعي خلال دراسته بالاضافة الى أصول حرفه الرئيسية ، دروسا نظرية ، تشمل اللغة العربية واللغة التركية ، والقرآن الكريم وعلوم الدين مع شيء من التاريخ والجغرافيا والرسم والموسيقى .

وأما الحرف فقد شملت : معملا لنسج الحرير ، ومعملا لنسج الصوف والقطن ، ومعملا لحياكة السجاد ومعملا للمصنوعات الجلدية ، ومعملا للنجارة ، وورشة للحدادين والميكانيكيين ، مع فن العمارة والبناء ، والموسيقى .

أما قسم الاناث فقد اقتصر على تعليم الطالبة مهن الخياطة ، وحياكة السجاد والصوف مع التدبير المنزلي وقد توفر للمدرسة أساتذة أكفاء أتراك وعرب ليبيون وغير ليبين وأجانب ، وكانت ادارة المدرسة تبعث بالمتفوقين من خريجيها الى استانبول لاستكمال دراستهم العالية فيها[٢٦] .

(٢٦) انظر ما تقدم عن مدرسة الفنون والصنائع : الوثيقة التركية رقم ١٧٨٨ ـ تعليم والوثيقة رقم ١٧٩٦ والوثيقة رقم ١٨٠٧ . كذلك انظر جريدة طرابلس الغرب العدد ١٠٥٢ الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٣ .

المدارس الخاصة

شهدت البلاد في فترة انتشار المدارس في العهد العثماني أنواعا من المدارس أسسها ليبيون ويهود وأجانب .

المدارس الابتدائية العربية : مدرسة عرفان بقسميها ، ذكور وأناث وافتتحت عام ١٩٠١ ثم مدرسة الاتحاد والترقي ومدرسة شوكت باشا ، وكلها بمدينة طرابلس ، وكان منهاج هذه المدارس ومدة الدراسة فيها يماثل نظائرها الرسمية وكانت الادارة العثمانية تمد هذه المدرسة بالإعانات المالية وبالمدرسين .

المدارس اليهودية: مدرسة اليانس والمدرسة الموسوية بطرابلس، وكان ينفق عليها الاتحاد العالمي الاسرائيلي ومنهاجها يتضمن اللغة التركية والعربية مع التركيز على الديانة اليهودية .

المدارس الايطالية : افتتحت ايطاليا بطرابلس خمس مدارس تبدأ بمدرسة لرياض الاطفال بثلاثة أقسام حسب عمر الطفل ، ثم مدرسة ابتدائية للذكور وأخرى للاناث مدتها خمس سنوات ، ومدرسة فنيه تجارية مدة التدريس فيها أربع سنوات ، ومدرسة مسائية للكبار ، كما قامت الارساليات الفرنسسكانيات الإيطالية بفتح مدرسة خاصة بطرابلس عام ١٩٠٢ تدعمها ماليا ومعنويا القنصلية الايطالية كذلك أنشأت الراهبات الفرنسسكانيات مدرسة بنغازي وأخرى في مدينة درنه ، وفي الخمس أنشأ الإيطاليون مدرسة ابتدائية بنفس العام وكذلك مدرسة ابتدائية للاناث تحت اشراف الراهبات الايطاليات .

المدارس الفرنسية :

كان في طرابلس مدرستان فرنسيتان واحدة للذكور ابتدائية ، وكانت تحت اشراف وادارة (فرير ماريا ميت) مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات والطالب الناجح فيها يدخل دورة ثانوية فيها مدتها سنتان .

والمدرسة الثانية للاناث تحت أشراف وادارة (سور دوسان جوزيف) راهبات القديس يوسف مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات .

وفي بنغازي افتتح الفرنسيون مدرستين واحدة للذكور تديرها الارسالية الكاثوليكية وأخرى للاناث تحت أشراف راهبات القديس يوسف .

ويركز في هذه المدارس على اللغة الفرنسية والديانة المسيحية لغير المسلمين بالإضافة الى اللغة العربية والايطالية والتركية ، وكانت السلطات التركية تلزم المدارس الأجنبية بتطبيق المادة ١٢٩ من قانون المعارف ، ويبدو أن هذه السلطات لمست خطورة السماح للأجانب خاصة الرهبان والراهبات بفتح مدارس في وسط إسلامي ، فأصدرت وزارة الداخليه العثمانية تعليماتها إلى والي طرابلس في عام ١٩٠٨ بحظر السماح بفتح أي مدرسة خاصة سواء من العثمانين أو الأجانب إلا بعد موافقة خطية من السلطان العثماني نفسه [٢٧] .

(٢٧) انظر حول المدارس الخاصة : الوثائق التركية : رقم ١٧٣٧ و ١٧٣٥ و ١٧٤٠ ـ تعليم ـ دار المحفوظات التاريخية كذلك انظر ـ ليبيا في العهد العثماني ص ١٣٠ ، ١٢١ . ومن المعروف أن المدارس الايطالية كانت ضمن مخطط مدروس للتمهيد للغزو الايطالي بالتغلل الثقافي . كذلك انظر وثائق تاريخ ليبيا ص ٢٨٩ وما بعدها .

جهاز التدريس

لعل من أهم المشاكل التي واجهت حركة التعليم في العهد العثماني توفير مدرسين اكفاء للمدارس التي افتتحت خصوصا في المناطق النائية كسبها ومرزق ، وقد لجأ العثمانيون لحل هذه المشكلة الى طرق عديدة منها :

١ ـ جلب مدرسين من البلاد العربية التي كانت خاضعة لهم كبلاد الشام مثلا وكذلك من الأتراك .

٢ ـ منح المدرسين مزايا مالية هامة وخاصة المعينين في المناطق البعيدة ، فمثلا منحت الإدارة العثمانية المعلمين المرسلين الى مدرسة مرزق الابتدائية راتبا شهريا قدره ١٥٠٠ قرش عثماني في الوقت الذي كان فيه المرتب الشهري لنظرائهم في طرابلس يترواح بين ٢٠٠ الى ٦٠٠ قرش فقط .

٣ ـ تكليف الضباط المتخرجين من المدارس العليا والعسكريين المتقاعدين الجاصلين على شهادات ثانوية بالتدريس مجانا أو مقابل منحة مالية شهرية تضاف الى مرتباتهم الأصلية ، وقد كان عدد كبير من مدرسي يفرن والزاوية وغريان وفساطو من الضباط والعسكريين المتقاعدين

جهاز مديرية المعارف بطرابلس : كان يتألف جهاز مديرية المعارف من مدير عام وهو من الموظفين الكبار يحمل رتبة بك ، ورئيس الحسابات والمالية وهو أيضاً يحمل لقب بك ، ومن عدد من الموظفين الصغار يعملون بالديوان . ويلحق بالمديرية مكتب المفتشين الذين يتولون التفتيش والتوجيه على مدارس الولاية ، ويتم تعيينهم وفق شروط منها أن يكون المفتش من خريجي دار المعلمين أو يكون خريج أحد المدارس التي مدة التدريس لا تقل فيها عن سبع سنوات ، كذلك أن يكون له خدمة سابقة في مجال التدريس ومتحصلا على تقديرات جيدة[٢٨] .

(٢٨) انظر حول هذا الموضوع الوثيقتين التركيتين رقم ١٧٤٦ و ١١٨٤٠ ـ تعليم دار المحفوظات التاريخية .

الكتب المدرسية

من المعروف أن مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعسكري والفني والصناعي في ليبيا كان يماثل الى حد كبير المناهج التعليمية في جميع المدارس العثمانية ، لذلك فقد كانت الكتب المدرسية ، والمصاحف ترسل من استانبول وعليها ختم وزارة المعارف العثمانية وكانت تمنح مجانا للطلبة الفقراء أما الموسرون فكانوا يدفعون قيمتها الرمزية[٢٩] .

البعثات الخارجية

عرفت الولاية نظام الإيفاد الى الخارج خاصة الى استانبول أو غيرها من المدن التي فيها الأكاديميات العلمية ، وتشير احدى الوثائق الى أنه عام ١٣٠٣ هـ بعثت الولاية بـ ٤٥ تلميذا ليبيا إلى استانبول فتوزعوا : واحد في المدرسة الملكية العالية ، و٣٨ بالكلية العسكرية و ٦ بالكلية الطبية وتم قبولهم مجانا[٣٠] وقد جرت العادة : أن يوفد كل عام عدد من الطلبة المتفوقين من المدرسة الثانوية العسكرية الى الأكاديميات العسكرية في تركيا ، وقد وصل عدد هام من الليبيين بعد تخرجهم ضباطا الى مراتب عسكرية عالية ، خاصة الذين هاجروا الى تركيا بعد الإحتلال الايطالي لبلادهم .

٢ ـ يوفد الى استانبول عدد من الطلاب الى الكليات العلمية العالية كطلبة الطب والهندسة والزراعة وغيرها .

٣ ـ يوفد كل عام عدد من الطلبة خريجي مدرسة الفنون والصنائع لاستكمال تعليمهم المهني في معاهدهم وتذكر إحدى الوثائق التركية أنه في عام ١٩٠٩ عاد الطالبان الليبيان : أمين غالب ومحمود سنان من استانبول بعد أن أنهيا بعثتهما في

(٢٩) انظر الوثيقة التركية رقم ١٧٥٩ ـ تعليم دار المحفوظات التاريخية .

(٣٠) انظر وثائق تاريخ ليبيا ص ٥٨ .

صناعة الجوارب والفانلات والاقمشة ، والتحقا كمدرسين في مدرسة الفنون والصنائع ، ولكنهما وجدا أن الآلات التي في المدرسة قديمة وتختلف عن الالات التي تدربوا عليها في تركيا ، وقد تقدما بعريضة الى الوالي بطرابلس طلبا فيها تزويد المدرسة بالآت حديثة ، وهدداه بترك المدرسة والعودة الى تركيا في حال عدم تلبية رغبتهما .[٣٠]

٤ ـ لاستمالة شيوخ القبائل العربية الرحل وكذلك للعمل على توطينهم واستقرارهم عمدت السلطات العثمانية لافتتاح مدرسة داخلية في استانبول خصصت لابناء رؤساء القبائل تدعى مدرسة العشائر ، كانت تستقبل سنويا عشرات الابناء من كافة البلاد العربية بما فيها القبائل العربية الليبية ويشترط في الطالب :

ـ أن يكون عمره بين ١٢ ، ١٥ سنة .
ـ أن يكون من أبناء مشايخ العربان سكان الخيم .
ـ حسن الخلق والتكوين الجسمي .

وقد كان يدفع لكل طالب ليبي موفد الى هذه المدرسة مبلغ ست ليرات ذهبية علاوة مبيت وسفر أو كما تدعى بالتركية (خرج راح) وقد تخرج من هذه المدرسة عشرات من أبناء القبائل العربية الليبية وقد طالب الوالي السلطات العثمانية بالعاصمة الموافقة على مضاعفة عدد الموفدين لمدرسة العشائر بعد أن لمس الجميع في طرابلس أهمية الدراسة فيها بعد عودة عدد من الخريجين منها الى بلادهم [٣١] .

٥ ـ كانت تستقبل مدرسة دار الشفقة باستانبول سنويا عددا من الأولاد اليتامى والفقراء وهذه مدرسة خيرية أنشأتها وزارة الداخلية العثمانية بالعاصمة

٣٠) أنظر الوثيقة بلا رقم ـ ملف متفرقات ـ دار المحفوظات التاريخية

٣١) انظر حول مدرسة العشائر الوثائق التركية : رقم ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ و ١٧٢٣ و ١٧٢٤ ـ تعليم بالسراي الحمراء ـ دار المحفوظات التاريخية .

لرعاية وخضانة أبناء رعايا الدولة الفقراء والقصّر .

٦ ـ كما كان هناك بعض الدراسين الليبيين في الدول الأجنبية ولكن بشكل محدود جدا[٣٢] .

الاحتفال بيوم التخرج : اعتادت المدارس الاعدادية والمخصصة ومدرسة عرفان اقامة إحتفال يوم توزيع الشهادات على المتخرجين ويحضرها الوالي أو من ينوب عنه[٣٣] .

تحمس الليبيين للتعليم: وفي نهاية هذا الفصل لا بد من الإشارة الى أن جميع الليبيين تحمسوا لفتح المدارس وتعليم أطفالهم ويعكس ذلك ويؤيده السخاء في التبرع لانشاء المدارس حين تدعي البلديات عدم قدرة ميزانيتها لفتح مدرسة ، وأذكر على سبيل المثال أن سكان مدينة غربان تبرعوا بمبلغ ١٠١١٩٤ قرشا عثمانيا لبناء مدرسة اعدادية للبنات في مدينتهم ، كما تبرع سكان ساحل آل حامد بالخمس بمبلغ ٣٦٥٦٦ قرشا لبناء مدرسة ابتدائية ، كما أن الموظفين والعسكريين في سرت تطوعوا للتدريس مجاناً ، كما تبرع سكان طرابلس بثلاثة آلاف قرش ووقف قهوتين ودكان يصرف ريعهم على المدرسة الاعدادية[٣٤] .

وأخيراً فإن حركة التعليم التي شهدتها هذه البلاد في بداية القرن العشرين لو تواصلت عشر سنين أخرى لكانت الجهود التي بذلها الولاة الاتراك والمواطنون العرب قد أتت ثمارها وتكونت قاعدة أدبية وعلمية في البلاد ذات وزن فكري هام وفاعل ، غير أن الإستعمار الايطالي عمل على مسح كل أثر ثقافي في البلاد وحين خرج كانت الأمية والجهل منتشرين في ربوع وطننا .

(٣٢) انظر الوثيقة رقم ١٧٠٢ تعليم ـ السراي الحمراء .

(٣٣) انظر جريدة طرابلس الغرب العدد ١٧٥٩ .

(٣٤) انظر في هذا الخصوص الوثائق التركية ١٧٤٧ و ١٧٢١ و ١٤٤١ ـ تعليم ـ دار المحفوظات التاريخية بالسراي الحمراء والعدد ٦١ و ١١٢ من جريدة طرابلس الغرب .

الفصل الحادي عشر

آ ـ الفن المعماري :

من المعلوم أن البلاد الليبية شهدت من غابر العصور أقواما عديدة استوطنت فيها وأقامت عليها ممالك وإمارات ، تاركة بعد رحيلها معالم معمارية متنوعة ، متفاوتة في قيمتها الحضارية والجمالية ، غير أن المعمار الليبي المحلي لم يتأثر التأثير الجذري العميق ، إلا بالطابع المعماري الإسلامي ، الذي اتسم بالبساطة والروحانية الوجدانية ، ويتجلى ذلك في بناء المنازل ودور العبادة والفنادق وغيرها ، وفي العهد التركي كان للمدرسة العثمانية بصماتها على عدد من المباني والمنشآت والزخارف المعمارية ، ويمكن القول أن الفن المعماري الليبي هو مزيج من ثلاث مدارس فنية :

- المدرسة المحلية القديمة
- والمدرسة المغربية .
- والمدرسة العثمانية .

وجميعها كانت ضمن الإطار الإسلامي المميز ، وستتضح خصائص هذا المعمار من خلال استعراضنا الموجز لأهم المعالم المعمارية التي كانت قائمة في ليبيا في العهد العثماني .

١ ـ المدن الليبية :

انتشرت المدن والقرى في الربوع الليبية منذ القدم وقسم مهما منها ما زال قائما حتى الآن تحمل الأسماء التي عرفت بها عبر التاريخ ، ومن هذه الأسماء ما هو غير عربي كطرابلس ولبدة مثلا ، وتتصف المدينة والقرية الليبية في العهود الماضية ، بخلّوها من الشوارع العريضة الممتدة ، ومن الساحات والميادين الواسعة ، ما عدا البعض منها ، فهي تتكون بشكل عام من مجموعة من الأزقة الضيقة الكثيرة الإنعطافات ، وقد تكون منفتحة على بعضها أو مغلقة ، ومنها ما هو مسقوف كبعض أزقة طرابلس وبنغازي وغدامس ، ويأخذ كل زقاق اسمه المستمد إما من موقعه الجغرافي كالشارع الشرقي أو الغربي . . . الخ أو من أسرة كبيرة شغلته لأول مرة وبنت فيه منازلها كشارع قرجي ، أو من اسم علم مرموق دينّيا أو اجتماعياً سكن فيه ، وكذلك قد يأخذ اسمه من موقعه المناخي كزنقة الريح بطرابلس ، أو من جالية تسكنه كحارة اليهود ، وغير ذلك ، كما درج العثمانيون على إطلاق أسماء سلاطينهم وكبار قوادهم على الشوارع الجديدة التي تفتح في عهدهم ، مثل شارع العزيزية نسبة للسلطان عبد العزيز ، والحميدية نسبة للسلطان عبد الحميد . وتقوم المنازل والمباني ذات الاستخدامات المختلفة على جانبي الشوراع والأزقة . ومعظمها ملتزم بنسق هندسي متشابه وان اختلفت في الحجم والمساحة ، كما تتوزع المساجد ودور العبادة في هذه الشوارع ، حتى أننا نجد في كل شارع أو زقة مسجد ، فهذه المساجد إضافة الى كونها دور عبادة فهي أيضاً مراكز لنشاطات اجتماعية وتعليمية وحتى سياسية ، خاصة الكبيرة منها ، التي تلحق بها مدارس قرآنية ودور القضاء وحجرات لمعالجة المرضى ، وغرف لمبيت طلبة العلم وأبناء السبيل ، فجامع أحمد القرمانلي بطرابلس ألحق به مدرسه ومحكمة شرعية بينما جامع درغوت ألحق به حمام شعبي ومستشفى .

وتتجمع حوانيت الحرفيين والباعة في أسواق معينة ويأخذ السوق اسمه من السلع التي تصنع أو تباع فيه ، فهناك سوق الحرير وسوق الذهب ، أو من اليوم الذي يُنتصب فيه للبيع والشراء كسوق الثلاثاء وسوق الجمعة ، وقد ازداد عدد

الأسواق المتخصصة في عهد العثمانيين ، وبعضها ما زال يعرف باسمائهم ، كسوق الترك بطرابلس . وتحاط المدن والقرى الكبيرة بأسوار مرتفعة لأغراض دفاعية فكان يحيط بطرابلس سوران الواحد خلف الآخر يفصل بينهما خندق ، وفي كل ركن من السور يرتفع برج أو حصن يرابط فيه جنود المراقبة والحراسة ، كما لكل مدينة مجموعة من الأبواب تفتح نهارا وتغلق ليلا وكان لبلدة سوكنة مثلا سور به سبعة أبواب ومحصن بثلاثة وثلاثين برجا بدن كل برج ذي سبع أضلاع[1] .

○ المنزل :

تكاد الأسس والمواصفات التي تبني عليها المنازل المستقرة في معظم مدن وقرى ليبيا أن تكون متشابهة ، فالمنزل يتالف عادة من مدخل مسقوف يؤدي الى صحن داخلي غير مسقوف يعرف (بوسط الحوش) له أروقة أحياناً تعلو مداخل الحجرات التي تتوزع على محيط الفناء ، وهناك حجرة خارجية تدعى (المربوعة) تكون متسعة بما فيه الكفاية لاستقبال الضيوف الرجال ، وهي الحجرة الوحيدة التي يمكن أن يكون فيها نوافذ تطل على الشارع بينما نوافذ الحجرات الأخرى تطل فقط على الفناء الداخلي ، ويتماثل تقسيم الدور الأرضي الداخلي مع الدور العلوي اذا كان للمنزل دوران ، وترتفع الجدران الفاصلة بين منزل وآخر .

غير أن الشكل للمنزل ليس عاما في التجمعات السكانية في ليبيا ، فهناك مناطق نجد أن بناء المنازل فيها يسير بشكل مغاير تماما لما عرضناه ، وتنفرد المناطق في الجبل الغربي (غريان وتوابعها) بمنازلها الجوفية المقامة داخل الأرض وهي كما يصفها عبد القادر جامي بئر واسع بعمق خمسة أمتار ، وحجراته منحوتة في

(١) انظر عن بعض المدن والقرى الليبية ـ عبد القادر جامي من طرابلس الى الصحراء الكبرى ـ ص ـ ٢٠ و ٤٠ و ١٠٤ إتوري روسي ـ ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١ ص ٢٣٩ ومجموعة من الوثائق ، في ملف موضوعات مختلفة بدار المحفوظات التاريخية ، وغاسبري ميسانا ـ المعمار الإسلامي في ليبيا ترجمة علي الصادق حسنين ـ نشر مصطفى العجيلي ـ طرابلس ١٩٧٣ ـ ص ٣٣ .

جدرانه ، وتدخل إلى حجراته من أبواب ضيقة ، وجدران هذه الحجرات غير مستوية ، وتلحظ عليها آثار الفؤوس أثناء نحتها ، والأبواب محاطة من الخارج بإطار من النقوش والزخارف غير المنتظمة ، والدخول إلى فناء البيوت من الباب الخارجي يتم عبر ممر ذي انحدار معوج مغطى يشبه النفق ، ولجوء السكان إلى بناء منازلهم على هذا الشكل جاء درءاً لبرد الشتاء الجبلي القارس وكذلك حرارة الصيف الملتهبة .

وفي غدامس ، تختلف إلى حد ما ، طراز بناء السكان لمنازلهم ، عن النمط الطراز المألوف في بقية أنحاء البلاد ، فالمنزل يتألف من دورين والمطبخ يبنى في سطح المنزل ، كما أنه لا توجد جدران مرتفعة تفصل بين بيت وآخر ، بل نجد أسطح المنازل متلاصقة لا حاجز بينها ، مما يترك المجال للنساء الغدامسيات استعمال هذه الأسطح للإنتقال عليها من منزل الى آخر اذ يحظر عليهن التجول في الشوارع والأزقة الخارجية التي هي مخصصة للذكور فقط .

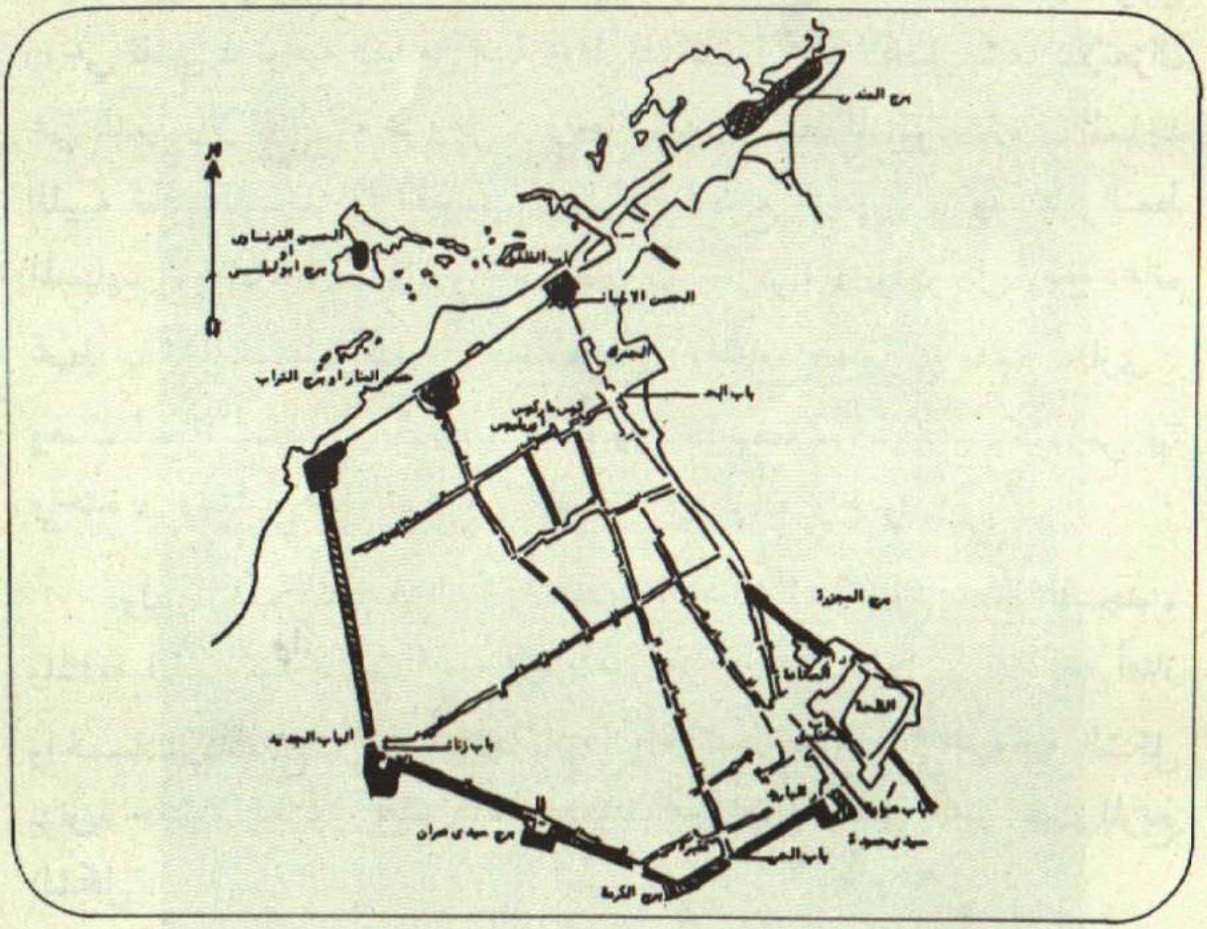
والمنزل في غات يتألف من باب خارجي ضيق ومنخفض ، يفضي إلى ممر طويل مسقوف ينتهي إلى ساحة المنزل الداخلية ، ويستفيد السكان من هذا الممر لقضاء القيلولة فيه أثناء أشهر القيظ لأنه يكون أبرد مكان في المنزل[٢] .

القلاع والربط :

تنتشر القلاع والربط الدفاعية في أنحاء كثيرة من الربوع الليبية ، غير أنها ليست بالإتقان والمتانة التي نراها في حصون الأيوبيين والمماليك والصليبيين في مصر وبلاد الشام ويمكن أن تستثنى قلعة طرابلس التي يعود تاريخ إنشائها إلى الرومان ، وقد أعيد بناؤها وتقوية تحصيناتها في العهود التي تلت عهد الإستعمار الروماني ، خاصة أيام حكم الإسبان وفرسان مالطة والعثمانيين والقرمانليين ، فقد كانت مكان إقامة الحاكم وجنوده وكبار موظفيه وقادة جيوشه ، وقد أقيمت على مكان

(٢) عن المنازل انظر جامي مصدر سابق ص ٣٩ و ١٣٨ . وميسانا مرجع سابق ص ١٢٩ .

مرتفع على شاطىء البحر ، وتمتاز بجدرانها السميكة والشاهقة الإرتفاع والتي تتخللها فتحات وكوى من أعلاها ليصوب منها الجنود المدافعون نبالهم أو نيران بنادقهم ومدافعهم على أعدائهم المهاجمين ، كما تحتوي على عدد كبير من أبراج المراقبة ، بالإضافة الى حجرات لسكن الأسر الحاكمة والجنود ، وقاعات ومخازن ومستودعات للمؤن والأسلحة والذخيرة ، وهناك أيضا عدد آخر من الحصون في طرابلس وجبل نفوّسه وبنغازي وفزان ما زالت آثارها باقية حتى الآن وإن كانت أقل أهمية من قلعة طرابلس[٣] .



مخطط يوضح أسوار طرابلس وحصونها وأبوابها كما تبدو قرب سنة ١٩١١م (من كتاب حكاية مدينة)

(٣) انظر روسي مرجع سابق ص ٣٧٥ وجامي ص ١٠٤ وكذلك دراسة عن قلعة طرابلس - سعيد علي حامد - مجلة تراث الشعب - ع ١٥ - س٥ - يناير مارس ١٩٨٥ ص ٣٨ وما بعدها .

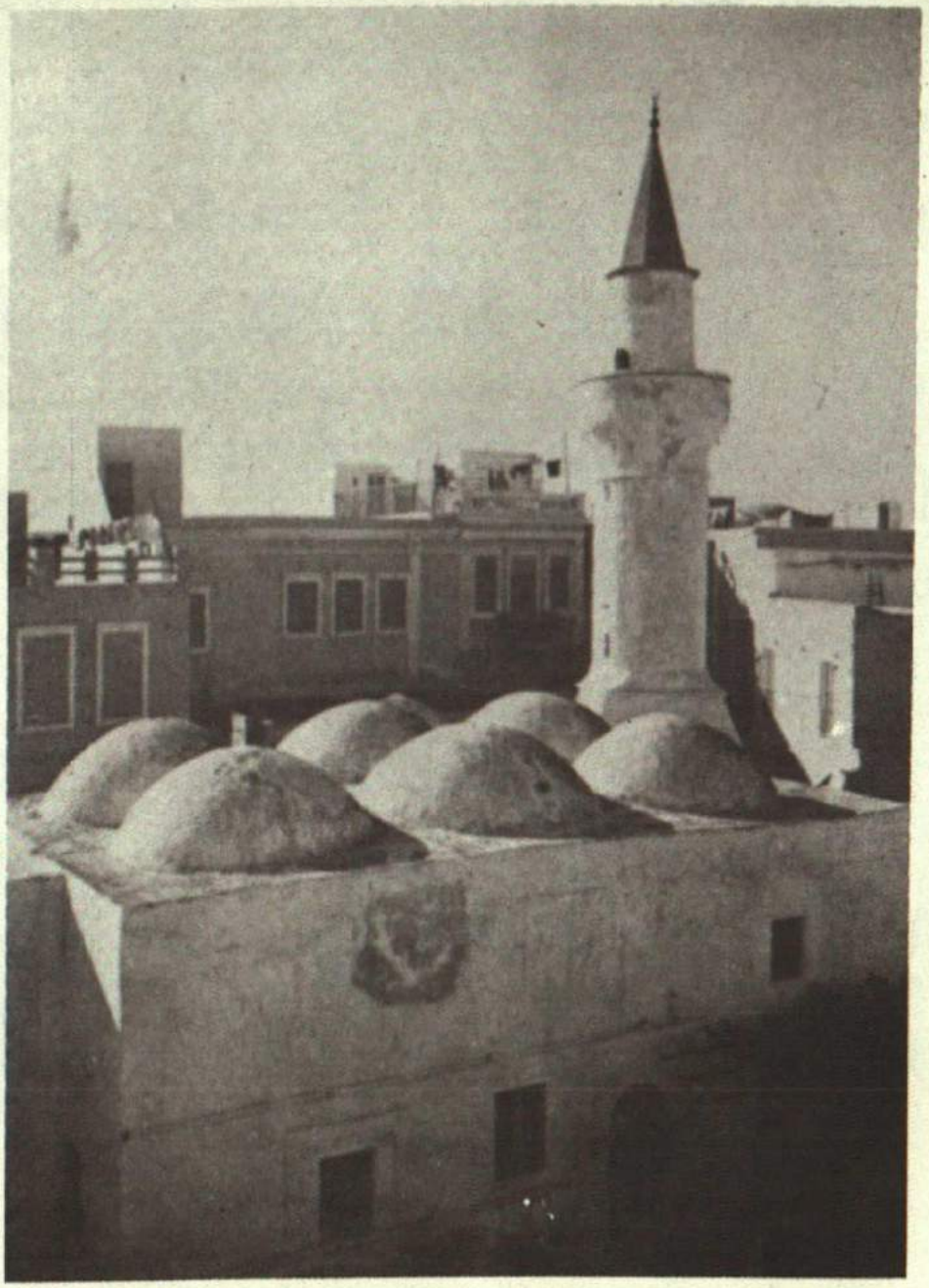
المسجد :

يلاحظ في المسجد الليبي ، البساطة والتقشف في بنائه ، ويتألف في الغالب من بناء مربع الشكل متوسط المساحة سقفه مجموعة من القسيبات في ارتفاع متوسط ، يميل إلى الإنخفاض وتستند القبيبة إلى أربعة أعمدة تتصل ببعضها بأقواس متساوية . ويمكن أن نرد لجوءالليبي إلى الإكثار من القبيبات إلى أمرين : الأول مادي ، وهو فقر البلاد من الأخشاب المتينة لصنعها دعائم وعوارض ، وثانيا روحي نفسي لما توحيه القبة من هيبة ووقار للمكان ، تجعل المصلي يشعر بالإنعزال عن الدنيا والإنقطاع لله عز وجل ، وبجانب هذا النمط المنتشر بكثرة في المساجد الليبية نجد المسجد ذا القبوات المستطيلة كجامع تاجوراء ، وكذلك النمط المستلهم من المسجد العثماني ذي قبة واحدة كبيرة مركزية ، ترتكز على أربعة دعائم تحيط بها ثماني قبيبات صغيرة ، كجامع عثمان والجامع العتيق في مدينة بنغازي . وهناك أيضا المسجد ذو الحجرة الواحدة ويكون سقفه مسطحا أو يتكون من قبة واحدة ، وينتشر هذا النوع من المساجد في فزان والجفرة .

وليس لهذه المساجد الصغيرة مئذنة فالأذان يؤدى على سطح المسجد ، والمئذنة الليبية تتألف في الغالب من بدن اسطواني يتراوح ما بين الخمسة أمتار والخمسة والثلاثين متراً،في أعلاها شرفة واحدة ، تعلوها قبة مخروطية الشكل بزاوية حادة ، كما تعلو بعض المساجد مآذن من النوع المغربي ذات البدن المربع الشكل . .

أما المحراب فيكاد يسود النوع الذي يتكوّن من جوف نصف دائري على جانبيه عمودان صغيران ويكلّلهما عقد نصف دائري أو عقد مدبب أو بشكل حدوة فرس ، ويعلو المحراب عادة قبة ربع كروية والمنبر الذي يقع على يمين المحراب ، غالبا ما ينتهي أعلاه بقبيبة وله سلم قصير شديد الإنحدار .

وقد أضيفت الى بعض المساجد السدة وهي مكان مرتفع في الجهة المقابلة للمحراب والمنبر، يجلس فيها المؤذن وقراء القرآن الكريم[٤].



المنظر الخارجي لمسجد محمود بطرابلس وترى القباب التي تغطي سقفه والمأذنة ذات الطراز الليبي

(٤) حول المساجد انظر: ميسانا ص: ٩١، ٩٦، ٢١٨ وكذلك موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا - ج ١ - طرابلس مصلحة آثار ١٩٨٠.

○ المدرسة :

يعزى لأبي زكريا الحفصي أنه كلّف قاضيه الليبي أبا محمد محمد بن أبي الدنيا ببناء أول مدرسة في طرابلس وذلك عام٦٤٤ هـ ،١٢٥٧ م . وفي حقب لاحقة بعد ذلك التاريخ أسست مجموعة من المدارس التي كانت تعتبر مرحلة أرقى من الكُتّاب والزاوية ، وتدرس فيها العلوم الدينية واللغوية والحساب والتاريخ . وتركيب المدرسة من الناحية المعمارية يماثل تركيب الزاوية وهناك بعض المباني شُيّدت أصلا زوايا ثم حوّلت إلى مدارس تضم حجرات لتلقّي الدروس وحجرات لنوم الطلبة ومسجد[٥] .

○ الزاوية :

لعبت الزاوية في ليبيا وفي الشمال الإفريقي دورا مهما في نشر التعليم وتعاليم الدين الإسلامي بل يمكن اعتبارها المؤسسة الرئيسية التي حفظت دين ولغة الليبيين ، في خضم الأقوام الغربية التي حلّت في أرضهم وعملت على فرض ثقافتها ولغتها وديانتها على الشعب الليبي ، وتتألف الزاوية من بناء يحتوي على حجرة للدرس ولقراءة الأذكار والأوراد ، وكذلك حجرات أو خلوات لإيواء التلاميذ ، الذين يفدون من المناطق النائية مجانا دون مقابل مع حجرة للصلاة ، تضم منبراً ومحراباً وحجرات لحفظ المؤونة والاثاث واستضافة الزوّار وأبناء السبيل ، وكانت جميع هذه المرافق تقع حول فناء مركزي يشبه صحن المسجد ، وغالبا ما يطوق البناء سور متوسط الإرتفاع[٦] .

○ الفندق :

تأسيس الفنادق عموما مأخوذ عن الفرس ، فلم يعرف العرب نظام الفنادق ، وفي ليبيا يعتبر بناء الفندق أمرا مستحدثا ، فقد كان الغريب الذي يصل

(٥) ميسانا ص ١١٣ .

(٦) المرجع السابق ص ١٠٦



بناء فندق الخوجة بطرابلس ، ويرى السلم الحجري المؤدي الى الطابق الثاني ومداخل الغرف

بلداً أو قرية ما ، يستضاف عند واحد من أهل ذاك البلد ، أو يأوي في خلوات المساجد والربط ، ولكن تطور الحركة التجارية وبالتالي ازدياد حركة الناس وتنقلهم ، أوجب تخصيص أماكن يؤمّها الغرباء للسكن والراحة مقابل أجر مالي ،

وهذه التي عرفت بالنزل أو الفندق ، وعرفت هذه الفنادق أيام المماليك بالخانات في المشرق وهي لفظة فارسية ، وقد كثر بناء الفنادق في ليبيا ، وعلى الأخص في مدينة طرابلس ، أيام العثمانيين .

ويتألف الفندق بصفة عامة من فناء داخلي متسع محاط بحجرات متعددة ومرافق عامة في دورين ، ويتصل الدور الأول بالدور الثاني بسلم حجري ، ويُشغل حجرات الدور الأول كمخازن ومستودعات للبضائع والسلع التي يجلبها التجار معهم وكذلك إسطبلات لحيوانات ركوب المسافرين ، أما حجرات الدور العلوي فتخصص لمبيت زبائن الفندق ، كما يستفاد من فناء الفندق لعرض البضائع وتسويقها لذلك فان الفنادق احتلت مكان الوكالات التجارية ، فيتم فيها عقد صفقات بيع وشراء ، وعمليات تبادل بين السلع الخارجية القادمة مع النزلاء والسلع المحلّية ، وفنادق ليبيا تكاد تكون متشابهة في طريقة البناء واختلافها انما يكون في الحجم والمساحة ، وتشرف أبوابها ونوافذ الحجرات على الفناء الداخلي وربما وجدت بعض الكوى أو النوافذ المطلة على الشوارع الخلفية للفندق ، وأمام الحجرات السفلية والعلوية رواق قائم على دعائم متصلة ببعضها بأقواس نصف دائرية ، والباب الخارجي مؤلف من مصراعين خشبيين كبيرين ، وفي بعض الفنادق نجد أن أحد المصراعين يحتوي على باب صغير منخفض يسمح بدخول أو خروج النزلاء ، ولا يفتح الباب الكبير الا حين إخراج أو إدخال البضائع ويغلق الباب الكبير والصغير بعد العشاء من الداخل بتروس حديدية ضخمة ، وأهم فنادق طرابلس فندق الخوجة وفندق ابن زكري ، والهنشيوي ، والزهر وميزران ، وحسان[٦] .

○ الحمام :

لم توجد الحمامات الشعبية العامة ، كما هو الحال في الفنادق ، الا في المدن الليبية الكبيرة ، وبناء الحمام وتقسيماته مستمدين من الطرز المملوكية والشامية

(٦) حول الفنادق انظر ميسانا ص ١١٦ وما بعدها وسعيد علي حامد فنادق مدينة طرابلس القديمة مجلة تراث الشعب ص ٣ ، ع ١١ ـ اكتوبر نوفمبر ديسمبر ، ١٩٨٣ ص ٥٨ وما بعدها .



مدخل فندق الزهر بطرابلس ببابه الصغير والكبير

والعثمانية ، ويتكون الحمام من فناء داخلي مسقوف ذي حرارة طبيعية ، يؤدي إلى فناء آخر دافىء ثم الى فناء ثالث ساخن ، حيث تتوزع منه مقاصير أو حجرات حامية في كل منها صنابير تحمل ماء ساخنا وأخرى تحمل ماء باردا ، يأتيها من خزانين للمياه كبيرين مقامين في جانب البناء في مستوى مرتفع عنه ، ويمتد موقد كبير تحت أحدهما ، يوقد بالاخشاب وبنوات التمور والزيتون وروث الحيوانات ، وسقف الحمام مؤلف من قبة أو أكثر فيها فتحات صغيرة مغطاة بنوع من الزجاج الملون يسمح بدخول النور الخارجي إلى الأفنية ، ويعتبر الحمام المجاور لجامع درغوت من أحسن الحمامات الموجودة في طرابلس ويعود انشاؤه الى عام ١٠١٣هـ / ١٦٠٤ م [٧] .

الزخرفة :

أعطى الليبيون أهمية خاصة لزخرفة مساجدهم وقصورهم ومنازلهم ، وقد انحصرت الزخارف في تزيينات ، نباتية وهندسية وخطية مبتعدة عن تصوير الأشكال الحيوانية والآدمية ، وفقاً للمنظور الإسلامي لهذا النوع من الفن .

كما زين الليبيون مبانيهم بالأقواس والقباب والأعمدة والدعائم ، وبالنسبة لشكل الأقواس فان النوع الشائع في المعمار الليبي هو الأقواس والعقود النصف دائرية أو المدببة أو على شكل حدوة فرس وتصنع من تراكيب وحدات من الطوب الآجري أو من الحجارة وبعض الأقواس مدعمة من الأسفل بقوس آخر كما هو الوضع في جامع أحمد الباشا .

وأما القباب فهي في أغلبها على شكل نصف دائرة ومنخفضة ، وهناك قباب مستطيلة واسطوانية كالموجودة في أبنية الجبل الغربي .

وأما الأعمدة والدعائم ، فتتميز في معظم المباني الليبية بقصرها ، وتبنى من الحجارة أو من الطوب الجيري المربع وأكثرها مربع الشكل قد نجد بعض الأعمدة

(٧) ميسانا ص ١٤٣ .

الرخامية أو الحجرية الصلبة ، ومن المحتمل أن هذا النوع نقل من خرائب المدن الرومانية القديم ، واستعمل في المساجد والقصور . وتنتهي الأعمدة بتيجان ذات أشكال مختلفة مستمدة في تصميمها من المدرسة المغربية والعثمانية وكذلك الإغريقية .

كما اهتم الليبيون بتزيين وزخرفة أبواب ونوافذ المساجد والمنازل ، حيث تمتلىء صفحتي مصارعها الخشبية بزخارف هندسية وزهرية متنوعة بعضها على غاية من الإتقان والدقة والجمال (٨) .

مواد البناء :

المواد التي استعملها الليبي في بناء مسكنه أو مسجده تتألف من أحجار جيرية رخوة ومن مزيج من الجير والرمال ، تصب بعد خلطها بالماء ، في قوالب خشبية مضغوطة جيداً ، أو يقتصر على استعمال الوحل الطيني الرملي كما هو الحال في الجنوب الليبي خاصة في المناطق التي يندر أو ينعدم فيها سقوط الأمطار ، وكانت بعض الأسر الحاكمة والمتنفذة تستورد أحجاراً صلبة وأحجاراً رخامية ومرمرية من خارج البلاد لتبني بها قصورها أو قلاعها ، أو المساجد والمدارس الكبيرة التي تنشئها .

وكانت النخلة المصدر الرئيسي للأخشاب ، فقد استفاد الليبيون من جذعها ومن سعفها وأليافها في عمليات البناء .

(٨) حول الزخارف انظر ميسانا ص ١٣٤ .

ب - الموسيقى والغناء :

اشتهر الشعب الليبي بأغانيه الشعبية الخفيفة العذبة ، العفوية الإبداع ، خاصة تلك الأغاني والأنغام التي عرفت باسم (الفزاني) نسبة الى فزان أو (المرزقاوي) نسبة الى مدينة مرزق عاصمة فزان في العهد العثماني ، وكذلك بأغاني العلم والطبّيلة وأغاني المناسبات كالأعراس والحصاد وغيرها . وبالنسبة للفن المرزقاوي المشهور ، فان ازدهاره وتطوره كان في المدن المحطات ، التي كانت تقع على طريق القوافل التجارية الذاهبة الى أفريقيا أو العائدة منها ، بل إن إزدهار هذه المدن جاء من وقوعها على خط سير القوافل ، حيث هُيّئت لاستقبال رجال القافلة المحملين بالذهب ونفائس البضائع ، وتأمين جميع متطلبات إقامتهم من مبيت ومأكل ومشرب ، مع وسائل الترفيه عنهم لينسوا فيها عناء السفر ومكابدتهم مناخ الصحراء الجاف وأخطار الطريق ، وقد شبه الرحالة الأجانب مدينة مرزق بباريس بصخبها وضجيجها واستقطابها لرجال المال والتجارة والفن فسموها باريس الصحراء .

وقد تسربت ألحان الصحراء وواحات فزان الى الساحل الشمالي ، فامتزجت بألحانه ، وقد اغتنت الأغنية الليبية بهذا التمازج ، فتعددت إيقاعاتها وتنوعت نغماتها . و أصول الموسيقى الشعبية الليبية ترجع الى جذور عربية قديمة امتزجت بمؤثرات إفريقية صميمة ، وقد تم هذا المزج في منطقة مرزق وما حولها ، عبر العديد من القرون الماضية ، خاصة أثناء تجارة القوافل التي ربطت السواحل الليبية بأواسط أفريقيا لذلك نجد ان العديد من المقامات العربية قد استعملت في اللحن الليبي الشعبي الى جانب السلم الخماسي ذي النشأة القديمة الذي عرف في موسيقى الشعوب الأفريقية ، ونظراً لاستعمال المزمار (الزمّارة أو المقرونة باللهجة الليبية) في مصاحبة العديد من الأغاني الشعبية ، فان المقامات العربية الكاملة لم تستعمل في هذه الأغاني ، لعجز هذه الآلة البدائية عن

عزف درجات السلم السباعي ذي النغمات السبع المتتالية ، وذلك لاحتواء المزمار على أربعة أو خمسة ثقوب فقط ، ولهذا نستطيع القول أن أجناس الموسيقى العربية مثل البياتي والراست والسيكات ذات الثلاثة أبعاد هي التي استعملت في الأنغام الليبية القديمة ، ولو استعرضنا مثلا بعض أغاني الأعراس في مرزق ، نجد أن العديد منها لا يتعدى مسافة الخامسة ، أي أن أصواتها على خمس فقط ، وهو ما يتوافق مع إمكانية الأصوات المستخرجة من آلة مزمار ، يضاف الى ذلك أن المسافات المحصورة في هذه الأجناس والتي تحتوي على أرباع الصوت ليست دقيقة جداً ، ويرجع السبب الى الطريقة القديمة التقليدية ، والتي لا زالت تصنع بها آلة المزمار ، حيث أن صانعها يقوم بفتح الثقوب حسب المسافات والأبعاد التي يستريح معها هو نفسه ، في استعمال أصابعه في العزف عليها.[٨]

وبالنسبة لإيقاعات النغم الشعبي الليبي ، فهو أيضا مزيج من إيقاعات عربية وأفريقية ، وأننا نجد في بعض موسيقى الجنوب الليبي ، خاصة في أغاني المناسبات الدينية وحفلات الزفاف وأغاني العمل ، مجموعة من الإيقاعات وصلت درجة من التركيب والتنوع يصعب استعمالها أو محاكاتها في موسيقى الشمال الليبي ، ومعروف أن العرب غنوا على إيقاعات عددها ثمانية وهي : الثقيل الأول ، الخفيف الأول ، الثقيل الثاني ، الخفيف الثاني ، الرمل ، خفيف الرمل ، الهزج ، خفيف الهزج[٩] .

وقد نجح الليبيون في مزج هذه الإيقاعات العربية مع الإيقاعات التي أخذوها من الوسط الأفريقي والترك وغيرهم ، يضاف إلى ذلك استحداثهم إيقاعات خاصة ، وقد يصل عدد الإيقاعات الليبية الى العشرات .

أما الآلات التي كانت لدى الليبيين في العهد العثماني ، فهي في معظمها متوارثة

٨)هذه المعلومات مستمدة من عبد الله السباعي ـ أستاذ الموسيقى في كلية التربية بجامعة الفاتح في مقابلة خاصة معه .

(٩) عبد الحميد مشعل ، (منهج دراسة موسيقى الغناء العربي)، ج ٢ طرابلس ، دار مكتبة الفكر ، ١٩٧٣ ص ٥٩ .

منذ القديم ، وأهمها : المقرونة أو الزمارة والغيطة والزكرة ، وهي جميعها آلات نفخ خشبية ترجع في نشأتها وظهورها الى آلاف السنين وقد استعملت في العديد من البقاع والأقاليم ، ولازالت حتى الآن تصنع بنفس الطريقة القديمة من مواد أولية متوفرة في بيئة الفنان الليبي ، والى جانب هذه الآلات فقد استعمل الليبيون آلات : الدبدبة ، والطبل والدربوكة والبندير أو الدف، والدنقة والقانقا ، وهي آلات الإيقاع الطبلية التي تصنع من جلود الحيوانات كما استعمل الليبيون خاصة في الجنوب ، على شكل واسع آلة (الربابة) وهي الأصل الأول لآلة الكمان الحديثة ، وهي آلة وترية قوسية (تعزف بقوس) وتتكون في الغالب من وتر واحد يصنع من أمعاء الحيوان أو من الألياف النباتية ، كما نجد آلة القمري وان كان استعمالها في الفترات الأخيرة قد قل .

وبجانب هذه الآلات القديمة فقد استعمل الفنانون الليبيون ، خاصة في مدن الساحل وكذلك في الجنوب ، الآلات الموسيقية العربية ، كالعود والقانون والكمان ، وفي العهد العثماني المتأخر دخلت البلاد آلات النفخ الحديثة مثل الفلوت والكلارينيت والنحاسية مثل : الكورنو والترميون والباص ، والترمبيت وذلك بدخول الموسيقى العسكرية العثمانية الى ليبيا[١٠]. وثراء اللحن الليبي وتنوعه قد جاء من اهتمام الفنان الوطني في الإبداع والإبتكار ، ومن اطلاعه المتواصل على ألحان وأنغام غيره من فنانين عرب وأفارقة وأتراك. . . .

○ ويمكن أن نحدد المصادر التي استقى الفنان العربي الليبي ألحانه بما يلي :

١ ـ **محلي صرف** : اذ من المعروف أن الإنسان هو موسيقي بالفطرة وكان النغم حتى عند الإنسان البدائي يلعب دورا مهما في حياته ، فكان يترنم باللحن أثناء عباداته الوثنية وفي عمله وسفره ، والعرب عموما عُرفوا منذ القديم بشغفهم بالموسيقى فكان النغم واللحن في فطرتهم ، فكانوا يترنمون بالشعر الذي يعتبر أول أنواع الغناء الجاهلي ، ولم ينتحل فيه العرب يومئذ علما ولا عرفوا له صناعة ،

(١٠) هذه المعلومات مستقاة من عبد الله السباعي .

فكان يغلب على طبيعتهم التغني بالرجز وهو بحر من بحور الشعر العربي وفواصله وتوقيعه يشابه مشي الجمال في الصحراء[١١] كما عرف العرب حدو الإبل وهو الغناء للإبل أثناء سوقها حتى تنشط وتغذ في سيرها .

٢ ـ **تأثير الموسيقى العربية المشرقية المتطورة** : خصوصا موسيقى العهد العباسي وما تلاه ، ببروز أساطين الفن في ذلك العهد أمثال ابراهيم الموصلي وزرياب ، ومعروف أن هذا الأخير مرَّ بطرابلس في عهد الأغالبة ومكث فيها مدة قبل متابعة سفره إلى الأندلس ، وقد عمل على تعليم الفنانين الطرابلسيين الأغاني والألحان العباسية العراقية ، وفي العصر الخرزومي (٣٦١ ـ ٥٥٥ هـ) حلَّت في ليبيا قبائل بني هلال وبني سُليم ، التي نشرت فيها أغانيها البدوية كالملزمة والقسيم وغيرهما .

وكذلك حل بطرابلس أمية بن الصلت الذي كان فيلسوفا وموسيقيا فنقل إليها التواشيح والأزجال الأندلسية[١٢] ونلمس هذا التأثير الموسيقي المشرقي في الألحان التي ألفها الليبيون كالأدوار القديمة والمقامات والأغاني، حيث انتهج فيها الفنان الليبي ، في تلحينها وأدائها المقامات والإيقاعات المشرقية .

٣ ـ **التأثير الأندلسي** : وجاء مع نزوح أعداد من الفنانين الأندلسيين من بلادهم ، بعد سقوطها بيد الاسبان النصارى ، خاصة اثر سقوط غرناطة بيدهم عام ١٤٩٢م ،وقد استوطن عدد من هؤلاء الفنانين في طرابلس وغيرها من المناطق الليبية ، فنشروا ألحانهم وموسيقاهم فيها ، ولعل أهم ما نلمسه من أثر أندلسي في الغناء والموسيقى الليبية هو المالوف ، أو المألوف ، وهو الاسم الذي أطلقه الليبيون وكذلك التونسيون على اللحن المستمد أصوله وقواعده من التراث العربي الأندلسي ، بينما يطلق الجزائريون اسم (اللحن الغرناطي) والمغاربة (الموسيقى

(١١) مشعل : مرجع سابق ص ١٤ .

(١٢) بشير محمد عريبي (الفن والمسرح في ليبيا) ـ تونس ـ الدار العربية للكتاب ١٩٨١ ص ٣٨ .

الأندلسية القديمة) على هذه الألحان الوافدة من الاندلس .

والمالوف هو عبارة عن مجموعة من الموشحات وأبيات من الشعر العربي وحدت بينها دائرة النغم فأصبحت وحدة متكاملة في مضمونها الفني ، وكل وحدة تسمى نوبة ، وتختلف نوبة المألوف الليبية عن أختها التونسية أو الجزائرية والمغربية ، من حيث الإيقاعات والتراكيب فايقاعات نوبة المالوف في ليبيا هي مصدر أول وثاني برول وأول وثاني خفيف وختم ، وهذا الإيقاع هو الإيقاع المصمودي المشرقي المعروف ، وبداية هذا الإيقاع من الزمن الثالث إذا كان المصمودي من ٤ أجزاء زمنية ـ ومن الزمن الخامس إذا كان المصمودي من ٨ أجزاء ، وقد اتخذ المالوف الليبي على مرور الزمن طابعا محليا خاصا ، مميزا عن أصله الأندلسي ، وكذلك عن نظرائه في المغرب العربي ، وانتشر بايقاعاته وأوزانه أيضا في ألحان الإبتهالات التي تقدمها الزوايا الصوفية وفي الموشحات الدينية كما يغنى في مواكب الأعراس الليبية وفي الجنائز[١٣].

٤ ـ **التأثير التركي** : اهتم الأتراك العثمانيون بالموسيقى ـ وعملوا على تطويرها ـ خصوصا منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا حين أسسوا معهداً رسمياً في استانبول كان اسمه (دار الألحان) استقدموا إليه أساتذة من أوروبا وخاصة من النمسا وقد خرّج هذا المعهد العشرات من الموسيقيين الأتراك الذين عملوا على تطوير الموسيقى التركية[١٤].

وتبعا لذلك فقد وصل التأثير الموسيقي التركي إلى ليبيا عن طريق عدة مسارب ، أهمها الموسيقى العسكرية ، فحين أسس العثمانيون المدرسة التركية العثمانية (الرشدية العسكرية) في طرابلس في أواخر القرن التاسع عشر ، أدرجوا في منهاج الدراسة مادة الموسيقى العسكرية ، وشكلت في المدرسة فرقة من

(١٣) حسن عريبي (المالوف والموشحات) بلا تاريخ أو مكان الطبع ص ٧ .

(١٤) ممدوح الجابري ـ مجلة العمران ـ دمشق ـ ع ٢٠ و٢١ و٢٢ س : ٢ بلا تاريخ (الموسيقى في حلب).

طلبتها ، وكان يقوم بتدريس علم الموسيقى ويدرب الطلاب على العزف مجموعة من الضباط الأتراك المتخصصين في علوم الموسيقى ، العسكرية منها على وجه الخصوص ، التي كانت تعرف باسم مهتار باشا ، وكان العازفون مع قائدهم يرتدون لباساً خاصاً مميزاً ، وآلاتهم هي آلات نفخية ونحاسية ، كما كان الطلبة يعزفون أيضاً المقطوعات غير العسكرية ، العذبة مثل البشارف والتواشيخ وغيرها[١٥] .

كما أن التأثير التركي دخل حتى في تركيب اللفظ الشعري للأغنية أو الموشح أو المالوف ـ مثل كلمة أمان أو جانم أو أمان ياللي وغير ذلك من الألفاظ التركية التي مازالت تتردد كثيرا حتى هذا اليوم في معظم أغانينا التراثية الكبيرة .

(١٥) بشير عريبي (الفن والمسرح في ليبيا) مرجع سابق ص ٣٩ و ٤٠ .

الأغنية الليبية وأنواعها :

استخدم الشعب الليبي ـ كغيره من الشعوب ، الأغنية وهي التي تتألف من كلمات شاعرية ملحنة ، في التعبير عما يعتمل في نفسه وأعماقه من مشاعر وأحاسيس ، فكانت وسيلته للتعبير عن فرحه وحزنه وعن عشقه وهيامه وعن آماله وآلامه وطموحاته وأحلامه .

لقد عاشت الأغنية الليبية ملاصقة للإنسان الليبي في حله وفي ترحاله وفي أيام سعده وأيام بؤسه وشقائه كانت ترافقه منذ أن ترى عيناه نور الحياة وحتى يوارى جثمانه في التراب . فحين يولد تطرق أذنيه أغاني الفرح بقدومه وأغاني أمه وهي تلاعبه وتداعبه فرحة به جذلى ، وحين ينتصب عوده قليلاً يسمع أغاني ختانه وختمته للقرآن الكريم واجتيازه لمراحل التعليم من الكُتّاب ، كما يردد أغاني اللعب مع أقرانه الصغار ، وحين يدخل مرحلة الشباب والرجولة يترنم بأغاني الهوى والحب ثم يعيش في أغاني زواجه وبعدها حين يصبح أباً وأماً .

كما ترافقه الأغنية في الحقل فيغنّي أيام الحراثة وأيام الحصاد وأيام الدرس ثم وقت جني الحبوب وغزل الصوف وحياكة الملابس والخيام والبسط ، كما يغني لجماله وهي ناقلة غلّاته إلى الأسواق ، وتعيش الأغنية معه ايضاً في غربته وسياحته في أرض الله الواسعة ، وفي انتظار أوبته ورجوعه إلى أهله وذويه ومحبيه ، وكذلك أثناء تعبده وتضرعاته في المساجد والزوايا ، وحين يودع الحياة ترافق جثمانه أغاني الوداع والحزن والفراق .

لكل ذلك فقد حفلت الأغنية الليبية بالعديد من الأنماط والأنواع والأغراض ، ولعل أغاني الحب والهوى تقف على رأس هذه الأنواع والأغراض ، فأغاني الحب طريق العاشق لبث لواعج حبه وتعشقه لمحبوبه ، أو شكواه منه لصدوده عنه وتجافيه ، أو لغدره وعدم الوفاء للحب المقدس الطاهر ، وانسياق ذلك المحبوب الظالم القاسي القلب وراء مجد أو مال مضحياً بعواطف القلب الخالدة النبيلة التي تسمو على عرض الدنيا ومتاعها الفانية .

ونجد أن الكثير من الأغنيات تدور حول الحب ومشاكله ، وغالباً ما يكون مصدر هذه الأغنية أبيات شعرية زجلية ، قالها شاعر عاشق تلقفها فنان ملحن كساها نغماً مميزاً يتلاءم وكلماتها والمناسبة والحالة التي نظمت فيها ، وهذه هي صفة الاغاني الشعبية المتنوعة اللحن والأداء ، سواء في جنوب البلاد الصحراوية أو في مناطقها الساحلية الشمالية .

غير أن هناك نمطاً من الأغاني اكتست لحناً واحداً خاصاً ، شاع واتخذه الشعراء والزجالون قالباً يودعون على إيقاعه ونغمه ووزنه ما تجيش به نفوسهم من نفثات شاعرية ، ومن هذه الألحان الثابتة والتي ما زالت حية حتى هذا اليوم .

○ **أغاني العلم** : أو كما يسمى أيضاً صوب خليل .

وهذه الأغنية تتألف من بيت واحد فقط يودعه الشاعر أو المغني فكرة أو غرضاً عاطفياً ، أو أمنية أو نقداً أو تشهيراً وعلى الأغلب تصور حالة وجدانية من الحب والعشق .

ويؤدى هذا البيت ملحناً في شكل غنائي واحد متعارف عليه ومتوارث من أجيال قصية ، ويبدأ المغني في ترديد الفقرة الأخيرة من بيت الشعر عدة مرات ثم يردد مرات أيضاً الفقرة الأولى ثم يعيد ترديد الفقرة الأخيرة مرات وفي المرة الأخيرة يضيف كلمة أو عبارة من البيت وهي التي تسمى الرباط أو الوصلة أي التي تربط الفقرة الأولى بالفقرة الثانية ويتضح بها المعنى أو القصد الذي رمى إليه المغني الشاعر ، وعادة لا يردد الشاعر هذه الوصلة إلا مرة واحدة فقط ، ونادراً ما يقولها مرتين ، والغرض من إخفاء هذه الكلمة الوصلة ، وارجاء ذكرها حتى نهاية الأغنية جعل السامع إلى الأغنية في حالة انشداد وترقب ، فيتابع كلمات الشاعر باهتمام ليصل إلى معرفة مضمون ما أراده الشاعر من أغنيته[١٦] .

١٦) للمزيد من التفاصيل عن أغاني العلم وعن نماذج منها انظر : عياد موسى عوامي (أغاني العلم) طرابلس ـ الكتاب والتوزيع والاعلان ـ سلسلة كتاب الشعب رقم (١) لعام ١٩٧٨ ـ ط٢ (١٩٨١) وكذلك : عبد السلام قادربوه (أغنيات من بلادي) طرابلس ـ الكتاب والتوزيع والاعلان ط ٣ (١٩٨٢) ص ١١٥ وما بعدها .

الشتاوة: وهي أيضاً بيت واحد من الشعر يغنى في حفلات الزفاف والأفراح ويؤدى من قبل مجموعة من الشبان يرافقه تصفيق اليدين بشدة وبشكل إيقاعي موزون ومتماشي مع اللحن الذي يؤدى فيه هذا البيت ، ويقسم المؤدون إلى قسمين ، القسم الأول يبدأ بترديد عجز البيت والقسم الآخر صدره وأثناء أداء الشباب للشتاوة تتقدم إحدى الفتيات ، وتكون إحدى قريبات المحتفى به ، (أخته مثلاً) من حلقة الغناء وهي محجبة الوجه تماماً وتبدأ بالرقص بين مجموعتي الشباب المغنين وبيدها عصا ، ويزداد حماس الشباب ، ويحاول كل فريق التغلب على الفريق الآخر بشدة التصفيق وجهارة الصوت ، وغالباً ما يكون بيت الشتاوة المغنى متلائماً مع بيت العلم الذي يبدأ الحفل عادة[١٧] .

المجرودة : وهي قصيدة زجلية تقدم بلحن خاص ، يرافقه تصفيق هادىء خافت وموزون بشكل يتماشى مع ايقاع الاغنية ، ويؤدي هذه الأغنية شاعر ، أما الحاضرون فيرددون الجزء الأخير من كل مقطع ، وقد تعاد لازمة الاغنية مرتين ، والمجرودة هي أشبه بقصة يرويها الشاعر الزجال يقص فيها الأحداث التي مرت به في حياته العاطفية أو العملية ، ويربط قصته الخاصة بموقف أو حادث كبير معلوم من قبل الجميع ، أو بقصة شائعة ، ويربط هذا الشاعر قصته بذلك الحدث في شكل فني جميل متعمداً الوصول بقصته الخاصة إلى نهاية تطابق ذلك الحادث الكبير أو القصة الشائعة ، وتتألف المجرودة من أبيات عديدة قد تصل إلى أكثر من خمسين بيتاً[١٨] . كما يندرج تحت نوع الألحان الموحدة مجموعة كبيرة من الأغاني التي لها لحنها المميز وأداؤها الخاص مثل الطبيلة وطق طبق ، وضم القشة ، والشعر العكنسي وغيرها .

وقد امتازت كل منطقة في ليبيا بنوع خاص من هذه الأغاني فمثلاً أغاني العلم والشتاوة نجدها منتشرة في الجهات الشرقية خاصة في الجبل الأخضر ، بينما الطبيلة في طرابلس والجبل الغربي وهكذا .

١٧) أغنيات من بلادي مرجع سابق ص١٥٥ وما بعدها .

١٨) المرجع السابق ص١٦٧ وما بعدها .

○ أغنيات المناسبات :

وبجانب أغاني الحب هناك أغان خاصة بكل مناسبة من مناسبات حياة الليبيين ، مثل أغاني الزفاف والختان والوشم والحصاد والدراس والطحن ومداعبة الأطفال وتنويمهم وغير ذلك[١٩] .

○ السلاميات والأغاني الدينية :

عرف هذا النوع من الغناء والإنشاد ، في الزوايا والفرق الدينية ويعرف باسم السلاميات (بضم السين) وهي تتألف من أشعار في مدح الرسول الكريم والتضرع والإبتهال إلى الخالق عز وجل ، والجدير بالملاحظة أن السلامية تطلق على الطريقة الصوفية التي أسسها عبد السلام الأسمر وربما اكتسب هذا النوع من الإنشاد اسم السلامية نسبة لهذه الطريقة ، إذ أن لأتباع الطريقة السلامية باع طويل في تأليف وانشاد هذه الابتهالات والأناشيد الدينية التي يصاحبها الضرب على الدفوف . كما يطلق اسم الرقائق على الأشعار التي تتغنى بالرسول الكريم والتي تُبصّر المؤمن وتعظه ، والرقائق تغنى من قبل فرد ذي صوت حسن شجي وبتالف صوت المؤدي مع كلمات الشعر المنتقاة يصبح لهذا الإنشاد وقع مؤثر في نفوس سامعيه فتدمع العيون وترق القلوب لذا دعيت بالرقائق ، وبتعدد الطرق الصوفية والدينية في ليبيا تعددت الموشحات والسلاميات ، فلكل طريقة مجموعة من السلاميات تنشد بألحان شجية عذبة اشتهرت بها ، ومن أهم الزوايا التي مارست هذا النوع من الغناء والفن ، الزوايا القادرية والعيساوية والسلامية .

١٩) انظر المزيد من المعلومات عن هذه الأغاني مع نماذج عنها : عمر المزوغي (عروس الريف) طرابلس المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ـ سلسلة كتاب الشعب ـ العدد رقم ٢ لعام ١٩٨٣ وصلاح الدين محمد جبريل (تجريد حبيب) بنغازي ـ مكتبة قورينا للنشر والتوزيع ـ ١٩٧٤ . اضافة الى أغنيات من بلادي وأغاني علم مراجع سابقة .

الفنانون في العهد التركي :

لم تتعرض ما بأيدينا من وثائق لأسماء الفنانين الليبيين القدامى خاصة في العهد العثماني الأول والعهد القرمانلي غير إشارات عابرة وردت في ثنايا بعض الكتب والمصادر عن احتفال بعرس أو ختان بجيبه مجموعة من الفنانين والفنانات دون ذكر اسم معين ، ومعلوم ان التراث الموسيقي الليبي نقل من جيل الى جيل مع اغفال أسماء مؤلفيه ومبدعيه ، غير أن جهوداً مشكورة قام بها عدد من الباحثين فتقصوا من الفنانين الذين عاشوا فترة من حياتهم في العهد العثماني عن أسماء الذين تعلموا على أيديهم فن الغناء والموسيقى ، يضاف إلى ذلك ما نشر عن هؤلاء في فترة ازدهار الصحافة الليبية في السنوات الثلاث الأخيرة من حكم الأتراك وفيما يلي نبذة عن أهم الأسماء التي عرفت من الفنانين والموسيقيين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفق ما وردت في كتاب (الفن والمسرح في ليبيا) الذي بذل مؤلفه جهداً في تقصي أخبارهم من تلامذتهم ومعظمهم عاشوا في طرابلس :

- محمد عبيّة : ولد عام ١٨٥٦ م .
- علي البوني : ولادته كانت عام ١٨٦٠ .
- الحاج حميدة البرهودي ولد عام ١٨٧٥ .
- الاخوان محسن والعارف ظافر المدني (لم يذكر المؤلف تاريخ ولادتهما) .
- عبد الله جمال الدين الميلادي (١٨٨١ - ١٩٦٣) وقد خصص الاستاذ علي مصطفى المصراتي كتاباً كاملاً لهذا الفنان تحدث فيه عن نشأته وحياته ومساهماته الفنية .
- مختار خليل داقره ولد عام ١٨٨٥ .
- الأمين محمد حسن بك ولد عام ١٨٨٧ .
- مختار شاكر المرابط (١٨٩١ - ١٩٦٨) .
- خليل التارزي ولد عام ١٨٩٨[٢٠] .

٢٠) انظر مزيداً من التفاصيل عن هؤلاء الفنانين في كتاب (الفن والمسرح في ليبيا) - مرجع سابق ص٤٤ وما بعدها .

الرقص :

عبر الإنسان منذ القديم بالرقص ، عن معتقداته الدينية الوثنية ، وكذلك عن مشاعره الوجدانية الباطنية ، وفي المجتمع الليبي يحتل الرقص الشعبي مكانة مرموقة من مدرج الفنون ، وقد شهدت البلاد مؤخراً حركة إحياء وتجديد وتطوير للرقصات الشعبية المتوارثة منذ القدم وألفت فرق حديثة تخصصت في أداء الرقصات الليبية المتنوعة ، وقد حازت قصب السبق في العديد من المناسبات التي شاركت فيها محلياً وعربياً ودولياً ، لما امتازت به هذه الرقصات من أصالة وعراقة ، وبما تضمنته من معان وأفكار وقيم عبرت عنها الحركة الراقصة ، ويتم أداء الرقصات على نغمات شعبية تراثية تعزف على آلات العزف القديمة كالمقرونة والغيطة والطبل وغيرها .

ومن أشهر هذه الرقصات ، رقصة الكاسكا ، حيث تروي الرقصة بالحركة الصامتة التعبيرية ، وبالنغم ، قصة نزاع نشب بين قبيلتين بسبب مورد ماء موجود على الحدود بين القبيلتين ، فكل منهما يدعي ملكيته لهذا المورد ويمنع القبيلة الأخرى من وروده والإستسقاء منه ، ويستعر القتال بين أفراد القبيلتين ، فيتدخل شيخ مسن حكيم يعمل على إقناع المتحاربين بأن الماء أوجده الله ليحيا الناس به جميعاً ، ولا يمكن أن يكون حكراً لمجموعة من البشر دون الأخرى ، وأن الودّ والوفاق والتسامح هو من الصفات الإنسانية السامية ، فينزل الجميع عند رأي الشيخ الحكيم ويعود الوفاق بين القبيلتين . وهناك مجموعة أخرى من الرقصات التي تروي قصصاً وحكايا وعظية أو عاطفية ، كذلك هناك الرقص العادي الذي يؤدى من قبل الرجال والنساء في حفلات الزفاف وغيرها مثل رقصة الكشك والحجّالة ، والرقص المنفرد الذي تؤديه النساء وسط جمع من النساء ، وتجدر الملاحظة أن الرقص الليبي بعمومه يتسم باحتشام الراقصة والراقص ، والبعد عن الرخص والإسفاف في الهدف والغاية ، كالإثارة الجنسية وايقاد النوازع الحيوانية عند الانسان[٢١] .

٢١) عن الرقص انظر المزيد ، عبد القادر جامي ، مصدر سابق ص١٥٠ وما بعدها .

○ المسرح :

من التعسف أن نقول أن المجتمع الليبي شهد حركة مسرحية في العهد العثماني بالمعنى المعروف للمسرح ، فقد كان هناك بعض الألعاب المتوارثة تحمل بعض الملامح المسرحية مثل : الشيشباني وألعاب العراسة ، كما أننا يمكننا أن نعتبر بعض الرقصات التي أشرت إليها آنفاً كرقصة الكسكا ، نوع من الأداء المسرحي التعبيري تشبه الى حد ما ، رقصات الباليه الغربية .

كما عرف الليبيون فنَّ الكراكوز وقد أدخله الأتراك إلى البلاد ، وكان الحوار والحركة في قصص الكراكوز تهدف الى اضحاك الناس والترويح عنهم وان كان البعض منها يحمل أهدافاً تربوية ومضامين إرشادية[٢٢] .

٢٢) عن الفن المسرحي انظر : المهدي أبي قرين (تاريخ المسرح في الجماهيرية) سلسلة كتاب الشعب العدد ٩ لعام ١٩٧٨ ـ طرابلس الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ١٩٧٨ ، وكذلك الفن والمسرح في ليبيا مرجع سابق .

الملاحق

ملحق رقم (١)

الوظائف الإدارية مع رواتب الموظفين في عهد الوالي حسين حسني في عام ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٤ م مأخوذة من سجلات ولاية طرابلس غرب. (دار المحفوظات التاريخية).

يلاحظ التفاوت الكبير في رواتب الموظفين كما أن التفاوت يلاحظ في الوظيفة الواحدة، مأخوذاً، بالاعتبار المستوى العلمي وقدم وخبرة الموظف، وكون الموظف من مواطني البلاد الليبية أو قادماً من استانبول أو بلاد الشام، فلهؤلاء الاخيرين مزايا مادية بسبب غربتهم.

أ ـ ادارة الولاية المركزية بطرابلس

اسم الوظيفة	المرتب (مقدراً بالقروش)	ملاحظات
الوالي (حسين حسني)	٢٥٠٠٠	
كاتب عام الولاية	٣١٥٠	
مساعد الكاتب العام	١٦٠٠	
محرر رسائل أول	٦٠٠	
محرر رسائل ثاني	٥٤٥	
ناسخ	٣٨٠	
ناسخ	٣٦٠	
ناسخ	٢٤٠	
ناسخ	٢٢٠	
ناسخ	١٩٠	
ناسخ	١٥٠	
ناسخ	١٣٠	
ناسخ	١٠٠	
ناسخ	٨٠	
ناسخ	٦٠	

قلم مجلس ادارة الولاية

اسم الوظيفة	المرتب (مقدراً بالقروش)	ملاحظات
رئيس ديوان الولاية	١٢٥٠	
مساعد رئيس الديوان	٥٠٠	
كاتب أول باللغة العربية	١٢٠٠	
مساعد كاتب باللغة العربية	٣٨٠	
ناسخ	٧٥	
ناسخ	٧٠	
ناسخ	٣٠	
ناسخ	٢٠	
جاويش للضابطة	١٥٠	

ديوان أوراق الولاية

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراًبالقروش)	املاحظات
مدير المحفوظات	٩٠٠	
معاون مدير المحفوظات	٥٢٠	
مسجل باللغة التركية	٣٥٠	
مسجل باللغة العربية	٢٥٠	

أعمال ادارية متفرقة تابعة للادارة المركزية للولاية

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراًبالقروش)	ملاحظات
مترجم	١٠٨٠	
مدير المطبعة الحكومية	٣٠٠	
مساعد مدير المطبعة	٢٤٠	
مفتش سجون الولاية	٥٠٠	
مدير ادارة السجون	٣٠٠	
ضابط السجون	٢٠٠	

اسم الوظيفة	المرتب (مقدراً بالقروش)	ملاحظات
مستخدم خاص بالوالي (حاجب)	٥٠٠	
مستخدم (حاجب أو بواب)	٢٥٠	عددهم خمسة بنفس المرتب

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
مدعي عام	٢٧٠٠	
كاتب المدعي العام	٤٠٠	
محاسب إدارة المدعي العام	٤٠٠	
رئيس محكمة الإستئناف	٣٠٠٠	
عضو محكمة الإستئناف	٢٧٠	
عضو محكمة الإستئناف	٢٧٠	
رئيس كتبة محكمة الاستئناف	٩٠٠	عددهم ثلاثة بنفس المرتب
كاتب ضبط محكمة الإستئناف	٣٠٠	
مباشر المحكمة	١٦٠	عددهم أربعة بنفس المرتب
رئيس محكمة البداية المدنية	٢٧٥٠	
رئيس محكمة البداية الجزائية	١٨٠٠	
معاون المدعي العام	١٦٠٠	
عضو ملازم	٢٧٠	
رئيس كتاب محكمة البداية	٥٤٠	عدد اثنين بنفس المرتب
كاتب ضبط محكمة البداية	٣٠٠	
قاضي تحقيق أول (مستنطق)	٩٠٠	عددهم أربعة بنفس المرتب
قاضي تحقيق ثاني	٦٧٥	

الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
مباشر	١٦٠	اثنان بنفس المرتب
رئيس المحكمة التجارية	٢٥٠٠	
عضو المحكمة	٤٠٠	
عضو المحكمة	٤٠٠	
رئيس كتاب المحكمة التجارية	٥٠٠	
كاتب ضبط	٣٠٠	
كاتب ضبط	٢٠٠	
مباشر المحكمة	١٥٠	اثنان بنفس المرتب

الإدارة المالية

الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
رئيس ادارة مالية الولاية	٥٤٠٠	
محاسب عام الولاية	١٦٥٠	
رئيس كتاب الحسابات الجارية	١١٥٠	
مساعد رئيس كتاب الحسابات الجارية	٥٦٥	
كاتب مركز الولاية	٧٠٠	
كاتب مركز الولاية	١٦٦	
كاتب مركز الولاية	٥٠	
كاتب مركز الولاية	٣٥	
كاتب شعبة الولاية	٩٠٠	

تابع وظائف الادارة المالية

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
كاتب شعبة الولاية	٥٥٠	
كاتب شعبة الولاية	٢٠٠	
كاتب شعبة الولاية	١٠٠	
كاتب مركز القضاء	٨٠٠	
كاتب مركز القضاء	٣٠٥	
مدير الديوان	٦١٠	
مساعد مدير الديوان	٣٥٠	
صندوق أمين مركز الولاية	٩٠٠	

إدارة الضرائب

١ ـ مكتب الأعشار في الولاية

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
رئيس الكتاب	٧٠٠	
مدير التقديرات	٨٠٠	
مسجل	٣٠٠	

٢ ـ الديوان

مدير إدارة الضرائب	٣٥٠٠	
رئيس الكتاب	٨٠٠	

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
كاتب ثان	٦٠٠	
مساعد كاتب	٤٥٠	
محاسب	٤٠٠	

٣ ـ ادارة التحصيلات

مفتش مركز ادارة التحصيلات في الولاية	٤٠٠	
رئيس التحصيلات	٤٠٠	
محصل مركز بلدية طرابلس	٣٠٠	
محصل بلدية تاجوراء	٤٠٠	
محصل باب البحر	٣٠٠	
محصل منطقة الحميدية وبالخير	٣٠٠	
محصل منطقة كوشة الصفار	٣٠٠	
محصل منطقة حارة اليهود	٣٠٠	

إدارات الداخلية

متصرف من الصنف الأول	٧٥٠٠	
متصرف من الصنف الثاني	٦٠٠٠	
متصرف من الصنف الثالث	٥٠٠٠	
قائمقام من الصنف الأول	٢٥٠٠	

تابع ادرات الداخلية

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
قائمقام من الصنف الثاني	١٧٥٠	
قائمقام من الصنف الثالث	١٢٥٠	
مدير الناحية	٦٠٠	
رئيس كتبة من الصنف أول وثاني	٣٥٠٠	
رئيس كتبة من صنف ثالث	٣٠٠٠	
مدير التحريرات أول	١٧٥٠	
مدير التحريرات ثاني	١٥٠٠	
مدير التحريرات ثالث	١٢٥٠	
مميز	١٢٠٠	
كاتب مسود	٦٠٠	
كاتب مبيض	٤٠٠	

ادارة النفوس

ناظر إدارة نفوس الولاية	١٠٠٠	
رئيس كتاب إدارة النفوس	٦٠٠	
محرر تذاكر النفوس	٢٥٠	
محرر جوازات سفر	٣٠٠	
ضابط درجة ثانية	١٠٠٠	
ضابط درجة ثالثة	٤٠٠	
ضابط مساعد	٣٠٠	

تابع وظائف ادارة النفوس

اسم الوظيفة	المرتب(مقدراً بالقروش)	ملاحظات
رئيس عرفاء	٣٠٠	
عريف	٣٠٠	عدد العرفاء خمسة بنفس المرتب
شرطي	٢٠٠	عدد أفراد الشرطة /٣٣/ شرطياً بنفس المرتب

الأوقاف

مدير الأوقاف	١٣٥٠	
رئيس الكتاب	٥٠٠	
الجابي (المحصل)	٣٠٠	
مباشر مبلغ	١٥٠	

ادارة صحية البلدية

طبيب أول	١٨٠٠	
طبيب ثاني	٦٠٠	
ممرض	٤٠٠	
قابلة	٨٠٠	

الموظفون ومرتباتهم في بعض الأقضية والنواحي التابعة لولاية طرابلس الغرب

اسم الوظيفة	المرتب مقدراً بالقروش	ملاحظات
مدير ناحية جنزور	٦٧٥	
أمين صندوق جنزور	٢٠٠	
مدير مال جنزور	٢٢٠	
محصل ضرائب جنزور	٢٥٠	
مدير ناحية تاجوراء	٦٧٥	
مدير مال ناحية تاجوراء	٢٠٠	
قائمقام العزيزية	١٥٠٠	
أمين صندوق قضاء العزيزية	١٥٠	
مدير مال صندوق قضاء العزيزية	٢٠٠	
كاتب تحريرات قضاء العزيزية	٣٠٠	
مأمور نفوس قضاء العزيزية	٢٥٠	
كاتب نفوس قضاء العزيزية	١٢٥	
مدير ناحية جفارة	٩٠٠	
مدير مال ناحية جفارة	٣٠٠	
قائمقام الزاوية	٢٢٥٠	
مدير مال الزاوية	٥٠٠	
أمين صندوق الزاوية	٣٠٠	
مأمور نفوس الزاوية	٢٥٠	
كاتب نفوس الزاوية	١٢٥	
كاتب ضبط محكمة الزاوية	١٥٠	
قائمقام غريان	٢٢٥٠	
كاتب تحريرات غريان	٣٥٠	

اسم الوظيفة	المرتب مقدراً بالقروش	ملاحظات
مدير مال غريان	٥٠٠	
كاتب ضبط محكمة غريان	١٥٠	
أمين صندوق غريان	٣٠٠	
مأمور نفوس غريان	٢٥٠	
كاتب نفوس غريان	١٢٥	
قائمقام العجيلات	١١٢٥	
كاتب تحريرات العجيلات	٢٥٠	
مدير مال قضاء العجيلات	٥٠٠	
أمين صندوق قضاء العجيلات	١٦٠	
مأمور نفوس قضاء العجيلات	٢٥٠	
كاتب نفوس قضاء العجيلات	١٢٥	
قائمقام ترهونة	٢٢٥٠	
كاتب تحريرات قضاء ترهونة	٣٥٠	
مدير مال قضاء ترهونة	٥٠٠	
أمين صندوق قضاء ترهونة	٣٠٠	
محصل ضرائب قضاء ترهونة	٣٠٠	
مأمور نفوس قضاء ترهونة	٢٥٠	
قائمقام ورفلة	٢٢٥٠	
كاتب تحريرات قضاء ورفلة	٣٥٠	
مدير مال قضاء ورفلة	٥٠٠	
مأمور نفوس قضاء ورفلة	٢٥٠	
أمين صندوق قضاء ورفلة	٢٥٠	
قائمقام النواحي الأربعة	١٥٠٠	

اسم الوظيفة	المرتب مقدراً بالقروش	ملاحظات
كاتب تحريرات قضاء النواحي الأربعة	٣٥٠	
مأمور نفوس قضاء النواحي الأربعة	٢٥٠	
كاتب نفوس قضاء النواحي الأربعة	١٢٥	
مدير مال قضاء النواحي الأربعة	٥٠٠	
أمين صندوق قضاء النواحي الأربعة	٢٥٠	
مدير ناحية المنشية	٧٥٠	
كاتب مال وأمين صندوق المنشية	٣٠٠	
مدير ناحية رحل	٧٥٠	
كاتب مال وأمين صندوق رحل	٣٠٠	
مدير ناحية العلاونة	٧٥٠	
كاتب وأمين صندوق العلاونة	٣٠٠	
مدير ناحية الرقيعات	٧٥٠	
كاتب وأمين صندوق الرقيعات	٣٠٠	
قائمقام زوارة	١٥٠٠	
كاتب تحريرات قضاء زوارة	٣٥٠	
مدير مال قضاء زوارة	٥٠٠	
مأمور نفوس قضاء زوارة	٢٥٠	
كاتب نفوس قضاء زوارة	١٢٥	
رئيس بلدية قضاء زوارة	٢٠٠	
كاتب بلدية قضاء زوارة	٧٥	
وقاد المصابيح قضاء زوارة	٢٠	
سقاء الماء الخاص بقصر الحكومة والمساجين في قضاء زوارة	٣٠	

ملحق رقم (٢)

بعض الكلمات والمصطلحات التركية وما يقابلها بالعربية

تركي	عربي	تركي	عربي
أسكي	قديم	أولو وزير	الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)
أنباء حضوري	مبلغ الناس أوامر المحكمة والشرطة	أمين الصرة	حامل الأموال الخاصة بالحرمين والحجاج
أصناف	أصحاب الحرف		
أمين صندوقي	أمين صندوق	أو تلاق	مرعى أو أرض فيها عشب
		أسطى	معلم حرفة
أوضباشي	حاجب ، بواب		
آغا	لقب تركي ، يضاف إلى اسم الرجل	بادي شاه	أحد ألقاب السلطان ومعناها السيد الأعظم
	المتنفذ غير المتعلم	بازارباشي	أمين السوق
أفندي	السيد ، ويضاف الى اسم الرجل المتعلم وهو لقب تكريم	باشا	لقب عثماني يمنح لكبار رجال الدولة من مدنيين وعسكريين
أراضي عشر	الأراضي التي يجبى ١٠٪ من غلالها		
أبهتلو	صاحب الأبهة		
أوراق قلمي	ديوان الأوراق	باش	رئيس
أمير أمراء	باشابطوخين أي من الدرجة الثانية	باش كاتب	رئيس الكتاب
أوجاق	فرقة من الجند	باش مهندس	رئيس المهندسين

تركي	عربي	تركي	عربي
بك	السيد المتنفذ لقب تشريفي	حقانية	العدلية
بيرق	علم	بيليك	حكومي
بيكلربكي	أمير الأمراء - باشا بطوخين	بوغاز	مضيق
آلاي	فرقة	روزنامجي	محاسب
تمسكات	مستندات	زرد خانه	مستودع أسلحة
ترسخانة	دار الأسلحة	زادة	ابن
تيمار	أراض منتجه كان السلاطين العثمانيين يمنحونها للفرسان الذين يشتركون في الحرب بخيولهم وأسلحتهم الخاصة	سباهي	فرسان الباب العالي
		سرجي	ناقل البريد
		سردار	قائد الجند
		سر عسكر	قائد الجيش
تمباك	دخان ، تبغ	سر طبيب	رئيس الأطباء
جبخانه	ذخيرة - العدة الحربية	سعاد تلو	صاحب السعادة
جلبي	(شلبي) سيد	سلملك	بهو الإستقبال . المضافة .
جوخدار	مبعوث أمير الحج للتبشير بوصول الحجاج بالسلامة	حكمدار	قائد الشرطة
		خاتون	سيدة

تركي	عربي	تركي	عربي
خاقان	سلطان	الصرّة	أموال ترسل من الدولة ـ
خرج	صرف		لصرفها على قافلة الحجاج
خزندار	أمين صندوق	الصرة أميني	أمين الصرة
خستخانه	مستشفى	صندوق أميني	أمين صندوق
خط شريف	مرسوم سلطاني	ضربخانة	دار سك النقود
دفتر خانة	مصلحة التسجيل العقاري	طابور	كتيبه ـ فرقة
دفتري	المشرف على الإدارة المالية	طبنجة	غدارة (مسدس)
دفتر خاقاني	التسجيل العقاري	الطلعة	خروج محمل الحج
دلّال	المنادي	الطواشي	خادم حريم السلطان
دوشمان	العدو	الطواشية	الخصيان
دولتلو	صاحب الدولة	بخشيش	المكافأة
دونانمة	الأسطول	ديوشيرمة	ضريبة الرقيق
سيران	نزهة	طوب	مدفع
سنجق	علم، أو محافظة أو قسم إداري	طوبال	أعرج
شوشره	اضطراب ، حيرة	طوبجي	مدفعي

تركي	عربي	تركي	عربي
طوخ	شعرة من حصان تدل على رتبة الباشوية يقال باشا بطوخ أو بطوخين أو ثلاثة وهكذا ، والسلطان له سبعة أطواخ ، وهي أعلى رتبة.	مهر دار	حامل الأختام
		ويرغو	ضريبة
		يازجي	كاتب
		ياور	مرافق
		اليرلية	القوة الجديدة ، ومنها الينكجرية أو الانكشاريه
عربي كاتبي	كاتب باللغة العربية		
العلايف	المرتبات ، المعاشات		
فرمان	مرسوم سلطاني - قرار	قبوقول	جند الدولة الذين يرسلهم السلطان الى الولايات
قيودان باشا	أمير البحر		
كوشان	وصل لرسم مالي	قشله أو قشلان	ثكنة عسكرية
لومان	سجن ، حبس	القفادار	الموظف الذي يسير خلف قافلة الحجاج
ميرزا	ابن الأمير	قلبق	لباس الرأس
مكتوبجي	كاتب	كتاب	حامل بريد الحجاج الى أقربائهم
مصرية ومصاري	نقود أصلها عملة نحاسية كانت تسك في مصر	كتبخانة	دار الكتب - مكتبة
المشطجي	دليل أمين الصرة في قافلة الحج	يسق	ممنوع

تركي	عربي	تركي	عربي
يسقجي	خفير	كديك	الرسم العائد للوقف العقاري
كول	مملوك	كيخيا أو كتخدا	نائب الباشا

الملحق رقم /٣/

نموذج عن المراسيم السلطانية (الفرمان) بتعيين ولاة طرابلس ، وهذا المرسوم يخص الوالي أحمد فوزي :

أمير الأمراء الكرام ، كبير الكبراء الفخام ، صاحب العز والإحتشام ، ذو القدر والإحترام ، المختص بعناية الملك الأعلى ، من متحيزي فرقائي الكرام ، رئيس دائرة لوازم نظارة الحربية ، الموجهة إلى عهدة استبهاله ، والمحسن عليه بولاية طرابلس الغرب ، بانضمام قيادة الفرقة العسكرية الحائزة والحاملة للوسامين ذوي الشأن المجيدين ، من الرتبة الأولى ، والعثماني من الرتبة الثانية ، أحمد فوزي باشا دامت معاليه ، وليعلم عند وصول توقيعي الرفيع السلطاني ، ان المطلوب والملتزم للغاية لدى سلطتي المنبثقة بالمعالي ، حصول المساواة والحرية في دائرة القانون الأساسي الذي نشرته وأعلنته تأييداً لصنوف الأهالي وتبعة دولتي العلية الساكنين والمتوطنين في ممالكي المحروسة السلطانية .

واستكمال وسائل رفاههم وأمنيتهم وحسن تسوية وايفاء مصالحهم الواقعة والجارية توفيقا لكمال العدل والحقانية وأحكام القانون المذكور ، حيث كنت أيها المشار إليه من متحيزي الأمراء العسكرية المتصفين بالأوصاف المطلوبة والممتازة ، والواقفين على النظامات العسكرية وإدارة أمور الملكية ، وبناء على كون أملي السلطاني معقوداً بظهور آثار جميلة وخدمات حسنة منك ، مطابقة لأحكام القانون المذكور ، فقد وجهت لعهدة لياقتك ولاية طرابلس الغرب باضافة قيادة الفرقة العسكرية ، بموجب إرادتي السنية الملوكانية ، الصادرة بالشرف في السابع والعشرين من شهر ذي القعدة الشريف لسنة ستة وعشرين وثلثمائة وألف لدى

الإستيذان ، وأُصدر وأُعطي أمري هذا الجليل القدر من ديواني السلطاني ، متضمنا لوظيفتك ، فعليك أنت أيضا بالتوسل والتمسك في كل حال بالشريعة المطهرة لحضرة سيد الأنام ، والإهتمام والغيرة في حسن إيفاء الوظائف توفيقا لأحكام القانون الأساسي بمقتضى ما أنت مجبول ومفطور عليه من شيمة الفطانه البهية الأهلية ، على إقتضاء مأموريتك ، وأن تبسط جناح الرفقة والشفقه على الأهالي ، وتعتني وتصرف الدقة فوق الحد في إنالة المساواة والعدالة في دائرة القانون المذكور ، وبصورة متساوية ، وتصرف الإقتدار في استحصال واستكمال الوسائل والأسباب المهمة الملتزمة لتزيد ثروة وتجارة الولاية ، وتأكيد روابط الراحة والأمن ، مع بذل ما حصل من المكنة في متابعة رؤية أموره وتمشية خصوصات الفرقة العسكرية ، أيضا التي أنت قائدا لها تطبيقا على نظامات المؤسسة العسكرية ، وفي حصول استراحة أفراد جنودي الملوكانية والضباط العسكرية اكتسابهم الممارسة والمهارة التامة في التعليم توفيقا للفنون الجليلة العسكرية بمجبري الإنتظام حسبما هو مطلوبي وملتزمي السلطاني .

تحريرا في اليوم السابع من شهر ذي الحجة الشريف من سنة ست وعشرين وثلثمائة والف

ملحق رقم [٤]

نص رسالة عزل علي القرمانلي وانهاء حكم الأسرة القرمانلية لطرابلس وجهها السلطان العثماني إلى قاضي طرابلس ومفتيها وعلمائها عام ١٨٣٥ وهي منقولة من سجل المحكمة الشرعية بطرابلس لعام ١٢٣٢ ـ ١٢٥٣ هـ

صار أمرنا العالي السلطاني ووقع حكمنا السامي الخاقاني إلى قدوة القضاة والحكام ومعدن الفضل والكلام ، مولانا القاضي في طرابلس الغرب زيد فضله ، والى مفاخر العلماء المحققين ومراجع الفضلاء والمدققين المأذونين بالإفتاء وساير العلماء زيد علمهم ، وإلى مفاخر الأماثل والأقران شيخ البلد ووجوه الأهالي زيد قدرهم ، غب وصول التوقيع الرفيع السلطاني وإثر ورود الطغراء الغراء والخاقاني ، فليعلم إنه كما بيّن وفصّل في أمرنا الذي أصدرناه من قبل ، بأن الذين تولوا من المدة المدبرة على إيالة طرابلس الغرب التي هي خطة من ممالكنا المحروسة الخاقانية ، كانوا ظالمين ومعتدين إلى الفقراء والرعيّة ، متصدين إلى أنواع الحركة الردية ، ولا سيما منهم يوسف باشا وإبنه علي باشا هكذا أحققنا ولذا عزلنا علي باشا المومى إليه عن الولاية لتخليص الفقراء والضعفاء وعجزة الرعايا والبرايا الذين كانوا وديعة من الله الملك المتعالى إلى ذاتنا المتصفة بالبر والنوال عن مثل هذه التعديات الواقعة ، حتى تكونوا فرحين ومتريحين تحت ظلال سلطتنا العالية ، وأردنا أن يُجلب هو وأبوه يوسف المومى إليه مع ساير أقربائهما ومتعلقاتهما إلى عتبتنا المعلى وأن يوجه للإياله المذكورة عن جانب دولتنا العلية إلى الذي هو متصف بالأوطار الحسنة الممدوحة والمشوار المستحسنة المحمودة مثل حماية الفقراء والرعية وإدارة الملك والمملكة ، فعلى هذه الإرادة الخيرية أن فريقا من فرايق العساكر المنصورة ونعني به أمير الأمراء الكرام نجيب باشا دامت معاليه الذي نصبناه من قبل قائما مقاماً للأيالة المذكورة باعطاء الجيوش المنظمة والسفن المكملّة إلى معتبه لما

وصل إلى طرابلس الغرب وبين صورة أمرنا وإرادتنا هذا فأنتم أيها القاضي والمأذونين بالإفتاء وساير العلماء وشيخ البلد والوجوه أظهرتم الطاعة والإمتثال بها ، وعلمتم قدر ما نعمنا على كافة الأهالي من مثل هذه المساعدة العلية ، وكمال اللطف والرحمة فشجرة الإتحاد والإتفاق تبدلت وما هو حادث في الإيالة المرقومة من المنافسة والشقاق الى الصلاح والوفاق ، وحصل بين جميع أهالي المملكة الأمنية التامة والرفاهية الكاملة ، وأرسل علي باشا المومى إليه إلى سدتنا السنية لا زالت ملاذ الأنام إلى يوم القيامة ، هكذا وجدناها محرّرة في العريضة المرسلة من طرف الفريق المشار إليه وفي المحض المعطى من جنابكم فهذه الجهة تمت مأمورية الفريق المشار اليه ، ولذا بعد تعلق علمنا بانه بعد الآن إن ساعدنا إقامة يوسف مع أقربائه وأعوانه في تلك الظرف كما كان يكون مضرا في حق الفقراء والمملكة وجهنا الإيالة المذكورة الى أمير الامراء الكرام محمد رايف باشا دامت معاليه الذي هو خادم صديق من الأصدقاء خدام سلطنتنا السنية وفريق من فرايق عساكرنا المنصورة ومتصرف في السابق بلواء ببغا مع شرط المحافظة بخليج البحر الأبيض لإتصافه للأوصاف المذكورة آنفا ، ولظهور حسن سلوكه ورويته في أمر محافظة الخليج خصوصا وجد والي نجيب باشا المشار اليه ما هي من الوصايا والتنبيهات وهى أن يترك العساكر المنصورة الكائنتين في معيته معكم وحدد السفاين من السفن الموجودة في معية الوالي اللاحق المشار إليه وأن يستصحب مع ما بقي من السفن المعهودة بيوسف باشا المومى إليه وتوابعه ومتعلقاته جميعا ويعود إلى باينا المعلى ، وايضا قد وجدنا في العريضة المبعوثة المذكورة ما هي من أوصافكم المستحسنة مثل الثبات والاستقامة في حركة العبودية والإطاعة لطرف سلطتنا العلية ، والحال أن أهالي طرابلس الغرب داخلا وخارجا من القديم كانوا مطيعين وممثلين لأمرنا وإرادتنا وعالمين بقدر نعمة ظل ظليل سلطتنا العظمى هكذا فعلوا لدى ذاتنا المحفوفة بالخلافة الكبرى ، وذلك الإنقياد والإمتثال مقارب بحسن ظننا وإعتقادنا في حقهم بدون الإشكال ولذا قد زاد وضاف فيهم إشفاقنا ومراحمنا المودة وعتاب الى ذاتنا الخاقاني من قبل الله الملك المتعالي ، وأما بعض الأهالي وان صدرت منهم بحسب البشرية الحركة غير المرضية فيما سبقت من الأيام فانها عند ذاتنا السلطاني

من محط اللطف والرحمة مستورة بذيل العفو والاحسان لرجوعهم إلى منهج الصدق والصلاح الان ، ولذا ونبه ايضا الى الوالي اللاحق المشار اليه انه بعد هذا الأوان إذا لم يضم من أحد تهمة جديدة أن لا يواخذ فرد من أفراد الأهالي والعربان بل يصرف وسعه ومقدرته إلى استحصال أسباب رفاههم وراحتهم . ومن هذا لزم وتحتم عليكم كما كان أن تكونوا مستعدين في دايرة الصدق والاستقامة وان تبرزوا أطوار الحسنة المرضية والحركات المرقوبة الرضية التي هي مستجلبة في حقكم بتزايد إشفاقنا السلطاني بلا مرية ، وأن تعلموا الفريق المشار اليه والياً عليكم في كل حال وأن تتبعوا رأيه وإرادته بالغدو والإيصال وأن تعينوا إليه في استحصال انتظام الإيالة المذكورة بارجاعها إلى تحت الضابطة القوية اعانة تامة بعون الله الملك الخلاق ، وأن تظاهروا إليه أيضاً في استكمال أسباب راحة الأهالي والسكينة مظاهرة كاملة بالاتحاد والإتفاق فصدر هذا المثال العالي الواجب امتثاله على الأسفل والعالي الذي هو مضمون أمرنا السلطاني النافذ حكمه انكم في كل وقت وحين تكونوا دايمين ومستمرين على إجراء الوصايا والتنبيهات المحررة آنفا إياكم والمخالفة لها اذاً مطلوب منكم قطعيا. وعرفنا صورة إرادتنا هذا الى شيخ المشايخ وساير مشايخ العربان باصدار الأوامر العلية المخصوصة بالبحث والبيان إذا عرفتم ما نص عليه خطابنا المستطاب اعملوا بموجبه بالصدق والصواب وامتثلوا بفرماتنا هذا كمال الإمتثال واعتمدوا بالعلامة الشريفة كل الاعتماد .

حرر في اواخر شهر ربيع الاول سنة احدى وخمسين ومايتين والف من هجرة من له العز والشرف .

بمقام قسطنطينة المحروسة المحلية

ملحق رقم [٥]

احصاء سكان ولاية طرابلس الغرب ولا تدخل في ذلك منطقة فزان وبنغازي وذلك في أواسط سنة ١٩١٠ .

الامكنة	مقدار النفوس	المكتومات المنتظر ظهورها	المجموع
طرابلس وجنزور وتاجوراء وجفاره	٥٥٠٠٠	١٣٧٥٠	٦٨٧٥٠
النواحي الأربعة	٥٢٤٠٠	١٣١٠٠	٦٥٥٠٠
الزاوية	٢٩٠٠٠	٧٢٥٠	٣٦٢٥٠
العجيلات	١٥٠٠٠	٣٧٥٠	١٨٧٥٠
زواره	١٨٣٠٠	٤٥٧٥	٢٢٨٧٥
نجاد	١١٢٠٠	٢٨٠٠	١٤٠٠٠
ترهونه	٥٠٥٠٠	١٢٦٢٥	٦٣١٢٥
ورفله	١٦٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
غربان	٣٠٠٠٠	٧٥٠٠	٣٧٥٠٠
عزيزيه	١٦٧٠٠	٤١٧٥	٢٠٨٧٥
الخمس وناحية الساحل	٢٧٠٠٠	٦٧٥٠	٢٣٧٥٠
مسلاته	١٥٦٠٠	٣٩٠٠	١٩٥٠٠
زليتن	٣٨٠٠٠	٩٥٠٠	٤٧٥٠٠
مصراته	٣٨٨٠٠	١٧٠٠	٤٨٥٠٠

الامكنة	مقدار النفوس	المكتومات	المجموع
تاورغاء	٦٩٠٠	١٧٢٥	٨٦٢٥
سرت	١٣٨٠٠	٣٤٥٠	١٧٢٥٠
يفرن	١٨١٠٠	٤٧٠٠	٢٢٨٠٠
مزده	٤٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
ناحيتي الجوش وككله	٢١٥٠٠	٧١٢٥	٢٨٦٢٥
فساطو	١٧٠٠٠	٤٢٥٠	٢١٢٥٠
ناحية الزنتان	٥٠٠٠	١٢٥٠	٦٢٥٠
نالوت	١٤٤٠٠	٣٦٠٠	١٨٠٠٠
غدامس	٦٢٠٠	١٥٠٠	٧٧٠٠
المجموع الكلي	٥١٩٨٠٠	١٣١٩٧٥	٦٥١٧٧٥

إحصاء سكان بعض مناطق الجبل الغربي في عام ١٩١٠ ويوضح عدد الذكور والإناث
من العرب المسلمين ومن اليهود

المجموع الكلي	المجموع		المسلمون		اليهود		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١٨١٨٤	٩٥٤٢	٨٦٤٢	٩٠٧٣	٨١٨٧	٤٦٩	٤٥٥	مركز اللواء
١٤٦٩٨	٧٥٦٥	٧١٣٣	٧٥٦٥	٧١٣٣			ناحية ككله
٤٠٥٧	٢٢٠٨	١٨٤٩	٢٢٠٨	١٨٤٩			ناحية مزده
٦٨١١	٣٦٨٦	٣١٢٥	٣٦٨٦	٣١٢٥			ناحية الحوص
١٧٧٣٦	٩٥٧٦	٨١٦٠	٩٥٧١	٨١٥٥	٥	٥	قضاء فساطو
٥٧٨٣	٣١٥٤	٢٦٢٩	٣١٥٤	٢٦٢٩			ناحية الزنتان
١٤٣٧١	٧٧٦٠	٦٦١١	٧٧٦٩	٦٦١١	١١		قضاء نالوت
٦٢٤٤	٢٩٦٩	٣٢٧٥	٢٩٦٩	٣٢٧٥			قضاء غدامس
٨٧٨٨٤	٤٦٤٦٠	٤١٤٢٤	٤٥٩٧٥	٤٠٩٦٤	٤٨٥	٤٦٠	

إحصاء سكان منطقة فزان في عام ١٨٩٨م

بعث متصرف لواء محمد نجيب رسالة مؤرخة في جمادى الأول سنة ١٣١٦ الموافق ٢٣ سبتمبر ١٨٩٨م . يقول :أنه خلال تعداد الأشجار أجرى إحصاء للنفوس وكانت النتائج التي وردتنا حتى الآن :

المجموع الكلي	الذكور	الإناث	أسامي الأقضية والنواحي	ملاحظات
٢٣٥٠	٨٣٤	١٥١٦	نفس بلدة مرزق	
٣١٩٨	٢١٧٥	١٠٢٣	قضاء الشاطىء	
١٩٧٦	١١٨٤	٧٩٢	قضاء سوكنة	
٢٠١٢	٧٩٠	١٢٢٢	ناحية الجفرة	
٢٢٨٤	٨٩٢	١٣٩٢	ناحية سبها وسمنو	
١٧٠٠	٦٠٠	١١٠٠	ناحية الوادي الغربي	
٠٧٣٥	٣٢٣	٤١٢	ناحية القطرون	
١٤٤٩	٧٨٣	٦٦٦	ناحية هون	
١٥٧٠٤	٧٥٨١	٨١٢٣	المجموع	

ويذكر المتصرف في رسالته أن قضاء غات ونواحي الشرقية والوادي الشرقي وزلة ووادي عتبة وقرية عدوة لم يتم احصاء سكانها وتقدر بحوالي ٤٠٠٠ أربعة آلاف نسمة ، ويقدر عدد سكان منطقة فزان كلها بحوالي عشرين ألف نسمة في عام ١٨٩٨ م .

ملحق رقم (٦)

تقرير الطبيب حسن حامد المصري الذي بعثته حكومة الولاية لزيارة نالوت وبعض جهات الجبل المصابة بأمراض فتاكة ، إلى مقام متصرفية الجبل الغربي

عزتلوا أفندم حضرتلري

على موجب الأمر السامي قد بدأنا بالكشف من الحرابة الى أن بلغنا نالوت في اليوم الرابع من شهر نيسان فلم نجد فيهم سوى أمراض مزمنة فقط وجدنا في كاباو وتندميره بعض من الأهالي مصابين بالحمى التيفوسية وبعضهم مصاب بأمراض مزمنة مثل الإسكوربوط وفقر الدم وذلك من تناولهم الأطعمة غير المغذية مثل الفكريس والنوى والفيستورة واللحوم الضعيفة جداً لأننا في أثناء الكشف على بيوت المرضى وجدنا لحوم ماعز معلقة ومتغيرة اللون ورائحتها منتنة لعدم وجود المراعي في قضاء نالوت فأمرناهم برميها ونبهنا عليهم تنبيهات أكيدة مشددة أن لا يأكلوا مثل هذه اللحوم والأطعمة غير اللايقة وأما المرضى الموجودين في نالوت نفسها وقدرهم واحد وعشرين فيهم من هو مريض بالحمى التيفوسية وبعضهم بأمراض صدرية حادة وسبب ذلك عدم اجتياز الهواء في محلاتهم الماكثين فيها لأن بعضهم ساكن في الدواميس مع ما بقي في أيديهم من العجول والغنم والمعيز وبعضهم ولو أن بيوتهم مرتفعة لكن سقف ديارهم غير عالي وأبواب الديار ضيقة جداً ، ولم يوجد فيهم لا طاقة ولا شباك وأيضاً يجعلون داخل ديارهم يميناً ويساراً لأجل وضع أمتعتهم ، ومع هذا حيواناتهم يمكثون معهم ويضعون الزبل قدام بيوتهم إلى أن يماثل في ارتفاعه ارتفاع بيوتهم وبعد تحقيق ما ذكر أمرنا بعضهم أن

يسكنوا في خيم أي بيوت الشعر وإزالة الزبل وأمرناهم بفعل تدابير صحية مثل النظافة والطهارة وعدم لف رؤوسهم أثناء مرضهم لأن في حال الكشف على بعض المرضى وجدناهم يتغطون بجملة أحرمة وبطانيات ويلفون المرضى بهم من القدم إلى أعلى رؤوسهم ويضعون على ديار مرضاهم بطانيات سميكات خوفاً من دخول الهواء وضياع الشمس على المرضى لأن مثل هذا يعد عندهم من الأشياء المضرة على المرضى فإن شاءالله بعد منعهم عن فعل عوايدهم القبيحة يزول هذا المرض في زمن يسير ونرجو من حضرتكم العلية ترجمة هذا وإرساله الى حضرة عطوفتلو دولتلو ، افندينا مشير باشا كما اننا كتبنا مكتوبين أحدهما الى ذي السعادة لوا باشا والثاني الى ذي العز سر طبيب أحمد بك أيضاً نرجو ارسالهم فوراً وتبلغوا سلامنا إلى كافة أهل منزل سعادتكم ودمتم أفندم .

١٠ نيسان سنة ١٢٩٥

طبيب

حسن حامد

ملحق رقم (٧)

إنذار موجه من والي طرابلس علي رضا إلى قائمقامي غريان والزاوية

بسبب ما بلغه من ظلمهما وتعذيبهما لبعض المواطنين
٧ شعبان ١٢٩٠ - ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣م .

قد تحقق وثبت عندنا من أصحاب الإستدعاءات الآتية من طرفكم تحريراً أو شفاهاً أنكم على غير استقامة وكأنكم انفردتم بالأمر واستقليتهم به ، ولم تتفكروا في المرجع والوقوف في موقف المسئولية التي يرى فيها رب الفصاحة التامة ولا أنتم من العدالة في شيء وعاملتم الأهالي معاملة سيئة ، منها وضع البعض تجاه الشمس إلى غير ذلك مما يشق تحمله والصبر عليه ، ولم توجه التربية والمجازات به شرعاً ولا قانوناً ، وجنحتم إلى هذا تصحباً ، وملتم على آخر غدراً . وبلا جرم ، لدواع ذاتية ، وجرتم وما راقبتم الخالق ولا المخلوق مع أن الإسلام يأبى الجور والغدر ويقتضي العدل والمساواة في الجنايات والحقوق وساير المعاملات وأن المقصد الشاهاني كما علمتم إجراء العدل بين السكنة وساير التبعة لأنهم مودوعون لدى معدلة الحضرة الملوكانية ، واعلموا انه بمقتضى ما تحقق وثبت من الإستدعاءات وما قرره أصحابها لدى إعطائها شفاهاً في حال حضورنا أو مطالعتها لم نحلها إلى الغير وإنما نباشرها وحدنا كي نكون على بصيرة في الأمور ، وثبت أيضاً من الروايات المسموعة الموثوق بها ومن المأمورين بالتحقيقات خفيّاً صار التصميم على عزلكم وانا لسنا في غفلة وذهول عن صنعكم كما زعمتم ، ولو لم تزعمون هذا ما تجرأتم ، وإنكم لفي معرض العزل يقيناً ، وتجازون عما ارتكبتموه لا محالة وإنما

أنذرناكم وأيقظناكم بهذا في هذه المرة إخطاراً فإذا استقمتم وأصغيتم إلى الشاكي وأصختم سمعكم إليه بغير فظاظة وعنف، وعدلتم عن مسلك الجور والإعتساف في هذه المدة القريبة ، وسلكتم مسلك الإستقامة واتبعتم مقتضى المقصد الشاهاني وعدلتم بين الناس وساويتم بينهم في أحكامكم ولم تنحرفوا عن مقتضى النظام في حركاتكم كما هو الواجب على كل مأمور فقد صنتم بذاك أنفسكم ودرأتم عنكم ما صممنا عليه وما أظنكم تصونونها على ما تحقق عندنا من الإنهماك الذي أنتم عليه في مهاوي الجور والإعتساف،والحاصل إنا أمهلناكم هذه المرة مجرد إمهال فقط وانكم لفي أنهى درجة منه ، وعلى شفامنها وإن لم تلتجوا الى ما دعيناكم إليه ونتحقق ذاك منكم ونتيقن واق ولو متشكياً واحداً فعما قريب يحل بكم وبال أمركم ولا يفيدكم الندم شيئاً ولا إنذار بعد هذا بل على حين غفلة منكم يأتيكم ما لا طاقة لكم عليه بعد العزل فتدبروا ولهذا حررت هذه الشقة .

ملحق رقم (٨)

نص إعلان مناقصة لتنظيف مدينة طرابلس
في سنة ١٣٢٦ المالية الموافقة لعام ١٩١٠م أعلنت بلدية طرابلس
عطاء تنظيفات المدينة وهو مترجم عن التركية

تعلن البلدية على الطالبين لكنس الشوارع والأزقة والأسواق الكائنة داخل مدينة طرابلس ومحلات أبي الخير وميزران والحميدية والظهرة وزاوية الدهماني التي خارجها ونقل الفضلات ورشها في الصيف مرتين كل يوم تحت الشروط الآتية :

تكنس شوارع المدنية الرئيسية والطرق التي تعينها البلدية وتتكرر العملية مرة كل أربع وعشرين ساعة حسب الموسم على أن تبدأ الكناسة بعد منتصف الليل ولا بد أن ينتهي منها مع طلوع الفجر وفق القواعد الصحية ، وتجمع وتنقل دون أن تتبعثر في الطرق الى أن تقذف في نقطة معينة من الشاطىء في البحر . عدا ما ذكر يجب تحضير العدد الكافي من عمال التنظيف المتنقلين في مساحة مائتي متر من الشوارع الرئيسية حسب أبعادها ، يحملون في أيديهم المكانس والقفف ليرفعوا في الحال كل أنواع الأوساخ والفضلات التي تحدث من المارين بالمناطق المكلفين بها .

كما أن الشوارع والأزقة والميادين التي تعينهم البلدية يجب أن ترش بماء البحر الغزير رشاً جيداً في أشهر مايو ويونيو ويوليو وأغوستو وسبتمبر وأوكتوبر مرتين في اليوم ، الأولى تبدأ من الساعة الثالثة صباحاً (بالتوقيت الغروبي) حتى الرابعة والنصف ، والثانية بعد الظهر أي تبدأ في الساعة التاسعة إلى العاشرة والنصف .

على المتعهد أن يتأكد من عدم ترك أي من الأزقة ناشفاً أي غير مرشوش وأن يراعي الشروط الخاصة بذلك تماماً .

على الملتزم أن يتفقد المجاري الرئيسية على الأقل أربع مرات في الأسبوع، وفي الأيام التي يستمر فيها الطقس الحار ، يتفقدها كل يوم ويكلف الأشخاص الذين يستخدمهم لتنظيفها ليلاً فينقل بدون تأخير وتقذف في البحر . إنه مكلف بإغلاق منافذ المجاري كاملاً في فصل الصيف ، ويفتح في فصل الشتاء وتنظف جيداً عملاً بقاعدة التسريح . على أن لا يترك في أي وقت مجالاً لانتشار روائح المواد المتعفنة وينفذ بلا تهاون التنبيهات والتوجيهات الفنية التي تصدر عن مفتش الصحة وأطباء البلاد من وجهة نظر حفظ الصحة العامة .

بما أن مفتش البلدية وجلاوزتها ـ حسب الوظيفة ـ أحياناً ودائماً سيشرفون ويكشفون على عملية التنظيفات ، وإذا شاهدوا في أي محلة كناسة أو مواد مستعدة للتعفن يشيرون على عامل التنظيفات بنقلها وهؤلاء سيزيلوها في الحال وإذا لم ينقلوها يكتبون تقريراً بذلك لمجلس البلدية فتجري التحقيقات اللازمة من قبل المجلس في الصدد ، ولما يتأكد لديهم صحة ما جاء في التقرير أي إذا أبلغ الى درجة الثبوت أن تلك المواد ألقيت في الساعة كذا ولم تنقل حتى الساعة كذا من طرف عمال التنظيفات وإن مفتش أوجلاوزة البلدية أخطروا الكناس بذلك ولكن المحذور لا يزال قائماً فإن المتعهد يفقد ما يصيب حصة يوم من الأجر أي يخصم منه قسط يوم واحد ولا يطالب به . إن الأحوال المذكورة أعلاه إذا تكررت عشر مرات في شهر واحد لا يبقى لهذه الإتفاقية حكماً وتعد مفسوخة بلا قيد ولا شرط .

وبما أن البلدية ستعلن عن مناقصة جديدة ، وإذا اقتضى الأمر إحالتها وتلزيمها بمبلغ يزيد عن السابق لطالب آخر فإن المتعهد السابق وكفيله ملزمين بتأدية تلك الزيادة . إن الأجرة التي ستقرر عند المناقصة لقاء هذه التنظيفات ورش الأزقة والأسواق ستقسم على إثني عشر قسطاً متساوياً يدفع كل قسط منه بعد عشرة أيام من انتهاء الشهر الى المتعهد من صندوق البلدية بحساب المجيدي ١٩ قرشاً لقاء سند بالقبض .

إن رواتب وأجور العمال الذين يستخدمهم المتعهد في هذا العمل وثمن ونفقات عربات النقل والحيوانات وغيرها من اللوازم كلها منه ، كما أنه سيقدم

كفيلاً معتبراً يقبله المجلس البلدي ليكون كفيلاً بالمال على أن المتعهد سيراعي أحكام هذه الشروط بتمامها ويسارع لتنفيذ تعهداته بلا نقصان .

يطلب من المتعهد أن ينقل عند اللزوم المحروقات التي تكلفه بها البلدية ومن ضمن ذلك الفحم الحجري اللازم لبئر بومليانه وماء مستشفى البلدية وأمثال المصابيح والكراسي اللازمة في الأيام والليالي المباركة التي تصادف الولادة والجلوس السلطانيين والأعياد القومية ينقل المواد المذكورة والأثقال بدون أجرة بواسطة رجاله وعرباته ودوابه الى المكان الذي يعين له .

إن حكم هذه الإتفاقية المكتوبة التي ستنظم في حدود الشروط المذكورة تستمر من ابتداء شهر ١٣٢٦ الى نهاية شهر ١٣٢٧ لمدة سنة كاملة . وإن الاتفاقية التي بهذا الصدد يكتب من نسختين وبعد التصديق عليهما من محرر العقود يأخذ كل طرف نسخة منها .

نقلها المترجم/عبد السلام أدهم .

مصادر الكتاب ومراجعه

أ ـ الوثائق :

١ ـ وثائق تركية مترجمة .
٢ ـ وثائق تركية أصلية غير مترجمة .
٣ ـ وثائق عربية أصلية .
٤ ـ الصحف الليبية التي صدرت في العهد التركي وهي :
طرابلس غرب ـ سالنامة طرابلس غرب ـ الترقي ـ المرصاد ـ أبو قشة ـ الرقيب ـ العصر الجديد ـ تعميم حريات ـ الكشاف .
٥ ـ عدد من سجلات المحاكم الشرعية في العهد التركي .
مع التنبيه بأن جميع هذه الوثائق محفوظة لدى دار المحفوظات التاريخية بالسراي الحمراء بطرابلس ، ومكتبة الأوقاف بطرابلس .

ب ـ الكتب :

ـ ابن خلدون ـ (المقدمة من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر) ـ القاهرة المكتبة التجارية ـ بلا تاريخ .
ـ ابن غليون ـ التذكار فيمن ملك طرابلس وكان بها من الأخيار ـ تحقيق الطاهر الزاوي ـ ط٢ ـ طرابلس ـ مكتبة النور/ ١٩٦٧ .
ـ أبو العباس ـ أحمد بن محمد الزروق ـ (مختصر النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية) طرابلس ـ مكتبة النجاح .
ـ أبو حامد الغزالي ـ (احياء علوم الدين)ـ دمشق ـ مكتبة عبد الوكيل الدروبي .

- أبو عبد الله محمد العبدري (رحلة العبدري) تحقيق محمد الفاسي - الرباط/١٩٦٨ .
- أتوري روسي (ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١) تعريب وتقديم خليفة التليسي - بيروت - دار الثقافة/١٩٧٣ .
- أحمد النائب الأنصاري (المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب) - طرابلس - مكتبة الفرجاني .
- أحمد أمين (ضحى الاسلام) ط - ٧ القاهرة-مكتبة النهضة المصرية /١٩٦٤ .
- أحمد سعيد الفيتوري (ليبيا وتجارة القوافل) (إعداد) طرابلس - الإدارة العامة للآثار /١٩٧٢ .
- أحمد صدقي الدجاني (ليبيا قبل الإحتلال الايطالي) المطبعة الفنية الحديثة /١٩٧١ .
- أحمد مختار عمر (النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح العربي - حتى بداية العصر التركي) طرابلس - الجامعة الليبية /١٩٧١ .
- ألفردبل - (الفرق الإسلامية في الشمال الافريقي من الفتح العربي حتى اليوم) ترجمة عبد الرحمن بدوي - بيروت دار الغرب الاسلامي - ط٢ - /١٩٨١ .
- أميل فيلكس غوتييه (ماضي شمال أفريقيا) .
- أمين الطيبي (دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس) طرابلس - تونس، الدار العربية للكتاب /١٩٨٤ .
- أنتوني جوزيف كاكيا - (ليبيا في العهد العثماني) ترجمة يوسف حسن العسلي - القاهرة دار إحياء الكتب العربية /١٩٤٦ .
- بشير قاسم يوشع :
(١) (غدامس ملامح وصور) ، بيروت دار لبنان /١٩٧٣ .
(٢) (غدامس وثائق تجارية - تاريخية - اجتماعية) طرابلس - مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي /١٩٨٢ .

- بشير محمد عربي.(الفن والمسرح في ليبيا).طرابلس - تونس ، الدار العربية للكتاب.سنه ١٩٨٠ .

- بلدية طرابلس في ١٠٠ عام - طرابلس.منشورات بلدية طرابلس /١٩٧٣ .

- بكري الشيخ أمين.(مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني).بيروت ، دار الآفاق الجديدة /١٩٨٠

- تقي الدين أحمد بن علي المقريزي.(الخطط المقريزية).بيروت ، دار العرفان .

- تكملة - تاريخ طرابلس الغرب - حكم علي القرمانلي،باشا طرابلس الغرب /١٩٧٣ - تحقيق يان فنسينا - ترجمة عبد الرحيم الأربد - تقديم وتعليق خالد الأمين المغربي - طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية /سنة ١٩٨٠ .

- جميل هلال.(دراسات في الواقع الليبي) طرابلس ، مكتبة الفكر /١٩٦٢ .

- جورج حداد وراتب الحسامي.(مختصر تاريخ الحضارة العربية) ط/٣ دمشق.مكتبة العلوم والآداب /١٩٤٩ .

- جوناثان كودري (يوميات الطبيب جوناثان كودري في قلعة طرابلس الغرب) ١٨٠٣ - ١٨٠٥ .

- جيمس ويللارد - (الصحراء الكبرى) طرابلس ، مكتبة الفرجاني /١٩٦٧ .

- حسن الفقيه حسن (اليوميات الليبية) ج١ تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر - طرابلس - مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي /١٩٨٤ .

- حسن سليمان محمود (ليبيا بين الماضي والحاضر) القاهرة - مؤسسة سجل العرب/ ١٩٦٢ .

- حسن عربي (المألوف والموشحات) طرابلس (لم يذكر الناشر ولا تاريخ الطبع) .

- خديجه عبد القادر (المرأة والريف في ليبيا) بيروت - ١٩٦١ .
- خليفة محمد التليسي (حكاية مدينة) طرابلس تونس - الدار العربية للكتاب
. ديوان الشعر الشعبي - المجلد الأول بنغازي - جامعة قاريونس /١٩٧٧ .
- رأفت غنيمي الشيخ (تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة) . بنغازي دار التنمية للنشر سنة ١٩٧٢ .
- ر - ج جوتشايلد (تاريخ مدينة بنغازي) ترجمة صالح جبريل - طرابلس - وزارة الإعلام والثقافة .
- ريتشارد توللي - (عشر سنوات في بلاط طرابلس) ترجمة عمر ديراوي أبو حجله - طرابلس - مكتبة الفرجاني .
- شارل فيرو (الحوليات الليبية) ترجمة محمد عبد الكريم الوافي - طرابلس ، دار الفرجاني ١٩٧٣ .
- صلاح الدين محمد جبريل (تجريدة حبيب) بنغازي ، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ .
- الطاهر أحمد الزاوي :
- ١ - (أعلام ليبيا) - طرابلس مكتبة الفرجاني /١٩٦١ .
٢ - (تاريخ الفتح العربي في ليبيا) القاهرة ، دار المعارف .
- ٣ - (معجم البلدان الليبية) طرابلس - دار مكتبة النور /١٩٦٨ .
- ٤ - (ولاة طرابلس) بيروت - دار الفتح . طرابلس ، محمد بشينا /١٩٧٠ .
- طه الحاجري (الحياة الأدبية في ليبيا - الشعر) القاهرة - معهد الدراسات العربية العالمية ، جامعة الدول العربية /١٩٦٤/ .
- الطيب المصراتي (فتح العلي الأكبر في تاريخ سيدي عبد السلام الأسمر) بيروت - دار الكشاف للطباعة والنشر /١٩٦٩ .

- عبد الحميد مشعل (منهج دراسة موسيقى الغناء العربي) ج٢ طرابلس مكتبة الفكر ١٩٧٣ .
- عبد السلام أدهم (وثائق تاريخ ليبيا) بنغازي - منشورات جامعة بنغازي /١٩٧٣ .
- عبد السلام بن عثمان (الإشارات لبعض ما بطرابلس الغرب من المزارات) طرابلس - مطبعة ولاية طرابلس الغرب /١٩٣١ .
- عبد السلام قادربوه (أغنيات من بلادي) طرابلس ، الكتاب والتوزيع والاعلان ط /٣/ ١٩٨٢ .
- عبد الفتاح عبد الله بركه (الحكيم الترمذي ونظريته في الولاية) ج٢ القاهرة ، مجمع البحوث الإسلامية /١٩٧١ .
- عبد القادر جامي (من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى) ترجمة محمد الأسطى - طرابلس - دار المصراني /١٩٧٣ .
- عبد الله أبو محمد التجاني (رحلة التجاني) تونس - المطبعة الرسمية /١٩٥٨ .
- عبد الله الأمين النعمي (المناهج وطرق التعليم عند القابسي وابن خلدون) - طرابلس - مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية /١٩٨٠ .
- عثمان الكعاك - (محاضرات في مراكز الثقافة في المغرب - من القرن ١٦ - ١٩) القاهرة - المطبعة الكمالية /١٩٥٨ .
- عزيز سامح (الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية) ترجمة عبد السلام أدهم - بيروت دار لبنان - ١٩٦٩ .
- علي بن محمد الماوردي (الأحكام السلطانية) ط٢ - القاهرة - مكتبة البابلي الحلبي وأولاده /١٩٦٦ .
- علي فهمي خشيم (أحمد الزروق والزروقية) ط٢ - طرابلس ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان - ١٩٨٠ .
- على مصطفى المصراتي :
١ - (أعلام من طرابلس) - طرابلس - دار مكتبة الفكر ط٢ - ١٩٧٢ .

- ٢ - (التعابير الشعبية الليبية ، دلالات نفسية واجتماعية) طرابلس - المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٢ .
- ٣ - (المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية) /١٩٦٢ لم يذكر دار النشر .
٤ - (صحافة ليبيا في نصف قرن) بيروت - دار الكشاف - ١٩٦٠ .
٥ - (غومة فارس الصحراء) . طرابلس - دار مكتبة الفكر /١٩٦٠ .
- ٦ - (لمحات أدبية عن ليبيا) - طرابلس - ١٩٥٦ .
- ٧ - (مؤرخون من ليبيا) طرابلس - الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان - ١٩٧٧ .
- عماد الدين غانم (الصحراء الكبرى) طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ١٩٧٩ .
- عمر المزوغي (عروس الريف) طرابلس المنشأة العامة للتوزيع والاعلان . ١٩٨٣ .
- عياد موسى عوامي (أغاني العلم) طرابلس الكتاب والتوزيع والإعلان - سلسلة كتاب الشعب رقم ١/لعام ١٩٧٨ ، ط٢ ١٩٨١ .
- فرانشيسكو كورو (ليبيا ، أثناء العهد العثماني الثاني) تعريب خليفة التليسي ، طرابلس دار الفرجاني ، ١٩٧١ .
- فريدريك هورنمان-الكسندر جوردون (رحلتان عبر الصحراء) طرابلس - دار الفرجاني - ١٩٧٤ .
- كوستانزيو برنيا (طرابلس من ١٥١٠ الى ١٨٥٠) ترجمة خليفة التليسي - طرابلس - دار الفرجاني ، ١٩٦٩ .
- لويس رايت وجوليا كاليود (الحملات الأمريكية على شمال أفريقيا) ترجمة محمد روحي البعلبكي - طرابلس ، مكتبة الفرجاني /١٩٦٧ .
- مابل لومس تود (أسرار طرابلس) طرابلس ، دار الفرجاني/ ١٩٦٨ .
- المبروك علي الدريدي (من عاداتنا وتقاليدنا) - طرابلس ، الإدارة العامة للثقافة - وزارة الإعلام والثقافة - ١٩٧٤ .
- محمد ابراهيم حسن (دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي) بنغازي -

جامعة بنغازي ، بلا تاريخ .

- محمد البهيلي النيال (الحقيقة التاريخية للتصوف الاسلامي) تونس - مكتبة النجاح للنشر والتوزيع - ١٩٦٥ .

- محمد الصادق عفيفي (الشعر والشعراء في ليبيا) القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية /١٩٥٧ .

- محمد بن محمد حسين ظافر المدني (الأنوار القدسية في تنزيه طرق القوم العلية) استانبول ١٣٠٤ هـ .

- محمد سعيد القشاط (سوف المحمودي) بيروت - دار لبنان ١٩٦٩ .

- محمد سيف الدين الكيلاني (الدرر السنية في المواعظ الكيلانية) استانبول ١٣٠٢ هـ .

- محمد صلاح الدين بن موسى (الصحافة الأدبية في ليبيا من عام ١٨٦٩ الى الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩) رسالة ماجستير ، مطبوعة على الآلة الكاتبة - طرابلس ، جامعة الفاتح ، كلية التربية .

- محمد عثمان الحشائشي التونسي (رحلة الحشائشي إلى ليبيا) تحقيق على مصطفى المصراتي ، بيروت - دار لبنان ، ١٩٦٥ .

- محمد فريد المحامي (تاريخ الدولة العلية العثمانية) بيروت ، دار الجيل ، ١٩٧٧ .

- محمد مبروك المهدوي (جغرافيه ليبيا البشرية) طرابلس ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان .

- محمد مسعود جبران :

١ - (مصطفى بن زكري) طرابلس ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٤ .

٢ - (محمد كامل بن مصطفى وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا) طرابلس ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي /١٩٨١ .

- محمد ناجي ومحمد نوري (طرابلس الغرب) ترجمة أكمل الدين محمد إحسان - طرابلس ، دار مكتبة الفكر /١٩٧٣ .

- محمود ناجي (تاريخ طرابلس الغرب) ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى (مع ملاحظة أنه نفس الكتاب السابق باختلاف اسم المؤلف) .
- مصطفى خوجة (تاريخ فزان) حققه وقدم له حبيب وداعه الحسناوي - طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .
- مصطفى عبد الله بعيو :
١ - (المجمل في تاريخ ليبيا) القاهرة - الجمعية التاريخية لخريجي كلية الآداب /١٩٤٧ .
٢ - (المختار في مراجع تاريخ ليبيا) ج٣ - طرابلس تونس ، الدار العربية للكتاب ١٩٥٧ .
- منير العجلاني (عبقرية الإسلام في أصول الحكم) دمشق.مطبعة النضال .
- المهدي أبو قرين (تاريخ المسرح في الجماهيرية) سلسلة كتاب الشعب - العدد ٩ - طرابلس الشركة العامة والتوزيع والاعلان ١٩٧٨ .
- (موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا) اعداد مجموعة من الباحثين ، الجزء الأول - طرابلس مصلحة الآثار - ١٩٨٠ .
- نجم الدين غالب الكيب (لمحات من الحياة العسكرية في ليبيا) بيروت - دار الكتاب اللبناني ، ١٩٦٧ .
- هـ . س كاوبير (مرتفع آلهات الجمال) ترجمة أنيس زكي حسن ، طرابلس - مكتبة الفرجاني .

ج - المجلات والبحوث :

- إبراهيم حركات (دور الصحراء الافريقية في التبادل والتسويق في العصر الوسيط) مجلة البحوث التاريخية ، ع١ ، س ١٩٨١ طرابلس - مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

- حكمت أبو زيد (ملامح الشخصية البدوية) الحلقة ٢ - مجلة الحكمة ، ع ٢ س ١٩٧٧ طرابلس - كلية التربية ، جامعة الفتح .

- خليل ساحل أو غلو (المصادر المتعلقة بليبيا) مجلة البحوث التاريخية ع ٢س ١٩٨٠ - طرابلس - مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

- ديماريون جونسون (تجارة ريش النعام) مجلة البحوث التاريخية ، ع ١س ١٩٨١ - طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

- سلفادور بونو(تجارة طرابلس عبر الصحراء) مجلة البحوث التاريخية ع٢ ، س ١٩٨١ - طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

- سعيد علي حامد - (الفنادق والقلاع في ليبيا) طرابلس مجلة تراث الشعب ع١٥ س٥ يناير فبراير مارس - ١٩٨٥ والعدد ١١ س٣ ، اكتوبر نوفمبر ديسمبر ١٩٨٣ .

- عمار جحيدر (من رسائل قاسم رجب بن علي) طرابلس مجلة تراث الشعب ع : ٨ ، س : ١٩٨٢ .

- فؤاد اسحق الخوري (مفهوم السلطة لدى القبائل العربية) مجلة الفكر العربي ع ٢٢ - س ١٩٨١ ، طرابلس - معهد الإنماء العربي .

- هنري لوت - (الطوارق) ترجمة عماد الدين غانم - (الصحراء الكبرى) طرابلس ، مركز جهاد اللبيين للدراسات التاريخية .

- يحيى بوعزيز (تجارة القوافل في الصحراء) بحث ألقى في أكتوبر من عام ١٩٧١ بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس ، مطبوع على الآلة الكاتبة .

د ـ مقابلات مع عدد ممن عاصروا العهد العثماني وأخص بالذكر محمد فينوه ومحمد الأسطى ومقابلات مع بعض المتخصصين أخص بالذكر عبد الله السباعي حول الفن الليبي ومحمد سعيد القشاط ، حول الشعر الشعبي .

هـ ـ معاينة ودراسة على الطبيعة قام بها المؤلف في عدد من المناطق في الجماهيرية خاصة في غدامس وبعض المناطق بالجنوب والجبل الأخضر .

الدار العربية للكتاب

المقر الرسمي : شارع غومة المحمودي ـ ص. ب : 3185 طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
ـ الهاتف : 30384 ـ 47287 ـ تلكس : 20003 الكتاب

الفرع الرئيسي : 4 ، نهج 7101 ـ المنار 2 ص. ب : 1104 القباضة الأصلية 1000 تونس ـ الجمهورية التونسية
ـ الهاتف : 236600 ـ 236025 ـ تلكس : 14966 كتاب

الثمن : 3,750 د.ل ـ 11,250 د.ت